جامـــــعة محـــــمد خـيضر بســـــكرة
كـــليـــة الحـــقوق والعـــلوم السيـــاسية
قســـم العـــلوم السيـــاسية والعـــلاقات الـــدولية

الأبعاد الأمنية في إستراتيجيات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا 2016-2023

أطـــروحة مقـــدّمة لنيل شهـــادة دكتـــوراه ل م د في العـــلوم الســـياســـية

تخـصّص: إستراتجية وعـلاقـات دولية

إعـــــداد الطـــالب:
فـريـد حركـــاتي

إشـــــراف الاســـتاذ:
أ.د. فـــوزي نور الـــدين

لجـــــنة المنـــــاقشة

الاســـم واللـــقب	الـــرتبة العـــلمية	الجـــامعة	الصـــفة
حروري سهام	أستـــــاذ	جامعة بسكرة	رئيـــسا
فوزي نور الدين	أستـــــاذ	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
باري عبد اللطيف	أستـــــاذ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
البار أمين	أستـــــاذ	جامعة تبسة	عضوا مناقشا
هشام عبد الكريم	أستـــــاذ	جامعة باتنة 01	عضوا مناقشا

السـنة الجـامـعية : 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم



الشكر تاج النعم وأجمل ما تنطق به القلوب قبل الألسن.

الشكر لخالقي على عطائه ومنحه، الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه، الذي نسأله في عملنا هذا أن يكون خالصا لوجهه الكريم.

أشكر أستاذي الفاضل "فوزي نور الدين" في قبول إشرافه على هذا العمل، وعلى جزيل صنيعه في صبره ونصحه وتحفيزه، لإخراج هذا العمل على أكمل وجه.

أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل، أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه لقبولهم وتفضلهم في قراءة ومناقشة هذا العمل.

جزيل الشكر لكل الأساتذة من أول طور تعليمي لآخر طور، فلن أنسى الفضل لكل من علمني حرفا ولكل من جعلني في هذا المقام.

شكر خاص للدكتورة حفصة (ع) على عونها وإرشادها وتحفيزها، نسأل لها الله المقام علما ورفعة.

فـريـــــد حركاتي



العلم شجرة يقطف ثمارها المجتهدون وأكلة يتذوقها العارفون.

إلى الشمعة التي تذوب لأجل نور العلم في ولدها وذريتها، إلى التي علمتنا سنن الحياة من أول صرخة للدنيا وكانت الدنيا وما فيها... أمي الغالية.

إلى النور الذي يضيء الدرب والعامي في الشدائد والمحن، لشق درب الحياة بصعابها وعراقيلها، الدرع الواقي طول الزمن.... أبي العزيز.

إلى رفقاء الحياة في نسل العائلة وحدهما، جذور من شجرة طيبة سندا وقربا.... إخوتي وأختي حفظهم الله ورعاهم.

إلى أمي من الرضاعة وكل إخوتي وأخواتي منها، نسأل لها الله الجزاء على كل قطرة حليب أسكتت البكاء وارتوى بها جوع الطفولة.

إلى روحي جدتي "فاطمة" وجدي "الوناس" تغمدهما الله برحمته الواسعة وأسكنهما الفردوس الأعلى مع الصديقين والأنبياء والشهداء، وحسن أولئك رفيقا.

إلى كل طالب مكافح يسعى بنور العلم وما سعيه إلا قطرة في بحر الظلمات لا يعلمه إلا الله، وما أوتينا من العلم إلا قليلا.

فـــريـــــد حركاتي

هيكـــل الدراســـة:

مقدمة	
الفصل الأول:	**الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة**
المبحث الأول:	**..... المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن**
المطلب الأول:	**..... الإطار المفاهيمي والنظري للأمن**
المطلب الثاني:	**..... تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية**
المبحث الثاني:	**..... المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنافس الدولي**
المطلب الأول:	**..... الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي**
المطلب الثاني:	**..... أثر التنافس الدولي على توازن النظام الدولي**
الفصل الثاني:	**الاستراتيجيات الصينية والأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا**
المبحث الأول:	**..... دراسة جيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الأول:	**..... توصيف الركائز البنيوية لمنطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الثاني:	**..... الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الثالث:	**..... الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة جنوب شرق آسيا**
المبحث الثاني:	**..... الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الأول:	**..... تعميق الوجود الاستراتيجي الأمني في القضايا الإقليمية**
المطلب الثاني:	**..... تعزيز الارتباط الاقتصادي الإقليمي**
المطلب الثالث:	**..... تعزيز النفوذ الثقافي والمعرفي عبر القوة الناعمة**
المبحث الثالث:	**..... الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الأول:	**..... الإدراك الاستراتيجي السياسي والأمني الأمريكي لمنطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الثاني:	**..... الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الثالث:	**..... الاستراتيجية التكنولوجية والثقافية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا**
الفصل الثالث:	**الآثار المترتبة عن الأبعاد الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا.**
المبحث الأول:	**..... الدوافع الأمنية لاستراتيجيات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا**
المطلب الأول:	**..... الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية**
المطلب الثاني:	**..... الأبعاد الأمنية والاقتصادية**
المطلب الثالث:	**..... الأبعاد التكنولوجية والثقافية**
المبحث الثاني:	**..... انعكاسات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا**

المطلب الأول: ..... نظرة الآسيان للاستراتيجيات الأمنية الصينية والأمريكية
المطلب الثاني: ..... تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا
المطلب الثالث: ..... استراتيجيات دول جنوب شرق آسيا في ظل التنافس الصيني الأمريكي
المبحث الثالث: ..... مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا
المطلب الأول: ..... سيناريوهات وقدرات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا
المطلب الثاني: ..... التنبؤ باستعمال الذكاء الاصطناعي
المطلب الثالث: ..... بناء النموذج ومناقشة النتائج
الخاتمة

مقدمة

تعد منطقة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق الحيوية في العالم، وذلك من خلال الخصائص الجيواستراتيجية التي تتمتع بها، من حيث الموقع الجغرافي الذي يربط بين المحيطين الهندي والهادئ والمجالات البحرية التي تعتبر الشريان الحيوي للملاحة البحرية العالمية، كما تتميز بخصائص اقتصادية بموارد طبيعية وبشرية جعلت منها قطبا استثماريا وجاذبا لاهتمام للفواعل الدولية، والعمل على استراتيجيات تنافسية للظفر بأكبر قدر ممكن من هذه الموارد التي تساهم في تأمين الأمن القومي.

أخذت الصين الشعبية استراتيجية وهي التي تعتبر الجار المشترك الحدود مع دول جنوب شرق آسيا، وذات أحقية تاريخية في التعامل مع دول الآسيان التي تشكلت في تكتل إقليمي بداية من سنة 1967، إذ تعمل الصين جاهدة على استغلال التطور الاقتصادي الذي تشهده منطقة جنوب شرق آسيا من خلال مبادرات اقتصادية مشتركة، كما تعمل على توطيد علاقاتها الإقليمية وعدم الدخول في نزاعات تفقدها مكانتها الإقليمية في ظل التنافس الإقليمي والدولي الذي تشهده المنطقة.

الولايات المتحدة الأمريكية بدورها أدركت أهمية منطقة جنوب شرق آسيا خاصة منذ تولي الرئيس الأمريكي أوباما إدارة الحكومة الأمريكية سنة 2009، حيث انتهج العديد من السياسات لتبقى الولايات المتحدة الدولة المهيمنة في النظام العالمي، وموازنة أي دولة تهدد مصالحها القومية في ظل تفتح العالم على قوى أخرى جديدة تغير هيكلة النظام الدولي.

في ظل التحولات العميقة التي تحدث في ميزان القوى العالمي، تعتبر الصين والولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول اهتماما بمنطقة جنوب شرق آسيا، باستراتيجيات مختلفة تؤول بها للتنافس الاستراتيجي الأمني بمختلف أبعاده، وذلك لتحقيق أمنها القومي وأهدافها الاستراتيجية لبلوغ السيطرة والنفوذ على المناطق الحيوية المهمة في المنطقة.

1- أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال تقديم موضوع يحتوي أهمية علمية وأكاديمية، من خلال التشابك في سياق التنافس الاستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ تتشكل الديناميكيات الاستراتيجية السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية؛ ويمكن توضيح الأهمية بايجاز في:

- الحصول على صورة عامة من الناحيتين النظرية والعملية حول طبيعة التنافس الجيواستراتيجي ومضامينه بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا في الفترة ما بين (2016-2023).

– معرفة السلوك الدولي للقوتين المتنافستين من خلال سعي الولايات المتحدة للحفاظ على هيمنها في بنية النظام الدولي والتأسيس له، وسلوك الصين في سعيها إلى مرتبة الدول الكبرى والدفع نحو التعددية القطبية بداية من هيمنتها الإقليمية.

– التطرق إلى التفاعل الإقليمي لدول المنطقة، من خلال سلوكاتها وتعاملاتها مع الدولتين المتنافسين في المنطقة وكيفية التعامل مع التنافس لأجل الحفاظ على كيانها ومركزيتها في المنطقة.

– الوقوف على دراسة مستقبلية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال دراسة الاستراتيجيات التنافسية بين الطرفين.

2– أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

– إبراز الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية والبشرية التي تحتويها وأهم الاستراتيجيات التي تستعملها الآسيان للحد من التهديدات التقليدية واللاتقليدية للحفاظ على تكتلها في إطار تنافس الدول الكبرى.

– توضيح الاستراتيجيات الصينية والأمريكية من خلال الأساليب والطرق التي تنتهجها من أجل السيطرة والنفوذ في منطقة جنوب شرق آسيا.

– تحديد أهم الأبعاد الأمنية في استراتيجيات التنافس الصيني والأمريكي، وتداعياته على منطقة جنوب شرق آسيا.

3– مبررات اختيار الموضوع

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين مبررات ذاتية وأخرى موضوعية

– **المبررات الذاتية**

تتمثل الدوافع الذاتية في اختيار الموضوع من خلال الاهتمام الشخصي بالعلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي كتخصص، مما يتيح دراسة للقوى الكبرى ودورها كلاعب سياسي في النظام الدولي، فالغموض والحيوية في العلاقات الدولية بين الصين والولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا، التي تتميز بديناميكية جيوسياسية وجيواقتصادية، دفعني لمحاولة دراسة وتحليل طبيعة العلاقات التنافسية من أجل

وضعها في إطار يمكن القارئ من فهم حقيقة العلاقة التنافسية بين القوتين، مما يفتح المجال بتشكيل أرضية مناسبة لتحقيق التطلعات العلمية المستقبلية.

- **المبررات الموضوعية**

تتمثل الأسباب الموضوعية لمقتضيات التخصص في العلاقات الدولية، بما يميز الموضوع من خلال قيمته المعرفية والعملية لإندراجه ضمن الإشكالات الفكرية والاستراتيجية التي يشهدها النظام الدولي، وتزايد أهمية الإقليمية في العلاقات الدولية وبين القوى الكبرى، كما يظهر الجانب الأكاديمي في الاهتمام بدراسة واقع العلاقات الدولية ومستقبلها بصفة عامة، حيث تعطى للصين والولايات المتحدة الأمريكية كقوتين فاعلتين في النظام الدولي ومتنافستين في منطقة جنوب شرق آسيا.

4- الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة ركيزة أساسية في بناء أي بحث علمي؛ إذ تُمكّن الباحث من الوقوف على ما أُنجز في مجال الموضوع محل الدراسة، وتُسهم في تحديد الإطار المفاهيمي والمنهجي الذي ينطلق منه البحث، من خلال مراجعة الدراسات ذات الصلة، يمكن رصد التوجهات النظرية المختلفة، وتحديد أوجه الاتفاق والاختلاف بين الباحثين، فضلا عن الكشف عن الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، ومن أبرز الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة ما يلي:

أ- **كتاب للمحررين:** Henry Huiyao Wang و Mabel Lu Miao بعنوان:

"Enhancing Global Governance in a Fragmented World Prospects, Issues, and the Role of China"

ركز على التحديات التي تواجه الحوكمة العالمية في ظل عالم مجزأ سياسيا واقتصاديا، ويستعرض كيف يمكن للصين أن تلعب دورا أكثر فاعلية في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال أدوات متعددة تشمل الدبلوماسية والاقتصاد التكنولوجيا والتنمية المستدامة، ويضم الكتاب **25 مقالة** كتبها **30 خبيرا من مراكز التفكير الدولية**، ويهدف إلى تقديم حلول واقعية لأزمات عالمية متشابكة مثل الجائحة، تغير المناخ، الحروب التجارية وتراجع التعددية، كما يعرض آراء متعددة حول أهمية العودة إلى التعددية والتعاون الدولي.

يناقش صعود الجنوب العالمي وتحول مراكز القوة نحو آسيا وأشار الى الدور الصيني في إعادة تشكيل النظام الدولي، من خلال مبادرات مثل" الحزام والطريق"، والمشاركة الفاعلة في مجموعة العشرين،

وتقديم خطاب بديل حول" مجتمع المصير المشترك للبشرية" ، كما ناقش كيف يمكن للصين أن توازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات النظام العالمي، برغم أن الكتاب يضم دراسات حالة إلا أن بعض الفصول تبقى نظرية أكثر من كونها تطبيقية ولا تقدم حلولًا عملية قابلة للتنفيذ، لغياب أدوات قياس واضحة لتقييم فعالية الحوكمة العالمية أو دور الصين فيها.

الكتاب لا يتضمن مراجعة نقدية لدور الصين في بعض الأزمات الدولية أو في المؤسسات متعددة الأطراف، مما يُضعف من الحيادية الأكاديمية، كما يركز الكتاب على الحكومات ومراكز التفكير، لكنه لا يمنح مساحة كافية لتحليل دور المجتمع المدني العالمي أو الحركات الشعبية في الحوكمة الدولية.

ب- **كتاب** بعنوان: **"US–China Competition and the South China Sea Disputes"** من تحرير **Huiyun Feng و Kai He**، وهو عمل أكاديمي مهم يتناول التوترات الجيوسياسية في بحر الصين الجنوبي من منظور التنافس بين الولايات المتحدة والصين.

يستعرض الكتاب أهمية بحر الصين الجنوبي كساحة مركزية للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين، ويحلل الأبعاد السياسية والأمنية لهذا الصراع وتأثيره على النظام الإقليمي والدولي، كما أشار أيضا إلى الأهمية الاستراتيجية لبحر الصين الجنوبي : كممر بحري حيوي للتجارة العالمية وكمصدر غني بالموارد الطبيعية.

سياسات الصين التوسعية: بما في ذلك بناء الجزر الصناعية والمطالب الإقليمية، وردود الولايات المتحدة؛ من خلال تعزيز التحالفات الإقليمية ودعم حرية الملاحة ونشر القوات البحرية ودور الدول الإقليمية مثل: الفلبين، فيتنام، ماليزيا، وسنغافورة، وكيفية التعامل مع الضغوط الناتجة عن التنافس بين القوتين.

تحليل نظري: باستخدام نظريات العلاقات الدولية مثل الواقعية والبنائية لفهم سلوك الدول، فالتنافس الأمريكي– الصيني في بحر الصين الجنوبي ليس مجرد نزاع إقليمي؛ بل هو انعكاس لتحول في ميزان القوى العالمي، وقد تكون له تداعيات طويلة الأمد على الأمن الدولي والنظام العالمي.

أما عن نقائص المؤلف فتكمن في غياب التحليل الأمني المفصل الذي يركز على البعد الجيوسياسي والدبلوماسي،كما أن المرجع لا يقدم مقارنة منهجية بين الاستراتيجية الأمريكية والصينية مركزا على بحر الصين الجنوبي فقط، إذ يعتبر الكتاب مفيد من حيث المنظور الأكاديمي الدولي، لكنه يفتقر إلى العمق الأمني التخصيص الزمني والتحليل المقارن.

ج- **مذكرة دكتوراه لأمينة فلاح** بعنوان "**الاستراتيجية الأمنية الامريكية الجديدة في منطقة جنوب اسيا منذ2001**"، **قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة في سنة 2019**، والتي قدمت رؤية معمقة حول كيفية استخدام الصين والولايات المتحدة للآليات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتعزيز نفوذهما في جنوب شرق آسيا، كما ناقشت كيف أن احتدام التنافس بين القوتين العظميين يؤدي إلى تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة، مما قد يهدد استقرارها على المدى الطويل.

قدمت الدراسة تحليل لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية الحديثة في المنطقة، والتي انتقلت من سياسة التجاهل إلى سياسة إعادة التوازن لمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، كما تطرقت لتحليل كيفية تأثير هذا النزاع على العلاقات بين الدول الكبرى والصغرى ومدى ارتباطه بالتنافس بين الصين والولايات المتحدة.

لكن الدراسة ركزت بشكل أساسي على الأبعاد الأمنية دون التعمق في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية التي تلعب دورًا رئيسيًا في التنافس الصيني الأمريكي، فلم يقتصر التنافس بين الصين والولايات المتحدة على الجوانب العسكرية والسياسية، بل امتد إلى التكنولوجيا خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي وشبكات الاتصالات المتقدمة.

د- **مقال ابتسام رمضاني وعبد اللطيف بوروبي** بعنوان: "**التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق اسيا**"، والصادر عن المجلة الجزائرية للأمن والتنمية سنة 2018، والذي أشار إلى:

الأهمية الجيواستراتيجية والاقتصادية الكبيرة للمنطقة وتعدد مجالات لمنافسة القوى الكبرى، وقد ظهرت الصين كقوة اقتصادية منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية أدى إلى تأكيد حضورها من خلال استخدام القوة الناعمة لتقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي بعد انضمامها الى منظمة التجارة العالمية عام2001، وقد عززت نفوذها من خلال التجارة الحرة والاستثمارات والبنية التحتية مثل المساعدات المالية والتعاون التجاري.

بالإضافة إلى تقديم الصين نفسها كشريك اقتصادي عبر إنشاء منطقة تجارة حرة مع دول الاسيان وتعزيز التعاون الأمني من خلال بناء الثقة في القضايا العسكرية والسياسية، كما استخدمت الولايات المتحدة وجودها العسكري وتحالفاتها التقليدية للحفاظ على نفوذها مثل اتفاقيات دفاعية مع الفلبين وسنغافورة، وتهدف واشنطن إلى منع الهيمنة الصينية على المنطقة وتعزيز حرية الملاحة البحرية، فهي تستخدم سياسات دعم الديمقراطية كأداة لتعزيز نفوذها في الدول الإقليمية.

مقدمة

تثير الاستثمارات الاقتصادية الصينية مخاوف حول السيطرة المستقبلية على الموارد والبنية التحتية، ويمكن أن يؤدي احتدام التنافس إلى تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة وزيادة خطر النزاعات الإقليمية، فمنطقة جنوب شرق آسيا ستظل ساحة تنافس مستمر بين الصين والولايات المتحدة، حيث يسعى الطرفان لاستخدام استراتيجيات مختلفة للحفاظ على النفوذ، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على الأمن الإقليمي والتعاون الاقتصادي والسياسي.

لم تركز الدراسة على الأبعاد الأمنية والتداعيات العسكرية وإستراتيجيات الدفاع و تأثيرها على الاستقرار الإقليمي.

هـ- تقرير Parameswaran Prashanth بعنوان: **Southeast Asia and US-China Competition: Contours, Realities and Implications for the Indo-Pacific"** الصادر عن مركز **Wilson Center** في ديسمبر 2023، والذي ناقش كيفية تعزيز الصين لقدراتها الدفاعية وخاصة في بحر الصين الجنوبي وتطوير علاقاتها العسكرية مع دول الإقليم، حيث أشار لكيفية تتعامل الدول مع الضغوط الأمريكية والصينية.

تعتمد الولايات المتحدة في المقابل على تعزيز تحالفاتها التقليدية مع الفلبين وسنغافورة، إضافة إلى دعم وجودها العسكري في اليابان وكوريا الجنوبية، فالتحالفات الدفاعية والتواجد العسكري لضمان حرية الملاحة والحد من النفوذ الصيني فالصين تتبنى استراتيجية بناء الثقة مع جيرانها، وتستخدم الاتفاقيات الاقتصادية لتخفيف المخاوف الأمنية.

أشارت الدراسة إلى أن دول الآسيان تحاول تبني سياسة التوازن عبر التعاون مع القوتين العظميين دون الانحياز لطرف معين، كما أن هناك تخوف بأن يؤدي التنافس بين الصين والولايات المتحدة إلى تصعيد عسكري يضر بالاستقرار في المنطقة، حيث تسعى دول جنوب شرق آسيا للحفاظ على استقلاليتها عبر استراتيجيات مثل التوازن من خلال تعزيز العلاقات مع كلا القوتين، والتحصين الداخلي لتجنب التأثيرات السلبية للمنافسة، وأيضا إعادة التفاوض لضمان تحقيق مصالحها في المشاريع الاقتصادية والسياسية.

غاب عن التقرير التحليل العميق للتداعيات المستقبلية؛ فالدراسة لم تتناول بشكل كاف كيف يمكن أن تتطور المنافسة العسكرية في المستقبل وما تأثيرها على الأمن العالمي، كما أن هناك نقص تفاصيل

الاستراتيجيات غير العسكرية، بينما تناولت الوثيقة الجوانب العسكرية، لم تقدم تحليلاً كافياً حول التأثيرات الاجتماعية والدبلوماسية لهذا التنافس.

تأتي الإضافة العلمية والعملية في الدراسة موضوع البحث من خلال محاولة التطرق إلى أغلب الجوانب الأمنية باختلافها وأبعادها الأمنية المختلفة (سياسية، اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية) بتحليلها وإبراز المكامن الخفية وراء كل استراتيجية، كما تطرقت الدراسة إلى آخر التطورات والأحداث بعد سنة 2016، باختلاف تعاقب الرؤساء الأمريكيين، بالإضافة إلى ذلك اهتمت الدراسة بالتوسع على انعاكسات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق، وتحديث مستقبل الدراسة من خلال دراسة تقنية تضع بالتقريب الحقيقي مآلات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا.

4- المشكلة البحثية للدراسة

يعد التنافس من الأساليب الاستراتيجية التي تنتهجها الدول لضمان أمنها القومي وحماية مصالحها خارج بيئتها الإقليمية، وهذا ما ينطبق على كل من الصين والولايات المتحدة في إقليم جنوب شرق آسيا، من خلال مبادرات مختلفة لأجل التوسع وفرض الهيمنة في مجالات ذات بعد استراتيجي، حيث تستهدف هذه الأطروحة البحث عن إجابة للتساؤل المركزي التالي:

فيما تتمثل الأبعاد الأمنية التي تسعى إليها الصين والولايات المتحدة الأمريكية بتنافسهما في منطقة جنوب شرق آسيا؟

يندرج تحت التساؤل المركزي مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي كالآتي:

- ماهي أهم الخصائص الجيواستراتيجية المميزة لمنطقة جنوب شرق آسيا؟
- كيف اتخذت الصين استراتيجيتها في ظل التواجد الأمريكي في المنطقة؟
- هل استطاعت الولايات المتحدة الحفاظ على هيمنتها في ظل الصعود الاستراتيجي الصيني في المنطقة؟
- ماهي أهم تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على منظمة أمم جنوب شرق آسيا؟

6- فرضيات الدراسة

يمكن تقسيم فرضيات الدراسة إلى فرضية عامة وأخرى فرعية؛

الفرضية العامة: تسعى الصين والولايات المتحدة الأمريكية باستعمال إمكانياتهما وقدراتهما من خلال التنافس إلى فرض السيطرة على إقليم جنوب شرق آسيا عن طريق توظيف آليات متعددة لجذب دول الآسيان.

- الفرضيات الفرعية

- تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء الصين في منطقة أوسع من خلال استراتيجيات متعددة في منطقة جنوب شرق آسيا.

- تحاول الصين فك التضييق والتدخل الأمريكي وخاصة في منطقة آسيا واتخاذ استراتيجيات أخرى غير العسكرية.

- تتأثر دول الآسيان من التنافس الصيني الأمريكي، مما يشكل تهديدا لوحدتها ومركزيتها في اتخاذ قرارات سياسية جماعية في إطار منظمة أمم جنوب شرق آسيا.

7- حدود ومجال الدراسة

يتحدد الإطار الزمكاني للدراسة في إقليم جنوب شرق آسيا الذي يضم عشر دول (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين، بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، كمبوديا)، وأهم الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية التي مارستها الصين والولايات المتحدة في المنطقة خلال الفترة الزمنية (2016-2023).

كما أن الأبعاد الأمنية في استراتيجيات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا خلال الفترة من(2016-2023)، تلعب دورا جوهريا في إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، من خلال نهاية حقبة الرئيس الأمريكي أوباما وبداية حقبة جديدة للرئيس ترامب بداية من سنة 2017.

8- منهجية الدراسة

تأخذ طبيعة الموضوع الجوانب التي يشتمل عليها ومشكلته البحثية التي يُسعى للإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق الأهداف المتوخاة، لتظهر الموضعية العلمية التي تستلزم التكامل المنهجي الآتي:

- المنهج الوصفي

يعتمد البحث على المنهج الوصفي لكونه الأنسب لدراسة طبيعة التنافس الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال وصف الواقع الجيوسياسي والاقتصادي والأمني الراهن في المنطقة، كما يبرز استعمال هذا المنهج إلى تقديم صورة شاملة عن أبعاد الظاهرة كما هي في الواقع، واستنباط العلاقات والتفاعلات بين القوى الفاعلة، مما يتيح فهماً موضوعياً لطبيعة هذا التنافس وانعكاساته على دول الآسيان.

- المنهج المقارن

تم اعتماد المنهج المقارن في الدراسة من خلال مقارنة الاستراتيجيات المختلفة التي تمارسها كل من الصين والولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا وتداعياتها على دول الآسيان، حيث تبرز المقارنة بين السياسات والمبادرات التي تنتهجها كلا الدولتين في التوسع والنفوذ في مختلف الأبعاد السياسية الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية في منطقة جنوب شرق آسيا، كما يبرز المنهج المقارن تغير سلوكات القوى المتنافسة لأجل استقطاب دول الآسيان.

- أداة الإحصاء

تم اعتماد الأساليب الإحصائية كأداة مساعدة في الدراسة، وذلك لتحليل البيانات الكمية المرتبطة بالمؤشرات السياسية في تأثير الدبلوماسية الخارجية، والاقتصادية في حجم الاستثمار والمبادلات التجارية والقدرات العسكرية وتأثيرها في منطقة جنوب شرق آسيا، كما ساعدت البيانات الرقمية من خلال مؤشرات رقمية في رسم منحنيات بيانية لما سيؤول إليه مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في المنطقة.

- تقنية السيناريو

تم توظيف تقنية السيناريو كأحد الأدوات التحليلية في الدراسة بهدف استشراف مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا ودعم النتائج والتوصيات، بالإضافة إلى تقييم تداعيات التنافس على دول الآسيان من خلال قدرات التأثير الدبلوماسي والاقتصادي والعسكري لكل القوى الثلاث (الصينية، الأمريكية، ودول الآسيان) المتواجدة في قارة آسيا.

- أدوات الذكاء الإصطناعي

يعد استعمال أدوات الذكاء الاصطناعي في البحث العلمي من أبرز مظاهر التطور التكنولوجي المعاصر، إذ تسهم هذه الأدوات في تسريع جمع البيانات وتحليلها بدقة عالية، واستخلاص النتائج بشكل أكثر موضوعية، حيث يظهر التوجه الجديد في استخدام خوارزمية الذكاء الاصطناعي في رسم السيناريوهات المستقبلية للعديد من القوى الى الاستفادة من الاحصائيات والارقام السنوية المسجلة للدول في مجال تحليل المؤشرات الجيوسياسية والذي يمثل نهجا بحثيا حديثا يجمع علوم البيانات والسياسات الدولية، كما يوفر نهج التعلم العميق لخوارزميات قادرة على فهم وتحليل الانماط والعلاقات المعقدة بين مختلف متغيرات البيانات، بحيث تسمح بتطوير نموذج قادر على اسنباط الميزات الاساسية التي تساعد في تقدير القيم المستقبلية للمتغيرات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه كنموذج ذكي تنبؤي يرسم الآفاق والرؤى المستقبلية للدول.

9- هيكلة الدراسة

توزعت الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول وخاتمة، حيث خصص **الفصل الأول** للإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني للمقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنافس الدولي، أما **الفصل الثاني** للاستراتيجيات الصينية والأمريكية في المنطقة، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية من خلال التطرق للأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا في المبحث الأول، ثم في المبحث الثاني والثالث على التوالي للاستراتيجية الصينية والأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى **الفصل الثالث** الذي تطرق إلى الآثار المترتبة عن التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تم التطرق في المبحث الأول للدوافع الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، ثم في المبحث الثاني إلى تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا، ليختتم الفصل بدراسة مستقبلية للتنافس الصيني الأمريكي من خلال ثلاث سيناريوهات مستقبلية.

10- صعوبات الدراسة

تأتي صعوبة الدراسة في تشعب موضوع الدراسة والارتباط والتداخل الوثيق بين متغيراته، بالإضافة إلى ندرة المراجع الحديثة لأن الدراسة تهتم بالأبعاد الأمنية بعد سنة 2016، كما تميز الموضوع بصعوبة تفكيك الاستراتيجية الأمريكية واحتوائها على استراتيجية مباشرة بمنطقة جنوب شرق آسيا، وتأتي تعدد الأبعاد الأمنية في استراتيجيات كل من الصين والولايات المتحدة التي من الصعب التوسع فيها أو احتوائها في وقت محدد وضيق.

الفصل الأول: الإطـــار المفاهيمي والنـــظري للدراسة

يعتبر الأمن من الغايات التي كان الإنسان يسعى إلى توفيرها لنفسه قديما، ليتطور المفهوم بتشكل الدول وتصبح الغاية دولية في ظل العلاقات الدولية، من خلال نظريات منهجية تضع المفهوم في قالب علمي أكاديمي ولكل نظرية تفسيرها، حيث تسعى أغلب الدول في توفير الأمن لشعوبها والدفع بعجلة التقدم والإزدهار.

تحتوي العلاقات الدولية استراتيجيات في طياتها، وذلك من خلال البحث عن المناطق الاستراتيجية للسيطرة عليها وتسخير كل الإمكانيات المتاحة من أجل بلوغ أهدافها الأمنية المسطرة، لتظهر القوة كوسيلة استراتيجية تستعمل في فرض نفسها سواء داخل أقاليم الدول أو خارجها، إذا تتميز القوة بعدة معايير تجعل منها أداة استراتيجية لكسب المرغوب.

تمتلك القوة في العلاقات الدولية عديد السمات التي تجعل منها وسيلة لمختلف الاستراتيجيات؛ فقد تكون وسيلة حرب، صراع أو تعاون، كما أنها تمتلك سمة التنافس الذي تطرقت لها العلاقات الدولية من خلال المفسرين والمحللين كجانب استراتيجي دولي ينتج عن تفاعل قوتين دوليتين أو أكثر، فكل منها يسعى إلى تحقيق أمنها القومي، كما يمكنها من بلوغ الأهداف المسطرة في أجنداتها الاستراتيجية المختلفة.

وبناء عليه، يتضمن هذا الفصل المبحثين التاليين:

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنافس الدولي

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن

يتميز الأمن بأهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية، وذلك للبحوث التي أولاها له المفكرون ودارسو حقل العلوم السياسية الذين ميزوه عن باقي المفاهيم بخصائص متعددة، إذ يعد من الركائز الرئيسية في فهم العلاقات الدولية والذي يرتبط بمفهوم الدولة والفواعل التي تدور في فلكها مؤثرة أو متأثرة بما تملك من قوة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن

1- تعريف الأمن:

يحدد تعريف الأمن من خلال معناه وتفكيك مصطحله، وهذا ما يطرح التعاريف التالية:

الأمن لغة: مصدر أمِن/ أمن من، أمان: اطمئنان من بعد خوف، أمن مصالحه: كفلها وضمنها وحماها.[1]

لقول الله عز وجل: ﴿ **وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَاقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ** ﴾ النحل 112

كما تعرف كلمة Security في القاموس الانجليزي oxford على أنها مشتقة من الكلمة اللاتينية securitas، وتأتي من كلمة securus، ثم طورت من الكلمة الفرنسية القديمة sécurité لتنتقل إلى الانجليزية في القرن 16 عشر وتعني السلامة والحماية من الخطر وعدم التعرض له.[2]

اصطلاحا:

تعددت المفاهميم والرؤى لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية، حيث يتفق معظم الكتاب على أن الأمن مفهوم متنازع عليه، هناك إجماع على أنه ينطوي على التحرر من التهديدات للقيم الأساسية (لكل من الأفراد والجماعات)، يميل مجال الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين ورجال الدولة إلى أن يكون القدرات العسكرية التي يجب أن تطورها دولهم للتعامل معها مع التهديدات التي واجهوها[3]، كما عرفه بعض المفكرين كالآتي:

---

[1]– أحمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (القاهرة: عالم الكتب ، 2008)، ص 123.

[2]- James A, H. Murray, **A new english dictionary: on historical principles At the clarendon press**, Vol 8 , Parte 2, 1888, p 370.

[3] - John Baylis, **international and global security**, edited: john baylis, steve smith and patricia owens, 9 th edition, the globalisation of word politics, (united kingdom: oxford university, 2023), p229.

والتر ليبمان: إذا أرادت الأمة تصون قيمها وتفادي الحرب أو الانتصار فيها، عليها أن تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي تبقى فيه قادرة على إبعاد الخطر الذي تكون فيه عرضة للتضحية بهذه القيم.

أرنولد والفرز: الأمن يحتوي نظرتين موضوعية وذاتية، فالموضوعية هي عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة، أما الذاتية فهي عدم والخوف على هذه القيم من الخطر.

باري بوزان: الأمن هو السعي للتحرر من التهديد، وفي حالة ما كان النقاش في إطار النظام الدولي، فإنّه يتعلق بقدرة الدول على تماسكها العملي وصون مجتمعاتها في هويتها المستقلة.

بوث ويلر: يتحقق الأمن عن طريق عملية التحرر ولا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الاستقرار إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه.[1]

كما يعرف الأمن أنه الخطوة التي تأخذ السياسة إلى ما هو أبعد من قواعد اللعبة المعمول بها وتأطير القضية إما كنوع خاص من السياسة أو على أنها فوق السياسة.[2]

يحمل مفهوم الأمن في إطار العلاقات الدولية وتركيب الدولة معنى مهم، إذا لا يلزم بقاء الدولة فقط بل رغبتها في العيش وحماية القيم الجوهرية المكتبسة، باتخاذ كامل الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تمس القيم المكتسبة، وكذلك التهديدات الخارجية التي يتم حدوث التفاعل فيها بين البعدين الموضوعي والذاتي لأجل حماية مصالحها الحيوية.[3]

نستخلص أن الدلالة العامة للأمن تشير لمعناه على المستويين النظري والعملي إلى السلام والطمأنينة واستمرار الحياة ومقوماتها وشروطها، ليضم ذلك كل الكائنات الحية وفي شتى المجالات والظروف ليشمل الحالات الإنسانية الفردية والمجتمعية، وأنه المتغير الحاكم لتفاعلاتها والمتحكم في

---

[1] – جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: دار نشر جامعة لكسفورد، 2004)، ص 414.

[2] - Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, **security: a new framework for analysis**, (united states of America: lynne rienner, 1998), p 23.

[3] – عبد القادر دندن، الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى– جنوب آسيا– شرق وجنوب شرق آسيا، **أطروحة دكتوراه** (جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية 01– الجزائر، 2014)، ص 24.

علاقاتها، بعيدا عن عوامل التهديد ومصادر الخطر والتصدي لها تبعا لتقديراتها الغريزية والعقلانية وقدراتها المادية والمعنوية.[1]

من هذه التعاريف نستخلص أن للأمن ثوابت وهي:

- يعتبر الأمن المطلب الأساس والإطار العام للكائنات كلها، ومطالب وشروط مسبقة لتحقيقها.
- السلام والطمأنينة وحماية مظاهر الحياة هما مطلبا ومضمون الأمن واحد في كل وقت وحال، لضمان الاستمرار بعيدا عن أي خطر أو تهديد.
- ظهور السلطة السياسية، جعل من الأمن يكتسب بعدا جديدا في المجتمعات الإنسانية ليصبح أيضا أمنا لهذه السلطة ومؤسساتها وأفكارها ومصالحها.
- توكل مهمة تحقيق الأمن إلى سلطة الدولة وهذا في إطار المجتمع السياسي (الدولة) من خلال المطالب والوظائف الاجتماعية.[2]

2- خصائص الأمن

للأمن مجموعة من الخصائص، وهي:

1. **التركيب:** يعتبر الأمن مفهوما مركبا، وهذا ناتج عن منجزات وتفاعل القيم النظرية والسياسات العملية للدولة سواء على المستوى المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي للنظام الدولي.

2 **الشمول:** تتجلى الشمولية في مفهوم الأمن من حيث اجتماع تركيبته النظرية والعملية، مختلف ملامح الحياة الإنسانية الطبيعية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الأنشطة الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية.

3 **الثبات:** يبرز ثبات مفهوم الأمن من خلال ضرورته وأهميته، حتى من خلال التغيرات والرهانات التقليدية على مستوى القيم النظرية العامة والأساسية سوءا للدول أو وحدات النظام الدولي.

4. **التنوع:** ثبات مفهوم الأمن على مستوى القيم النظرية العامة على مستوى المفاهيم والسياسات التطبيقية لا يمنع تعدده وتنوعه حتى لو اختلفت الظروف والأوقات.[3]

---

[1]- علي عباس مراد، **الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية**، (الجزائر، ابن النديم للنشر والتوزيع، ، 2017)، ص 15.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 44.

[3] - **المرجع نفسه**، ص ص 41-44.

3- تطور مفهوم الأمن

أ- المفهوم الضيق (التقليدي)

كان استخدام مفهوم الأمن لمجموعة من المدارس والنظريات، التي تمتد من (1950- 1985) حسب ما حددها ستيفن والت ودايفيد بالدوين، حيث كان تركيز الباحثين في وصف الجهود التي تسعى لها الدولة في استخدام مفهوم الأمن، أين كان مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية (الدولة)، مما ميز هذه الفترة هيمنة نموذج مركزية الدولة الذي يعتبر الدولة الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية وأساس وحدة التحليل، وأن بقاءها واستقلالها هي القيم الأساسية، وهذا ما يتجسد في مفهوم الأمن القومي.[1]

يرتكز مفهوم الأمن التقليدي في الفهم العسكري السياسي الذي يتعلق بالبقاء وكذلك الطبيعة الخاصة للتهديدات، حيث يتم تقديم قضية ما على أنها تشكل تهديدا وجوديا لموضوع مرجعي معين، مما يبرر استخدام تدابير استثنائية للتعامل معها، لإضفاء الشرعية على استخدام القوة، لكنه فتح الطريق بشكل عام أمام الدولة للتعبئة أو الاستيلاء على سلطات خاصة للتعامل مع التهديدات المؤقتة.[2]

كما يميل التصور التقليدي لمفهوم الأمن إلى رؤية جميع الشؤون العسكرية كحالات أمنية، ولكن قد لا يكون هذا هو الحال بالنسبة للعديد من الديمقراطيات المتقدمة، أصبح الدفاع عن الدولة وظيفة واحدة فقط وربما ليس حتى الوظيفة الفعلية الرئيسية للقوات المسلحة، قد يتم تدريب جيوشهم بشكل متزايد ودعوتهم لدعم أنشطة النظام العالمي الروتينية، مثل حفظ السلام أو التدخل الإنساني[3]؛ أي أن التصور التقليدي لمفهوم الأمن تصور صلب بإرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية بتحديدها أنها تهديدات مباشرة.[4]

يتضح أن تركيز التقليديين كان على الجوانب العسكرية للأمن مجادلين أن العنصر الرئيسي في التحليل الاستراتيجي هو الاستخدام المحتمل للقوة، باعترافهم أن العناصر الأمنية غير العسكرية قد تشغل اهتماما أكبر من الاستراتيجيين أكثر مما كانت عليه في السابق، ولكن في نهاية المطاف يجب أن يظل الأمن العسكري هو المحور الرئيسي للتحليل حيث استمر هذا القطاع الأمني في تشكيل أكبر التهديدات وأكثرها عمقا وبعيدة المدى للدول وأن الأمن يجب أن يفهم الحليف الأساسي على أنه قائم على الدولة،

---

[1] - سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص 10.

[2] - Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit, p 21.

[3] - **Ibid.** p 22.

[4] - عبد القادر دندن، **مرجع سابق**، ص 40.

وخاصة على ضرورة قيام الدول بالوفاء بسبب بقائها، ويتعلق الأمن بعد ذلك بدراسة تهديد القوة العسكرية واستخدامها والسيطرة عليها.[1]

ب- المفهوم الواسع للأمن

ظهر التوسع في مفهوم الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي على الدولة والقطاع العسكري نحو فواعل أمنية أخرى مثل الأفراد والمجتمع، كذلك بالإشارة إلى التحرك الأفقي إلى قطاعات أخرى سياسية واقتصادية وبيئية، حيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليل متعددة بالتعمق بحركة عمودية انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع والأفراد كموضوعات مرجعية.[2]

كانت البداية الفعلية لعملية توسيع مفهوم الأمن لباري بوزان من خلال كتابه الشهير "الشعب والدول والخوف" بسنة 1982، بالرغم أن البدايات كانت منذ السبيعات من القرن العشرين تزامنا مع منشورات كينيث بولدينغ التي تطرق فيها إلى موضوع السلام المستقر، كذلك يوهان غالتونغ حول السلام الايجابي، بالإضافة إلى تقرير لجنة بالم حول نزع السلاح بعنوان الأمن المشترك، حيث دعا بوزان في كتابه إلى توسيع نطاق التحليل ليشمل مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[3]

جادل الموسعون بأن التركيز على السلامة الإقليمية للدولة والمفاهيم التقليدية للسيادة، حيث يشمل الأمن استقرار المؤسسات الأساسية للدولة وسلامة هياكل صنع القرار في الدولة، بوجوب التوسع ليشمل الإنسان (الأمن النفسي، المجتمعي، الاقتصادي، والبيئي)، مشككين في أولوية العنصر العسكري في النقاش الأمني بتزايد نطاق تأثير التهديدات غير العسكرية على الحياة اليومية للشعوب وسلامة الدول.[4]

4- مستويات التحليل في الأمن

أ- الأمن الوطني والقومي

طرأت العديد من التغيرات على المجتمعات الأوروبية الحديثة، لتساهم بشكل كبير في تحويل أنظمة الحكم من سلطة شخصية إلى أنظمة مؤسسية (الدولة)، مما مكن من حدوث تغير في المضمون السياسي

---

[1]- Graeme P. Herd and Pàl Dunay, **international security**, edited by Graeme P. Herd, routledge, great powers and world order, great powers and strategic stability in the 21st century, new york, usa, 2010, p 11.

[2] – سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 13.

[3] – سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 18.

[4]- Graeme P. Herd and Pàl Dunay, op. cit, p 11.

الشخصي للأمن المقترن بالحكام وسلطتهم وأنظمتهم من طبيعة سياسية مجردة إلى كيان دولة ذات سيادة (هيئة حاكمة) وإقليم وشعب، فهذا ما أنتج كيان الدولة الوطنية ذات السلطة السياسية.[1]

يظهر مفهوم الأمن الوطني بتمييز قدرة الدولة على التصدي لكل المشاكل الداخلية والعمل على حلها باتباع سياسة متوازنة تمنع الاستقطاب وتزيد من وحدة الكلمة وتجذير الولاء والانتماء للوطن والقيادة، بالإضافة إلى قدرتها على حماية أراضيها وشعبها ومصالحها وعقائدها وثقافتها واقتصادها من أي عدوان خارجي، وهذا ما يعطيها بعدا في السياسة الدولية على أنه قدرة الدولة على رد أي عدوان قد تتعرض له من قبل دولة أخرى؛ سواءً باستخدام الدفاع العسكري أو أي أسلوب يساهم في المحافظة على تطبيق الأمن الخارجي والداخلي للدولة، دون وجود أية سيطرة أو سلطة من دولة أو جهة أخرى عليها.[2]

ترتب عن احتياجات الدولة ظهور الأمن القومي الذي يحتوي على أساسيات و أولويات لرسم استراتيجياتها السياسية وتنفيذها، والغرض منه المصلحة القومية واستمرار الوحدة السياسية سواء كانت المصالح قومية أو حيوية، وهذا ما يجعل من مفهوم الأمن القومي محور اهتمام لمواجهة شتى التهديدات[3]، حيث اختلفت الآراء في ظهور تطبيقات الأمن القومي، فهناك من يرجع الفضل في ذلك للأمريكي والتر ليبمان في سنة 1943، بينما يذهب رأي أخر للقانون الخاص الذي أصدرته الإدارة الأمريكية سنة 1947 بتشكيل مجلس الأمن القومي، ليكون هذا المصطلح انعكاسا للخبرة التاريخية للمجتمعات الغربية في عصر الدولة القومية التي امتزجت وتفاعلت بعناصر الشعب والأمة والإقليم والهيئة الحاكمة، وهذا ما يدل أن الدولة هو أمن شعبي أو وطني أو قومي دون تفريق أو اختلاف.[4]

ب- الأمن الدولي و الإقليمي

كان تركيز مفهوم الأمن الدولي على النظرية الأمنية الفعلية خاصة خلال فترة الحرب الباردة في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ارتبط مفهوم الأمن الدولي بالقوى الكبرى في العالم وأمنها الخاص بتوازن القوى بين الدول، التي تميزت بتراكماتها العسكرية والسيادة المطلقة لكل من الولايات المتحدة والاتحاد

---

[1] – علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص 22.

[2] – خالد علي محمد الأميري، أحمد فلاح العموش، "الأمن الوطني: المفهوم، الأبعاد والنظريات"، **مجلة الآداب**، العدد 133، 2020، ص 532.

[3] – علي عباس مراد، **مرجع سابق**، ص 40.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 23.

السوفياتي اللتان تعتبران قوتان عظميان، حيث يعتقد أن النموذج أن الدولة تعمل ككيان عقلاني وأن المصالح والسياسات الوطنية مدفوعة بالرغبة في القوة المطلقة؛ بمعنى أن الحفاظ على الأمن القومي سيؤدي حتما إلى الاستقرار العالمي، بالإضافة إلى ذلك تطور مفهوم الأمن الدولي بسبب الطبيعة المتغيرة لمفهوم الأمن، حيث ارتبط مفهومه بطبيعة استخدام القوة بين الدول، وطبيعة التهديدات الغير عسكرية للنظام الدولي وخاصة خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين، أين أصبح المفهوم يتطرق إلى جوانب أخرى وهذا حسب ما قدمه رونالد باريس بإشارته إلى أن هناك تهديد أمني ضمني لتهديد البقاء، مما أخرج مفهوم الأمن الدولي من بوتقة الدولة كوحدة للتحليل إلى مجالات وجوانب تجعله يتضمن مواضيع مرجعية ووحدات تحليل أخرى.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة أصبح الأمن الإقليمي أكثر ظهورا وتأثيرا، والذي يتم فيه التركيز على وحدات أخرى للتحليل ضمن ترتيبات وهياكل جديدة للأمن داخل إقليم (الشرق الأوسط، دول المتوسط، جنوب شرق آسيا، شمال شرق آسيا)، وقد تحتوي هذه الترتيبات انتماءات وهويات عرقية أو إثنية أصلية أو غير أصلية (حالة إسرائيل في الشرق الأوسط)، بالإضافة إلى تواجد عسكري أمني في هذه المناطق أو الأقاليم، بالإضافة إلى سياسات منتهجة في أقاليم محددة لوضع استراتيجيات أمنية في مجالات متعددة لتحقيق الأمن الجماعي في ذلك الإقليم، ومثال ذلك الاتحاد الأوربي في استراتيجية التكامل الاقتصادي والسياسات الأمنية الدفاعية المشتركة لتحقيق الأمن الجماعي.[2]

ج- الأمن العالمي

ظهر مفهوم الأمن العالمي بعد الحرب الباردة بسبب التهديدات العالمية، وهذا ما دعى له كوفي عنان وأميتاف أشاريا باعتبار الفرد محور رئيسي للتحليل الأمني، حيث تم أخذ هذه الأفكار كخطوة إلى الأمام بسبب جائحة covid 19، مع الدعوات لإعادة التفكير في استراتيجيات جديدة لمجابهة هذه التهديدات التي تمس بالسلم والأمن الدولين، وهذا ما صرح به أيضا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في

---

[1]- عبد الغني دندان، الأمن الدولي في ظل الانتشار النووي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم في العلوم السياسية، جامعة باتنة1، 2022- 2023)، ص 19.

[2] - طويل نسيمة، الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، **اطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2009 -2010)، ص 43.

أفريل 2020، بالإضافة إلى التغير المناخي الذي أصبح من المخاطر التي يواجهها العالم وهذا ما صرح به الرئيس الأمريكي باراك أوباما سنة 2015، بأن تغير المناخ أصبح تهديدا خطيرا للأمن العالمي.

يرتكز الأمن العالمي على التغيرات التي تمس بالمجتمع الدولي ككل، والتهديدات التي تمس البيئة الدولية، كانتشار الأسلحة النووية وذوبان الجليد البحري والجفاف والاحتباس الحراري، وهذا ما يجعل التركيز على الأمن الوطني والدولي أقل ملاءمة، بالإشارة إلى هشاشة الدولة القومية نتج جدال على أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للمجتمع العالمي، وهذا ما يطرح الجدل أيضا على الاتجاهات المعاصرة للعولمة الواسعة والمستمرة، بالإضافة إلى تهديدات للأمن العالمي على مستوى الكوكب على أنها خارجة إلى حد كبير عن سيطرة الدول القومية، وهم يعتقدون أن تطوير مجتمع عالمي هو وحده الذي يمكن أن يتعامل مع هذا الأمر بشكل مناسب.[1]

5- أبعاد الأمن

يمكن تقسيم أبعاد الأمن حسب المفهوم وتطوره في العلاقات الدولية، إذا لا يعني أن الأبعاد على المفهوم التقليدي بقيت حبيسة نفسها وماضيها، بل كان التطور فيها بتداخل أبعاد أخرى ساهمت في ظهور سياسات جديدة و استراتيجيات تواكب التطورات المعاصرة في شتى المجالات ويمكن تقسيم الأبعاد حسب تطور مفهوم الأمن إلى:

أ- الأبعاد التقليدية (الضيقة)

- **البعد السياسي:** يتعلق الأمن السياسي بالاستقرار التنظيمي للنظام الاجتماعي، حيث يتألف من التهديدات المختلفة التي تتعرض لها سيادة الدولة سواء كانت عسكرية أو غيرها، لتنشر المخاوف الأمنية السياسية سواء على المستوى الوطني القومي أو على المستوى الدولي.[2]

- **البعد العسكري:** يتمثل البعد العسكري في الإمكانيات لإضفاء الطابع الأمني للتهديدات العسكرية للتكنولوجيا العسكرية وسباق التسلح وامتلاك أسلحة وقدرات الردع التي تمتلكها الدول من خلال تأثير هذه الأدوات في التفاعل بين الدول؛ مما يدل على أن الأمن العسكري تتعلق بالمقام الأول بالقدرة والطريقة التي

[1]- John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, **international and global security**, 9 th edition, (united kingdom: oxford university, 2023), p230.
[2]- Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit. p 141.

تجهز بها الدول نفسها لاستخدام القوة العسكرية لمواجهة التهديدات التي تتعرض لها الدولة لإضفاء الطابع الأمني.[1]

- البعد الجيوبوليتيكي:

تطرق العديد من المفكرين في مفهوم الجيوبولتيكي، أمثال فريدريك راتزل والقائلة بحيوتها ونموها وسيطرتها على العالم؛ تعني الجيوبوليتيك سياسة الأرض، في حين يطلق عليها آخرين سياسة القوة أو التطبيق الجغرافي، لكن المفهوم يرجع للأصل إلى ردولف كيلين الذي عرفها بأنها العلم الذي يدرس حالة الدولة في المستقبل بامتلاك فلسفة القوة وإنضاج روح الأمة بتوجيه مقدراتها الاستراتيجية الطبيعية والبشرية والحضارية والعسكرية.[2]

ب-الأبعاد التوسعية

- البعد الاقتصادي:

يتمثل البعد الاقتصادي في المستويات النسبية للرفاهية وتوفير الغذاء وكل المتطلبات والاحتياجات الانسانية في الدولة، كما يتمثل في القدرة إلى الوصول إلى الموارد الأكثر ندرة، لتوفير الإمدادات الخارجية إذا تعرضت للتهديد لغرض تأمين اقتصادها الوطني بشكل واضح ومشروع. [3]

- الأمن البيئي:

يمثل في القطاع البيئي نوعين مختلفين داخل الحركة البيئية ذاتها، حيث تعد البيئة ذاتها والرابط بين الحضارة والبيئة جناحان يتعايشان في تحالف، فالأمر في الأمن البيئي من وجهة نظر جيولوجية لا يتعلق بالتهديدات التي تتعرض لها الطبيعة بحد ذاتها، فالأرض ظلت موجودة منذ ملايين السنين وما يحدث عليها منذ الثورة الصناعية من أحداث في التفجيرات النووية والاحتباس الحراري وغيرها، لا معنى لها نسبيا حتى على قشرة الأرض، لكن هناك إجماع على وجود مشكلة أساسية، بأن المشروع الإنساني لا يتحدد بالظروف البيئية فقط، بل إنه يشكل أيضاً البيئة نفسها والواقع أن الوعي بهذه الحقيقة حديث نسبياً، فبدلاً من العلاقة

---

[1]- Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit, p 52.

[2] – إبراهيم أحمد سعيد، **الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**، (دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016)، ص 17.

[3]- Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit, p 105.

السببية الخطية أحادية الاتجاه بين الظروف البيئية البنيوية والخيارات السياسية المحتملة (الجغرافيا السياسية الكلاسيكية)، توجد علاقة ديناميكية مترابطة بين البيئة والسياسة.[1]

- الأمن السيبيراني:

أدى ظهور شبكة الإنترنت والفضاء الإلكتروني إلى تطور في مختلف ميادين الأعمال والتجارية والحكومية في العالم، مما وصف وصف بالثورة التكنولوجية من خلال المكاسب التي نجمت عن استعمالات الانترنت والفضاء الإلكتروني، كما انعكس هذا التطور الذي لا يخلو من السلبيات التي تعتبر مصدر تهديد يمس الجانب الأمني للحكومات والدول[2]، لتتخذ هذه الدول استراتيجيات لحماية معلوماتها (أمن المعلوماتية)، فبرز مفهوم الأمن السيبراني الذي يعرف على أنه تنظيم وجمع الموارد والعمليات والهياكل المستخدمة لحماية الفضاء السيبراني والأنظمة التي تدعم الفضاء السيبراني من الأخطاء التي تحدث والتي تتعارض بحكم القانون عن حقوق الملكية الفعلية.[3]

يمكن مناقشة الحوادث السيبرانية أو المخاوف من الحوادث المحتملة من خلال فكرة الضعف عن التهديد، فالباب غير المؤمن هو ثغرة أمنية ولكنه ليس تهديدا إذا لم يرغب أحد في الدخول، على العكس ذلك يمكن أن تؤدي إحدى نقاط الضعف إلى العديد من التهديدات: هذا الباب غير المقفل يمكن أن يؤدي إلى تسلل الإرهابيين في قنبلة، أو خروج المنافسين بأسرار تجارية، لتكون هذه الجوانب المحددة للتهديدات هي الفاعل والنتيجة، إن اعتراف الفاعل يجبرنا على التفكير بشكل استراتيجي في التهديدات. يمكن للخصم اختيار واختيار الثغرة الأمنية التي يجب استغلالها لأي هدف معين. وهذا يعني أنه لا يجب علينا فقط معالجة مجموعة من نقاط الضعف فيما يتعلق بأي تهديد معين، ولكن أيضا أن نفهم أن التهديد قد يتطور ردا على دفاعنا.[4]

يتقدم العلم بشكل أسرع من أي وقت مضى وعلى جبهة أوسع؛ التكنولوجيا الحيوية والسيبرانية والنانوية كلها توفر آفاقا مبهجة، وكذلك استكشاف الفضاء، ولكن هناك جانب مظلم؛ يمكن أن يكون للعلم

---

[1]- Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit, p 76.

[2] – جون باسيت، **حرب الفضاء الإلكتروني: التسلح وأساليب الدفاع الجديدة**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص 54.

[3]- Dan Craigen, Nadia Diakun-thibault, and Randy Purse,"**defining cybersecurity**", technology innovation management review, 2014, p 17. site: craigen_et_al_timreview_october2014. **Viewed on 25/11/2023 at 22:35**

[4]– P. W. Singer and Allan Friedman, **cybersecurity and cyberwar what everyone needs to know**, (new York: oxford university press, united states of america, 2014), p 21.

الجديد عواقب غير مقصودة، تمكن الأفراد من ارتكاب أعمال إرهابية ضخمة (الأخطاء البريئة يمكن أن تكون كارثية)، وقد يكون "الجانب السلبي" من تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين أكثر خطورة واستعصاء من تهديد الدمار النووي الذي واجهناه منذ عقود، لما يتسبب به الإنسان من مخاطر على البيئة العالمية أعلى من المخاطر القديمة للزلازل والانفجارات.[1]

- الأمن المجتمعي:

تقوم الدولة على أساس إقليم ثابت وعضوية رسمية لكن هذا لا يعني انعزالها عن الحدود المرتبطة بها، حيث ترتبط المجتمعات المتداخلة في حدود الدول لنفس الشعوب لتشكل تكاملا مجتمعيا متنوعا ليتجاوز بذلك البعد المكاني، ويتعلق هذا بالهوية والتصور الذاتي للأفراد وأفكارهم وممارساتهم باعتبارهم في مجموعة اجتماعية، لتشكل تصورات لمجتمع، وهذا ما يجعل هذه الهوية تختلف عن المنظمات السياسية الصريحة بالحكومة وإن كانت متشابكة معها في كثير الأحيان[2]، ليصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية معرضة للتهديد الفعلي في هوياتها القيمية ضمن الشروط المقبولة للتطور للأنماط التقليدية للغة والثقافة والدين والقومية، وهذا ما تطرق له بوزان بأن الجماعات مؤسسة حول الهوية، وعليه فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تمس فيها المجتمعات في هويتها.[3]

- الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في منتصف التسعينات من القرن العشرين في كتابات النقديين، وهذا بعد توسع مفهوم الأمن نتاج التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، ليصبح الفرد (الإنسان) وحدة للتحيل في العلاقات الدولية، كنتيجة أيضا للتهديدات التي تمسه منها المخذرات والجريمة المنظمة وانتشار الإرهاب الدولي والأوبئة والأمراض؛ بمعنى آخر كل ما يمس الإنسان ضرر سواء مرئي أو غير مرئي، فيتحقق الأمن الإنساني بتوفير متطلبات ونماذج جديدة للتنمية بتصميم إطار للتعاون بما يتلاءم مع تحقيق أمن الفرد بدرجة عالية من التعاون العالمي.[4]

---

[1]- Graeme P. Herd and Pàl Dunay, op. cit, p 12.

[2]- Barry Buzan and Ole Wæver, Jaap de Wilde, op. cit, p 119.

[3] – سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، **مرجع سابق**، ص 27.

[4] – طويل نسيمة، **مرجع سابق**، ص 50.

6- المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن

أ- الطرح الواقعي لمفهوم الأمن

يعتمد الطرح الواقعي لمفهوم الأمن في العلاقات الدولية حول فكرة الأمن بالدولة، حيث يعتبر من أولويات وظائف الدولة، فالدولة هي الكائن الوحيد والفاعل الوحيد على المستوى الدولي، الذي باستطاعته توفير الأمن القومي للفرد وللدولة، لتتحرك في مجال العلاقات الأمنية على أساس الرشد في التحليل العقلاني بصوت واحد يعبر عن الإدراك الواقعي.[1]

تعتبر الدولة إلى حد بعيد أقوى الجبهات الفاعلة في النظام الدولي بحجة أنها المعيار الجامع للشرعية السياسية، مع وجود سلطة أعلى لتنظيم العلاقات بين الدول، فينظر للأمن على أنه إلتزام وأولوية للحكومات والدول، حيث اعتمد المفكرون التاريخيون الواقعيون في نقاشاتهم حول أفضل السبل لتحقيق الأمن القومي، أمثال هوبز ومكيافيلي وروسو لرسم الآثار المترتبة على سيادة الدولة، فلقد كانت نظرتهم إلى النظام الدولي على أنه ساحة وحشية تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق أمنها على حساب دول أخرى، وأن العلاقات بين الدول هو صراع على القوة، وهذا ما يتجلى في تطور الفكر الواقعي لظهور الواقعية الكلاسيكية لمفكريها أمثال إتش كار وهانس مورغنثاو الذين طوروا الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لتتمثل آراؤهم أنه من غير المرجح أن يتحقق السلام الدائم فكلما يمكن أن تفعله الدول هو محاولة تعزيز قوة الدول الأخرى لمنع أي شخص من تحقيق الهيمنة الشاملة.[2]

بالإضافة إلى ذلك جادل الواقعيون الكلاسيكيون وأبرزهم مورغنثاو بأن الدول عدوانية لأن العدوان يعكس الدوافع الثابتة والمعيبة والطبيعة المتأصلة في البشر بميول نفسية لرجال الدولة التي تقود العلاقات بين القوميات إلى السيطرة على البشر الآخرين وكذلك الحال مع الدول.[3]

يفهم جميع الواقعيين أن النظام الدولي فوضوي أو غير مستقر لأنه لا توجد ولاية قضائية توافقية أو سلطة مركزية مهيمنة، لتشكل الطبيعة الفوضوية للعلاقات الدولية قوة سببية مستقلة تؤدي إلى صراع على السلطة بين الدول، كما يتفقون على أن الدول عقلانية وموحدة ومتساوية رسميا، وتشكل الجهات الفاعلة

---

[1] – طويل نسيمة، **مرجع سابق**، ص 45.

[2]- John Baylis, op. cit, p 231.

[3] – عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 187.

الرئيسية في العلاقات الدولية (المؤسسات الدولية والمنظمات الغير حكومية والشركات متعددة الجنسيات والأفراد وغيرهم من الجهات الفاعلة دون الحكومية أو العابرة للدولة ليس لها تأثير مستقل يذكر بصفتها ليست الجهات الفاعلة المركزية في العلاقات الدولية)، لأن الدول هي جهات فاعلة عقلانية وأنانية بطبيعتها، وتحدد مصالح الدول من الناحية المادية البحتة، ليظهر أن هدف الدولة هو تحقيق أقصى قدر من مصالحها الوطنية، وتراكم السلطة وممارستها هو المفتاح لفهم السلوك الدولي ودوافع الدولة، كما تظل السلطة العسكرية بالنسبة للواقعيين الوسيلة الأكثر فعالية لضمان الأمن القومي وبقاء الدولة.[1]

حلت نظرية كينيث والتز عام 1979 في السياسة الدولية محل مورجنثاو السياسة بين الأمم كحامل لواء للواقعيين، حيث جادل والتز بأن الأنظمة تتكون من هيكل ووحدات متفاعلة، وأن تصور الهياكل السياسية تحتوي على ثلاثة عناصر تتمثل في ترتيب مبدأ (فوضوي أو هرمي) وطبيعة الوحدات (وظيفية متشابهة أو مخمرة) وتوزيع القدرات، كما أضاف إلى ذلك من بنية النظام الدولي ثابتان؛ أي عدم وجود سلطة شاملة يعني أن مبدأ ترتيبها هو الفوضى، ومبدأ المساعدة الذاتية يعني أن جميع الوحدات (الدول) تظل متشابهة وظيفيا، مما يجعل توزيع القوة هو المتغير الهيكلي الوحيد في توزيع القدرات، مع التمييز الرئيسي بين الأنظمة متعددة الأقطاب وثنائية القطب، كما تستبعد الواقعية الجديدة التركيبة الداخلية للدول المختلفة عند التفكير في تفضيلات سياستها الخارجية، فلا تستند نظرية والتز إلى دوافع القادة وخصائص الدولة كمتغيرات سببية للنتائج الدولية، باستثناء الحد الأدنى من الافتراض بأن الدول تسعى إلى البقاء، في حين أن الواقعية الكلاسيكية اقترحت أن استراتيجيات الدولة يتم اختيارها بعقلانية.[2]

ظهرت الواقعية الجديدة بمفكريها وأبرزهم والتز باعترافهم بأن فكرة مفادها أن الدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة ولا غير إلا القوة، حتى يتحقق الهدف الأمني في هذا السياق، ليظهر المفكر مارشيهم الذي يناقض والتز في الفكرة معتبرا الدولة تهدف بشكل أو بآخر إلى زيادة قوتها العسكرية تحديدا، مصرا على أهمية القوة العسكرية كمحدد أساسي للتأثير على الدول الكبرى وعلاقاتها، فكانت نظرة الواقعيين الجدد لمفهوم الأمن اقترن بعنصر الخوف الذي ينتج عن اللاأمن، وهو ما يميزهم عن الواقعيين الكلاسيكيين الذين يربطون القوة بالغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية.[3]

---

[1]- Graeme P. Herd and Pàl Dunay, op. cit, p 7.

[2] -Michael A.Jensen and Colin Elmam. "**realisms**", edited by paul d. williams and matt mcdonald, security studies an introduction, 3rd edition, (new York: routledge, 2018), p 21.

[3] – عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 187.

الواقعية الهيكلية الدفاعية تشير إلى أن الدولة تسعى إلى تحقيق الأمن في نظام فوضوي واعتبار أن التهديد الرئيسي يأتي من دول أخرى، حيث تعتمد الواقعية الدفاعية على الاختبار العقلاني وتوازن الهجوم والدفاع كمتغير مركب يجمع بين مجموعة متنوعة من العوامل التي تجعل الغزو أصعب أو أسهل لأن التقنيات السائدة والظروف الجغرافية غالبا ما تفضل الدفاع والموارد التي تم الاستيلاء عليها والتي لا تتراكم بسهولة مع تلك المملوكة بالفعل، كما يتنبأ الدفاعيون بأن الدول يجب أن تدعم الوضع الراهن لأنه نادرا ما يكون التوسع مفروضا والتوازن هو استجابة الاستجابة لتركيزات القوة المهددة، كما أن التوازن بين الدفاع والهجوم يفضل الدفاع الذي يجعل الدول تتوازن في القوى حسب نظرية "توازن التهديد" لستيفن والت الذي يرى أيضا أنه في حالة الفوضى تشكل الدول تحالفات لحماية نفسها، ليتم تحديد سلوكهم من خلال التهديدات التي يرونها.[1]

ب- الطرح الليبرالي لمفهوم الأمن

الليبرالية هي منظور نظري يرتكز على افتراض أن جميع البشر كائنات عقلانية، فهم قادرون على التعبير عن مصالحهم ومتابعتها وفهم المبادئ الأخلاقية والعيش وفقا لسيادة القانون، حيث يقدر الليبراليون الحرية الفردية قبل كل شيء ويعتقدون أنه من الممكن تحقيق تفاعلات إيجابية وتصميمات تعاونية بين الدول، التعاون هو سمة مركزية لجميع الأنشطة البشرية، بما في ذلك العلاقات الدولية.[2]

تأسس الإطار الفكري للنظرية الليبرالية على رفض وانتقاد فروض النظرية الواقعية، إذ تعتبر نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج إجراءات تطويرية تدريجية، معتبرين أن الدولة في علاقات الأمن الدولية ليست بجدار أو صوت واحد بل يكون هناك فاعلين آخرين داخلها يحظون بأهمية كبيرة تكافئ الدول، كما تتألف من عديد المؤسسات التي قد تتفاوت رؤاها وتتتباين مصالحا مما يدخلها في مساومات للوصول إلى توافق عام حول هذه الرؤى، فمفهوم الأمن أقل تركيبا وتبسيطا من المدرسة الواقعية التي تركز على بناء الثروة للمجتمع الوطني ولا علاقة لثروات المجتمعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يملك الأمن أبعاد في المنظور الليبيرالي تتعدى إلى مجالات أخرى لتشمل الاقتصاد والثقافة والمجتمع عكس الحصر الذي كان في البعد العسكري حسب منظور المدرسة الواقعية، بالإضافة إلى جعل التعاون ركيزة

[1] -Michael A.Jensen and Colin Elmam, op. cit, p 23.
[2]- Graeme P. Herd and Pàl Dunay, op. cit, p 8.

أخرى من الركائز التي توفر الأمن من خلال الاعتماد على تبادل المصالح والمنافع في مجال الاقتصاد السياسي الدولي.[1]

ركز الليبراليون الجدد أكثر على التعاون في السياسات المنخفضة مثل الاقتصاد والمجتمع والبيئى وأقل اهتماما بالتعاون الأمني العسكري، لكن استمرار حلف الناتو بعد الحرب الباردة خلق لغزا نظريا للواقعيين وفرصة للمؤسساتية النيوليبرالية للانتقال إلى السياسة العليا باعتبارهم أن الناتو مؤسسة أمنية بالافتراضات التالية:

– التكاليف في المعاملات وعدم اليقين، فمن الأسهل الحفاظ عليها بدلا من إنشاء مؤسسات جديدة.

– اعتماد هذه المؤسسة (الناتو) وظيفية في مدتها ومدى إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيمها.

– أصبحت الناتو مؤسسة أمنية مستمرة لأنه ليس تحالفا بسيطا ويتم نشرها من خلال التكامل وإعادة الأمن وحل النزاعات عكس النظرة الواقعية التي تعتمد على تحالفات نظامية وبنظام مجتمع القانون، وأنه في مجتمع القانون الليبرالي لا يتم التعامل مع الاضطرابات المحتملة من خلال تعبئة القوة المتفوقة.[2]

تظهر وجهة النظر الأمنية الليبرالية في توصيات نظرية السلام الديمقراطي واضحة من خلال الاعتماد على تشجيع المؤسسات الأمنية الليبيرالية، حيث تسعى بأن يكون هدف السياسات الأمنية على المدى الطويل هو انتشار الليبرالية، أما على المستوى القصير يجب حماية الاتجاهات الليبرالية في الدول الغير الليبيرالية، حيث أن الطريق إلى السلام هو تشجيع النظم الديمقراطية والاحترام العالمي لحقوق الإنسان وتنمية المجتمع المدني، بالرغم أن هذا الاستنتاج يعتمد على علاقة قوية وغير مضطربة بين الطبيعة الديمقراطية للدولة والميل السلمي، مما يجعل الدول الليبرالية تصنع حلفاء أكثر موثوقية تحت مبدأ أنها لا تقاتل بعضها البعض لأنها تتحالف مع بعضها وهذا ما يسمى بأطروحة التحالف الليبرالي الذي يتوافق مع المقاربة الواقعية، كما أشار كريس براون أن الدول الليبرالية واجهت عداوة حازمة من الدول الغير ليبرالية بما أسماهم أعداء الليبرالية مما خلق صراع فوضوي بين الدول.[3]

---

[1] – طويل نسيمة، **مرجع سابق**، ص 46.

[2]- Cornelia Navari, **liberalism. security studies an introduction**, edited by paul d. williams and matt mcdonald, (new York: routledge, 2018), p 45-46.

[3]- **Ibid.** p 41.

ج-مدرسة كوبنهاجن لمفهوم الأمن

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت النظرة تتغير عن مفهوم الأمن في الدولة ذات السيادة مناقضا للبيئة الدولية الصاعدة، بأن التهديد لم يعد موجها إلى بقاء الدول أو استقلالها كالسابق، إنما أصبح يمس الجماعات الاجتماعية داخل الدولة، بسبب تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أروبا، مما أدى ظهور صراعات عرقية ودينية في الجمهوريات السوفييتية السابقة والبحيرات العظمى، وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا، حيث نتج عن ذلك صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة، لينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة الدولة الحارس التقليدية في الفكر السياسي، ويرى أن الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدر التهديد، ففي كثير من الحالات تشكل عملية شراء الأسلحة وتجميع القوة، أو خطر الحرب المحتملة تهديدا لأمن المواطنين أكثر من العدو الأجنبي المفترض.[1]

تميزت مدرسة كوبنهاجن بنخبة مفكريها المنظرين في العلاقات الدولية منذ تاريخ إنشائها في سنة 1985، والتي تضم أمثال باري بوزان، وأولي وايفر، وبيار ليميتر ، وإجبيرت جان، وليني هانسين، الذين يرجع لهم الفضل في تغطية كثيرا من الأبحاث العلمية في القضايا الأمنية، التي ساهمت بشكل كبير في توسيع مفهوم الأمن، ووضع لبنات لمقاربات جديدة خاصة بعد تولي باري بوزان إدارة أحد المشاريع البحثية رفقة كل مورتن كيلستروب ووايلد جاب، أدى ذلك إلى التمكين في وضع لبنات لإعادة مفهمة الأمن، حيث تعتبر مقاربة الأمن المجتمعي وليدة المعهد تحت إشراف باري بوزان، كما كانت فكرة أولي وايفر الفاتحة للإرتقاء لنظرية، ليطلق عليها فيما بعد نظرية الأمننة وذلك بإبراز الفعل التواصلي للأمن، مما أضاف صبغة جديدة لمفهوم الأمن.[2]

بدأت معالم المدرسة تتبلور بشكل أكبر بالتعاون بين باري بوزان وأولي وايفر بقيامهما بمزج التفكير الواقعي بعد البنيوي مع الابستمولوجيا البنائية، حيث كان التعاون بينهما نتيجة لاستفادة كل واحد منهما من أفكار الآخر، حيث استفاد بيوزان من مقاربة وايفر بعد البنوية للأمن وإعادة تعريفه للمفهوم في أطار الممارسة الخطابية للفواعل الأمنية من الأمن القومي إلى الأمن المجتمعي، كما كانت استفادة وايفر من أعمال بيوزان بتوسيع القطاعات الأمنية بنقل التركيز من القطاع العسكري (فكرة الأمن القومي) إلى قطاع

[1] – سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص 80.

[2] – سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، **مرجع سابق**، ص 25.

الأمن المجتمعي، بالإضافة إلى ذلك جعلت أعمال الباحثين وغيرهما أمثال جاب دي وايد وبيير مورتن من تغيير تصور الأمن إلى تصوره كبناء اجتماعي والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية.[1]

بنى وايفر نقده لمقاربة بوزان الخماسية لقطاعات الأمن مقترحا إعادة تصور حقل للأمن لأنها غير مقبولة كسياق للأمن المجتمعي، حيث وضع الأمن المجتمعي بجنب أمن الدولة متحججا أن هناك ازدواجية بين أمن الدولة وأمن المجتمع، كما أن السيادة هي القيمة النهائية للدولة والهوية قيمة المجتمع، حيث أنه إذا فقد المجتمع هويته تسوده مخاوف من الزوال ونفس الحال مع الدولة فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة لأن كل منهما يسعيان إلى البقاء، بالإضافة إلى ذلك يرجع أنصار هذا الرأي إلى العديد من الجماعات التي لا تتناسب سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما مع الدول القائمة، وتواجدهم هو نتيجة للهجرة والاندماج أو الاستعمار الثقافي، بذلك يكونون مستعدون لمحاولة الدفاع عن أنفسهم، ما يؤدي إلى انتقال قدرة ممارسة العنف الشرعي أو المنظم إلى أطراف أخرى جديدة من خلال أصوات المجتمع نفسه التي تصف أعضاءه كمدافعين عن هوياتهم المعلنة؛ ما يعني انحلالا مقابلا لمنطق الدولة والحارس المرتبط بنموذج السيادة الويستفالية ليؤدي ذلك إلى تهديدات سياسية أو انحلال نظام الدولة نفسه.[2]

تعتبر حقيقة الجهات الفاعلة المجتمعية القوية تستخدم أفعال الكلام الأمنية لإعلان قضية أو ديناميكية أو فاعل معين على أنها تهديد مؤقت إلى حد ما، تمثل أفعال الكلام حركات حركية ومحاولة تحتاج إلى اكتساب الشهرة المجتمعية والسياسية والأهم من ذلك موافقة الجمهور ذي الصلة (مثل المجتمع الأوسع) [3]، لهذا تحتاج مدرسة كوبنهاجن في بناء فعلها الأمني بواسطة البناء الخطابي إلى ثلاثة لبنات ضرورية، تتمثل الأولى في معرفة التهديدات الموجودة لبقاء الموضوع المرجع وأما الثانية فهي اللبنة التي تتطلب تدابير استثنائية لحماية الموضوع المرجع المهدد، بالإضافة إلى اللبنة الثالثة والتي تتعلق بتبرير وإضفاء المشروعية للتهرب من الإجراءات الديمقراطية الطبيعية، وهكذا تسعى الفواعل إلى رفع قضية من عالم السياسة الدنيا إلى

---

[1] – سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، **مرجع سابق**، ص 80.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 82.

[3]- Maciej Stępka, **identifying security logics in the eu policy discourse the "migration crisis" and the eu**, (springer: switzerland, 2022), p 19.

عالم السياسة العليا التي تتميز بالاضطرارية والأولوية الملحة عبر قضايا الحياة والموت من خلال فعل الأمن.[1]

- نظرية الأمننة:

يقصد بالأمننة دراسة الخطاب والمجموعات السياسية بتحقيق الحجج التي تستخدم في البنية البلاغية والرمزية الخاصة والتأثير الكافي لجعل الجمهور يتسامح مع انتهاكات القواعد التي كان لابد من الالتزام بها لو لا سبب التهديد، فإذا نجح الفاعل الأمني من خلال هذه الحجج بالأولوية والإلحاح على وجود تهديد وجودي من التحرر من الإجراءات أو القواعد التي كانت ملزمة لولا ذلك، فهنا نكون أمام حالة أمننة وهذا ما يعبر عنه المفهوم أن معايير الأمننة تتلخص في التأسيس المتبادل للتهديد الوجودي الذي يتمتع بأهمية كافية لإحداث تأثيرات سياسية جوهرية.[2]

حاولت مدرسة كوبنهاجن إرضاء التقليديين والتوسعيين بتطوير أجندة جديدة للدراسات الأمنية، فكان مفتاح هذا النهج هو تطويره لمفهوم نظريات الأمن؛ أي فهم كيفية تصبح القضايا تهديدات أمنية بالاعتماد على نظرية اللغة لجيه إل أوستن الذي جادل ومنظرون آخرون في مدرسة كوبنهاجن بأن الأمن له جودة خاصة والتحدث بالأمن لا يقتصر على الحديث فقط بل يتعدى إلى فعل كلامي، فيكون فيه الخطاب والتعبير الأمني أدائي وليس وصفيا مما يجعله نوعا خاصا جدا من اللغة من خلال الفعل الذي ينبثق من القول مباشرة؛ أي أن القول هو نفسه الفعل (الخطاب الأمني أدائي وليس وصفي)، كما كانت الخطوة التالية في نهج مدرسة كوبنهاجن هي القول أن التهديدات يمكن أن تكون متصورة أو حقيقية، بالرغم أنها لم تكن مهتمة بتحديد الأهمية السياسية لتهديدات معينة ليقترحوا أن الحجج الأمنية تدور حول المستقبل دائما وهذا يعني أنها دائما ما تكون إفتراضية وما يهم هو قيام الدولة بأمننة قضية ما بشكل صحيح أو عكس ذلك لأنها حقيقة سياسية ولها عواقب، فالأمننة ستجعل الفاعل يعمل في وضع مختلف عما كان سيعمل عليه بخلاف ذلك باتباع هذا المنطق، وهذا ما يحدث عندما تعلن النخب عن شيء ما يمثل مشكلة أمنية تتطلب تحديد تهديد وجودي طارئ أو تدابير خاصة وقبول هذا التصنيف من قبل جمهور كبير.[3]

---

[1] – سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**، مرجع سابق، ص 56.

[2]- Barry Buzan, Ole Weaver, Jaap de Wilde, **security a new framework for analysis**, (united states of america, lynne rienner, 1998), p 25.

[3] - Jonna Nyman, **securitization**, edited: paul d. williams and matt mcdonald, security studies an introduction, 3rd edition, (new York :routledge, 2018), p 102.

تم تطوير نظرية الأمننة من خلال عديد المفكرين وأعمالهم أمثال باري بوزان وأول وايفر وجاب دي وايلد، حيث عملوا على وضع إطار جديد لتحليل الأمن بإنشاء جزء من عمل حول المجمعات الأمنية الإقليمية، بالإضافة إلى كتاب الشعب والدول والخوف لبوزان الذي نشر في نهاية الحرب الباردة مما خلق أزمة انقسام بين الباحثين في الدراسات الأمنية لدرجة اعتبر بعضهم أن المجال أزمة مبررة، حيث دعى الموسعون إلى توسيع مفهوم الأمن إلى ماهو أبعد من التهديدات العسكرية والسياسية للدولة لأجل مواجهة تهديدات جديدة للبيئة والإنسان، من جانب آخر خشي التقليديون على أن التوسع اللامتناهي لمفهوم الأمن يجعله بلا معنى حسب ما جادل به ستيفن والت بأن توسيع الدراسات الأمنية لتشمل الظواهر الغير عسكرية من شأنه أن يدمر التماسك الفكري للمجال.[1]

كما واكبت نظرية الأمننة مفهوم الأمن باستجابتها لتغيرات النظام الدولي التي ظهرت أكثر بعد نهاية الحرب الباردة بتطويرها إطارا جديدا للتحليل الأمني، حيث حدد الأمن أجندة أمنية أوسع نطاقا بدلال من مساواته ببساطة بالتهديدات العسكرية للدولة،لتتضمن أيضا تهديدات أمنية أكثر تقليدية بالاعتماد على جدلية باري بوزان وآخرون بأن الأمن نوع معين من السياسة لا يحدث في القطاع العسكري التقليدي فقط، لكن يحدث في أربع قطاعات أخرى سياسية واقتصادية وبيئية ومجتمعية في الوقت نفسه، حيث أن الدراسات الأمنية التقليدية ركزت على معنى الأمن من مفهوم ضيق واعتبرته متعلقا بقضايا البقاء والتهديد الوجودي، فقد ساهمت نظرية الأمننة في فتح تصور لمجموعة من القضايا طريقة التعامل معها على أنها قضايا أمنية يجب الإلمام بها وأخذها بعين الاعتبار (ما نادى به الموسعون أيضا)، مع الاحتفاظ بالتركيز الأساسي على قضايا البقاء والأخذ بدور الجهات السياسية القوية الفاعلة في معالجة هذه القضايا مثل القادة الوطنيين، بالإضافة إلى ذلك جادلت نظرية الأمننة بنوعية التهديدات التي تكون خارج الأمننة نفسها وذلك في معقوليتها وزمانها ويجب إزالتها حين تخرج من المجال الأمني كاستعمال كلمة "أمان" خارج منطق الأمن، وأيضا أبرزت أن الأمننة ليست مفروضة في مدرسة كوبنهاجن فقط ونجاحها يعتمد على قبول الجمهور بفعل الكلام بتصنيف وتقييم شيء ما أنه يشكل تهديد وجودي لاتخاذ تدابير طارئة.[2]

[1] - Jonna Nyman, op. cit, p 101.
[2] - **Ibid.** p 102-103.

المطلب الثاني: تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية

1- مفهوم القوة في العلاقات الدولية

لغة: قوِي، قوة كقوي شخص أي خلا من المرض وكان ذا طاقة على العمل ضد ضعف " قوي جسمه/ قويت عزيمته".

مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال:60]

سياسة القوة: سياسة عالمية تتبعها بعض الدول العظمى وذلك بالتهديد أو استعمال القوة الاقتصادية أو الحربية لفرض نفوذها.[1]

أخذت كلمة القوة من الكلمة اللاتينية Potere، والتي تعني؛ "أن تكون قادرا" يستخدم بشكل عام لوصف خاصية: القدرة، أو القدرة على التأثير على الأشياء، تقع الكلمة في قلب مجال دلالي يتضمن (السلطة، التأثير، الإكراه، القوة، العنف، التلاعب).[2]

اصطلاحا:

يعرفها جوزيف ناي أنها القدرة على القيام بالأشياء والحصول على النتائج المراد تحقيقها، بامتلاك القدرة على التأثير على في سلوك الآخرين بعدة طرق كالجذب والاستقطاب أو الإجبار أو التهديد أو الحث على الدفع.[3]

أعطى كل من فيبر وبارسونز، فوصفها فيبر أنها سمة مستمدة من صفات وموارد وقدرات موضوع واحد، وأضاف بارسونز أنها قدرة معممة على ضمان أداء الوحدات في نظام التنظيم الجماعي للالتزامات

---

[1] – أحمد مختار عمر وآخرون، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، مصر، ص ص 1880-1881.

[2] - Aigerim Raimzhanova, **hard, soft, and smart power – education as a power resource**, peter lang gmbh, (Germany :frankfurt 2017), p 21.

[3] - Joseph S. Nye, Jr, **soft power: the means to success in world politics**, (the united states: affairstm, 2004), p 1-2.

الملزمة عندما يتم إضفاء الشرعية على الالتزامات بالإشارة إلى تأثيرها على الأهداف الجماعية وعندما يكون هناك في حالة التعنت افتراض الإنفاذ بجزاءات ظرفية سلبية.[1]

تعتبر القوة مفهوما معقدا ومتعدد الجوانب، من خلال العلاقات والآثار التي تنتج عنها؛ فتوصف أنها نعت من خلال الأشياء التي يمتلكها الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم الوصول إليه وهو في متناولهم لبسطه في العالم، كما أنها توصف أيضا والقوة بالعلاقة؛ هي القدرة التي يمتلكها الشعب أو الجماعات أو الدول الممارسة النفوذ على الآخرين، لتحقيق مآربهم في العالم. ومن الواضح أن هذين البعدين للقوة لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.[2]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن استخلاص خصائص القوة في الآتي:

– **القوة علائقية:** حيث تقوم على تفاعل بين طرفين أو تفاعلات بين عدة أطراف لممارسة التأثير المطلوب.

– **القوة نسبية:** تتجلى نسبية القوة من حيث تباين الدول في مصادر قوتها فقد يكون المصدر اقتصادي مثلاً هو الأساس، أو عسكري، كما يزداد تعقد نسبيتها وصعوبة قياسها بعيدا عن تطبيقاتها، بدخول المقدرات المعرفية والتكنولوجية لساحة التنافس، حيث أن القوة لا تُعرف قيمتها الحقيقية إلا بمقارنتها بقوة طرف؛ ليست قيمة مطلقة .

– **القوة معقدة في نماذج تأثيرها:** التأثير لا يتوقف عند حدود أو ردود الأفعال، بل يشمل أفعال مضادة، حيث أنه ليس هناك نموذج تأثير ثابت وقابل للتعميم، فقد تفشل قوى كبرى أمام حروب عصابات أو هجمات جماعات و ميليشيات مسلحة.

– **القوة متغيرة ومتطورة:** تأخذ القوة صورا وأشكالا غير مسبوقة وغير متوقعة، فهي ليست مقدرات عسكرية فقط، بل تتجاوز إلى مقدرات أخرى لتأخذ أبعاد ومصادر ذات طبيعة مختلفة (اقتصادية، تكنولوجية، جغرافية...).[3]

---

[1] - Aigerim Raimzhanova, op. cit, p 23.

[2] – كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، (د.ب.ن: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص105.

[3] – عبد القادر دندن، **انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في المستقبل الدولي**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023)، ص 33.

2- قدرة تأثير القوة في العلاقات الدولية

أ- التأثير الفعلي (النفوذ)

يقصد بالنفوذ محاولة عنصر فاعل تغيير سلوك عنصر فاعل آخر بواسطة ممارسة القوة، عن طريق التأثير المباشر أو الغير مباشر في ظرف عملي محدد، ويمكن تحديدها في لحظة مجرى المفاوضات أو اتقاذ قرار معين[1]، بمعنى آخر قدرة الفاعل (أ) والذي يملك قدرة النفوذ على جعل (ب) يفعل ما لم يفعله في الظروف العادية، والتي تعتمد قدرة التأثير في هذه العلاقة على ثلاث ميزات أساسية، بقدرة (أ) تغيير سلوك وأفعال (ب) في اتجاه معين، وإذا قام (ب) بتغيير أفعاله تحت انطباع خاطئ لأن (أ) يريد ذلك، أما الميزة الثانية أنه يجب أن يكون هناك صراع في الرغبات إلى الحد الذي يشعر فيه (ب) أنه مضطر لفعل ذلك السلوك رغم الرغبات المختلفة للفاعلين، بالإضافة إلى الميزة الثالثة والتي يتحدد فيها نجاح (أ) لأنه يمتلك الموارد المادية والأفكار المتاحة للتحكم في (ب)، ويمكن أن تتعدى قدرة تأثير النفوذ إلى فاعلين أو أكثر.[2]

ب- التأثير المعنوي (المكانة والهيبة)

- **الهيبة:** يقصد بالهيبة الدولية ذلك الاحترام الذي يمنحه المجتمع الدولي للدول، حيث يتم الارتكاز فيها على تصورات للقوة على السمعة في احترام الاتفاقيات الدولية أو المنافسة، ويمكن إضافة محدد آخر على المدى الذي تستطيع فيه الدولة حماية مصالحها الحيوية وتدعيمها في المجتمع الدولي.[3]

- **المكانة:** تسعى الدول إلى تعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، بإضفاء نوع من الهيبة التي تساعدها على تحقيق أهدافها سواء بالحفاظ على وضعها الحالي الدولي أو الانتقال إلى وضع أحسن، وهذا ما تطرق له مورجانثو بأن أن الهدف من سياسات المكانة هو استعمال الدولة للقوة التي تملكها بصورة فعلية لأجل للتأثير على الدول الأخرى لغرض تحقيق النصر الحقيقي، وذلك بإضفاء سمعة دولية واسعة بأنها قوية، تمتلك المكانة مدلولا اقتصاديا وعسكريا تفرض به إرادتها على الآخرين، بالرغم من هذا لن تتحقق إلا باستغلال

---

[1] – سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، ط 5،(القاهرة: شركة العاتك، 2010)، ص 105.

[2]- Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in International Politics, Cambridge University Press on behalf of the International Organization Foundation**, 2009, p 49. link: http://www.jstor.org/stable/3877878 **viewed on** 28/05/2023 at 19:23.

[3]– أحمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العراق، 2025، ص 219.

القدرات المتاحة في التوظيف الأمثل للقوة العسكرية أو الاقتصادية، حيث يظهر حجم النجاح في استعمال القوة عند الاختبار في تحقيق النصر في الحرب، وامتلاك هيبة ومكانة في الترتيب الهرمي الدولي النظام الدولي، وهذا ما يطلق عليه حرب الهيمنة؛ أي السعي للنفوذ والسيطرة.[1]

3- أنواع القوة في العلاقات الدولية

أ- القوة الصلبة: تعتبر القوة الصلبة من أقدم المفاهيم لمصطلح القوة؛ التي يمكن تعريفها على أنها القدرة على الوصول للأهداف من خلال إجراءات قسرية أو تهديدات من خلال تسخير كل الموارد والوسائل الاقتصادية والعسكرية، بالأحرى هي ممارسة النفوذ من خلال الإكراه وتعتمد على عدة تتكتيكات مثل التدخل لعسكري والديبلوماسية القسرية والعقوبات الاقتصادية[2]، كما أضاف العلم والتكنولوجيا في القرن العشرين أبعادا جديدة لموارد القوة الصلبة بحلول العصر النووي للدول الكبرى بامتلاكها ترسانات نووية وصواريخ عابرة للقارات، سمح بإحداث ثورة في الشؤون العسكرية باستخدام تكنولوجيا المعلومات لإنشاء أسلحة دقيقة، ومعلومات استخباراتية في الوقت الفعلي والمراقبة الواسعة لحقول القتال الإقليمية، مما ساهم في تحسين القيادة والسيطرة في الحروب واستعمال قوة الجيوش لتحقيق الأهداف العسكرية المحددة.[3]

ب- القوة الناعمة: يجادل جوزيف ناي بأن القوة الناعمة هي حقيقة مهمة نابعة من التغييرات في الإطار العالمي في مستقبل القوة، حيث يقدم لها تعريفا بأنها قدرة التأثير على الآخرين من خلال الوسائل الاختيارية كالإقناع، وإثارة الانجذاب الإيجابي من أجل الحصول على نتائج مفضلة، إذ تعتمد القوة الناعمة لبلد ما على موارد معنوية معينة، بداية بالثقافية التي هي عبارة عن مجموعة القيم والممارسات التي تخلق معنى للمجتمع الذي يملك مجموعة من المظاهر مثل الأدب والفن والتعليم والثقافة الشعبية، وهذا من خلال الأماكن التي تكون فيها جاذبية للآخرين، بالإضافة إلى القيمة السياسية التي تتمثل في القيم والمصالح يتشاركها الآخرون ، فإنها تزيد من احتمالية الحصول على النتائج المرجوة بسبب علاقات الجذب والواجب التي تخلقها، والتي ترقى إلى مستوى الآراء في الداخل والخارج وسلطتها الشرعية والأخلاقية.[4]

تضمنت القوة الناعمة مؤشرا فرعيا حديثا خلال سنة 2015 كصنف لمواردها، من خلال فئات مختلفة للحكومة والرقمية والمؤسسة، إذ تعتبر المؤسسة إعادة تسمية لمؤشر الأعمال والابتكار اللذان يشيران

---

[1]-أحمد مشعان نجم، "مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، **مرجع سابق**، ص ص 220-221.

[2] - Aigerim Raimzhanova, op. cit, p 34.

[3] - Joseph S. Nye, Jr, **soft power: The Means to Success in World Politics**, (the United States: AffairsTM, 2004), p 18.

[4] - **Ibid.** p 11.

إلى مدى الجاذبية النسبية للنموذج الاقتصادي للدولة من حيث قدرتها على التنافسية والقدرة على الابتكار وتعزيز المشاريع التجارية، بالإضافة إلى قدرة الموارد الديبلوماسية للدولة والمساهمة في المجتمع الدولي بدفع التعاون والانخراط مع الجماهير الدولية لتشكيل النتائج العالمية، كما يتضمن مقاييس متعددة منها الانخراط في اللجان العليا والعضويات في المنظمات الدولية، كما برز المؤشر الرقمي في القوة الناعمة في العصر الحالي لما له من أهمية في انتقال القوة من الدول الغنية برأس المال إلى الدول الغنية برأس المال في احتضان التكنولوجيا واستخدامها في الديبلوماسية الرقمية من خلال منصات التواصل الاجتماعي في الحياة اليومية وتفاعلها الاجتماعي واستغلالها من تأثيراتها الإعلامية والتجارية وتفاعل الحكومات معها.[1]

ج- القوة الذكية: يعرف جوزيف ناي القوة الذكية بأنها القدرة على الجمع بمهارة بين القوة الصلبة والناعمة لتطوير استراتيجيات متكاملة؛ أي أن القوة الذكية هي قدرة الفاعل على الجمع بين عناصر القوة الصلبة والقوة الناعمة بطرق يتم من خلالها تعزيز أهداف الممثل بفعالية وكفاءة، كنهج يذهب إلى أبعد من الصلابة والناعمة، فإنه يتناسب تماما مع مجال العلاقات الدولية الدولية.[2]

يعتمد مدى نجاح وكفاءة القوة الذكية المتبعة على عدة اعتبارات ومنها:

الهدف: يجب التحديد الدقيق للهدف الذي يتم من أجله ممارسة القوة لأجل تحقيقه، زدراسة مختلف السياقات والظروف المحيطة بتحقيق هذا الهدف أو مجموعة الأهداف المسطرة سواء المحلية أو الخارجية.

- **المعرفة الذاتية:** يكون فيها الفم والإدراك الجيد للفاعل الذي يمارس الأهداف بالإمكانيات والقدرات المتاحة، حيث على الدولة المعرفة الجيدة لما تريده، ومدى قدرتها الفعلية لتحقيق ذلك.

- **الظرف أو السياق:** يحتوي الظرف والسياق البيئة المحيطة سواء كانت إقليمية أو عالمية، والتي ستمارس القوة فيها مجالها بالأدوات والوسائل المتاحة في استخدامها، وكيفية نشرها بشكل فردي أو جماعي. [3]

د- القوة السيبيرانية: يمكن تعريف القوة السيبرانية أنها مجموعة من الموارد التي تتعلق بإنشاء البنية التحتية للمعلومات الإلكترونية والكمبيوترية، والشبكات، والبرمجيات، والمهارات البشرية، والتحكم فيها وتوصيلها، ويشمل شبكات الإنترنت الداخلية، وتقنيات الهواتف الخلوية، والاتصالات الفضائية، كما تعرف القوة السيبرانية من الناحية السلوكية أنها القدرة على الحصول على النتائج المفضلة من خلال استخدام موارد

---

[1] - Aigerim Raimzhanova, op. cit, p 47.

[2] -**Ibid.** p 61.

[3] – عبد القادر دندن، انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في المستقبل الدولي، **مرجع سابق**، ص 31.

المعلومات المترابطة إلكترونيًا في المجال السيبراني، حيث يمكن استخدام القوة السيبرانية لإنتاج نتائج مفضلة داخل الفضاء الإلكتروني، بالإضافة إلى استخدام الأدوات السيبرانية لإنتاج نتائج مفضلة في مجالات أخرى خارج الفضاء الإلكتروني.[1]

يعد المجال السيبيراني من حديث الصنع الإنساني، حيث يتغير بالتغيرات التكنولوجية السريعة في بيئات مختلفة، فمن الصعب تحريك الجبال والمحيطات لكن في الفضاء السيبراني يمكن تغيير شكل بيئة ما بنقرة زر واحدة، لنجد القوة السيبرانية تستعمل فيها القدرة الإلكترونية للفاعلين الدوليين والغير دوليين بلعب أدوار هامة بتكاليف منخفضة على الأبعاد الثلاث (البري، البحري، الجوي)، وعلى سبيل المثال تستعمل العديد من الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة تسعى لتحقيق التفوق الجوي من خلال نظريات حول مجال القوة الجوية وقدرتها على الضرب مباشرة في مركز الجاذبية الحضري للعدو دون الحاجة إلى عبور الجيوش الحدود، من خلال الاستثمار في مقاتلات الجيل الخامس وأنظمة الدعم بالأقمار الصناعية، كما تساهم القوة السيبرانية في البحري إلى تحقيق الانتصارات البحرية بتطوير قوى المهام الناقلة المتعددة والأساطيل والغواصات التي تخلق حواجز هائلة للدخول، أو تفتح المجال للهيمنة، وهذا ما يبرز الدور الذي تلعبه القوة السيبرانية في تكنولوجياتها التي تساهم في إعادة تشكيل مجالات القوة.[2]

ج- ديناميكيات تفعيل القوة في التنافس الدولي

تمتلك القوة من الميزة ما يجعلها تأخذ مكانة عالية في التفاعلات الدولية، فمن خلال التأثيرات التي تحدثها القوة في العلاقات الدولية جعلت منها محل استعمال كبير، ليأخذ التنافس الدولي شطره من هذه الوسيلة التي تستعلها الدولي لبلوغ طموحاتها وتحقيق مرادها الأمني، حيث يمكن أخذ ثلاث أساليب تستعمل فيها القوة في التنافس الدولي والتي نتطرق لها كالآتي:

أ- توازن القوى في النظام الدولي

يعد توازن القوى من بين أهم القضايا التي ميزت العلاقات الدولية، والذي تعود جذوره إلى معاهدة واستفاليا(1648) والثورة الفرنسية (1789)، فهو ليس وليد القرن العشرين من خلال ما تطرق إليه الدارسين والمفكرين الواقعيين بداية من ميكيافيلي إلى هانس مورغانثو وصولا إلى كينيث والتز وغيرهم، حيث يعطى

[1] - Joseph S.Nye, Jr,**soft power: The Means to Success in World Politics** op. cit, p 123.
[2] - joseph S. Nye, Jr. cyber power, **belfer center for science and international affairs**, (Cambridge: harvard kennedy school, 2010), p 4.

يقصد اصطلاحا بمفهوم توازن القوى وجود دولتين أو أكثر في حالة صراع وليس في حالة صدام تكون فيها أطراف القوى متكافئة، حيث يعرف مورغانثو توازن القوى بالتوزيع المتساوي إلى حد ما للقوى بالإجماع الدولي وليس لتحقيق السلام الدولي، بالإضافة إلى مضمونه العسكري الاستراتيجي أن التوازن يعني السلام وعكسه عدم التوازن يعني الحرب؛ أي أن الرؤية من هذا المنظور تكون لعبة دولية ذات مضمون صفري، بينما التوازن الناتج عن الترابط يكون لعبة غير صفرية.

وحتى يتحقق التوازن بين القوى لابد من توفر المعطيات الآتية:

- تواجد وحدات سياسية متعددة وذات سيادة
- عدم وجود سلطة مركزية شرعية قوية فوق هذه الوحدات
- استمرار المنافسة والصراع بين الوحدات ذات السيادة
- وجود فائدة تعود على حكام الدول الكبرى، وهذا يعتمد على مدى وعيهم بمغزى توزيع القوى في العالم.[1]

- **الافتراضات والانتقادات الرئيسية لنظرية توازن القوى:**

تتمثل أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظريات توازن القوى في العلاقات الدولية في الآتي:

- تفضل الدول والوحدات الدولية عادة زيادة قوتها على أن تقتصر على مجرد ما لديها من سلطان وقوة، بالتمسك والمحافظة عليها من الفقد والضياع؛ ويعني هذا أن للدول هدف واحد تتصرف لأجله.

- منع الدول لدول أخرى من زيادة قوتها على حسابها والتوسع على حساب خصومها، ويتحقق التوازن من خلال المواقف الدولية من خلال قدرة توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وهذا ما يمكن عن طريقه تفادي اختلال غير مرغوب به في علاقات القوى المحتملة أو السائدة.

- يتم عن طريقها تغيير توازن القوى بين الدول بوسائل رئيسية الحرب والأحلاف والدبلوماسية هي الوسائل الرئيسة.

كما تتفرع افتراضات فرعية من خلال الافتراضات الرئيسية الجوهرية السابقة الذكر وهي كالآتي:

---

[1] - عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص ص 159-160.

- الطبيعة المؤقتة للأحلاف والائتلافات.

- الطبيعة غير الأيديولوجية للأحلاف.

- أهمية سيادة الدول الصغيرة، يضمنها سعي كل دولة في الأنساق لتحقيق المزيد من القوة.

- تكون القوة في الأنساق الدولية موزعة بالتساوي إلى حد ما سواء بين الدول أو أحلاف تتعرض للحروب بدرجة أقل من تلك الأنساق التي يكون فيها توزيع القوى غير متساوي (فجوة القوة).[1]

تعرض مفهوم توازن القوى إلى الكثير من النقد في القرن الحالي، بارتكازه على الغموض في المعنى والطبيعة الغير مختبرة أو غير قابلة للاختبار للتعميمات التاريخية التي يستند إليها، وهذا من خلال التركيز على سلوكيات الدول وسعيها وراء اكتساب القوة خلال القرن الماضي وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى، كما أن السعي لتحقيق توازن القوة له تأثيرات على النظام الدولي لم تكن يوما ايجابية، مما نتج عن محاولة الحفاظ على توازن القوى إلا الحروب، بالإضافة إلى ذلك أن القوى الكبرى لا تفكر إلا في مصلحتها على حساب الدول الصغرى بامتصاصها وتقسيمها متجاهلة بذلك القانون الدولي.

بالإضافة إلى ذلك يعتبر السلام مصطلحا ثانويا في ميزان القوى بأن مبدأ توازن القوى له احتياجات التوازن المهيمن بوجوب تفوق احتياجات التوازنات الثانوية، وأن التوازن العام أن يكون له أهمية أكبر من أي توازن محلي أو خاص، كذلك من المفارقات في توازن القوى أن القوة المهيمنة تتجاهل أوامر القانون الدولي وتجاهل حقوق الدول الأخرى تتعلق بالسيادة وعدم التدخل والحصانة الدبلوماسية، لكن بينما يعتمد القانون الدولي التوازن بين القوى كشرط وجود نظام فعال للقواعد، يتطلب الحفاظ على هذا التوازن من انتهاك قواعده من خلال استعمال القوة بشكل غير مشروع وانتهاك الحقوق القانونية.[2]

ينظر إلى ميزان القوى على أنه هدف يتم السعي إلى تحقيقه، أو على أنه أمل ليس من السهل الوصول إليه، ولكن عند الوصول إليه لا تدري الأطراف أنها وصلت إلى التوازن المطلوب، وبسرعة فائقة يتغير التوازن، وذلك لعدم توافر القدرة على معرفة أو إدراك حقيقة قوة الأطراف المتنافسة، كما أن فكرة توازن القوى لا تعتبر فكرة واحدة وليس هناك اتفاق مستقر على اعتبارها ذات معنى واحد بل توجد معان عديدة لها، ومن هذه

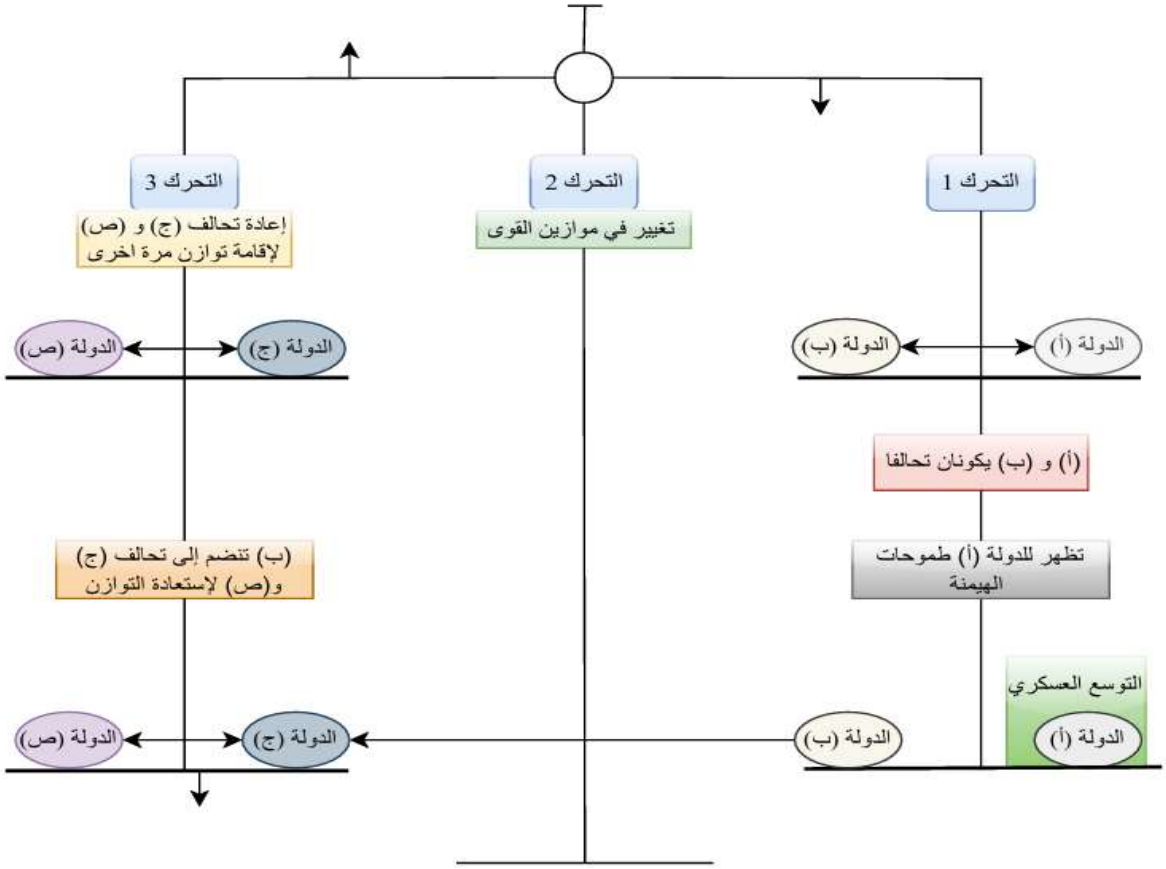
---

[1] – جمال زهران، **منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي–الإسرائيلي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2006)، ص 33.

[2]- Hedley Bull, **The Anarchical Society A Study of Order in World Politics**, Fourth Edition, (New York: Palgrave Macmillan, 2012), p 103-104.

المعاني؛ أن توازن القوى يعني توزيعاً متساوياً للقوى بين أعضاء المجتمع الدولي، أو توزيعاً غير متساوي لصالح دولة معينة، أو توزيعاً متساوياً بين تحالفات أو ائتلافات دولية، أو توزيعاً قوياً متساوياً بين مجموعة معينة محددة من الدول، لكن هذا يظهر عكس ذلك من خلال الأغراض التي يتسخدم فيها كوصف النسق أو النظام الدولي، وصف سياسة معينة، أو وصف موقف من المواقف.[1]

الشكل(1): حركة الدول في ميزان القوى الدولي.



من إعداد الباحث بناء على:

Richard little, The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths andModels, Cambridge University Press, New York, United States of America, 2007, p 62.

يمثل الشكل(1) حركة الدول في ميزان القوى الدولي، حيث نلاحظ تحالف دولتين مع بعضها، في التحرك الأول والثالث، فلما الدولة (ب) كانت متحالفة مع (أ) دون أن تظهر طموحات كان اتفاق بين الدولتين، لكن بعد ظهور نوايا الهيمنة للدولة (أ) انسحبت الدولة (ب) لتنضم إلى تحالف الدولتين (ج) و(ص) اللتين يشكلان تحالفا لاستعادة التوازن مع الدولة (أ).

[1] – جمال زهران، **مرجع سابق**، ص 32.

يمكن القول أن الحفاظ على توازن القوى قد حقق ثلاث وظائف تاريخية في النظام الدولي الحديث:

– ساهم وجود توازن عام للقوى في النظام الدولي في منع تحول النظام إلى إمبراطورية عالمية.

– أوجَد توازنات محلية للقوى في حماية استقلال الدول في مناطق معينة من الامتصاص أو الهيمنة من قبل قوة محلية متفوقة.

– وفرت كل من التوازنات العامة والمحلية للقوى، الظروف التي تمكنت من خلالها المؤسسات الأخرى التي يعتمد عليها النظام الدولي (الدبلوماسية، الحرب، القانون الدولي، إدارة القوى العظمى) من العمل داخله.[1]

ب– الهيمنة

يشير مصطلح الهيمنة وفق القاموس أوكسفورد الانجليزي إلى القيادة أو السيطرة لدولة واحدة، فيرجع المعنى الأصلي للهيمنة أنها مرتبطة تماما بمجال الأمن بين الدول؛ أي العلاقات وأنماط وتوازنات القدرات العسكرية بين الدول، كما جاء مفهوم الهيمنة في التحليل الماركسي الكلاسيكي وأيضا المجالات الاجتماعية والسياسية بشكل خاص في المجالات الأيديولوجية، من خلال ما قدمه أنطونيو غرامشي أنه تصنيع الموافقة لكسب موافقة الطبقات المهيمنة من خلال الهيمنة الأيديولوجية باقناع الطبقات المهيمنة برؤية العلم بطريقة تُفضل صعود الطبقة المهيمنة؛ بمعنى آخر استخدام القوة المهيمنة ليس فقط في الموارد العسكرية بل الموارد الأيديولوجية لتشكيل خيارات وسلوك القوى المتنافسة والأقل هيمنة بطرق تفضيل مصالح الدول الأكثر قوة برغبة منها البقاء الفاعل الأهم.

بالإضافة تظهر فكرة الهيمنة في النظريات الليبرالية للاقتصاد السياسي الدولي، وتحديدا في نظرية الاستقرار الهيمني لتشارلز كيندليرغر الذي يعتبر الجدل المركزي في اقتصاد عالمي ليبرالي مفتوح يتطب وجود هيمنة أو قوة مهيمنة، حيث يجب أن تمتلك الهيمنة القدرة والرغبة في إقامة معايير معينة للنظام والحفاظ على الهيكل الدولي، حيث يستغل منافسوها انفتاح الاقتصاد العالمي دون دفع تكاليف الحفاظ على انفتاحه، ويتعلق ذلك بتوفير السلع العامة العالمية مثل طرق المواصلات البحرية دون الحفاظ على سلع المواصلات البحرية مفتوحة، مما يجعل التجارة الحرة في اقتصاد مفتوح ممكنة.[2]

---

[1] - Hedley Bull, op. cit, p 102.

[2] - Kanti Bajpai and Varun Sahni, **Hegemony and strategic choice**, Edited: Chandra chari, War, Peace and Hegemony in a Globalized World: The changing balance of power in twenty-first centry, Taylor & Francis e-Library, 2007, p 94.

تعد الهيمنة من في وضع مثالي داخل النظام الدولي، حين تتأكد أن البقاء مضمون تقريبا وتبذل جهدا خاصا لتعظيم حصتها من القوة العالمية، باحثة عن الفرص لتغيير توازن القوة من خلال اكتساب زيادات إضافية من القوة على حساب المنافسين المحتملين، حيث تستخدم جميع الوسائل المتنوعة سواء الاقتصادية أو الديبلوماسية أو العسكرية لتغيير ميزان القوة لصالحها غير مهتمة بمواقف الدول الأخرى، وهذه معادلة تفرض نفسها في معايير القوة بقدر اكتساب الدولة للقوة تخسر دولة أخرى، إذ تعتبر الدول الكبرى تتبنى ذهنية صفرية في التعامل مع بعضها البعض بفكرة أن تكون الفائز في هذه المنافسة وتكون المسيطر على الدول الأخرى في النظام الدولي، حتى ولو تحققت القوة العظمى لدى الدولة بميزة عسكرية فإنها تظل تبحث عن كسب مزيد من القوة، حيث لا يتوقف هذا السعي حتى تتحقق الهيمنة وتشعر الدولة بالأمان دون سيطرة، بالإضافة ذلك أن امتلاك قدرات عسكرية هجومية للدولة يمنحها القدرة على إيذاء بعضها البعض يصل أحيانا إلى التدمير، حيث يعتبر ذلك خطرا على بعضها رغم أن الدولة التي تملك قوة عسكرية أكثر من غيرها تتصف بالأكثر خطورة من غيرها من خلال الأسلحة المحددة والمتاحة لديها.[1]

ج- نظرية انتقال القوة

حظي انتقال القوة في النظام الدولي باهتمام كبير وهذا على يد الأمريكي الإيطالي الأصل أبرامو فيمو كينيث أورغانسي سنة 1958 في كتابه السياسات العالمية، حيث أكد تقوم على ثلاث افتراضات نظرية متضمنة في زاوية الرؤية الواقعية التي كانت سائدة في السياسة العالمية، ورافضة للافتراض الواقعي القائل بفوضوية النظام الدولي[2]، كما يتصور أنه منظور يوفر فرص التكافؤ بين القوى في الطروف الهيكلية التي غالبا ما يتحدى بها المتنافسون الرئيسيون وفق تسلسل هرمي يظل مستقرا عندما تتمكن الدولة المهيمنة وترضى من تجميع تحالف الدول ذات التفضيلات المتشابهة اتجاه الوضع الراهن.[3]

يصنف أوغانسكي جميع دول العالم في بنية النظام الدولي بناء على درجة القوة ودرجة الرضا من خلال رؤيته أن السلام لا يتحقق إلا عندما يتمتلك دولة عظمى الكفة الراجحة في القوة والسيطرة على باقي الدول في النظام الدولي بمدى رضاها في الوقت الراهن، وعكس ذلك حيث يتهدد السلام في عدم رضا الدول

---

[1] - John J. Mearsheimer, **Anarchy and the Struggle for Power**, edited: Dickson Mussel white, International Politics Enduring Concepts and Contemporary Issues, Thirteenth Edition, (United States of America: Charlyce Jones Owen,2017), p 70-71.

[2] – عبد القادر دندن، انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في المستقبل الدولي، **مرجع سابق** ص 35.

[3] -Jacek Kugler, Ronald L. Tammen, and Siddharth Swaminathan, **POWER TRANSITIONS AND ALLIANCES IN THE 21st CENTURY**, johns hopkins university press, 2001, p 7, site: https://doi.org/10.1353/apr.2001.0011 **viewed on** 06/06/2022 at 12:00.

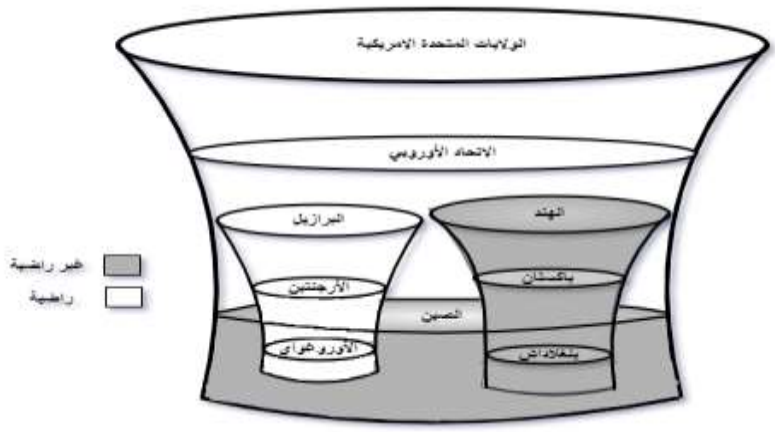
يجعلها تحاول تغيير الوضع القائم عند امتلاكها القوة الكافية، ليوجد ثلاث تصنيفات للدول على حسب درجة الرضا:

- **الدول القوية الراضية:** تمتلك القوة الراجحة وراضية في الوقت نفسه، وتظهر على قمة الهرم محاولة بكل جهدها الحفاظ على الوضع القائم الذي يمكن الاستمرار فيه، حيث يختلف نسبيا من دولة لأخرى، كما ينطبق ذلك أيضا على القوى الدلية المتحالفة معها من خلال مشاركتها القيم ذاتها.

- **الدول القوية غير الراضية:** تشكل الفئة الثانية من الهرم وتتسم بعدم رضاها عن الطريقة التي تدار بها الأمور في السياسة الدولية، وتضم هذه المجموعة الدول المنافسة للدول الراضية والتي تسعى لتغيير بنية النظام الدولي وتأسيس واقع دولي جديد ووضع مكانة جديدة في النظام الدولي بحكم قوتها المتنامية على الساحة الدولية، منتظرة الفرصة التي تمكنها من إحداث التغيير الذي تنشده مع أول فرصة لحدوث صعوبات في المشهد الدولي عند مواجهة القوى القانعة، لأجل الحصول على مزايا جديدة وخاصة يعارض مصالحها.

- **الدول الضعيفة (الراضية وغير الراضية):** هي دول تتبنى سياستها وسلوكها بما ينسجم مع التحالفات والمصالح بالارتباط بشبكة الدول القوية الراضية والغير راضية.[1] وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل (2) : تقسيم الدول على حسب الرضا في النظام الدولي.



المصدر:

Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke, Power Transition Theory, TRANS RESEARCH CONSORTIUM, WORK PAPER, December 2011, p 11.

[1] – أحمد السيد خير الله، "أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، العدد 3، الجزء 2، ص 164.

يوضح الشكل(2) الدول في النظام الدولي الراضية والغير راضية بهيكلة النظام الدولي، ليظهر فيه رضا القوى الكبرى والمؤسسة الدولية (الاتحاد الأوروبي) الولايات المتحدة، بالإضافة إلى دول البرازيل والأرجنتين والأغواي، بالرغم أن البرازيل والأغواي ليست من القوى الكبرى لكنها تتبع هيكل النظام وهذا يدل على أنها ليست لديها أي نية أو موقف دولي، فهي تعتمد على الإعانات للدول الكبرى أو مصالح من دول كبرى، عكس الصين والهند وبنغلادش وباكستان أبدت موقفها بعدم الرضى على إدارة الأمور السياسية الدولية، ونتيجة لاستراتيجيات الدول الكبرى دوليا أو في مواقع مجالاتها الحيوية.

ظهر تقييم رجعي ومستقبلي خلال سنة 1989 لنظرية أورغانسكي من قبل دوغلاس ويليام ليمكي الذي تميزت نظريته بالتجريبية والتنبؤ على حد سواء لمختارات التكافؤ والحرب، حيث لا تعكس دراسته التي نشرت سنة 1996 عمليات التشغيل فقط بل تتعدى إلى متغيرات جديدة رئيسية وامتداد لمجالات زمنية ومكانية لنظرية انتقال القوة، من خلال محاولة دمج انتقال القوة وبرامج بحث أخرى، مرتكزا على ثلاث نماذج (النموذج الهرمي لليمكي، تحالف النموذج لكيم، البحث فيما يتعلق بتوقيت بدء الحرب المرتبطة بتحولات القوة)، بالإضافة إلى ذلك يظهر النقد أيضا لنظرية انتقال القوة لأورغانسي بحصره للتفاعلات الثنائية بين الدولة المهيمنة ومنافسيها المحتملين، كما حصر انتقال القوة في الجزء العلوي من التسلسل الهرمي الدولي، حيث تم اختبار تجارب فرضيات انتقال القوة على مجموعة البيانات التي تشمل ثنائيات القوة الثانوية بالإضافة إلى القوى الكبرى، ليجادل ليميك بنتيجة توسع منطق انتقال القوة إلى الأنظمة الفرعية الإقليمية ضمن النظام الدولي بتعدد التسلسلات الهرمية واحتوائها على تسلسلات إقليمية وشبه إقليمية أصغر أيضا، حيث تتميز هذه القوى الإقليمية والشبه إقليمية بالهيمنة والرضى داخل أقاليمها مما يؤثر على تشكيل الهيكل الإقليمي.[1]

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنافس الدولي

يعد التنافس الدولي من أبرز الظواهر المميزة في العلاقات الدولية، وذلك من خلال التأثيرات الناتجة عن تجمع القوى والمصالح بين الدول، حيث سعت العديد من المدارس الفكرية إلى تفسير هذا المفهوم من زوايا وبرؤى مختلفة، خاصة في العصر الحديث في ظل التطور وظهور امتدادات لعوامل أخرى تصنع الفوارق في استعمالات القوة.

[1] - Jonathan M. Dicicco and Jack S. Levy, **The Power Transition Research Program: A Lakatosian Analysis**, editors: Colin Elman and Miriam Fendius Elman, Progress in International Relations Theory Appraising the Field, (London: England, 2003), p 132-133.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي

1-تعريف التنافس الدولي

- **لغة:**

نافَسْتُ في الشيء منافَسة ونِفَاسا؛ أي رغبت فيه على وجه المباراة، من المنافسة الرغبة في الشيء والانفراد به.[1]

يعود أصل كلمة المنافسة competition إلى الكلمة اللاتينية competère في أواخر القرن السادس عشر، والتي تعني السعي للحصول على ما يسعى شخص آخر الحصول عليه في نفس الوقت، سعي إثنين أو أكثر لنفس الهدف.[2]

- **اصطلاحا:**

يقصد بالتنافس الدولي محاولة الحصول على مزايا سياسية أو اقتصادية سواء في صورة نفوذ أو موارد، ولا تعني المنافسة بالضرورة سعي أحد المتنافسين لمنع منافسه من تحقيق أهدافه هو الآخر، فقد يتسع مجال المنافسة لأكثر من طرف، وقد تتحول المنافسة إلى صراع عندما يحاول أحد الأطراف رفع مكانته عبر إنقاص مكانة الآخرين أو عند محاولة إعاقتهم عن تحقيق غاياتهم، أو عند محاولة إخراج منافسيهم من دائرة العمل التنافسي، أو عند العمل على تحطيمهم أو إلحاق الأذى بهم.[3]

2- محددات التنافس الدولي

- طبيعة النظام السياسي ودرجة الديمقراطية التي يتمتع بيها، ومدى تشارك الجماهير في عملية صناعة السياسة الخارجية، وضبط التوازنات الدولية، بالإضافة إلى سلمية المجتمعات، كذلك طبيعة التحالفات الدولية.

- الإمكانات والقدرات العسكرية والاقتصادية للفاعلين المنافسين التي تؤلهم لتحدي القوة المهيمنة .

---

[1] – سيد رمضان وآخرون، **لسان العرب لابن منظور**، المجلد السادس، (القاهرة: دار المعارف، دس.ن) ، ص 4503.

[2]- Trübner and Co, "**Philological Society"**, Proposal for the Publication of a New English Dictionary, volume 2 , London,1859, p 720.

[3] – سلامة جمال علي، **تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص 55.

– هوية الفاعلين في سلوكهم ومصالحهم، ونظرة الطرف المنافس لنفسه وللآخر، وذلك بفهم طبيعة الرغبة وحدود الإصرار على الاستمرار في المنافسة.

– مدى رضا الدولة بمكانتها في النسق الدولي والترتيب الهرمي، ورغبتها في ترقية مكانتها.

– المصالح والإيديولوجيات للقوى الداخلية والجماعات الضاغطة المحلية ، ومدى تعارضها وتأثيرها في موضوع النسق العالمي.

– الرؤساء والقادة الدوليون ونظرتهم للتنافس والكاريزما الشخصية الخاصة بهم بطموحاتهم، ومدى تأثيرهم في اتخاذ القرار بالتعبير عن إرادة الدولة.[1]

3– علاقة مفهوم التنافس الدولي ببعض المفاهيم ذات الصلة

أ– التنافسية الدولية: يعرف المعهد الدولي لتطوير الإدارة التنافسية على أنها فرع من علوم الاقتصاد التي تصنع قدرة البلدان في خلق قيمة مضافة أكبر لمؤسساتهم ورفاهية أكثر، وذلك من خلال التحليل للأعمال والسياسات التي تكيف هذه البلدان، كما يعرفها المنتدى الاقتصادي العالمي أنها الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع ومستدام مقاسا بالدخل الفردي في قطر معين من خلال استغلال كامل قدراته.[2]

يمكن استصاغة تنافسية الدول بارتباطاتها الاقتصادية من منظور الاقتصاد الكلي بالأسعار والنفقات النسبية للإنتاج، إذ تهتم بتدابير تحسين أداء الدولة التجاري الذي ينعكس إيجابا على الحساب الجاري والتي تؤدي إلى تحول ملحوظ في تكوين الصادرات نحو أعلى قيمة مضافة، وهذا ما ينعكس على قدرة الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية في في رأس المال والموارد البشرية المؤهلة والماهرة لأجل التنمية الإقتصادية بصفة عامة.[3]

---

[1] – أحمد عبد الرحمان خليفة، **مراجعة تقرير فهم عناصر التنافس الدولي القادم: اتجاهات نظرية وتاريخية**، (د.ب.ن: أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2022)، ص ص 14–15.

https://www.arkansrp.com/2022/04/28/understanding-the-coming-international-competition/ **viewed on** 12/04/2023 at 00:55.

[2] – سدي علي، شريط عابد، "دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها من الإسقاط على المستوى الوطني"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، 2010، ص 10.

[3] – لبنى علي آل خليفة، **التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين**، (مملكة البحرين: مجلة جامعة الملك عبد العزيز، 2010)، ص 76.

ب-العدوان: سلوك أو نشاط تمارسه دولة ضد أخرى يتسبب من شأنه إلحاق الأذى أو الضرر بتلك الدولة، كما يرتبط مفهوم العدوان بالدفاع عن النفس، حيث يكون المعتدي غالبا ما يسوق الحجج التي تؤيد سبب تعديه بأنه دفاع عن النفس الذي يصحبه خوف معقول من الخطر ما يجعل الغير يسلم بمنطقه، كما أنه يكون هناك تقدير لحجم القوة يتم بها مجابهة الخطر القائم أو المحتمل متناسبة مع حجم التهديدات الناجمة عنه، بالإضافة إلى ذلك قد يكون العدوان سببا من أسباب الصراع أو نتائجه، ويلاحظ أيضا أنه برغم أن العدوان موضوع في العلاقات الدولية إلا أن ميثاق الأمم المتحدة لم يضع تعريفا له، حيث مالت بعض الدول إلى تعريفه ووضع رؤية أن العدوان لا يقبل تعريفا نظريا لأنه ليست مسألة قانونية بحته لارتباطه بمسائل ذات صبغة سياسية.[1]

ج- القتال أو الحرب: عرف الحرب أنها في لبها توسع للمبارزة من خلال مجموعة من المبارزات التي لا تحصى تتشكل الحرب بتصور اثنين من المتصارعين يسعى كل منهما بتفعيل قوته المادية لإجبار خصمه على الخضوع لمشيئته؛ بمعنى آخر الحرب عمل من أعمال القوة لإجبار العدو على تنفيذ مشيئتنا بإلقائه أرضا وجعله عاجزا عن أيه مقاومة[2]، كما تتسم الحرب بسمات سياسية في إدارتها كونها أداة في يد السياسة، برغم أنها تحمل تفكيرا طبقا لقوانينها الخاصة إلا أن الحرب إذا توصف بسياسة تحمل السيف بدل القلم.[3]

د- الصراع: يعرف عالم الاجتماع لويس كوزر الصراع أنه ظاهرة اجتماعية بحالة من المجابهة التي ترتبط بالقيم والسعي إلى تحقيق المطالب النادرة والمميزة مثل القوة والموارد، كما تعكس ظاهرة عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن عدم توافق أو تعارض رغبتين أو أكثر ، حيث تتحدد أطراف الصراع إما في تحييد الخصم أو إيذائه أو القضاء عليه، ويقصد أيضا بالصراع الدولي تعارض المصالح أو اختلاف القيم بين مجموعة بشرية تختلف فيما بينها عرقيا وثقافة ودينا، ويمكن أيضا أن تتمايز اقتصاديا وسياسيا، إذ يعتبر نمطا من أنماط العلاقات الدولية تتخذ من خلاله الدول سلوكا وموقفا يتضمن وجود طرفين على الأقل إزاء

---

[1] – سلامة جمال علي، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] – كلاوزفيتز، **عن الحرب**، تر: شاكر سليم الإمامي، (عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع، 1998)، ص 103.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 843.

التفاعلات المختلفة التي تكون لديها في نفس الوقت القدرة على الاحتفاظ بهويتها الخاصة وحدودها الواضحة والوحدات السلوكية التي تعبر عن وحدات منظمة تنظيماً سياسياً حديثاً مثل الدولة.[1]

و- الـــنزاع: النزاع مصطلح قانوني في الأساس الذي يعني الخلاف أو المشكلة، كما عرفته محكمة النزاع الدولية على أنه خلافات وإدعاءات بين دولتين أو أكثر بشأن مسألة قانونية تتناقض فيها المصالح وتتعارض فيها وجهات النظر، حيث تتسم هذه الخلافات والمشاكل بعدم الديمومة لأنه في الغالب يتم التوصل إلى حل قانوني عبر التحكيم والوساطة أو التسويات السلمية، وتكون في الغالب هذه النزاعات في الحدود بين الدول أو النزاع على أحقية امتلاك جزر أو أراضي، أو المرور في المضائق والممرات، وقد يتحول النزاع إلى صراع يتم فيه الإلتجاء إلى القوة في حالة لم تستجب أطراف النزاع للوسائل السلمية لحله، لينحصر هذا الصراع في مشكلة موضوع الصراع، وقد يتعدي إلى صراع شامل تدخل فيه أطراف أخرى خارجية لتؤثر على نمطه باستخدام أطراف الصراع لوسائل أخرى إيديولوجية وعقائدية على موضوع النزاع لتأجيج مشاعر القومية على مواطنيها، مما يجعل الدولة لا تملك حرية التراجع مرة أخرى، لأن ذلك سيؤثر على معنويات مواطنيها بإحباطهم، وهذا ما قد ينتج رد فعل عدواني من قبل المواطنين أنفسهم بتهديد الكيان والاستقرار السياسي لدولتهم.[2]

4- المقاربات النظرية المفسرة للتنافس الدولي في العلاقات الدولية

أ- الطرح الواقعي لمفهوم التنافس الدولي

جعل طابع التحليل الواقعي في العلاقات الدولية الذي يتمحور حول فكرة المصلحة الوطنية واعتبار الأمن الوطني والإقليمي أولوية من أولويات الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، من خلال المعاملات مع بعضها في التنافس والصراع، حيث تهتم بزيادة ترسانتها العسكرية[3]، بالإضافة إلى الفوضى في النظام الدولي الناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، جعل الدول تلجأ تطمح إلى زيادة قوتها أكثر وخاصة في محيطها الخارجي الذي تكون فيه تفاعلات مع فواعل فعليين، لتخلق صداقات تلتقي من خلالها مصالح مهددة بالانتهاء في أي لحظة، مما يؤدي بالدول بالتنافس لأجل أي عداء محتمل بعد انتهاء الثقة بين

---

[1] – سلامة جمال علي، **مرجع سابق**، ص ص 52-53.

[2] – المرجع نفسه، ص 54.

[3] – نسيمة طويل، "ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**"، العدد 10، 2017، ص 32.

المتنافسين من الدول، وهذا ما يحتم عليها محاولة الحفاظ أو زيادة أمنها مركزين على القوة العسكرية للتغلب على أولئك المنافسين.[1]

تطرقت المدرسة الواقعية للتنافس الدولي وعلى رأسها كينيث والتز في النظرية البنيوية أن الدول في غياب سلطة عليا يمكن أن تلجأ إلى دول أخرى وخاصة في فترة الأزمات رغبة منها في البقاء، مما لا يترك مجالا أو خيارا أمام الدول سوى التنافس فيما بينها من أجل الحصول على القوة التي تستطيع بها مجابهة منافسيها، مؤكدا أن الدول لا يجب أن تحاول الحصول على أقصى قدر من القوة لأن الجهد الذي يبذل ينبغي أن يبذل في لاكتساب المزيد من القوة على حساب دول أخرى له مآلات أخرى عكسية بالسعي للهيمنة، مستندا أن الغرض ليس أكبر قدر من القوة بل الحفاظ على المكانة في النظام الدولي، فالمنطق الاستراتيجي يفسر أن زيادة حدة التنافس تؤدي إلى الدخول في الحرب، كما جادل والتز أن على الدول تقوم دوما بكبح الدول المنافسة التي تسعى أن تكون قوية بشكل استثنائي، لهذا أن تتحكم في شهوتها للحصول على القوة، بسبب سيطرة السلوك الموازن الذي يُشعر الدول الأخرى بالتهديد ليلزمها ذلك إلى تشكيل تحالفات موازنة.[2]

إن النظر الواقعية الجديدة تصف حالة الأمن القومي أو انعدامه هو إلى حد كبير نتيجة لهيكل النظام الدولي (ولهذا السبب يطلق على هؤلاء الكتاب أحيانا اسم "الواقعيين البنيويين") إلى هيكل الفوضى على أنه دائم للغاية؛ المعنى الضمني لهذا هو أن السياسة الدولية في المستقبل من المرجح أن تكون عنيفة مثل السياسة الدولية في الماضي، حيث جادل جون ميرشايمر (1990) بأن نهاية الحرب الباردة من المرجح أن تؤدي إلى العودة إلى توازن القوى التقليدي متعدد الأقطاب في سياسات القوى في الماضي، حيث تتسبب القومية المتطرفة والمنافسات العرقية في عدم الاستقرار والصراع على نطاق واسع، اعتبر ميرشايمر الحرب الباردة فترة سلام واستقرار ناتجة عن هيكل السلطة الثنائي القطب السائد، وقال إنه مع انهيار هذا النظام، ستكون هناك عودة إلى نوع التنافس بين القوى العظمى الذي أفسد العلاقات الدولية منذ القرن السابع عشر.[3]

---

[1] – عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 141.

[2] – تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضرا، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 223.

[3] - John Baylis, op. cit, p 231.

كان يعتقد من خلال التوقعات في اكتشاف الاتجاهات المتكررة التي بدت وكأنه انفصال بين السمات الوطنية المحددة كاللغة والتاريخ والثقافة من خلال النظرية الواقعية الجديدة في العلاقات الدولية التي تزامنت مع نشر نظرية كينيث والتز في عام 1979 أنه سيكون هناك تطور يسمح لنظام العلاقات الدولية بالتحول نحو الاقتصاد الذي يتميز بقدراته التنبئية الأكثر قدرة وقوة علمية في التفسير، ليقوم والتز بالجدال من خلال التكرارات التي اكتشفها أن غالب الدول تريد السلام لكنها لا تحصل إلا على الحرب بسبب التفاعلات بين نوايا الجهات الفاعلة في السياسات الدولية، حيث لا تعد العوامل المتأصلة في الطبيعة البشرية أو حتى نوع النظام في الدولة الفاعلة السبب الرئيسي لذلك بل نتيجة للفوضى التي تكمن وراء النظام الدولي، كما أن عدم وجود سلطة سيادية فوق مستوى الدولة يجعل من الدول تبحث عن ضمان لأمنها، مما يدفعها نحو المنافسة الأمنية التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب، ليعتبر والتز أن المنافسة هي وليدة بينة النظام الدولي بالسعي لتحيق الأمن، مما يمكن من تقارب القدرات ليصح بعدها توازن للقوى.[1]

يؤكد والتز أن السلوك الذي يعززه الدولي هو التوازن وليس تحالفات اللحاق بالركب، لأن التعاون يؤثر بمخاوف للدول تتعلق بنسبة المكاسب النسبية التي ستجنيها الدول الضعيفة أمام الشريك القوي الذي يصعب عقد الصفقات معه، وبالتالي الحصول على أصغر حصة من الكعكة لتكون الحصة الأكبر للطرف الآخر الذي سيحوَل ميزان القوى لمصلحته، وهذا ما تم رفضه من قبل الواقعيين الهجوميين معتبرين إدراك الدول المهددة غالبا ما تتوازن ضد الخصوم الخطرين مؤكدين أن التوازن الدولي عادة ما يكون غير فعال وخاصة إذا تعلق الأمن بتشكيل تحالفات غير توازنية، مما يؤدي بالدول الضعيفة بالتهرب وتمرير المسؤولية لطرف آخر باقناعه بتحمل عبء تقييد الخصم القوي بينما تبقى هي في الكواليس بدلا من الانضمام إلى التحالفات الموازنة، بالإضافة إلى ذلك استندت الواقعية الهجومية في طرحها إلى أن سلوك القوى العظمى مألوف في تهيئة الفرص لشن العدوان من خلال الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين التي حاولت فيها القوى العظمى أنذاك مثل ألمانيا واليابان اللتان سعتا إلى تحقيق الهيمنة الإقليمية وفشلتا في ذلك، لتأتي بعدها الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي بلغت فيها المنافسة الأمنية أقصى حِدة إبان أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962 كادت أن تشعل حربا بين القوتين العظميين.[2]

يعتمد التفسير الواقعي في تفسير الأنظمة بنظرة مشتركة مع المؤسسيون الليبراليون على نظرية الألعاب، لكن يشوبه النقص بسبب تمسك الدول بالمبادئ والأعراف الكامنة تحت النظام الذي تقترحه، رغم

---

[1]- Ariel Ilan Roth, **Leadership in International Relations The Balance of Power and the Origins of World War II**,(United States, MACMILLAN, 2010), p 18.

[2] – تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص 225.

ذلك يصر الواقعيون على أن الدول الراغبة في تشكيل نظام تواجه مشكلة التنسيق لأن المشكلة ليست مرتبطة بخطر التملص والهروب إلى استراتيجية تنافسية بل عدم الوصول إلى هدف مرغوب فيه بشكل التبادل الذي يعتبر نتيجة لفشل تنسيق في الاستراتيجيات، كما يجادل الواقعيون في هذا السياق بأن العمل في وضع تنسيقي حتى وإن كان هناك فشل في التنسيق سيؤدي بها إلى وضع أقل فائدة، بسؤالهم المطروح عن تحمل تمثيل الدول لنظام ما بينما هي راغبة في تغيير المبادئ التي تنطوي عليها، وهذا ليس حكرا على دول العالم المتقدم بل يتعدى حتى دول العالم الثالث، حيث يتطبق حجتهم الجدلية على رغبة هذه الدول في المتاجرة مع الغرب بتفضيل أن تفعل ذلك وفق شروط أكثر فائدة، برغم أن ميزان القوى لا يزال في مصلحة دول الغرب وهذا لا يمنع من احتمالية ظهور إشارات لمبادئ اقتصادية جديدة من العالم الثالث.[1]

ب- الطرح الليبيرالي للتنافس الدولي

كانت نظرة المدرسة الليبرالية للتنافس الدولي مركزة على البعد الاقتصادي ونظرية الألعاب، حيث يدرس المختصون في الاقتصادي الجزئي سلوك الوحدات الاقتصادية العاملة في ظروف المنافسة الكاملة الموجودة نظريا ضمن السوق، إذ يعتبر الليبراليون الخصائص المشتركة بين النظام الدولي والسوق الاقتصادية من حيث التآلف والتركيبة الهيكلية الفوضوية دافعا لهم في وضع مقارنة تشبيهية بينهما، وهذا برغم المفارقة في التشكيل المركب لفوضوية النظام الدولي مشكلة مهمة بالنسبة للمؤسسيين الليبراليين، فحسب النهج الاقتصادي الجزئي والميزة الرئيسية التي تجعل منه سوق غير مقيدة وتقدم أكثر الآليات الفعالة لإنتاج السلع الاقتصادية لأكثر حصيلة ممكنة لكل الوحدات المشتغلة في السوق الذي يكون مسرحا لبيع وشراء السلع بالثمن الأفضل، وهذا ما يجعل الوحدات الاقتصادية تتبع استراتيجيات تنافسية تنطوي على مصالحها الذاتية، وهذا راجع إلى عدم تحكم سلطة مركزية في نشاطها وعرقلته وتقييده بالتدخلات الخارجية.[2]

كما ميّز الليبيراليون إلزامية البحث عن آليات بديلة للسوق التي تتناسب والظروف الإقتصادية التي يكون فيها اللاعبون بحاجة إلى التعاون بدلا من التنافس؛ لأن هذه الظروف ليست آلية تناسب التعامل بالتشجيع على التنافس الذي يؤدي إلى فشل في السوق، ينظر الليبيراليون في نطاق النظام الدولي إلى

[1] – جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص ص 512-513.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 503.

التلوث العالمي ونضوب الموارد وسباقات التسلح أنها معضلات أمنية ناجمة عن فشل السوق، وأن الفوضى لا تعيق التعاون بين أنظمة الدول التي تنتهج استراتيجيات متعاونة ومتنافسة.

يفسر المؤسسون الليبيراليون المنطق المعتبر لمعضلة السجين التي تعتبر نموذجا للعب أن سببه إمكانية توضيح سلسلة واسعة من المحصلات غير العقلانية من منطلقات عقلانية، بإصرار الدول على الصيد الجائر في البحار وتلويث الجو وبيع الأسلحة لأنظمة غير مرغوب فيها، وتشجيع سياسات تثبط التجارة فكل هذه سياسات تثبط التجارة وتؤدي إلى فشل السوق، وهذا ناتج عن اتباع الدول لاستراتيجية تنافسية في النظام الدولي الفوضوي دون اتباع استراتيجيات تعاونية، كما ترسم معضلة السجين خريطة دقيقة لهذا الوضع بعدم اقتصارها على توضيح سبب تثبيط الفوضى للتعاون فقط، إنما تشير أيضا إلى اعتراف الدول بفوائد التعاون بالانتقال إلى استراتجية تعاونية دون معيقات وتنصل لدول أخرى، بالإضافة إلى إعطائها آليات تقنع جميع اللاعبين بعدم وجود أي خطر وتنصل للدول، وهذا ما يدعوا له المؤسسيون الليبراليون من خلال تفسير معضلة السجين.[1]

كما ركزت المؤسسات الليبيرالية الجديدة على دور المؤسسات في التخفيف من حدة الصراع من خلال روبرت كيوهات وروبرت أكسلرود، اللذان لعبا دورا مركزيا في تحديد هذا المجال، كما يشير إلى قدرة المؤسسات مثل الأمم المتحدة على إعادة تعريف أدوار الدولة والعمل كمحكمين في نزاعات الدول، فلا يمكن للمؤسسات أن تعفي الفوضى لكن يمكنها أن تغير طابع البيئة الدولية من خلال التأثير على تفضيلات الدولة وسلوكها، كما تقول المؤسسات الدولية بذلك من خلال مجموعة متنوعة من الأساليب التي تخلق حوافز قوية للتعاون مثل الوضع التجاري، كما يجادل الليبيرالون الجدد أنه ينبغي على الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية أن تعزز إضفاء الطابع المؤسسي كوسيلة للمصلحة الجماعية والاستقرار.[2]

ويمكن تلخيص الطرح الليبرالي لمفهوم التنافس الدولي من خلال النقاط التالية:

- يؤكد الليبيراليون أن المتغير الرئيسي في العلاقات الدولية ليس العامل العسكري بل مفاهيم عن التعاون والمسائل الاقتصادية البيئية.

[1] – جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سابق**، ص ص 504-505.

[2]- Cornelia Navari, op. cit, p 42-43.

- يبرز فاعلين آخرين من أشخال ومنظمات دولية وشركات عالمية لها تأثير في تحويل مسار العلاقات الدولية من التنافس إلى التعاون، وحجبوا أن الدولة هي الفاعل الوحيد ولا أمنها في النظام الدولي.
- لا مجال للتنافس في منطق العلاقات الدولية في الطرح الليبيرالي، بل يؤكدون أن النظام الدولي الحالي شعاره التعاون والعمل الجماعي وتسيره مؤسسات.

رغم عدم اهتمام المدرسة الليبيرالية بالتنافس كمؤثر في العلاقات الدولية، لكن ذلك لا ينفي الدور الذي يلعبه في منطق التعامل بين الدول، حيث يبقى واردا حتى في المؤسسات من خلال مؤشرات التنافسية الدولية التي تعتبر المعيار الأساسي لتقييم الأداء الاقتصادي للدول ومعايير تحسين الأداء والجودة والمجالات التعاونية والاقتصادية والبيئية.[1]

ج- النظام الدولي

يتكون النظام الدولي حين يكون هناك تواصل بين دولتين أو أكثر، يربط بينهم تأثير كاف على قرارات بعضهم البعض، مما يدفعهم إلى انتهاج سلوك أو تصرف على الأقل يجعل كل منهما عنصرا ضروريا في حسابات الآخر من خلال تفاعلات مباشرة كما هو الحال بين دولتين جارتين أو متنافستين على نفس الهدف أو شريكتين في نفس المشروع، أو تكون تفاعلات غير مباشرة نتيجة للمعاملات التي يقوم بها كل منهما مع طرف ثالث، كما يوجد هناك أيضا تفاعلات بين الدول على نطاف واسع في شكل تعاون أو نزاع أو حتى الحياد في أنشطة سياسية واستراتيجية واقتصادية واجتماعية، حيث يكون هناك تأثير كل منهم على النظام ككل، وهذا وصف ريمون أرون بأن النظام الدولي متكون من مجموعة من المجتمعات السياسية المستقلة المعنية بالحفاظ على علاقاتهم مع بعضهم البعض وقادرة في أي لحظة بالانغماس في حرب شاملة.[2]

يعتبر المجتمع الدولي إحدى الفواعل في النظام الدولي، والذي يتشكل من مجموعة من الكيانات سواء كانت دولا مستقلة أو منظمات دولية أو شركات أو ما له تأثير على النظام الدولي بالتأثير على هيكله من خلال الممارسات المرتبطة بتوازن القوى، حيث تنتهج أشكالا مختلفة باستراتيجيات لتوزيع القوى بعناية وتتصرف بطريقة تضمن عدم التأثر على موقعها في التوزيع الإجمالي للقوى، بانتهاج استراتيجيات تنافسية

---

[1] – نسيمة طويل، ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص 32.

[2] - Hedley Bull, **The Anarchical Society A Study of Order in World Politics**, Palgrave Macmillan, Fourth Edition, London, United Kingdom, 2012, p 16.

أو عدائية سواء عن طريق التوسع العسكري أو السباق نحو التسلح، وتشكيل تحالفات أو ينتهي بها المطاف في خوض الحروب، فينتهي دور المجتمع الدولي حين ينكر الطرفان بشدة أنهما ليسا عضوين من مجتمع دولي مشترك، فإن المفهوم لا يختفي بل ينزل تحت السطح ما يؤدي إلى استمرار التأثير على ممارسات الدول.[1]

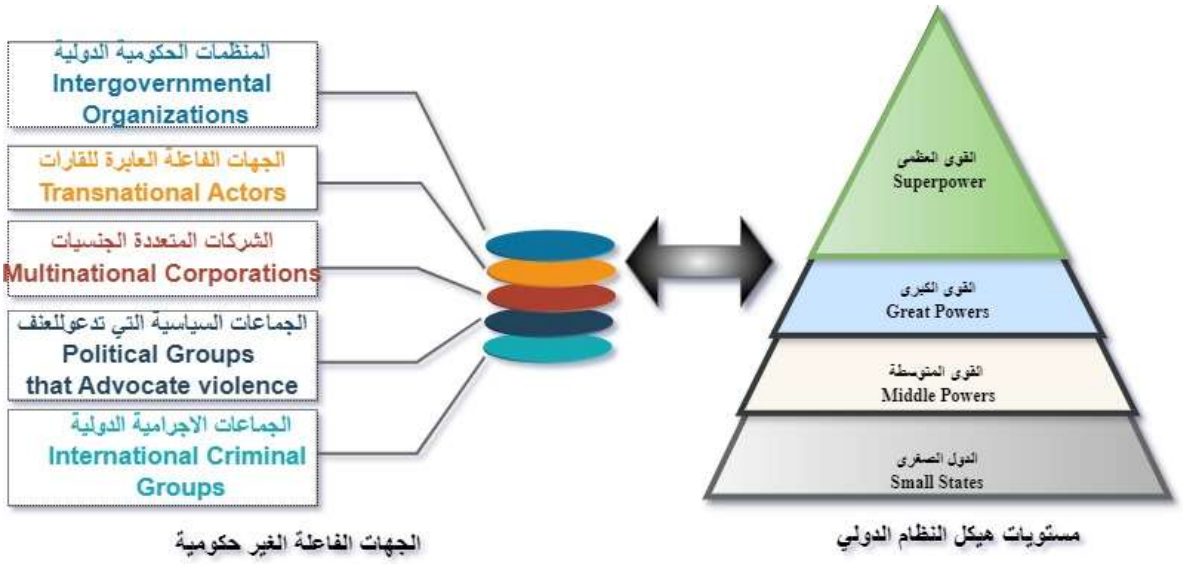
يعرف الهيكل الدولي أنه مفهوم تنظيمي في السياسة الدولية بترتيب الوحدات الدولية بالنسبة لبعضها البعض من خلال مبدأ ترتيب النظام من حيث الاختلاف بينها بينها بسبب التغيرات التي تحدث في قدراتها النسبية في أداء وظائفهم باكتساب قدرات إضافية أو فقدانها أو بقائها ثابتة[2]، يتجزء النظام الدولي إلى مجموعة من الأنظمة السياسية الدولية المشكلة للهيكل الدولي، حيث تتشابه والتشكيل الاقتصادي الهيكلي للسوق من خلال عدد من الشركات المتنافسة فيما بينها، برغم اختلاف نتائج التأثير من خلال الفواعل التي تسيطر بعض الشركات على السوق بالاحتكار عكس ذلك في قدرتها على السيطرة على الشركات الصغيرة، وأن منافستها تكون حسب السوق من مجال أوسع إلى أضيق والعكس كذلك، بالإضافة وبتزايد الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من الفاعلين الدوليين يصعب تنظيمها مع بعض الدول في التأثير والفاعلية عبر الوطنية[3]، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

[1] - Richard Little, **The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models**, Cambridge University Press, New York, the United States of America, 2007, p 147.

[2] - Kenneth N. Waltz, **The Anarchic Structure of World Politics**, edited: Dickson Mussel white, Thirteenth Edition, International Politics Enduring Concepts and Contemporary Issues, Charlyce Jones Owen, United States of America, 2017, p 51.

[3] -**Ibid**. p 53.

الشكل(3): تفاعل القوى في النظام الدولي.



من إعداد الباحث بالاعتماد على:

MOHAMED SAID ASSOUMANI and ABDALLAH MOURTADHOI, The International Power Structure, Link: EUROPEAN ACADEMIC RESEARCH, 2022, p 1028- 1031. https://euacademic.org/UploadArticle/5431.pdf **viewed on** 25/05/2023 at 23:23

يمثل الشكل(3) التفاعل الذي يحدث في المجتمع الدولي لتصنيف القوى الدولية في شكل هرمي متدرج حسب القوة التي تمتلكها، إذ تحتل القوة العظمى المرتبة العليا وتقاس قوتها بالقوة العسكرية التي لا تقهر بالإضافة إلى مجالات أخرى سياسية واقتصادية وثقافية، وهذه الميزة تخص الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي، يليها في التصنيف الثاني القوى الكبرى التي تعتبر الدول التي لها تأثير في نطاقاتها المتعددة عالميا، أما القوى المتوسطة تتميز بقدرات ومدى متوسط، حيث تأتي الدول الصغيرة والتي لا تستطيع حتى تأمين وجودها وخاصة من القوة العظمى أو القوى الكبرى، أما في الشق الأيسر فيمثل الفواعل غير الحكومية، والتي تعتبر فواعل دولية تتصرف في النظام الدولي؛ وهي عبارة عن منظمات تتكون من دول أو شركات لها مقر في دولة وتتحكم على نطاقات واسعة.[1]

يقوم الهيكل بحل مشكلات الفصل بين المتغيرات على مستوى الوحدات عن التغيرات على مستوى النظام الدولي، بسبب التأثيرات المتوقعة من أنظمة مختلفة، حيث يعتبر من الصعب التمييز بين المتغيرات

[1]- Mohamed Said Assoumani and Abdallah Mourtadhoi, **The International Power Structure**, European Academic Research, 2022, p 1030-1031. Link: https://euacademic.org/UploadArticle/5431.pdf **viewed on** 05/06/2023 at 23:23.

في الأنظمة والمتغيرات داخلها، ويمكن معرفة التمييز بين ثلاث أجزاء من مكونات الهيكل من خلال التغييرات:

-وفق المبدأ الذي ينظَم به نظام ما، فإذا استبدل بمبدأ آخر تتحول الأنظمة بالانتقال من مجال فوضوي إلى مجال هرمي؛ أي الانتقال من من نظام لآخر.

-عند تحديد وظائف الوحدات المختلفة وتعريفها وتوزيعها بشكل مختلف لأن النظام يتكون من وحدات متشابهة، فيؤدي ذلك إلى تغير في الأنظمة الهرمية.

- تحدد الهياكل أيضا من خلال توزيع القدرات عبر الوحدات، فيكون هذا التوزيع تغييرات في النظام سواء كان النظام فوضويا أو هرميا.[1]

6- أهداف النظام الدولي

أ- **الحفاظ على النظام والمجتمع الدوليين:** سعت مجموعة من الدول إلى العمل للحفاظ على بقاء الشكل السائد للتنظيم السياسي السائد من الانقسامات بينها، حيث اتحدت الدول الحديثة في اعتقادها بأنها الوكلاء الرئيسيون في السياسة العالمية بتحمل الحقوق والواجبات ضمن مواثيق ومعاهدات دولية، وذلك برفع التحديات أمام فاعلين غير دول (تحت الدول) الذين يهددون بحرمان الدول من مكانتها كجهات فاعلة رئيسية في النظام الدولي من خلال العمل من داخل الدول أو عبر الدول، كما تعبر إضافة إلى مظاهر الثورات والثورات المضادة للعنصر البشري مصدر تهديد للمجتمع الدولي في أمنه واستقراره.

ب- **الحفاظ على استقلالية وسيادة الدولة الفردية:** عمل المجتمع الدولي في الحفاظ بشكل رئيسي في الحصول على اعتراف لاستقلال دول معينة، كهدف ثانوي مقارنة بالحفاظ على المجتمع الدولي من الدور المهيمن الذي تلعبه القوى الكبرى في تشكيل المجتمع الدولي، التي تعتبر نفسها حراس وحماة له بالتقليل من سيادة أو الدول الصغيرة، وبالتالي غالبا ما يسمح المجتمع الدولي بإخماد استقلال الدول الفردية كما في العملية الكبرى لتقسيم وامتصاص القوى الصغيرة من قبل القوى الكبرى.

ج- **تحقيق السلام:** يقصد به الحفاظ على السلام بمعنى غيبا الحرب بين الدول الأعضاء بين المجتمع الدولي كشرط طبيعي لعلاقاتها، لأن هدف تحقيق السلام العالمي فعليا متناقض عن ما يُدعى لها نظريا، بالإضافة إلى الحفاظ على سيادة واستقلال الدول الفردية، لأن السلام بالنسبة لهذه الأهداف عبارة عن

[1] - Kenneth N. Waltz, **Theory of International Politics**, (United States of America: Addison-Wesley, 1979), p 100.

السلام والأمن الذي يظهره ميثاق الأمم المتحدة؛ الأمن في السياسة الدولية لا يعني أكثر من السلامة التي تعكس بأن متطلبات الأمن بما يتعارض مع متطلبات السلام، مما يفتح المجال للدول الكبرى في حالة استعداد للجوء إلى الحرب أو التهديد بها.

– تحقيق الأهداف المشتركة لجميع أشكال الحياة الاجتماعي؛ يقصد بذلك الحد من العنف الذي يؤدي إلى الوفاة أو الأذى البدني واستقرار الملكية من خلال قواعد الملكية، حيث تتعاون الدول للحفاظ على الحد من العنف وفك القيود على الحرية واستخدام العنف ومثال ذلك عدم قبول قتل المبعوثين ، إضافة إلى ذلك أن يكون هناك سبب عادل في خوض الحرب في حدود معينة.[1]

7– الفوضى في النظام الدولي

اختلفت الآراء المفسرة لمفهوم الفوضى في العلاقات الدولية، من خلال ما ميز الأدبيات النقدية من الليبرالية إلى النسوية والماركسية؛ هو أن الفوضى يجب أن تتجاوز كثيرا ما يجب تجاوزه، حيث تساءل الليبراليون عن مركزية الليبيرالية في السياسة الدولية بجدالهمم بأن الترابط هو القاعدة التحليلية المهمة التي تميز بين المحلي والدولي، كما جادل الماركسيون بأن الفوضى بين الدول هي السمة الفريدة من نوعها للحداثة الدولية، إذ يعتبرونها هيكل من القوة ضروري للحفاظ على الرأسمالية بدلا من أن تكون سمة عبر التاريخ للسياسة الدولية؛ أي تجاوز الرأسمالية وستتجاوز الفوضى أيضا، كما جادلت المدرسة النسوية بأن الشخص هو دولي وأن المفهوم الذي مفاده أن الدول في حالة فوضى هي القضية الأساسية للأمن، حيث تواجه النساء بشكل روتيني تهديدات أمنية محلية غالبا ما تكون تهميشا في المجتمع، ورؤية الفوضى الدولية كميزة تاريخية للسياسة الدولية تعني ضمنيا تأييد الممارسات الذكورية في الترتيب الدولي ودعم للنظام الفوضوي للسلطة الأبوية.[2]

يسعى كل نهج لتجاوز الفوضى من خلال الصورة الضيقة التي يجادلون بها وهذا ما يميز الواقعيين عن الآراء السابقة، الذين يعتبرون من القلائل الذين تأملوا في الفوضى على أنها فضيلة والدفاع عنها يضمن عدم هيمنة أي دولة ما يجعل الدول المستقلة تحتفظ بحريتها، بأن تقوم الدول بالتنسيق وتنظيم علاقاتها الداخلية من أجل تحقيق أهدافها الخارجية، وهذا ما يحدث تطور لمؤسساتها العسكرية والحكومية لتستجيب

[1] - Hedley Bull, op. cit, p 16-18.
[2] - Alex Prichard, **Anarchy, Anarchism and International Relations**, The Continuum Companion to Anarchism, 2012, p 102.

بشكل أفضل لتحديات بيئة الاعتماد على الذات، حيث أشار والتز أن الدول الديمقراطية هي الأفضل تجهيزا للاستجابة بسرعة لضغوط الخارج وتطوير الوضع الخارجي.

قام أليكس ويندت بتبني الفكرة ومجادلا بأن الفوضى هي ما تصنعه الدول منها، ليؤدي هذا التحليل إلى ظهور المنطق الكانطي للنظام الدولي الذي يتم فيه عدم ذهاب الدول الديمقراطية المتشابهة في الفكر إلى الحرب مع بعضها البعض لأن معايير الثقة والمؤسسات القوية تطورت، كما ترى الفوضى الهوبزية لنموذج كرة البيلياردو إلى سلام جمهوري في الفوضى التي ستكون إطار للسلام الدولي بدلا من انعدام الأمن.[1]

أ- الفوضى والتسلسل الهرمي

توجد علاقة بين الفوضى والتسلسل الهرمي كما كل نوع نظام سياسي ينتمي إلى نوع أو عدة أنواع من الأنظمة المختلفة، وهذا حسب افتراضات عديد المفكرين السياسيين الذين يتطرقون إلى الهياكل الدولية ويأخذون ذلك التنوع الذي تعتبر الذي يعتبرون الفوضى أحد أطراف هذه السلسلة المستمرة لها علاقة بالطرف الآخر الذي يشير إلى وجود حكومة شرعية ومدمجة بعناصر من المجتمع، والذي يتمثل في المنظمات فوق الوطنية سواء كانت دولية أو إقليمية، حيث يعتقد أن الأنظمة السياسية الدولية نسبية في الفوضى من خلال منظورين:

- ينظر للفوضى أنها ليست مجرد غياب الحكومة لكن وجودها في السياسة الدولية لا يصل إلى حالة الفوضى المطلقة رغم أنها ليست سلمية بشكل موثوق، وأنها تنقص كلما تفشى السلام ونقصانها يكون بتشكيل التحالفات وزيادة المعاملات عبر الحدود الوطنية، فكثرة الوكالات الدولية يساهم في بين العملية والهيكل.

- الإصرار على تقليل أنواع الهيكل (القطبية) إلى اثنين بدلا من السماح لتنوع أكثر، يتم فيه تنظيم الفوضى من خلال وضع وحدات مشابهة بجانب بعضها، حيث يتطور التخصص الوظيفي بين تلك الوحدات المتشابهة الغير متطابقة في تنظيم تسلسلي من خلال تقسيم العمل الاجتماعي بين الوحدات المتخصصة في مهام مختلفة بما لا يخفي تشابهة الوحدات، وهذا الذي يظهر في الجهود المتكررة لجميع المجتمعات المنظمة بشكل جزئي أو هرمي متباين، مجتمعات لا هي فوضوية ولا هي هرمية وغير محددة بهياكل أو مبدأ ترتيب، وهذا ما يظهر مجموعات في قطاعات فوضوية داخل الهيكل الهرمي الذي لا يغير ولا ينبغي أن يحجب

[1] - Alex Prichard, op. cit, p 103.

ترتيب النظام الأوسع لأن تلك القطاعات فوضوية ضمن حدود، مثل الشركات في الأسواق الاحتكارية تنافس ضد بعضها وتشارك وتساهم بشكل أكبر ولا تحتاج للاستعداد للدفاع عن نفسها جسديا، وهذا نتيجة لتقسيم العمل الاقتصادي، نفس الحال للدول التي تعيش في عالم فوضوي لا تجد من المستحيل العمل مع بعض لعقد اتفاقيات تحد من أسلحتها والتعاون في إنشاء المنظمات التي تحد من العناصر الهرمية داخل الهياكل الدولية.[1]

ب- الافتراضات الأساسية لتفسير النظام الفوضوي

تتنافس القوى الكبرى مع بعضها على اكتساب القوة بدافع الهيمنة في النظام الدولي، وأحيانا يجعلها تتصرف بشكل عدواني في سلوكاتها، حيث ينتج عن انتهاج هذه السلوكات إلى فوضى في النظام الدولي الذي يقوم على خمسة افتراضات تتمثل في:

- النظام الدولي يتكون من دول مستقلة ليس لديها سلطة مركزية فوقها، وهذا يعني أن السيادة تعود للدول ولا توجد حكومة فوق الحكومات، وهذا يعني أن فوضوية النظام الدولي ليست مطلقة أو نظام ممزق بالفوضى، كما صورته الواقعية أنه عالم يتميز بالمنافسة الأمنية والحرب، مما يفسر أنها لها علاقة بالصراع حتى تكون في مبدأ الترتيب.

- تمتلك القوى العظمى بطبيعتها بعض القدرات العسكرية الهجومية، مما يمنحها القدرة والإمكانية على تدمير بعضها البعض بشكل مباشر باستخدام القدرات العسكرية والأسلحة المتاحة لديها، أو استخدام أشخاص في تلك الدول للهجوم على سكان تلك الدول، وهذا ما يجعل امتلاك بعض الدول أسلحة أكثر من الأخرى يشكل أكبر خطر وتهديد.

- يعد البقاء الهدف الرئيسي للقوى الكبرى، حيث تسعى للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال النظام السياسي الداخلي لديها، حيث يعد دافع الحفاظ على البقاء مهيمنا على الدوافع الأخرى، لأنه حين تُحتل دولة ما سيكون عليها من الصعب جدا تحقيق أهداف أخرى، فهي تسعى لتحقيق الأمن الذي هو أهم الأهداف بالنسبة لها.

- قد تكون جميع الدول في النظام الدولي ودية في بعضها وتقوم علاقة ثقة بينهم، لكن لا يمكن أن تكون متأكدة من نوايا الدول الأخرى ومن استخدامها لقدراتها العسكرية الهجومية في أي لحظة، حيث تعتبر

[1] - Kenneth N. Waltz, **"Theory of International Politics"**, op. cit, p 114-115.

أسباب الإعتداء محتلمة في أي وقت لأن نوايا الدول يمكن أن تكون ودية يوما وعدائية في يوم آخر، مما يجعل عدم اليقين في النوايا أمر لا مفر منه، وهذا ما يفقد الثقة في حسن النوايا من قدراتها الهجومية.

– تعتبر القوى الكبرى فاعلون عقلانيون وهم أدرى ببيئتهم الخارجية بتفكير استراتيجي حول كيفية البقاء فيها، بالأخذ على وجه الخصوص في اعتباراتهم تفضيلات الدول الأخرى واحتمالية التأثير بسلوكياتهم واستراتيجتيجياتهم على سلوك تلك الدول الأخرى، رغم إدراكهم للعواقب الفورية أو الطويلة المدى لأفعالهم.

تظهر الافتراضات أن القوى الكبرى بشكل عام تتصرف بشكل عدواني اتجاه بعضها البعض، وهذا ما يظهر الهدف الرئيسي من الدوافع المشتركة بين جميع دول النظام الدولي أن هدفها الرئيسي هو البقاء وهو بحد ذاته غير ضار لحد ما، فحين تتكامل الافتراضات الخمسة تخلق حوافز قوية للقوى الكبرى للتفكير والعمل بشكل هجومي اتجاه بعضها البعض، بسبب تراكم سلوكات الخوف ومساعدة النفس والسعي في زيادة القوة.[1]

المطلب الثاني: أثر التنافس الدولي على توازن النظام الدولي

يشكل التنافس بين القوى الكبرى إحدى الاستراتيجيات التي تمارسها الدول وذلك لأغراض أمنية مصلحية، إذ تسعى جاهدة لإبراز كل قدراتها المادية والمعنوية لبسط نفوذها والتمكن من متطلباتها القومية أو التحالفية، حيث يترك التنافس الدولي أثار على النظام الدولي ككل والتي يمكن حصرها في الآتي:

1– إعادة تشكيل موازين القوى

تتغير السياسة العالمية لتصبح قوة الأمم على المحك، من خلال المراوغة والحساسية والخداع في العصور السابقة، رغم التجذر العميق في التقاليد الكلاسيكية، وهذا ما صرح به هنري كسنجر بأن الأجندة التقليدية للشؤون الدولية (التوازن بين القوى الكبرى وأمن الأمم) لم تعد تحدد مخاطرنا وإمكانياتنا، لندخل حقبة جديدة تنهار فيها الشعارات القديمة غير هيكلية، فتكون فيها الحلول القديمة غير مجدية نظرا لما أصبح عليه العالم من ترابط في الاقتصاد والاتصالات والتطلعات الانسانية، وما أثرت بيه العولمة التي جعلت من العالم قرية من خلال الحداثة في الاتصالات السلكية واللاسلكية والسفر بالطائرات، وهذا ما خلق عالما بلا حدود

[1] - John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, (New York United States :Nanon & Company 2001), p 30-31.

تتشارك فيه الجهات الفاعلة الإقليمية مثل الشركات المتعددة الجنسيات والحركات الاجتماعية العابرة للحدود والمنظمات الدولية.

نفى التقليديون ذلك حين أشاروا إلى استمرارية السياسة العالمية باستمرار الترابط العسكري، وذلك بأهمية القوة العسكرية في السياسة العالمية كالأسلحة النووية والحروب المنتشرة في الشرق الأوسط والهند وباكستان وغيرها، بالإضافة إلى التهديدات العسكرية الصينية ضد الأقاليم المجاورة لها، أو التدخل الأمريكي في منطقة الكاريبي، وأنه يمكن السيطرة على الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعاملات الاجتماعية التي اعتبرتها مدمرة. حتى البلدان الفقيرة والضعيفة تمكنت من تأميم الشركات متعددة الجنسيات، وانتشار القومية يلقي بظلال من الشك على الافتراض القائل بأن الدولة القومية تتلاشى.[1]

كما إدعى المتفائلون بأن المنافسة الأمنية والحرب بين القوى العظمى قد تم إحراقها من النظام، وهذا ما يعتبر ادعاء خاطئا في الواقع، لأنه لا تزال جميع الدول الكبرى في جميع أنحاء العالم تهتم بشدة بتوازن القوى ومقدر لها التنافس على القوة فيما بينها مستقبلا، حيث لا تزال الدول تخشى بعضها البعض وتسعى إلى اكتساب القوة لأن الفوضى الدولية لم تتغير مع نهاية الحرب الباردة وهناك القليل من الدلائل على أن مثل هذا التغيير مرجح في أي وقت قريب، كما لا تزال الدول هي الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية، من المؤكد أن انهيار الاتحاد السوفيتي تسبب في تحول كبير في التوزيع العالمي للقوة، لكنها لم تؤدي إلى تغيير في البنية الفوضوية للنظام، وبدون هذا النوع من التغيير العميق لا يوجد سبب لتوقع أن تتصرف القوى العظمى في القرن الجديد بشكل مختلف كثيرا عما كانت عليه في القرون السابقة.[2]

إذ تشير أدلة كبيرة من التسعينيات من القرن الماضي إلى أن سياسات القوة لم تختف من أوروبا وشمال شرق آسيا وهي المناطق التي توجد فيها قوتان عظميتان أو أكثر، فضلا عن القوى الكبرى المحتملة مثل ألمانيا واليابان، فليس هناك شك في أن التنافس على القوة على مدى العقد الماضي كان منخفضا، وهناك احتمال لمنافسة أمنية مكثفة بين القوى العظمى قد تؤدي إلى حرب كبرى وربما يكون أفضل دليل على هذا الاحتمال هو حقيقة أن الولايات المتحدة تحتفظ بحوالي مائة ألف جندي في كل من أوروبا وشمال شرق آسيا لغرض صريح هو الحفاظ على سلام الدول الكبرى في كل منطقة في ظروف سلمية نسبيا هي

[1] - Joseph S. Nye, Robert O. Keohane, **Power and Interdependence**, 4th ed, (United States: Library of Congress, 2012), p 3.

[2] - John J. Mearsheimer, op. cit, p 346.

إلى حد كبير نتيجة التوزيع الحميد للسلطة في كل منطقة، كما لا تزال أوروبا ثنائية القطب (روسيا والولايات المتحدة هما القوتان الرئيسيتان)، وهي أكثر أنواع هياكل السلطة استقرارا، بالإضافة إلى شمال شرق آسيا متعدد الأقطاب (الصين وروسيا والولايات المتحدة)، وهو تكوين أكثر عرضة لعدم الاستقرار لكن لحسن الحظ لا توجد هيمنة محتملة في هذا النظام ليتم تعزيز الاستقرار في كلتا المنطقتين من خلال الأسلحة النووية، واستمرار وجود القوات الأمريكية والضعف النسبي للصين وروسيا. من المرجح أن تتغير هياكل السلطة هذه في أوروبا وشمال شرق آسيا خلال الفترة القادمة.[1]

ما يكون في إدارة شؤون الدولة بين الدول في ظل العنف المخيم، وهذا بسبب أن بعض الدول قد تستخدم القوة في أي وقت، وهذا ما يجب على جميع الدول أن تكون مستعدة للقيام بردة فعل على ذلك، أو أن تعيش تحت رحمة جيرانها الأكثر قوة عسكريا؛ وهي طبيعة بين الدول في حال الحرب التي من شأنها أن تندلع في أي وقت،وهذا ما يميز الشؤون الدولية بالتهديد باستخدام العنف بعناصر القوة وهذا ما يخلق حالة من الفوضى والدمار.[2]

ما يجعل الدول تتوازن مع بعضها البعض بسبب هيكل النظام الدولي (الأنظمة ثنائية القطب أو متعددة الأقطاب)، يمكن لبعض الدول مثل القوى العظمى الإقليمية والقوى العالمية الكامنة أن تنشئ أنظمة سياسية واقتصادية تخدم مصالحها وتديم سلطتها. فهم النظام هو المفتاح لفهم ميزان القوى. لتحديد مكونات النظام الدولي، يحدد روبرت كيوهان الأهمية النظامية للدول في النظام الدولي من حيث قوتها ونفوذها، وكذلك من حيث صلتها بالتطور النظامي، من خلال ما نتتجه الأنظمة من سلوك الدولة، لتبرز الدول المهيمنة على النظام، والتي تعتبر قوى عظمى ولها صلة بميزان القوى، وهذا ما يحدد إذا كان النظام متعدد الأقطاب أو ثنائي القطب أو في حالة قوة واحدة فائقة (أحادي القطب)، توزيع قدرات الحد الأقصى عبر الدول العاملة في إطار الفوضى، بالإضافة إلى دول صغيرة باعتبارها جهات فاعلة ثانوية، مما يفسح لها المجال لغيرها من الجهات الفاعلة الأقل أهمية من الناحية النظامية، لا يمكن للدول "المؤثرة على النظام" أن تشكل نظاما خاصا بها ولكن معا، مع الدول المؤثرة الأخرى، قد تكون قادرة على التأثير على سلوك الآخرين التأثير، على الرغم من أنه ليس حاسما في حد ذاته، على ذلك النظام. والقوة الوسطى هي الدولة التي يرى قادتها أنها لا تستطيع أن تتصرف بمفردها بفعالية ولكنها قد تكون قادرة على إحداث تأثير منهجي في

[1] - John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, op. cit, p 346.

[2]- Kenneth N Waltz, **"thoery of international politics"**, op. cit, p 102-103.

مجموعة صغيرة أو من خلال مؤسسة دولية مشتركة؛ القوة الصغيرة هي دولة يرى قادتها أنها لا تستطيع أبدا إحداث تأثير كبير على النظام، سواءا بمفردها أو في مجموعة صغيرة.[1]

تعمل مبادئ انتقال القوة بالتوازي المباشر مع عملها في التسلسل الهرمي العالمي، وهذا ما يمكن للقوى العالمية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا أن تتدخل بشكل مباشر لتغيير النتائج في أي منطقة إقليمية لأجل مصالحها برغم لا يمكن لأي قوة إقليمية التدخل بشكل فعال لعدم قدرتها على التفاعل، هذا ناتج على التسلسلات الهرمية الإقليمية والعالمية، لأن أغلب الدول الكبرى راضية نسبيا عن هذا الترتيب، كما هو الحال لمناطق إقليمية كأمريكا الجنوبية التي لم تشهد حربا مما يقرب قرنا من الزمن كالبرازيل والأرجنتين وتشيلي وأورغواي وهدفها الحفاظ على السلام، عكس ذلك في التسلسل الهرمي لجنوب آسيا الذي يشمل الهند وباكستان وأفغنستان التي مرت بمرحلة صراع طويل نتيجة التأثيرات العالمية التي تتدفق على المنطقة كالتدخلات الروسية والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بالرغم أنه لا يوجد خوف من تصاعد هذا الصراع الإقليمي إلى حرب عالمية، حيث تسمح القوى المهيمنة في التسلسلات الهرمية غير المتكافئة لمؤيدي الوضع الراهن بتحدي المقترحات الأساسية، لكنها ترفض التغييرات الدراماتيكية في القواعد التي يطالب بها غير الراضين، يعتمد المتنافسون على الإقناع، بدلا من الفرض لتسوية النزاعات. في السياسة العالمية.[2]

2- التأثير على الاستقرار العالمي

إذا كان النظام الدولي يتكون الآن من قوى عظمى متنافسة تسعى إلى إنشاء أنظمة، وهذا ما يزيد في احتمالية نشوب حرب عالمية، فيمكن تجنب الحرب إذا جاءت القوى العظمى تحترم مجال نفوذ الآخرين، وهو ما يعتبر مثاليا في النظام الدولي حاليا، وذلك بوجود دول ضعيفة يجعل هذا الأمر أكثر تعقيدا للغاية، وكذلك يمكن تحقيق الأمن الدولي من خلال الاحتواء، والاعتراف بمناطق النفوذ المقترنة بالحفاظ على توازن القوى، مجال نفوذ القوة العظمى هو أي مجال يعتبر في مصلحتها الأمنية والهيبة، يجب أن تمتلك القوة العظمى وتتاح السيطرة على النتائج السياسية داخل تلك المنطقة الجيوسياسية من أجل أمنها.

---

[1] - Hanna Samir Kassab, **Weak States as Spheres of Great Power Competition**, (New York: Routledge, 2020), p 8.

[2]- Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke**, Power Transition Theory, TRANS RESEARCH CONSORTIUM**, Work Paper, December 2011, p 11-12.

بالنسبة لروسيا وأوروبا الشرقية عانت تاريخيا من غزو من تلك المنطقة عدة مرات، فتاريخيا كانت أمريكا اللاتينية في مجال نفوذ الولايات المتحدة، كما أن احتواء القوى العظمى داخل مجال نفوذها المحدد هو المفتاح ويعترف مجال النفوذ بحق الدولة في إقليم معين، معترفا بقوتها ومكانتها وسمعتها في تلك المنطقة، وقد تم بالفعل اختبار استراتيجيات الاحتواء وقد تنجح إذا مارست الجهات الفاعلة ضبط النفس، قد يستمرون في العمل حتى في أوقات مواجهة القوى العظمى، من خلال القنوات الدبلوماسية وكذلك وجود أسلحة نووية تردع العدوان فيسمح الاحتواء بدرجة من الفهم وحرية استقلالية الدولة إذا لم يتم تجاوز خطوط معينة، هذا يعقد الأمر لأن الدول الضعيفة تدعو القوى العظمى المتنافسة إلى دوائر القوى العظمى الأخرى، وذلك لأن الدول الضعيفة تبيع بنشاط استقلالها السياسي مقابل المساعدة الاقتصادية، هذا يقطع استراتيجية الاحتواء، ويبطل منطق مناطق النفوذ وحتى توازن القوى، وبالتالي فإن الدول الضعيفة هي مناطق منافسة على القوى العظمى لأنها تبيع استقلالها مقابل مكافأة اقتصادية.[1]

يعتقد عديد الخبراء الاستراتيجيين أن تغيرات كبيرة حدثت مؤخرا في بينة النظام الدولي، وهي تغيرات تنذر بسلام مرحب به بين القوى الكبرى، برغم الادعاءات المزعومة بأن الدول جهات فاعلة عقلانية فلا يزال العالم يضم دولا تعمل في بيئة فوضوية خلال القرن الواحد والعشرين ولا تملك الأمم المتحدة ولا مؤسسة دولية أخرى الكثير من النفوذ على مجابتها وجعلها تسير في إطار القوانين الدولية، وهناك من الأدلة على القوى الكبرى في قدراتها العسكرية التي تملكها من خلال ازدهار تجارة الأسلحة العالمية وكذلك امتلاك الأسلحة النووية التي تعتبر مصدر تهديد للاستقرار العالمي في أي لحظة، وهذا يتوقف على سلوك هذه الدول أو ردة فعلها، فلا أحد يستطيع التنبأ بأي درجة من اليقين من سيبقى على قيد الحياة.[2]

ينظر إلى السياسات الدولية إلى أنها فوضوية إلى حد ما، إذ تعتبر الفوضى طرفا من سلسلة متصلة، يتميز طرفها الآخر بوجود حكومة شرعية وكفؤة، حيث توصف السياسة الدولية أنها مرقطة بجزئيات الحكومة وممزوجة بعناصر المنظمات المجتمعية فوق الوطنية، سواء عالمية أو إقليمية، أو تحالفات وشركات متعددة الجنسيات وشبكات التجارة، ينظر إلى العالم أنه فوضى معدلة، وهذا لفهم الفوضى على أنها ليست فقط غياب الحكومة بل السياسة العالمية لم تكن سلمية بشكل موثوق بوجود الإضطراب والفوضى فيها، لا ترقى إلى سياسة الفوضى المطلقة.

---

[1] - Hanna Samir Kassab, "**Weak States as Spheres of Great Power Competition",** op. cit, p 9.

[2] - John J. Mearsheimer, **The Tragedy of Great Power Politics**, op. cit, p 348.

كما أن تراجع الفوضى يكون بالسلام وتتراجع عند تشكيل التحالفات وتزايد المعاملات عبر الحدود الوطنية، وتكاثر الوكالات الدولية، بالإضافة إلى أن الفوضى لا تستوعب التنوع الاجتماعي اللامتناهي واختزلت أنواع البنية إلى نوعين فقط بدل السماح بتنوع أكبر، حيث تنظّم الفوضى بتجاوز وحدات متشابهة برغم هذه الوحدات ليست متطابقة وهذا ما يخلق مجتمعات تقترب إلى الفوضوية البحتة، وأخرى تقترب من الهرمية البحتة وأخرى تعكس مزيجًا محددًا من النوعين التنظيميين في الفوضويات، فيشير التشابه الدقيق للوحدات وتحديد العلاقات بالقدرة وحدها إلى عالم قائم بالكامل على السياسة والقوة دون أي تفاعل بين الوحدات التي تُوجّهها الإدارة وتُحدّدها القوة أما في التسلسلات الهرمية، فإن التمييز الكامل للأجزاء والتحديد الكامل لوظائفها يُنتج عالمًا قائمًا بالكامل على القوة والإدارة دون؛ أي تفاعل بين الأجزاء المتأثرة بالسياسة والقوة ورغم عدم وجود مثل هذه الأنظمة البحتة، إلا أن التمييز بين العوالم من خلال مبادئها التنظيمية أمر سليم ومهم.

إن ظهور القطاعات الفوضوية داخل التسلسلات الهرمية لا يُغيّر، ولا ينبغي أن يُخفي، مبدأ تنظيم النظام الأكبر، إذ إن هذه القطاعات فوضوية فقط ضمن حدود. تختلف سمات وسلوك الوحدات التي تُشكّل هذه القطاعات داخل النظام الأكبر عمّا ستكون عليه وكيف ستتصرف خارجه، والشركات في أسواق القلة الاحتكارية تُعدّ مثالاً واضحاً على ذلك، فهي تتصارع ضد بعضها البعض، ولكن لأنها لا تحتاج إلى الاستعداد للدفاع عن نفسها مادياً، فإنها تستطيع التخصص والمشاركة بشكل أكبر في تقسيم العمل الاقتصادي مقارنة بالدول، كما أن الدول التي تُشكّل عالماً فوضوياً لا تجد صعوبة في العمل مع بعضها البعض، وإبرام اتفاقيات تقيد قدراتها والتعاون في إنشاء المنظمات، فالعناصر الهرمية داخل الهياكل الدولية في هذه الحالة تكون مقيدة.[1]

تعمل دول كروسيا والصين الآخذتان في النمو والارتفاع بالعمل بالإضافة إلى دول قوى متوسطة مثل الهند وبعض دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي على اكتساب القوة التي تكفي لردع الدول المتعارضة والحفاظ على السلام محاولين تبسيط التوازن المعقد، فلا يمكن معرفة أو التأكد مم قدرات دولة معادية فقط يجب التأكد مما يكفي للردع، حيث يشير أن الدول ولاءاتها تكون للحفاظ على مصالحها الوطنية وأمنها وبقائها في حالة الفوضى نظرا للتغيرات في المصالح والتهديدات المتزايدة، وهذا جوهر ما عبرت عنه الواقعية من خلال الوثوق في الدول فقط أو الاعتماد عليها، فقد تنقلب على بعضها البعض إذا كان هناك أي شي مهم لكسبه، وكانت التكاليف تفوق الفوائد مما يدل أنه طعن في الظهر من أجل البقاء وتعزيز الاستقرار

[1]- Kenneth N Waltz**, thoery of international politics**, op. cit. p 114-115.

العالمي، كما حدث خلال حرب القرم في القرن التاسع عشر حين أعلنت روسيا طموحها للحصول على موانئ المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وتهديدها الفعلي للإمبراطورية العثمانية أدى إلى تراجع القوات البريطانية والفرنسية المتحالفة مع روسيا وانضمامها إلى الامبراطورية العثمانية لأن أغلب مقتنياتهما من الإمبراطورية العثمانية، فهذه هي الطريقة التي يجب أن يعمل بها توازن القوى بحيث يضمن عدم وجود أي قوة مهيمنة.[1]

3- الجغرافيا السياسية والاستراتيجيات الكبرى المتنافسة للقوى الكبرى

لا تزال الجغرافيا السياسية ضرورية للاستراتيجية الكبرى لأي دولة لتزيد منافسة الدول للسيطرة على مناطق جغرافية محددة مهمة لأمن الدولة وذلك لأن الدول تكون لها مصالح لحمايتها في تلك المناطق، فإذا تسامحت دولة مع دولة أخرى لدخول تلك المنطقة أو السيطرة عليها يجعل تلك الدولة غير آمنة، وهذا ما أصبحت القوة العظمى تحاول الوصل إلى مجالات النفوذ، حيث تعرف مجالات النفوذ على أنها أي منطقة تتميز بالاختراق العالي لقوة عظمى واحدة مع استبعاد الآخرين وخاصة قوى منافسة لها، ونظرا أن الجغرافيا السياسية تقيس القوة المنتشرة التي تكسبها الدول داخل عالم محصلته صفرية، فإن مجال النفوذ المحدد للدولة هو جزء حيوي من استراتيجيتها الكبرى، ويظهر مثال ذلك في سياسة روسيا العدوانية اتجاه أوكرانيا نظرا لتوسع منظمة حلف الناتو في الماضي، إذا استعملت روسيا سياسة الإكراه لتأمين حدودها كجزء من استراتيجيتها الكبرى، وهذا ما يبرز الأهمية الجيوسياسية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا.

تمتلك الجغرافيا السياسية أهمية في منظور العلاقات الدولية من خلال التفاعلات والنفوذ المتمركز على التأثير السياسي بين القوى الدولية، بالإضافة إلى مؤشرات توازن القوى التي تتحكم في حركة انضمام أو انسحاب أو إنشاء تحالفات، لتعيد صياغة تشكيلها من خلال أسلوب محدد وجعلها قادرة على تحقيق هدف التوازن أو التفوق بشكل فعال، مما يجعل هذه التحالفات الدولية والتحالفات المضادة مستمرة ضمن حالة من السيولة والديناميكية التي تلجأ إليها الدول استجابة لظروف الواقع الدولي والواقع الذي تخلقه علاقات القوة، حيث تنشأ حالة التنافس والصراع حول الأقاليم ذات الميزة الاستراتيجية التي تسعى تلك القوى من خلال السيطرة عليها لزيادة قدرتها وتعزيز مكانتها ضمن قوى التوازن، كما أن القوى العالمية تسعى دائما إلى استخدام آليات نشر أفكارها وقيمها عالميا من خلال قوتها الناعمة بهدف تعزيز موقفها الدولي وكسب مزيد

[1] - Hanna Samir Kassab, **"Weak States as Spheres of Great Power Competition"**, op. cit, p 10.

من الحلفاء، حيث تلجأ إلى المشاركة في حل الأزمات أو افتعال أزمات أخرى لتعقيد المواقف أو إرباك القوى المنافسة.[1]

تظل الجغرافيا السياسية من حيث صلتها بالأمن القومي هي الديناميكية الأساسية التي تبني سلوك الدولة بسبب الافتقار إلى السلطة الشاملة لفرض القوانين والأعراف الدولية، من هذا المنطلق الذي يظهر أن الجغرافيا السياسية لم تمت رغم تأثيرات العولمة، حيث تساعد الجغرافيا السياسية الدول على فهم مصالحها ومستوى أهميتها من حيث صلتها بالسلطة السياسية، بغض النظر عن مستويات الاعتماد المتبادلة المتزايدة التي تحدد الاستراتيجيات الكبرى، ما يبرز علاقة القوة السياسية بالبيئة الجغرافية التي يمكن من خلالها اعتبار المناطق ذات الضرورة الجيوسياسية مهمة وتحديد الإقليم الوطني أو متعدد الجنسيات بوصف جميع جوانب الخصائص الفيزيائية لذلك الإقليم.

حين نصف فراغ القوة على السياسة الدولية نعرف أنها أي إقليم لا توجد فيه دولة أو أي كيان آخر يحتكر استخدام العنف، هذا هو عكس الدولة كدولة فهي أي وحدة تحتكر استخدام العنف داخل إقليم ما يمكن أن تعاني الدولة الفاعلة من صدمة اقتصادية وسياسية وبيئية وتتحول إلى فوضى داخلية تنتج فراغا في القوة وبالتالي تقع على الطرف الآخر تأثيرات الفوضى في سلوك الدولة، حيث أنه بمجرد أن تفشل الدولة الضعيفة تماما تصبح المنطقة الجغرافية التي كانت تسيطر عليها ذات يوم مستباحة لجميع الدول الأخرى والجهات الفاعلة الغير حكومية للسيطرة عليها، بسعي هذه الدول لتوسيع وزيادة قوتها مقارنة بالآخرين بما يشعرها بالأمان في البقاء ضد المنافسين، لهذا يجب على الدول حماية نفسها من خلال بناء القوة العسكرية لتساعدها في حماية مصالحها الحيوية سواء كانت حقيقية أو عاطفية مثل الهوية الوطنية، وقد يجتاح الأعداء الدولة مما يؤدي إلى زوالها، بالرغم أنه من الصعب تدمير الدول لكنها يمكن أن تتوقف عن الوجود كحال ألمانيا النازية، والاتحاد السوفياتي، ويوغوسلافيا ، وقرطاج ، والإمبراطورية الرومانية.[2]

تعد المنافسة الجيوسياسية في مجالات التأثير التقليدية علامة على التغيير المنهجي الدولي، عندما تغير النظام الدولي من ثنائي القطب إلى أحادي القطب بعد الحرب الباردة، حيث يسعى عالم متعدد الأقطاب إلى زيادة الصراع بالوكالة أو الحروب الباردة، مما يجعل من الحروب بالوكالة مظهرا من مظاهر

---

[1] – نجيم حذفاني، التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا–باسيفيك، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة–1، 2021، 2022)، ص ص 21–22.

[2] - Hanna Samir Kassab, **Globalization**, **Multipolarity and Great Power Competition**, (New York: Routledge, 2023), p 57-58.

فراغ القوة، ومثال ذلك تعتبر الحرب الأهلية السورية الحالية فرصة للمملكة العربية السعودية وإيران والولايات المتحدة وتركيا وروسيا لاكتساب القوة والنفوذ، ليس من خلال السيطرة على الدولة السورية ولكن من خلال إنكار هذه السيطرة، حيث تشارك جميع الجهات الفاعلة الثلاثة بعمق في شؤون الدول في مناطق نفوذ محددة، فهناك قوى إقليمية بالإضافة إلى الهند والبرازيل واليابان والاتحاد الأوروبي ستستمر في لعب دور مهم في سياسات جيرانها، وقد يسعون أيضا إلى إنشاء مجال نفوذ لأنفسهم إذا استمرت قوتهم ومصالحهم في النمو، فيما يتعلق بهذه القوى العظمى زادت الولايات المتحدة من وجودها في أوروبا الشرقية التي هي مجال اهتمام روسيا، إذ تعتبر هذه المناطق ضعيفة وبحاجة إلى التنمية وتسعى يائسة للهروب من المجالات الأمريكية والروسية والصينية، بالإضافة إلى القوى الإقليمية الصغيرة والتي تعتبر جهات فاعلة أخرى مثل إيران وحزب الله، موجودة في نصف الكرة الجنوبي الأمريكي.[1]

4- الآثار الاقتصادية والتكنولوجية للتنافس الدولي

تؤسس الدولة المهيمنة النظام الدولي من خلال تحديد قواعده، بالتأكيد على نهج شامل يأخذ في الاعتبار القواعد التي تنظم العلاقات التجارية والدبلوماسية، لينبثق منه الازدهار الذي يزيد من احتمالية ظهور دولة واحدة لتحدي الدولة المهيمنة، كل قوة مهيمنة ترتفع وتنخفض، تبدأ الدورة هنا بحرب كبرى توزع القوة بعد ذلك على الوحدات المختلفة في النظام، لتكون دولة واحدة المتبرع الرئيسي وتبشر بفترة سلام، لكن سرعان ما تتراجع هذه القوة حتما وتؤدي إلى ظهور منافسين قد يسعون إلى الإطاحة بالنظام، حيث ترتبط بهذه الفكرة التي طرحتها المدرسة الماركسية المسماة نهج النظم العالمية الذي طرحه إيمانويل والرشتاين سنة 1974 في العلاقات الدولية على أنها اقتصادية وليست متمحورة حول الدولة، حيث ينقسم العالم إلى ثلاث فئات يحددها التقسيم العالمي للعمل:

- **النواة:** تشمل الدول المتقدمة والمتقدمة تقنيا.
- **المحيط:** تتمثل في الاقتصادات المتخلفة أو الزراعية أو القائمة على الموارد.
- **شبه المحيط:** تلك الموجودة بين اقتصادي النواة والمحيط، واستغلال الأطراف هو المفتاح لتنمية الأطراف.[2]

[1] - Hanna Samir Kassab, " **Globalization, Multipolarity and Great Power Competition**", op. cit, p 62.

[2] - Hanna Samir Kassab, "**Weak States as Spheres of Great Power Competition**", op. cit, p 11.

تتدخل الحكومات برأيها فيما يجب أن يركز عليه التطوير الاقتصادي بشكل مباشر عن طريق قوتها فى الاستهلاك، وبشكل غير مباشر عن طريق فرض الضرائب ووضع السياسات، والقوة العظمى التي تستمد أحقيتها في التفوق من قدرتها العسكرية في الساحة العالمية، فلا بد من أن تركز على الاستثمار المستمر في العتاد العسكرى وهذا ما تفعله من ناحية التنمية الاقتصادية طويلة المدى تعتبر المعدات العسكرية مسارًا جانبيًا دائما ما يكون هناك احتمال أن يستفاد مما تم تعلمه أو ابتكاره في مجال ما، فيطبق في مجال آخر؛ ولكن مهما كانت الاستفادة الجانبية حقيقية فهى لا تتساوى بفوائد إنفاق هذه المبالغ لإقامة مزيد من المشروعات المنتجة طويلة الأجل.

من الطرق التي تسعى بها الولايات المتحدة للحفاظ على تفوقها العسكري إحباط الآخرين جميعا من الدخول في أنشطة مشابهة، وبالأخص في التكنولوجيا الأكثر تقدما، وهذا ينطبق أخيرًا وليس آخرًا على أوروبا الغربية واليابان، ومن المؤكد أنه لا أوروبا الغربية ولا اليابان مهتمة بمنافسة الولايات المتحدة في هذا المجال جديا أو لعلها بالأحرى تخصص نسبة أقل كثيرًا من ميزانيتها القومية للمجال العسكري الآن أو في العقود القادمة؛ واقتران عنصرى الضغط الأمريكي وميل أوروبا الغربية واليابان يعنى أن الأخيرتين بالفعل ليستا على قدم التنافس عسكريا مع الولايات المتحدة ولن تكونا كذلك آجلا، ولكن الوجه الآخر للعملة هو أنهما يعتزمان الدخول في منافسة شديدة في كل ما هو اقتصادي؛ والمرجح أن إعطاء أوروبا الغربية واليابان أولوية أعلى كثيرًا للتنمية غير العسكرية سيؤتي ثماره في العشرين إلى ثلاثين عاما القادمة.[1]

استند الرؤساء الأمريكيون على الأمن القومي للسيطرة على بعض المصالح الاقتصادية، أن الأمن القومي هو الهدف القومي الأساسي وأن التهديدات الأمنية دائمة في السياسة الدولية، على وجه الخصوص تلك التي تتبعها الأنظمة الراديكالية في دول العالم الثالث معادية للأمن القومي، بينما بدت التغييرات الأساسية في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الصناعية المتقدمة ضئيلة، مع تراجع الشعور بتهديد الأمن في الحرب الباردة ازداد المنافسة الاقتصادية وأصبح الغموض الفكري للأمن القومي أكثر وضوحا من خلال أشكال التبادل المتنوعة والمتناقضة وفي بعض الأحيان تحت مظلة خطابية واحدة في صورة لتوازن القوى العالمي، لكن المصطلح تراجعت قوته الرمزية مما يعكس المأزق الأمريكي في فيتنام والعلاقة الأقل عدائية مع روسيا والصين التي تلخصها سوء استخدام خطاب الأمن القومي ليصبح الخطاب الذي يستعملة الذي يستخدمه القادة السياسيون مبني على الاعتماد المتبادل لتصوريه على أنه ضرورة طبيعية كحقيقة يجب على

[1] – إيمانويل قالرشتاين، **انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**، تر: إيزيس قاسم، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص271.

السياسة التكيف معها بدلا أن يكون وضعا خلقته السياسة نفسها جزئيا زاعمين أيضا أن المصالح تتقلص من خلال الاعتماد المتبادل وأن التعاون هو الحل لمشاكل العالم.[1]

تعرض التنافس الاقتصادي من خلال الشركات المتنافسة ومدى تأثيره على توازن القوى أو هيكلة النظام الدولي للنقد من طرف اقتصاديين وعلماء السياسة ذو التوجه الاقتصادي، معتبرين أن تحديد هيكل السوق يكون بعدد الشركات المتنافسة، فإذا تنافست العديد من الشركات المتساوية يتم تقريب حالة التنافس الكاملة، أما إذا هيمنت قلة قليلة من الشركات على السوق تصبح المنافسة قليلة حتى مع وجود الشركات الصغيرة في مجالها، فهذا الطرح يبرز الشركات المتعددة الجنيسات الصاعدة وغيرها من الجهات الفاعلة الغير حكومية يصعب تنظيمها ورغم منافستها لبعض الدول في نفوذها لكنها لا تستطيع إلغاء مفهوم الدولة المتمركز حول الدولة، فالشركات القلة الاحتكارية تكافح باستمرار لتحقيق السيطرة على سوقها والنجاح المحدود يؤدي بالشركات إلى الاندماج أو شراء بعضها؛ ما يفسر أن الشركات تتعرض دوما للتهديد والتنظيم من قبل جماعة فاعلة غير رسمية ما يعرض تغيير هيكل السوق لأجزاء من الاقتصاد من منافسة أوسع إلى منافسة أضيق.[2]

يظل النظام السياسي الدولي الذي انقسمت فيه ثلاث قوى عظمى أو أكثر إلى تحالفين نظاما متعدد الأقطاب، مختلفًا هيكليًا عن النظام ثنائي القطب، وهو نظام لا تستطيع فيه أي قوة ثالثة منافسة القوتين الرئيسيتين، مما يظهر فيه هيكلا للسوق الذي لا يُشترط توفر معلومات حول نوعية الشركات، ولا معلومات حول تفاعلاتها، إلا عند النقطة التي يُقلل فيها الاندماج الرسمي للشركات عددها بشكل كبير لا تُحدد الشركات ولا تُوصف تفاعلاتها، إن اعتبار خصائص الشركات وطبيعة تفاعلاتها جزءًا من هيكل السوق يعني أن كون قطاع اقتصادي ما احتكاريًا يعتمد على كيفية تنظيم الشركات داخليًا وكيفية تعاملها مع بعضها البعض، وليس فقط على عدد الشركات الكبرى المتعايشة.[3]

5- إعادة تشكيل بنية النظام الدولي

قد تتعارض الدول المقيمة في القلب مع بعضها البعض كجزء من إعادة تنظيم عنيفة لعلاقات الإنتاج على نطاق عالمي، يشبه هذا الحدث الدورات الطويلة من حيث أن الهيمنة المتدهورة التي تواجه تحديا من خلال حالة أساسية (صاعدة أو حالة شبه طرفية، أساسية انتقالية)، حيث تشترك أغلب النظريات

---

[1] - Joseph S. Nye, Robert O. Keohane, op. cit, p 6.

[2]- Kenneth N waltz, "**thoery of international politics**", op. cit. p 93-94.

[3]- **Ibid.** p 98.

المفسرة للقيادة السياسية الدولية على أنها عملية تغيير اقتصادي، فالقضية الجذرية هي عندما تبدأ الدول الصاعدة ودول الوضع الراهن في الاعتقاد بأنه من المعقول التغيير أو الدفاع عن النظام من خلال الحرب، وعلى هذا البناء يمكن أن يوجد نظام في ظل الشروط التالية:

- النظام الدولي مستقر؛ أي في حالة توازن إذا لم تعتقد أي دولة أن محاولة تغيير النظام.
- تحاول الدولة تغيير النظام الدولي إذا تجاوز الفائدة المتوقعة التكاليف المتوقعة؛ أي إذا كان هناك مكاسب صافية متوقعة.
- ستسعى الدولة إلى تغيير النظام الدولي من خلال التوسع الإقليمي والسياسي والاقتصادي حتى تصبح التكاليف الهامشية لمزيد من التغيير مساوية أو أكبر من الفوائد الهامشية.

بمجرد الوصول إلى التوازن بين التكاليف والفوائد يحدث المزيد من التغيير والتوسع، ليصبح الاتجاه هو أن ترتفع التكاليف الاقتصادية للحفاظ على الوضع الراهن بشكل أسرع من القدرة الاقتصادية لدعم الوضع الراهن، فإذا لم يتم حل عدم التوازن في النظام الدولي وتغييره، سيتم إنشاء توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوة.[1]

تؤثر الأنظمة الدولية على أنماط الاعتماد المتبادل من خلال الهيكل والعملية في النظم الدولية مما يميز الدول كوحدات تعبر عن القدرات ذات الصلة بموارد قوتها والعملية التي تشير إلى السلوك التخصيصي أو التفاوضي داخل هيكل القوة، فحسب التقليد الطويل في توزيع القوة في الأنظمة بين الدول وفقا لعدد وأهمية الجبهات الرئيسية الفاعلة (أحادية القطب، ثنائية القطب، ومتعددة الأقطاب، مشتتة)، مما جعل المفكرين السياسيين يشبهون الهيكل والعملية بلعبة البوكر من خلال لعب اللاعبين للأيدي التي تم التعامل معهم على المستوى الهيكلي يتم إشراكهم على مستوى الرقائق مع بدء اللعبة.[2]

كذلك الأنظمة الدولية هي عوامل وسيطة بين هيكل قوة النظام الدولي والمساومات السياسية والاقتصادية التي تتم معه، مما يؤدي النظام (توزيع موارد القوة بين الدول) تأثيرا عميقا على طبيعة النظام (مجموعة فضفاضة إلى حد ما من المعايير والقواعد والإجراءات السيئة والغير رسمية ذات الصلة بالنظام)،

[1] - Hanna Samir Kassab,**"States as Spheres of Great Power Competition"**, op. cit. p 11.

[2] - Joseph S. Nye, Robert O. Keohane, op. cit, p 17.

فتنتج عنه علاقة متعدية بتأثير النظام بدوره على المساومة السياسية واتخاذ القرارات التي تحدث داخل النظام.

كما تعتبر التغيرات في النظم الدولية مهمة جدا، وهذا ما توضحه تجربة التجارة الدولي في تشكيلها لترتيبات نظام دولي فعال نسبيا حين وضع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية سنة 1947 نظاما دوليا يتضمن ممارسات تجارية غير تمييزية لأكثر من خمس عقود، لكن مع مطلع السبعينات من القرن الماضي تعالت أصوات البلدان الأقل نموا بالمطالبة بنظام اقتصادي جديد التي يجب أن تحكم التجارة بالمصنوعات والاستثمار الأجنب، ليكون ذلك في مطلع التسعينات باتفاق البلدان الأقل نموا على منظمة التجارة العالمية الجديدة، التي وسعت وعززت الجات، وما يستلهم من هذه التجربة أن بعض التغييرات في النظام الدولي سريعة ودراماتيكية بينما البعض الآخر يكون بالتدرج.[1]

اختلفت الرؤى والاستراتيجيات لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية للنظام الدولي، حيث كانت الهيمنة الأمريكية طويلة الأمد تناسب نهج بوش الإبن مما يعني غياب توازن للقوى في تصرف قوة عظمى واحد في الفوضى التي ستؤدي بثوران ضد الولايات المتحدة ويظهر ذلك في الصين وروسيا اللتان تعملان على توسيع نفوذهما وقوتهما في مناطقهما، لكن مع نهج أوباما اختلف الأمر بما يبشر بنهاية القطبية الأحادية بداية بفرض عقوبات على روسيا باستراتيجية ما يسمى المحور نحو آسيا محاولا لإعادة العالم إلى نظام متعدد الأقطاب، ليتولى دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة ويسلك نفس سبيل أوباما في إشارته إلى نهاية الأحادية القطبية، الأمريكية والذي استقر على عقيدة خاصة به تؤكد على التعددية القطبية والاعتراف أن الولايات المتحدة لم تعد القوة الوحيدة في العالم، حيث لم يعد بإمكانها أن تحل المشكلات بمفردها من خلال التنسيق مع الدول الكبرى الأخرى في النظام الدولي، فيظهر في خطاباته الواقعية المبدئية التي تكشف الدبلوماسية والعقوبات إذا لزم الأمر لطمأنة الولايات المتحدة وحمايتها بشعار "اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى".

يظهر ذلك سعي ترامب تحويل اهتمامه من النظام الدولي إلى الاهتمام الداخلي (ما تسمى الواقعية المبدئية) بخطاب موجه لدول العالم سنة 2017 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مناديا أنه هذا هو الأمل بالسلام والصداقة وليس الصراع، مسترشدا بالنتائج وليس بالايديولوجية بأهداف متجذرة في المصالح والقيم

[1] - Joseph S. Nye and Robert O. Keohane, op. cit, p 18.

المشتركية لأجل التحديات والتهديدات من خلال الإمكانيات والقوة لمواجهة أخطار اليوم للتمتع بالسلام والازدهار غدا.[1]

6- الصعود الصيني للتنافس في السياسة العالمية

يقبل الفاعلون المختلفون وضعهم في النظام الدولي معترفين بالنفوذ القائم على التباين في توزيع قوى الدول، حيث تقر نظرية انتقال القوة بالتماثل في القواعد التي تحكم النظامين السياسين (الداخلي والدولي) عكس ما بنيت عليه نظرية توازن القوى التي تقر بأن الدول تهدف من تنافسها من تعظيم قوتها، لتختلف أيضا نظرية انتقال القوة أن الدول تهدف إلى تعظيم مكاسبها الخالصة وفق تنافس سلمي مما يجعل الأطراف الدولية تدرك خسائرها من النزاع أكبر من منافعها الخالصة، حيث قسم أورغانسكي نظريته إلى خمس مراحل في الأول والثانية القيادة تكون مستقرة بقوة مهيمنة على الوضع الدولي القائم، والمرحلة الثالثة تحدث عندما تنمو وتبرز قوة متحدية لتحقيق نوع من التكافؤ في القوة مع الدولة القائدة للوضع القائم، أما المرحلة الرابعة والخامسة تكونان عند تحقيق المتحدي قوة مهيمنة وقيادة مستقرة، مما يمكن من الحفاظ على النظام الدولي مستقرا وسلميا مادامت القوة المهيمنة تحافظ على السيطرة.[2]

يظل حدوث انتقال للقوة مرهونا بحصول القادم الجديد الذي يحاول اللحاق بالدولة القائد بالشكل الذي يجعل على الأقل المقدرات القومية تتعادل أو تقترب من التساوي أو تتجاوز قدرات الدولة المهيمنة، حيث تبدأ القوة المسيطرة بفقدان سيطرتها لتترك المكان للقوة الصاعدة، إذ تعمل هذه الدول على اكتساب القوة عبر النمو الاقتصادي والإبداع التكنولوجي وليس التحالفات فقط، بالإضافة إلى ذلك تتنبأ النظرية بامكانية بحالة حدوث تكافؤ في القوة بين المتحدي الصاعد والمسيطر المهيمن إلى أمكانية حدوث الحرب الناجمة عن الثنائيات المتنازعة يظهر توجهين باختلاف الرؤى والمصالح حيث تترجح الكفة لصالح الفاعل المهيمن على النظام الدولي القائم على غلبة كفة السلام، كما أن التوافق في الرؤى بالتشارك في نفس المصحلة يقود إلى استمرارية واستقرار النظام الدولي.[3]

اقترن الصعود الصيني من خلال برنامجها في استكمال عوامل القوة التي ترشحها لأن تكون قوة مؤثرة مستقبلا على الصعيدين الإقليمي والدولي، فالصعود لا يقتصر على أنه مشروع اقتصادي فقط بل

---

[1] - Hanna Samir Kassab, ‘’Weak States as Spheres of Great Power Competition’’, op. cit, p 37.

[2] – عبد القادر دندن، **انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في المستقبل الدولي**، مرجع سابق، ص 36.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 38.

مشروع سياسي متكامل يقوم على تطوير التكنولوجيا والقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية والهيمنة على الموارد المالية، بالإضافة إلى القدرة التأثير من خلال المنظمات الإقليمية والدولية وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل[1]، استطاعت الصين أن تحقق أعلى معدلات في التاريخ وأن تزيد قدرتها العسكرية بشكل كبير من خلال الترويج لنماذجها في التنمية من خلال استضافة أعضاء النخبة في العالم الثالث، والتسويق والتنافس وتكوين روابط اقتصادية، وهذا ما أثار مخاوف من الصعود الصيني للدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

تعتبر الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة أن الصين لاعب دولي يمثل التهديد الأكبر من خلال النمو في القدرات الاقتصادية، حيث يشهد الاقتصاد نموا سنويا بمعدل 10% بين (1991- 2015) ما يقابله ارتفاع من 360 مليار دولار إلى 7,14 تريليون دولار بين (1990-2020)، مما زاد في الدخل القومي الصيني الذي لم يشهد انكماش منذ سنة 1977 وجعل لها القيادة العالمية في المجال الاقتصادي[3]،بالإضافة إلى ذلك من تصريح الرئيس الصيني شي جين بينغ في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي بأن الصين ستصبح قوة عالمية بحلول عام 2035 وذلك بعد تحديث الصين لقوتها العسكرية من خلال رفع قدرتها العسكرية التي تشكل تهديدا للتفوق العسكري الأمريكي، إذ بلغت النفقات العسكرية الصينية التي ارتفعت من 7% خلال سنة 2000 إلى 16% في عام 2020، بقيمة 778 مليار دولار مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت نسبة انفاقها العسكري 45% في أعقاب الحرب الباردة لكن نسبتها انخفضت في السنوات الأخيرة مقارنة بالزيادة السريعة للصين الذي يؤخذ كعامل فعال في التغيير.[4]

تسعى الصين إلى بيئة دولية سلمية لا سيما فيما يتعلق بالنظام الدولي وأنظمته مديرة بذلك ظهرها للقوى الناشئة الحديثة التي تحطم الالأنظمة الدولية القائمة من خلال الحروب والسعي إلى الهيمنة، فالصين أوضحت نيتها بأنها لا تسعى إلى الهيمنة ولن تتماشى مع الآخرين داعية إلى طريق جديد نحو نظام سياسي واقتصادي دولي يسود فيه السلام والاستقرار من خلال إصلاح العلاقات الدولة والتصديق عليها

---

[1] – حيدر قحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 66، بغداد العراق، 2023، ص 102.

[2] – خالد البطران، "تأثير الصعود الصيني والروسي في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **مجلة البعث**، المجلد 44، العدد 11، 2022، ص 70.

[3] – كمال إنات، مليح يلدز، **هل سيحول الصعود الصيني النظام الدولي؟**، رؤية تركية، 2022، ص 126.

[4] – **المرجع نفسه**، ص 134.

ديمقراطيا[1]، كما تسعى الصين أيضا إلى قلب الهيمنة الأمريكية من خلال إنشاء مؤسسات دولية متنافسة مع قوى صاعدة ليكون لها رأي أكبر في الحوكمة العالمية، مما يغلق الطريق أمام الولايات المتحدة الأمريكية أو لأي قوة أخرى في منافستها في مؤسساتها المدعومة، إذ تسهل بنوك التنمية الدولية الصينية أسلوبها في النمو البيئي بتمويل المشاريع، ومن أمثلة ذلك ظهرت البريكس كقوة مهمة للتغيير التدريجي وإصلاح المؤسسات الحالية نحو حوكمة أكثر تمثيلا وانصافا، وتوليد نمو عالمي أكثر شمولا وتعزيزا لعالم مستقر وسلمي ومزدهر.[2]

[1] - Hanna Samir Kassab, **Globalization, Multipolarity and Great Power Competition**, op. cit, p 39.
[2] - **Ibid**. p 42.

خلاصة الفصل

تطور مفهوم الأمن بتطور الأهداف التي تسعى إليها الدول، ليأخذ مفاهيم متعددة توسعية وخاصة بعد الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، حيث انبثق من بوتقة القوة الصلبة لينصهر في القوة الناعمة ويصبح مهتما بكل جوانب الحياة الإنسانية.

جعلت القوة من خلال أبعادها وخاصة مع التطور التكنولوجي صفات عديدة وتأثيرها في العلاقات الدولية من خلال ترتيبات هرم امتلاك القوة في النظام الدولي، كما ساهمت في في ترتيبات أخرى تجعل من الدول في أقصى قدراتها بتكاملها لتصل إلى ذروة الهيمنة أو تغيير استراتيجيات دول أخرى في النظام الإقليمي أو العالمي.

يعد التنافس الدولي استراتيجية قائمة بين الدول، أظهرت التحليلات النظرية كيفية إعادة تشكيل موازين القوى وأثر ذلك على الاستقرار العالمي، مع تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة للجغرافيا السياسية والاستراتيجيات الكبرى المتنافسة بين القوى الكبرى من خلال تأثيرات القوى الاقتصادية والتكنولوجية للتنافس الدولي وتشكيل وكيفية إعادة بناء بنية النظام الدولي يتوجه التركيز نحو الصعود الصيني ودوره المتزايد في السياسة العالمية، والذي يمثل تحدياً كبيراً للنظام الدولي القائم ويعيد صياغة مسار العلاقات الدولية.

الفصل الثاني:

الإستراتيجيات الصينية والأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

تمتلك منطقة جنوب شرق آسيا أهمية جيواستراتيجية من حيث موقعها الجغرافي بالإضافة إلى الموارد الطبيعية و البشرية والمصنعة التي تساهم في تحريك السياسات الدولية والتفاعل معها داخل إقليم جغرافي محدود، حيث تتميز المنطقة بسياسة الجذب نظرا لما تحتويه من إمكانيات مختلفة، ليجعل منها أرضا خصبة للاهتمام والتركيز عليها كقطب مهم في العلاقات الدولية.

تعتبر الصين من الدول الصاعدة كقوة إقليمية في منطقة آسيا والنظام الدولي، حيث تسعى بكل سياساتها المختلفة لحجز مكانتها الإقليمية في منطقة جنوب شرق آسيا كفاعل إقليمي مؤثر لكسب المصالح المختلفة بحكم القرب والقواسم المشتركة الجغرافية والتاريخية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

تظهر الولايات المتحدة الأمريكية كفاعل دولى يمتلك كل معايير القوة لبسط نفوذها والهيمنة على كل مناطق العالم في استراتيجيات تختلف باختلاف الرؤساء المتداولين عن الإدارة الأمريكية لتجعل من منطقة جنوب شرق آسيا إحدى المناطق التي تضمها إلى استراتيجياتها التي تقوم على القوة والمصلحة القومية الأمريكية للبقاء في أعلى سلم النظام الدولي، وتحقيق أمنها القومي حتى ولو كانت بعيدا عن موقعها الجغرافي.

تمارس الصين والولايات المتحدة استراتيجياتها في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال المميزات التي تجذب بها الآسيان أو النقائص التي تفتقدها، حيث تسعى الآسيان كتكملة بشكل دولي فردي أو تكتل (منظمة) إقليمي يضمن بقاءها وسير عجلة التنمية نحو الازدهار والسلام. وهو ما سيتم تفصيله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

تزخر منطقة جنوب شرق آسيا بعديد المقومات المتباينة التي تساهم في بناء ركيزة بنيوية متينة، حيث تتنوع هذه المصادر من دولة لأخرى لتساهم هذه الفروقات في تشكيل وحدة لدول المنطقة، كما تساهم في بناء منظمة إقليمية تعمل على تبادل المصالح فيما بينها لغلق الفجوات والنقائص من منطقة لأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن منطقة جنوب شرق آسيا لا تخلو من التهديدات التي تمس أمنها القومي الفردي أو الجماعي، حيث تعمل بشكل فردي أو مشترك على الحد أو ردعها.

المطلب الأول: توصيف الركائز البنيوية لمنطقة جنوب شرق آسيا

1- الوصف الجغرافي والبشري

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا منطقة ديناميكية ومترامية الأطراف لما تملكه من خصائص جغرافية وبشرية، حيث تمتد على مساحة 1,7 مليون كلم2 على حدود أكثر من 3000 كلم من الشرق إلى الغرب وأكثر من 2000 كلم من الشمال والجنوب بين أستراليا إلى الجنوب الشرقي وجنوب آسيا إلى الغرب وشمال شرق آسيا، إذ تتكون المنطقة من عشر دول مجتمعة في منظمة لقبت برابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتبلغ الكثافة السكانية في المنطقة 636 مليون نسمة وهي مرشحة أن تصل 700 مليون نسمة خلال عام 2030، إذ تعتبر أندونيسيا أكبر الدول في المنطقة بتعداد سكاني قدر ب 255 مليون نسمة، حيث يقابل العدد السكاني تنوع ديمغرافي ديني بين المسلمين (240 ميلون مسلم) والمسيحين (130 مليون مسيحي) والهندوس (7 ملايين) والبوذيين (140 مليون).[1]

- **منطقة آسيا الباسيفيك**

يطلق على امتداد المحيط الهادي الذي هو تقريبا ضعف الأطلسي من منطقة جنوب شرق آسيا شرقا إلى أستراليا غربا إلى غاية القارة الأمريكية اللاتينية جنوبا وكندا شمالا بعالم الباسيفيك، حيث يحتوي الفضاء الباسيفيكي الآسيوي على نطاقات جغرافية بحرية وبرية وهي منطقة بحر الصين الجنوبي التي تضم إقليم منطقة جنوب شرق آسيا ببعض دولها (الفيليبين، ماليزيا، إندونيسيا، سنغفافورة) وكذلك الصين وروسيا وشبه الجزيرة الكورية واليابان، بالإضافة إلى قارة أوقيانوسيا التي تضم 16 دولة في شكل جزر عديدة تتجاوز

[1] - Wang Gungwu, Desra Percaya and Jonathan Stromseth, **Sino-American Competition in Southeast Asia, Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia**, (UK :Oxford University Press, 2021), p 6.

الألف جزيرة والتي تعتبر أستراليا إحداها وأكبرها وكذلك نيوزيلاندا حتى جزر هاواي الأمريكية، فيمكن تقسيم المنطقة على حسب التسمية إلى شقين رئيسين:

– شمال شرق آسيا الذي يغطي كل من الصين وكوريا الشمالية والجنوبية وتايوان، بالإضافة إلى منغوليا واليابان.

– جنوب شرق آسيا الذي يغطي أغلب دول منظمة الآسيان بالإضافة إلى تيمور الشرقية.[1]

أصبحت أطر منطقة آسيا–الباسيفيك تثبت أنها محدودة في نطاقها وغير قادرة على تلبية المتطلبات الجيوسياسية الحالية أو الاستجابة للانخراطات الاقتصادية الناشئة، ليظهر مصطلح الهندو–باسيفيك الذي تعود أصوله إلى عالم الجغرافيا السياسية الألماني كارل هاوسهوفر في استخدامه خلال عشرينات القرن الماضي، كما أشار المؤرخ الهندي كالياس ناغ إليه في الأربعينات، وفي خطاب لرئيس الوزراء الياباني شينزو آبي في البرلمان الهندي في أوت 2007، حيث ذكر قائلا: "نحن الآن في نقطة تتشكل فيها إلتقاء البحرين المحيط الهندي والمحيط الهادئ يجلبان الآن اقترانا ديناميكيا كبحار للحرية والازدهار".[2]

تطور مفهوم المحيط الهندي الهادئ مع مرور الوقت، حيث كان الإطار الجيوسياسي الأكثر استخداما للدلالة على المساحة الشاسعة التي تشمل من شمال شرق آسيا إلى جنوب آسيا والبحار والمحيطات الواسعة، والتي تحوي المحيط الهادئ وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، معترفًا بتداخل الخطوط بين الجيواقتصاديات والجيوسياسة، كما ورد مصطلح منطقة المحيطين الهندي والهادئ في المعجم الاستراتيجي من خلال استخدامها في الوثائق الرسمية والإعلانات، حيث بدأت منطقة المحيطين الهندي والهادئ في التشكل (أو إعادة تشكل) التفكير الاستراتيجي والبحري المعاصر حول المنطقة، كما كتب

---

[1] – عطاالله رهام، "الاستراتيجية الجديدة اتجاه منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3 ، 2019 –2020)، ص ص 26– 27.

[2] - Mohd Faheem, **Role of ASEAN Centrality in India's Indo-Pacific Strategy: Prospects and Challenges**, **Edited: Sueo Sudo and Chosein Yamahata, ASEAN and Regional Actors in the Indo-Pacific**, (Singapore: the registered company Springer Nature, 2023), p 66.

ميدكالف أن الاستخدام المتكرر للمصطلح قد "أعاد تشكيل الخريطة الذهنية لبعض من أهم أجزاء الكرة الأرضية استراتيجيًا".[1]

بالإضافة إلى ذلك تتكون منطقة الهندو–باسيفيك من 14 دولة (أستراليا، بنغلاديش، ميانمار، الهند، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايوان، تايلاند، فيتنام)، بامتداد من ساحل الولايات المتحدة الغربي على المحيط الهادئ إلى الساحل الغربي للهند في المحيط الهندي، موصلة بين المحيطين من خلال جنوب شرق آسيا.[2]

2- تشكل رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)

تعتبر الفلبين أول جمهورية دستورية في آسيا بإعلانها استقلالها عن إسبانيا في 12 جوان 1898 ثم عن الولايات المتحدة في 4 جويلية 1946، كما نالت إندونيسيا استقلالها عن هولندا في 17 أوت 1945، وأصبحت ماليزيا مستقلة في 16 سبتمبر 1963، بينما أصبحت سنغافورة دولة مستقلة في 9 أوت 1965، أما تايلاند لم تحتل أبدا من قبل قوة استعمارية غربية.[3]

شكلت الفلبين وماليزيا بالإضافة إلى تايلاند رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASA)، حيث نضمت ماليزيا والفلبين وإندونيسيا في عام 1961 مافيليندو (مشروع إقليمي قصير العمر) بسبب النطاق المحدود لما كانتا تسعيان لتحقيقه في محاولة منها لمعالجة القضايا الثنائية التي نشأت من الاستقلال في بيان لوزير الخارجية الفلبيني نارسيسو راموس في مؤشر واضح على السياسة الوطنية التي اعتمدتها الفلبين منذ المراحل الأولى من آسيان (بيان يدعم ويؤيد الجهود الجماعية لضمان السلام والأمن والازدهار للمنطقة)، حيث رحب السكرتير راموس بصفته مضيفًا للمؤتمر الرابع (ASA) في بانكوك (تايلاند) بزملائه في مانيلا كأصدقاء قدامي، وهذا بعد توقيع إعلان الآسيان (ASEAN) في 14 أوت 1967 لتأسيس منظمة إقليمية جديدة وموسعة بتأكيد إلتزام المشاركين باستكمال التوسع على دول أخرى في المنطقة وبتفويض أوسع.[4]

---

[1] - Rajeev Ranjan Chaturvedy and Ankush Ajay Wagle, **ASEAN, India, and the Indo-Pacific Evolving regional maritime environment**, (New York: Ceren Ergenç, ASEAN as a Method: Re-centering Processes and Institutions in Contemporary Southeast Asian Regionalism, 2021), p 73.

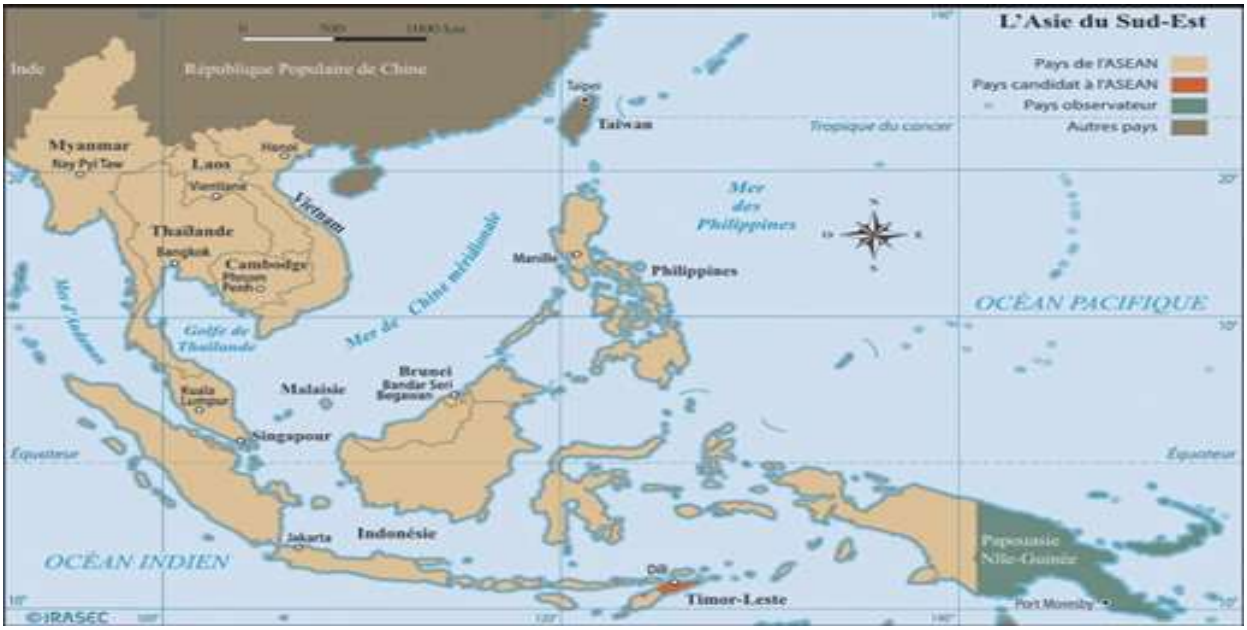
[2] - Mohd Faheem, op. cit, p 66.

[3] - Delia Albert**, STAYING THE COURSE: FROM A SOUTHEAST ASIAN COMMUNITY TO AN ASEAN COMMUNITY**, edited: Jayant Menon and Cassey Lee, AN EVOLVING ASEAN VISION AND REALITY, (Philippines: Asian Development Bank, 2019), p 66.

[4] - **Ibid.** p 66.

وافق قادة الآسيان خلا سنة 2022 مبدئيا على قبول تيمور الشرقية كعضو إضافي لمنظمة الآسيان، حيث اعتمدوا خريطة طريق خلال سنة 2023 للعضوية الكاملة لتيمور الشرقية في التكتل. [1] يعتبر التشاور والإجماع والتعاون المبادئ الأساسية التي تسند إليها الأسيان لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار اللإقليمي بين أعضائها استنادا إلى ميثاق آسيان والحوكمة بدمج جهودهم ونفوذهم بناء على معاهدات كمعاهدة المودة والتعاون التي انضمت إليها 51 دولة بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

الخريطة (1): دول جنوب شرق آسيا (الآسيان).



المصدر :

L'Asie du Sud-Est 2024 Bilan, enjeux et perspectives, Sous la direction de Gabriel Facal et Jérôme Samuel, L'Institut de recherche sur l'Asie du Sud-Est contemporaine, p 4.

توضح الخريطة(1) دول منطقة جنوب شرق آسيا والمتمثلة في رابطة دول جنوب شرق آسيا، التي تتشكل من الدول (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، كمبوديا، الفلبين، تايلند، بروناي، ميانمار، لاوس، فيتنام).

[1] - East-West Center**, ASEAN MATTERS FOR AMERICA/ AMERICA MATTERS FOR ASEAN**, Sixth Edition, Washington, 2023, p5. Link: https://www.usasean.org/sites/default/files/2023-10/2023-ASEAN-Matters-for-America.pdf **viewed on** 16/02/2023 at 05:37.

[2] - **Ibid.** p5.

3- الوصف السياسي

تتراوح أنظمة الحكم في جنوب شرق آسيا بين الدول الأوتوقراطية ذات الحزب الواحد والديمقراطيات متعددة الأحزاب، حيث يمكن القول أن 360 مليون من بين 635 مليون نسمة في جنوب شرق آسيا يعيشون في دول ديمقراطية حقيقية، حتى وإن كانت لا تزال في مرحلة النضج ترك 275 مليون شخص يتمتعون بحرية محدودة وصوت محدود في اختيار من يحكمهم، وهذا ما يظهر أن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية طويلة وغير قابلة للانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي.[1]

تتميز البيئة السياسية لمنطقة جنوب شرق آسيا بالتنوع في سياساتها المحلية لتضم خمس أنواع متميزة من الأنظمة السياسية، حيث تعتبر كل من إندونيسيا والفلبين ديمقراطيات متكاملة لتحتوي أنظمة برلمانية متعددة الأحزاب رغم أن كلاهما يشوبه ضعف المؤسسات المدنية وسياسات المحسوبية والفساد، أما بروناي وتايلاند دولتا مماليك يحكمهما سلطان وملك وبروناي سلطنة ملكية، في حين أن تايلاند لديها تقليد طويل من الملكية والديمقراطية مقترنة بالسياسة العسكرية التدخلية، كما يُنظر لكمبوديا وماليزيا وسنغافورة بأنها ديمقراطيات استبدادية وذلك بسماح الحكومة لأحزاب متعددة بخوض الانتخابات لكن في الواقع يسيطر حزب حاكم واحد على السياسة، ففي كمبوديا حزب الشعب الكمبودي وفي ماليزيا تسيطر المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، كما الحال في سنغافورة يسيطر حزب العمل الشعبي، فيما يخص كل من ميانمار وفيتنام ولاوس فالأولى دولة ديمقراطية نائشة بعد عقود من الحكم العسكري وفيتنام الشيوعية ولاوس دولتان من النوع اللينيني الكلاسيكي.[2]

كان قادة جنوب شرق آسيا يعتزمون الآسيان منذ إنشائها على أنها ستكون على وفاق سياسي لأنهم أدركوا أن نظامهم سيبقى إذا اتحدوا سياسيا وعسكريا في مواجهة الامتداد الشيوعي، وهذا ما تكلل بالنجاح للأعضاء الأصليين خاصة وانضمام فيتنام للرابطة سنة 1995، من حيث التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لشعوبهم مما ساهم في تطوير الشعوب إلى مجتمعات مدنية، برغم وجود إرث استعماري غربي يهدد دوما العلاقات في دول جنوب شرق آسيا تعطلت العلاقات داخل الآسيان سبب تتقاطع الحدود الإقليمية مع المجتمعات العرقية والدينية، بالإضافة إلى بعض النزاعات الإقليمية في الحدود بين إندونيسيا وماليزيا حول

---

[1] - Michael Mazza, **An American Strategy for Southeast Asia,** report of the American Enterprise Institute, 2018, p 10.

[2] - Wang Gungwu, Desra Percaya and Jonathan Stromseth, **Sino-American Competition in Southeast Asia, Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia**, (UK: Oxford University Press, 2021), p 7.

جزيرتي سيبادان وليجيتان والمياه المجاورة مما يشكل حساسية لدى سنغافورة عن مآلات هذا الصراع السياسي والنزاع بين كيانات الأقليات العرقية المسلحة في ميانمار الذي يشكل تهديدا على الحدود التايلاندية، وكذلك النزاع كمبوديا وتايلاند حول الحدود البرية، كما لبحر الصين الجنوبي دور في تفعيل الأزمات بين دول منظمة الآسيان من خلال مطالب كل من بروناي وماليزيا والفلبين وفيتنام بوجود معالم في بحر الصين الجنوبي الذي تتداخل فيه الأزمة مع دول غير منظمة الآسيان مثل الصين وتايوان.[1]

4- الوصف الاقتصادي

يوضح الجدول أدناه النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، المتغير السنوي) لدول جنوب شرق آسيا في الفترة (2020-2024).

الجدول (1): النمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا

2024	2023	2022	2021	2020	
5782	5595	5464	5096	4680	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بالدولار الأمريكي)
1780	1632	1784	1551	1214	واردات البضائع (مليار دولار أمريكي)
3,1	3,0	2,1	2,1	3,7	رصيد الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)
4,8	4,1	5,0	2,1	1,2	التضخم (مؤشر أسعار المستهلك، المتغير السنوي٪، سنوي)
4,8	4,0	5,7	3,9	-3,8	النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، التغير السنوي٪)
-2,9	-2,8	-2,7	-4,3	-6,3	الرصيد المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
4,86	4,95	4,55	2,69	2,79	سعر الفائدة على السياسة (%)، نهاية الفترة
5,0	3,5	5,0	6,3	-8,7	الاستثمار (التغير السنوي بنسبة%)
4,0	0,5	5,6	6,5	-3,2	الإنتاج الصناعي (التغير السنوي)
3,3	3,5	4,0	4,8	5,2	البطالة (% من السكان النشطين)
2008	1891	2044	1775	1431	صادرات البضائع (مليار دولار أمريكي)
1101	1047	952	1167	1077	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار أمريكي)
88,1	86,3	84,4	90,6	91,5	الدين الخارجي (من الناتج المحلي الإجمالي%)
66,3	64,8	63,2	60,6	58,4	الدين العام (من الناتج المحلي الإجمالي%)
5,0	5,0	7,2	2,8	-4,0	الاستهلاك الخاص (التغير السنوي بنسبة%)

المصدر: Focus economics

Link: https://www.focus-economics.com/regions/asean/**viewed on** 16/11/2024 at 16:30

[1] - Desmond Ball and Lucie Béraud-Sudreau and Tim Huxley and C. Raja Mohan and Brendan Taylor, **Asia's New Geopolitics: Military Power and Regional Order**, (London: The International Institute for Strategic Studies, 2021), p 74-75.

نلاحظ من خلال الجدول(1) أن المؤشرات الاقتصادية متزايدة وخاصة بعد سنة 2021، عكس ذلك بعلامة سالبة في الرصيد المالي ليدل ذلك على عجز مالي حكومي لكنه بدأ ينخفض في السنوات الأخير بتحسن يقترب إلى الموازنة، كذلك نسبة التضخم المالي في تزايد ليدل إرتفاع الأسعار لتنخفض القدرة الشرائية للنقود، أما باقي المؤشرات على العموم جيدة سواء بانخفاض للأعباء أو زيادة في الإيرادات.

-الموارد الطاقوية:

تحتوي دول منطقة جنوب شرق آسيا على موارد طاقوية متنوعة، وهذا ما يبرزه الجدول أدناه من خلال إحصائيات ممتدة بين سنة (2013-2023)

الجدول (2) : الموارد الطاقوية في دول جنوب شرق آسيا.

	النفط		الغاز الطبيعي		الفحم		الكهرباء	
	الانتاج السنوي (%)	المشاركة العالمية (%)	الانتاج السنوي (%)	المشاركة العالمية (%)	الانتاج السنوي (%)	المشاركة العالمية (%)	الانتاج السنوي (%)	المشاركة العالمية (%)
إندونيسيا	-3	0,7	-1,9	1,6	5,1	8,5	5	1,2
ماليزيا	-1,5	0,6	1,1	2	–	–	2,9	0,6
الفلبين	–	–	–	–	–	–	4,7	0,4
سنغافورة	–	–	–	–	–	–	1,8	0,2
تايلند	-5,5	0,2	-4,1	0,6	-3,4	0,1	1,2	0,9
بروناي	-3,7	0,1	-1,7	0,2	–	–	–	–
فيتنام	-6,3	0,2	-2,6	0,2	1,6	0,5	8,3	0,9
لاووس	–	–	–	–	–	–	–	–
ميانمار	–	–	1,7	0,4	–	–	–	–
كمبوديا	–	–	–	–	–	–	–	–
باقي دول آسيا الباسيفيك	-5,2	0,2	1,9	0,5	4	0,7	6,3	0,5
مجموع دول آسيا الباسيفيك	-1,3	7,5	3	17	2,4	79	4,5	51,1

المصدر: Energy instate, Statistical Review of World Energy, 73rd edition, 2024

Link: EI Statistical Review of World Energy 2024 | PDF
About the statistical review | Statistical Review of World Energy **viewed on** 18/03/2025 at 16:30

يظهر من خلال الجدول(2) الموارد الطاقوية التي تملكها دول جنوب شرق آسيا بنسبة انتاجها السنوية ومدى مساهمتها في الإنتاج العالمي، حيث تبرز أغلب دول المنطقة بعلامة سالبة في الانتاج السنوي للنفط؛ ويعني أن حجم الانتاج السنوي انخفض مقارنة بالسنوات الماضية، ونفس الحالة في إنتاج

الغاز الطبيعي حيث تظهر العلامات السالبة بالانخفاض في الانتاج باستثناء دولة ماليزيا وميانمار، أما إنتاج الفحم الذي يميز إندونسيا فهو في تزايد في الإنتاج وله نسبه كبيرة في المساهمة العالمية من حيث الكمية، بالإضافة إلى إنتاج الكهرباء نلاحظ زيادة معتبرة في فيتنام تليها إندونسيا والفلبين، كما يلاحظ من خلال الجدول بعض دول الآسيان كلاوس وكمبوديا التي تبين أنها لا تملك موارد طاقوية أو ضئلة جدا، ونفس الحالة لبعض موارد الطاقة في دول أخرى.

5- الوصف الأمني

يميز منطقة جنوب شرق آسيا الاستقرار الأمني، لكن لا يجعلها كل المنطقة في الأمان والاستقرار وذلك لبعض التهديدات التي تؤثر على بعض دولها ليصبح التهديد يمس جميع دول المنطقة، مما يخلفه من آثار تؤرق حكومات الدول جنوب شرق آسيا في التعامل معها، لتظهر أهم التهديدات التقليدية والغير التقليدية كمصدر لضرب استقرار المنطقة وتحييد عجلة النمو والازدهار من خلال هذه الأزمات الأمنية:

أ- التهديدات الأمنية التقليدية

تظهر في منطقة جنوب شرق آسيا حالة اللاستقرار الأمني حيث تبرز عدة دول بالأزمات الأمنية التي تعاني منها داخل بلدانهم، بداية بتايلاند التي تعد طليعة الديمقراطية خلال دعوتها إلى إصلاحات في الآسيان تسمح للمنظمة بالتعليق على السياسات والأعمال الداخلية للأعضاء التي لها آثار ضارة في المنطقة، حيث لاتزال تايلاند تخوض صراعات مع التمرد الإسلامي في جنوبها ما نتج عنه عد استقرار سياسي وانقسامات عميقة في الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والمدنية، أين شهدت خلال عامي 2006 و 2014 انقلابين عسكرين، ونفس الوضع في الفلبين بانتخاب الرئيس دوتيري عام 2016 حيث حدث خارج القانون قتل للبلطجية من قبل السلطات الأمنية، كما ظهرت جماعات إسلاموية سياسية في كمبوديا أدت إلى اعتقال زعيمها في المعارضة "كيم سوخان" كخائن سنة 2017 بتهمة التآمر مع الولايات المتحدة ضد الدولة، بالإضافة إلى ذلك تظهر حالة ميانمار في اللاستقرار الأمني بإطلاقها لحملة عسكرية أجبرت فيها مئات الآلاف من الروهينغا على مغادرة البلاد سنة 2017 والذي وصفقته الأمم المتحدة بأنها حالة من التطهير العرقي.[1]

[1] - Shaun Narine**, THE NEW ASEAN IN ASIA PACIFIC AND BEYOND**, (United States of America: Lynne Rienner, 2018), p 258.

بالإضافة إلى ذلك يظهر النزاع في بحر الصين الجنوبي بين الدول التي تتشارك في الحدود البحرية فيه، حيث تطالب الصين وتايوان بحوالي 90 في المائة من أراضي بحر الصين الجنوبي، كما يتضح من الخط المتنازع عليه المكون من تسع شرطات، هناك تداخلات كبيرة مع المطالبات الإقليمية لفيتنام (تطالب هانوي أيضا بجزر باراسيل وسبراتلي) والفلبين وماليزيا وبروناي، فمنذ عام 2008 زادت التوترات في بحر الصين الجنوبي، حيث بدأت جمهورية الصين الشعبية وفيتنام في عسكرة الجزر الاصطناعية، تعيق الصين أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وصيد الأسماك في الدول الساحلية الأخرى أثناء القيام بمثل هذه الأنشطة في مناطقها الاقتصادية الخالصة (EEZ) ترسل جمهورية الصين الشعبية كلا من خفر السواحل وسفن إنفاذ القانون بالإضافة إلى أسطول من الصيادين المدنيين إلى المعالم البرية الصينية التي يطالب بها عبر بحر الصين الجنوبي.[1]

ب- التهديدات الأمنية الغير تقليدية

- الإرهاب والجريمة المنظمة

تؤرق القضايا الأمنية غير التقليدية حكومات دول جنوب شرق آسيا ولها آثار عالمية محتملة، حيث شهدت المنطقة العديد من حركات التمرد بتفاوت شدة نشاطها لتكون موطن لمنظمات متطرفة إسلامية لها ارتباطات مع جماعات جهادية عالمية مثل القاعدة وداعش، كما أن هذه الجماعات تكون متورطة أو لديها صلات بالجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك القرصنة والاختطاف من أجل الفدية والاتجار بالبشر وتجارة المخدرات.

بالإضافة إلى ذلك يواجه سكان جنوب شرق آسيا الكوارث الطبيعية الخطيرة مع عدم كفاية قدرة الحكومات في الاستجابة الفعالة، حيث تعد جنوب شرق آسيا من أكثر المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية في العالم، إذ تعرضت دول جنوب شرق آسيا لزلزال تسونامي المحيط الهندي عام 2004 (208000 قتيل و142000 مفقود)، وزلزال جافا عام 2006 (5700 قتيل)، وحدثت عدة كوارث في عام 2008، وإعصار

[1] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, **THE AUKUS SECURITY PACT AND ITS IMPLICATIONS ON THE INDO-PACIFIC SECURITY ARCHITECTURE**, Edited: Duško DIMITRIJEVIĆ, Toni MILESKI, (Serbia: International Organizations: Serbia and Contemporary World, Donat Graf doo Beograd, 2022), p 426.

نرجس (84500 قتيل و53800 مفقود) وإعصار هايان عام 2013 (6300 قتيل و1062 مفقود)، كما تم تسجيل العديد من الزلازل وثورات البراكين والعواصف والفيضانات التي تسببت في آلاف الضحايا.[1]

- القرصنة البحرية والسيبيرانية:

القرصنة البحرية ليست حديثة العهد كتهديد في منطقة جنوب شرق آسيا، بل كانت حتى في القرن التاسع عشر خلال الحرب العالمية الثانية حين أغار مجموعة من قراصنة جزر سولو الفيليبينية على سنغافورة في أقصى الغرب، حيث ترتكز على المعبر الرئيسي لبحر الصين الجنوبي (ملقا)، أصبح مستوى القرصنة أكثر تنظيما لاعتلاء مستوى أي سفينة تبحر من خلال تزويدها بشبكة من العصابات الصينية الأصل التي تعمل انطلاقا من المدن بما فيها هونغ كونغ وسنغافورة ومانيلا بسلسلة من الهجمات البحرية لجرائم مسماة (السفينة الوهمية) خلال الثمانينات من القرن العشرين.[2]

يمثل الجدول(3) أهم التهديدات السيبيرانية لمنطقة جنوب شرق آسيا وذلك من خلال تقارير لمنظمة الأنتربول الأمنية، لنتائج مكافحة هذه التهديدات لشركات أمنية مختصة في الأمن السيبيراني ومكافحة القرصنة الإلكترونية.

---

[1] – Michael Mazza, op. cit, p 9 .

[2] – مارتن ميرفي، **الاستجابات الأمنية للقرصنة في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا والصومال**، (أبو ظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2014)، ص ص 11-12.

الجدول (3) : التهديدات السيبيرانية لدول منطقة جنوب شرق آسيا.

نوع التهديد السيبيراني	الدولة المستهدفة
خداع إلكتروني:	أحبطت شركة كاسبرسكي لوحدها في النصف الأول من 2020 أكثر من 1.6 مليون محاولة لنقل المستخدمين إلى صفحات التصيد الاحتيالي عبر الروابط، بالإضافة إلى محاولات تصيد ضد شركات صغيرة ومتوسطة في إندونيسيا وماليزيا وفيتنام، كما تظهر الشركة أن إندونيسيا سجلت 749915 هجمة، تلتها فيتنام (737152)؛ وتايلاند (478795)؛ وماليزيا (442439)؛ والفلبين (200312)؛ وسنغافورة (145004). ووفقًا لاكتشافات Trend Micro، كانت رابطة دول جنوب شرق آسيا تمثل (3.7) في المئة من الروابط الضارة العالمية المتعلقة بجائحة COVID-19، ما يعادل 80,000 هجوم تصيد خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2020.
برمجيات الفدية الخبيثة:	**برنامج Maze:** استهدف سنغافورة في فضائها الجوي، وتايلاند في مؤسسة حكومية وشركة للمشروبات، وفيتنام في التصنيع (الصلب) والتجارة. **برنامج revil** : استهدف إندونيسيا في منتجات النخيل وغيرها، بالإضافة إلى سنغافورة في الهندسة. **برنامج ragnar:** استهدف سنغافورة في الفضاء الجوي **برنامج netwalker:** استهدف ماليزيا في خدمات تكنولوجيا المعلومات، وتايلند في الفنادق والإقامة
احتيال سيبراني	الفلبين: تم الإبلاغ عن 869 حالة خلال فترة ستة أشهر، بزيادة قدرها 37.3 في المئة مقارنة بنفس الفترة لعام 2019، كما زادت سرقة الهوية بنسبة 21.47 في المئة مع تسجيل 362 حالة. ماليزيا: تم الإبلاغ عن 7765 حادثة لدى الأمن السيبراني الماليزي في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2020، حيث تصدرت الاحتيالات القائمة بـ 5,697 حالة مقارنةً بـ 4671 حادثة خلال نفس الفترة في عام 2019، كما شهدت الفترة بين جانفي وأكتوبر 2020، زيادة في نوع معين من الاحتيال – "احتيال ماكاو"، حيث تم تسجيل 5218 حالة، مما أدى إلى خسائر تجاوزت 256 مليون رينغيت ماليزي. إندونيسيا: الاحتيال عبر الإنترنت ثاني أكبر فئة من القضايا المقدمة في تقارير الشرطة بين يناير وسبتمبر 2020. سنغافورة: من جانفي إلى جوان 2020، تعاملت شرطة سنغافورة مع 4226 حالة احتيال أخرى، وتم فقدان 82 مليون دولار سنغافوري من قبل الضحايا من خلال أعلى عشر فئات احتيال مقارنة بسنة 2019.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

Interpol, Asean Cyberthreat Assessment, The Asean Cybercrime Operations Desk, 2021.

Link: https://www.interpol.int/ar/1/1/2021/3 **viewed on** 26/01/2024 at 23:30

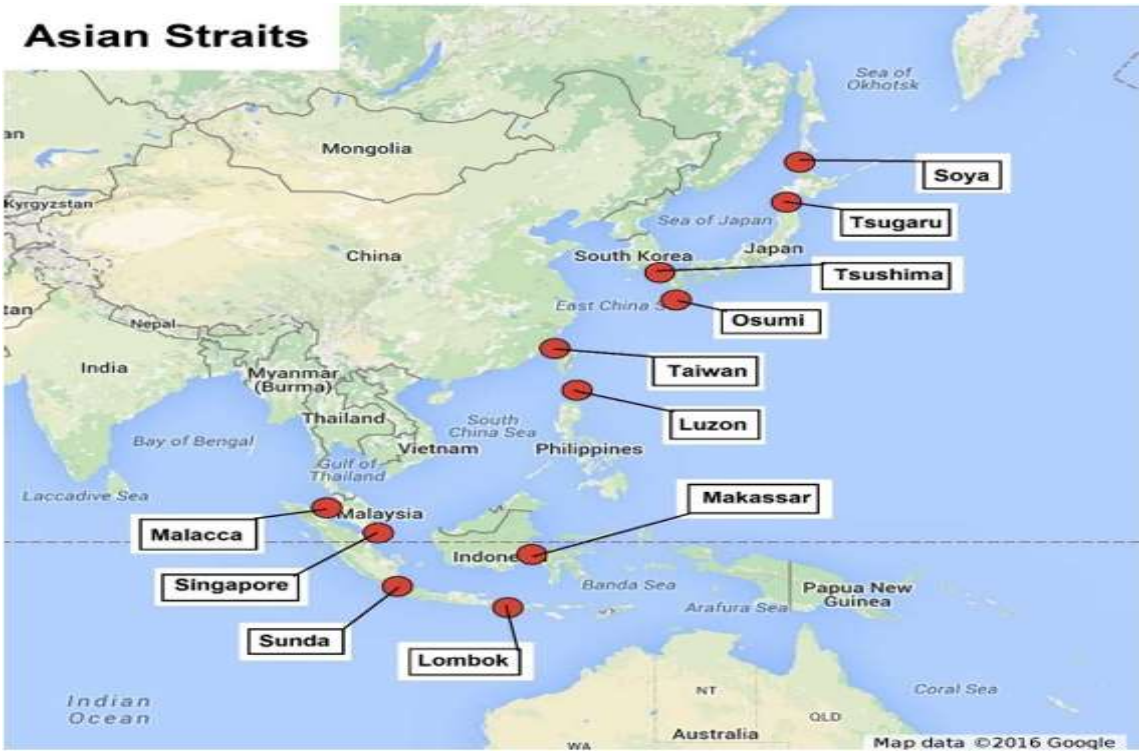
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا

1- الأهمية الجغرافية

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بعديد الخصائص الجغرافية سواء من خلال الموارد الطاقوية التي تحتويها والتي تجعل منها محل اهتمام الدول الذات أحقية في استغلالها أو الدول المالكة للإمكانيات التقنية والتكنولوجية، كما يضاف إلى الأهمية الجغرافية الممرات والمضائق البحرية التي تعتبر ذات أهمية

جيواستراتيجية للسفن التجارية و موردا اقتصاديا مهما، وهذا ما يمكن أن يميز أهم المناطق الجغرافية في المنطقة من خلال المسطحات المائية والمعابر البحرية، وهذا من خلال ما تظهره الخريطة التالية:

الخريطة (2) : المعابر البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا.



المصدر:

Rodrigo dos Santos Casse and Thaís Jesinski Batista, MARITIME SECURITY IN SOUTHEAST ASIA, UFRGS Model United Nations, ISSN 2318-3195, v.4, 2016, p 26.

يظهر من خلال الخريطة(2) أهم الممرات والمضائق البحرية ونقاط الاختناق في منطقة جنوب شرق آسيا، وتتمثل هذه الممرات في كل من مضيق (ملقا: بين ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا، سنغافورة: بين سنغافورة وإندونيسيا، صوندا: إندونيسيا، لومبوك: إندونيسيا، ماكاسار :إندونيسيا، لوزون: الفيليبين)

ونظرا للأهمية الاستراتيجية للجغرافية البحرية والمضائق تظهر أهمية بحر الصين الجنوبي ومضيق ملقا التي سنتطرق لها في الآتي:

أ- بحر الصين الجنوبي

يتميز بحر الصين الجنوبي بعديد الخصائص الجيواستراتيجية التي تجعل منه فضاءا تشغيليا ومسرحا رئيسيا للاهتمام الدولي، حيث يربط بحر الصين الجنوبي شرق آسيا بالمحيط الهندي، كما يحتوي

على أحد أهم الممرات البحرية العالمية وهما ملقا ومضيق سنغافورة، هذا الخط البحري هو شريان حياة لا غنى عنه لكل من العمليات الاقتصادية والبحرية التي تربط شرق آسيا بأوقيانوسيا وأوروبا وأفريقيا والجزء الشرقي من الأمريكتين، بالإضافة إلى ذلك يعد بحر الصين الجنوبي مكونا حيويا لطريق الحرير البحري، ولكن أيضا بالنسبة للولايات المتحدة، ودول جنوب شرق آسيا، واليابان، وأستراليا، التي تعتمد جميعها اقتصاديا على حرية الملاحة والتجارة دون عوائق.[1]

يمثل الجدول قيمة التجارة (بالمليار دولار أمريكي) التي تمر عبر بحر الصين الجنوبي خلال سنة 2016 وتمثيلها بالنسب المئوية من خلال النسبة الإجمالية لجميع السلع لكل دولة تستخدم بحر الصين الجنوبي كممر تجاري لسلعها.

الجدول (4): قيمة التجارة عبر بحر الصين الجنوبي.

الدولة	قيمة التجارة في بحر الصين الجنوبي (مليار دولار أمريكي)	تجارة بحر الصين الجنوبي كنسبة (%) من جميع السلع
الصين	1470	39,5
اليابان	240	19,1
ألمانيا	215	9,0
الولايات المتحدة	208	5,7
الهند	189	30,6
المملكة المتحدة	124	11,8
فرنسا	84	7,8
البرازيل	77	23,4
إيطاليا	71	8,1
كندا	22	2,7
إجمالي	2700	

المصدر:

Regional Analysis Brief: South China Sea, U.S.Energy Information Administration, 2024, p 20, site: https://www.eia.gov/international/overview/country/MYS **viewed** on 26/12/2024 at 10.00

الملاحظ من الجدول(4) أن الصين تعتبر الأكثر حجما من حيث القيمة التجارية بنسبة مالية تقدر ب 1470 مليار دولار، تليها اليابان وألمانيا بنسب متقاربة، عكس الولايات المتحدة فهي تبلغ سبع ما يمر في بحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى ذلك نسب التجارة من جميع السلع تبقى الصين محتلة الصدارة في

[1] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, op. cit, p 426.

استعمال بحر الصين كمركز عبور لسفنها التجارية ثم تليها كل من الهند والبرازيل بنسب أقل منها نسبيا، وهذا ما يفسر الأهمية الجيواستراتيجية لجغرافية بحر الصين الجنوبي للدول الإقليمية أو الدولية.

ب- مضيق مالاقا

تلعب المضائق البحرية دورا هاما في منطقة جنوب شرق آسيا وفي التجارة العالمية، إذ تعتبر مناطق مرور للتجارة العالمية التي تشمل بشكل خاص موارد الطاقة في العالم، ومن خلال المميزات الجغرافية التي يتميز بها مضيق ملقا جعل منه ميزة إضافية تتجاوز حركة المرور البحرية من الشرق إلى الغرب أو العكس، إذ يتزايد التواصل عبر المضيق مما يدمج المقاطعات والدول على جانبي المضيق، لتتشكل شبكات اجتماعية عبر الحدود متنوعة عرقيا وثقافيا وبيولوجيا لكنها متكاملة بشكل وثيق لتخلق فرصا كبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الساحلية مثل اندونسيا وسنغافورة وماليزيا وتايلاند، كما تعمل على تحريك السلع والبضائع بين منطقة الهند وأوروبا وبقية أسيا وأستراليا.[1]

يمثل الجدول(5) حجم النفط الخام والغاز المكثف ومنتجات البترول المنقولة عبر مضيق ملقا في الفترة الزمنية المحددة بين (2018–2023) بحجم

الجدول (5) : حجم النفط الخام والغاز المكثف ومنتجات البترول المنقولة عبر مضيق ملقا.

2023	2022	2021	2020	2019	2018	
16,6	16,1	15,1	16,2	16,5	16,4	**النفط الخام والمكثفات**
7,0	6,8	6,8	6,6	6,6	6,7	**منتجات البترول (مليون برميل يوميًا).**
23,7	22,9	21,9	22,8	23,1	23,0	**تتدفق إجمالي النفط عبر مضيق ملقا (مليون برميل يوميًا)**
9,0	8,0	8,6	7,2	6,9	7,8	**تدفق الغاز الطبيعي عبر مضيق ملقا (مليار قدم مكعبة في اليوم)**

المصدر :

Country analysis brief : world oil transit chokepoints, U.S.Energy Information Administration, 2024, p 5.

Link: https://www.eia.gov/international/overview/country/MYS **viewed on** 27/12/2024 at 20:30

يلاحظ من الجدول أن نسبة المنقولات من النفط الخام ومنتجاته والغاز الطبيعي انخفضت بداية من سنة 2019 إلى غاية نهاية سنة 2021، ويرجح ذلك بسبب جائحة كوفيد-19 التي أثرت على الاقتصاديات

[1] - Evers Hans-Dieter and Gerke Solvay, **The strategic importance of the Straits of Malacca for world trade and regional development**, Center for Development Research (ZEF), University of Bonn, 2006, p 7. Link: https://nbn-resolving.de/urn:nbn:de:0202-20080911173 **viewed** on 12/04/2024 at 00:00.

الدولية وحركة التجارة والنفط في العالم، كما يلاحظ أن مقدار النفط والغاز الطبيعي في سنة 2023 مقارنة بسنة 2018 زاد بحجم نسبي وهذا ما يزيد من الأهمية الاستراتيجية من مضيق مالقا.

2- الأهمية السياسية

تستمر التغيرات في الجغرافيا السياسية والتنظيم الجيوسياسي في منطقة الهندو–باسيفيك لفترة طويلة، حيث تعبترها منطقة جنوب شرق آسيا فرصة للتعاون في مختلف الميادين والمجالات من خلال مركزية موقعها كممر حيوي وبوابة لهذه المناطق الديناميكية لأجل اتخاذ المبادرة في تطوير هيكلها الاقتصادي والأمني والتأكد من أن هذه الديناميكيات ستساهم في تعزيز الاستقرار والسلام والازدهار لشعوب جنوب شرق آسيا وكذلك للمنطقة الأوسع في المحيطن والهندي والهادي، حيث تسعى آسيان في استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ أن تكون مركزيتها هي المبدأ الأساسي لتعزيز التعاون في المنطقة بآليات تقودها بذاتها بلعب دور قيادي في السياسة الإقليمية وإدارة علاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى أهمية مركزية الآسيان تشجع على خلق نظام إقليمي قائم على القواعد مما يقلل من احتمالية التوتر والصراع بين الدول بمختلف أحجامها.[1]

تُعتبر آسيان "الأصل" أو أول مجموعة إقليمية قابلة للحياة في آسيا، كما تُعتبر "المحور" للنقاشات والتفاعلات الإقليمية الآسيوية حول تغيير المعايير والآليات للتعاون الإقليمي في آسيا، وهذا في إطار المؤسسات الأوسع لآسيا والمحيط الهادئ وآسيا الشرقية.[2]

3- الأهمية الإقتصادية

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بأهمية جيواستراتيجية تجعلها محل اهتمام وحرص عديد القوى الكبرى، حيث تقع على طرق التجارة المزدحمة والموارد الطبيعية مما يجعلها أكثر أهمية في سلاسل التوريد العالمية، كما تعتبر خلال سنة 2020 خامس أكبر اقتصاد في العلم بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان وألمانيا.[3]

---

[1]- Mohd Faheem, op. cit, p 67-68.

[2] - Rajeev Ranjan Chaturvedy and Ankush Ajay Wagle, op. cit, p 78.

[3] - David M. Lampton, Big Power Securitization, **Industrial Policy, and Ideological Trends: Implications for U.S.–China–Southeast Asia Cooperation, edited: John J. Brandon, U.S.–China–Southeast Asia Relations: Challenges and Opportunities for Regional Cooperation**, (Thailand: report The Asia Foundation, 2024), p 13.

تسعى المجموعة الاقتصادية الآسيانية (AEC) التي تأسست في عام 2015 إلى تقليل أو إزالة الحواجز التجارية لتسهيل الحركة الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة الماهرة داخل منطقة آسيان، حيث مكنها ذلك من بلوغ ناتج محلي إجمالي 3,62 مليار دولار أمريكي الآسيان هي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الهند–المحيط الهادئ، بعد الصين واليابان، وكذلك ثالث أسرع اقتصاد نمواً في الهند–المحيط الهادئ في العقد الماضي، بعد الصين والهند، وكدور محوري في تجارة السلع العالمية، فقد مرّ أكثر من 3,34 مليار دولار من التجارة العالمية عبر منطقة الآسيان في عام 2021 وحده.[1]

بالإضافة إلى الخصائص الاقتصادية التي تعتبر الأسرع نموا في العالم بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بنمو قدر ب 4,6% بتصدر فيتنام الواجهة بنسبة 6,7% وباقي الدول لم تنخفض نسبة نموها عن 3%، حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي 2,6 تريليون دولار في عام 2017 بما تشكل اقتصادات دول الآسيان سادس أكبر اقتصاد في العالم بعد كل من (الولايات المتحدة، الصين، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، فرنسا).[2]

جذبت منطقة جنوب شرق آسيا 17% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، على الرغم من الانخفاض العالمي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت آسيان أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث زادت الاستثمارات في آسيان خلال سنة 2023 بنسبة يقارب 1%، لتصل إلى قيمة 230 مليار دولار، مرتفعة حصتها منذ سنة 2019 لغاية 2022 إلى نسبة 16,5%، كما ارتفع مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بنسبة 56 % منذ عام 2014 بمقدار من (2,5 إلى 3,9) مليار دولار 2.5 خلال سنة 2023 بنسبة من (6,9 إلى 7,9)% من المخزون العالمي في نفس الفترة، وقد أدى النمو القوي منذ عام 2021 الذي يتميز بمستويات تتجاوز 200 مليار دولار سنويًا إلى تزايد اهتمام المستثمرين في صناعات رئيسية مثل التمويل والطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تطوير سلسلة القيمة الخاصة بالمركبات الكهربائية وإعادة هيكلة سلسلة الإمدادات الدولية.[3]

---

[1] - East-West Center, op. cit, p10.

[2] - Wang Gungwu, op. cit, p 7.

[3]-ASEAN Investment Report 2024, **The ASEAN Secretariat and United Nations Trade and Development**, (Indonesia: ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment, 2024), p 3.

أ- الأهمية الاقتصادية لبحر الصين الجنوبي

تظهر الأهمية الإقتصادية لبحر الصين الجنوبي من خلال الموارد الطاقوية التي يحتويها من احتياطات في النفط والغاز الطبيعي وهذا ما يوضحه الجدول(6) أدناه:

الجدول(6): الاحتياطات المؤكدة والمحتملة للموارد الطاقوية في بحر الصين الجنوبي

الدولة	الاحتياطات المؤكدة والمحتملة من السوائل (مليون برميل)	الإحتياطات المؤكدة والمحتملة من الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)
إندونيسيا	44	1.1
الفلبين	17	0.4
ماليزيا	1,284	28.9
بروناي	299	1.9
الصين	1,423	5.7
فيتنام	530	2.3
المجموع	3,596	40.3

المصدر:

U. s. energy information administration, Regional Analysis Brief: South China Sea, March 21, 2024, p 4-5, site: Regional Analysis Brief: South China Sea **viewed on** 21/04/2024 at 14:30

بالإضافة إلى الإحتياطات المؤكدة والمحتملة المبينة في الجدول أعلاه من خلال المسح الذي قامت به هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي في عام 2023 لتحليل إمكانات تواجد حقول النفط والغاز الطبيعي التقليدي الغير مكتشفين شمل 13 حوضا في بحر الصين الجنوبي في عدة مناطق من جنوب شرق آسيا، حيث قدرت احتياطي ما يتراوح بين (2,4- 9,2) مليار برميل من النفط وبين (62-216) تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، بالرغم أن هيئة المسح الجيولوجي الأمريكي لم تفحص المنطقة بأكملها مما ينبئ أن الاحتياطات تكون أكبر بامتداد حتى خارج بحر الصين الجنوبي.[1]

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا

تتمتع منطقة جنوب شرق آسيا بجذب كبير للاستثمار الأجنبي رغم الانخفاض الذي يشهده العالم في تدفقات الاستثمار الأجنبي، والتي تتميز بمجموعة من العوامل الرئيسية التي تدعم الاتجاه التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يلقى اهتماما متزايدا من المستثمرين في الصناعات الرئيسية مثل المال

[1] - U. S. Energy Information Administration, **Regional Analysis Brief: South China Sea**, March 21, 2024, p 4-5, site: Regional Analysis Brief: South China Sea **viewed on** 21/04/2024 at 14:30.

والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير سلسلة القيمة للمركبات الكهربائية وإعادة هيكلة سلسلة الإمداد الدولية، فيظهر هذا من خلال النتائج التي حققتها الآسيان في جذب 17% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بارتفاع من 16% خلال سنة 2022، مما جعل مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة يزيد من (2,5 إلى 3,9 مليار دولار) خلال الفترة الممتدة بين (2014- 2023)، ما يمثل 7,9% من المخزون العالمي بمستويات تتجاوز 200 مليار دولار سنويا، لتعكس هذه المعطيات القوة الأساسية للمنطقة كمركز مهم للخدمات المالية والتصنيع وتحسين تصور المستثمرين للاستثمار في الآسيان.[1]

يمثل الجدول أكبر عشرة مصادر دولية للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا في الفترة المحددة بين سنة (2022-2023) بالمليار دولار أمريكي.

الجدول(7): أكبر 10 مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا.

الدولة	2022	الدولة	2023
داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا	33,5	الولايات المتحدة	74,4
الولايات المتحدة الأمريكية	30	داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا	21,9
اليابان	24,2	الصين	17,3
جمهورية كوريا	14,9	هونغ كونغ – الصين	15
الصين	14,6	اليابان	14,5
هونغ كونغ – الصين	14,5	جمهورية كوريا	10,9
المملكة المتحدة	13,9	هولندا	8,7
مقاطعة تايوان في الصين	10,3	مقاطعة تايوان في الصين	8
هولندا	9,3	الهند	5,6
فرنسا	7,6	سويسرا	5,2
الإجمالي	**172,7**		**181,5**
أعلى عشر حصص من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (%)	**75,4**		**80**
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الآسيان	**229,2**		**229,8**

المصدر:

ASEAN Secretariat, ASEAN Investment Report 2024 ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment, Jakarta, October 2024, p 10.

Link: https://asean.org/wp-content/uploads/2024/10/AIR2024-3.pdf **viewed on** 16/04/2025 at 10:30

[1] - ASEAN Investment Report 2024 - ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment Jakarta: ASEAN Secretariat, October 2024, p 3. Link: https://asean.org/wp-content/uploads/2024/10/AIR2024-3.pdf **viewed on** 16/04/2025 at 10:30.

يظهر الجدول(7) حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2022 التي كانت فيها دول الآسيان أكبر مقدار بـ 33,5 مليار دولار وهذا يعكس حجم التعاون والاستثمار داخل منطقة جنوب شرق آسيا، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بمقدار 30 مليار دولار، في حين الصين تبلغ نصف الاستثمار المباشر للولايات المتحدة، أما خلال سنة 2023 فانقلب الموازين في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الولايات المتحدة حيث بلغت مقدار يتجاوز الضعف خلال سنة 2022 مما مكنها من أخذ الهيمنة على حجم الاستثمار الأجنبي متفوقة على دول المنطقة والدول الأخرى المستثمرة في المنطقة.

المطلب الثالث: الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة جنوب شرق آسيا

تجذب منطقة جنوب شرق آسيا من خلال الأهمية الجيواستراتيجية التي تتمتع بها العديد من الدول الإقليمية والدولية التي تسعى جاهدة في تبني استراتيجياتها لأجل مصالحها، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والصين أكبر الفواعل الاستراتيجيين في المنطقة من خلال الاستراتيجيات التنافسية فيما بينها والتعاونية مع دول الآسيان للاستفادة أكثر من الإمكانيات التي تزخر بها دول المنطقة، بالإضافة إلى دول أخرى التي لها مصالح إقليمية ونوايا مختلفة، يمكن التطرق لأهمها في الآتي:

1- الهند

تعد سياسة "أنظر شرقا" التي انتهجتها الهند وخاصة بعد وصول حكومة التحالف الديمقراطي للحكم سنة 2014 ديبلوماسية انتهجتها الهند مع منطقة آسيا والمحيط الهادي، فهي تربط الهند بها نفسها بدول الآسيان ودول أقصى الشرق من جزر المحيط الهادئ مثل اليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا والدول المجاورة الهد مثل بنغلاديش، فمن خلال زيارة رئيس بنغلاديش في ديسمبر 2014 للهند تبعه ذلك الإعلان الهندي بأنها بدأت سياستها أنظر للشرق بأول دولة وهي بنغلاديش وبداية التصرف في هذه الاستراتيجية، حيث تسعى الهند من خلالها إلى التوازن مع الاقتصاد العالمي الناشئ وهو ما جعل منها واحدة من القوى الكبرى في آسيا، بالإضافة أن نظرة الهند للآسيان اختلفت في سياستها الخارجية وفقا لمصالحها الوطنية والقلق الأمني في المنطقة، إذ عملت على الحفاظ على علاقاتها مع دول الآسيان تحت شعار "أنظر شرقا"

وخاصة بعد وصول حكومة التحالف الوطني الديمقراطي سنة 2014 للحكم، حيث قررت الهند منح أهمية خاصة لدول الآسيان لتحسين لتحسين وتطوير الشراكة الاستراتيجية والتعاون الدفاعي في المنطقة.[1]

تزايدت العلاقات بين الهند ومنظمة الآسيان بعد الإعلان عن استراتيجية "أنظر شرقا" أو بالأحرى "إعمل شرقا"، حيث استغلت الهند والآسيان مرور 25 عاما على شراكة الحوار بينهما و 15 عاما من التفاعل وخمس سنوات من الشراكة الاستراتيجية، فخلال القمة التي جمعت الهند والآسيان في 25 جانفي 2018 في نيودلهي بعنوان القيم المشتركة– المصير المشترك، حيث تخلل القمة معارض مختلفة في شتى المجالات من الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة (الجالية الهندية في سنغافورة) ومجالس الأعمال، والافتتاح الرسمي لحديقة الصداقة الهندية الآسيانية في نيودلهي، بالإضافة إلى ذلك اتخذت الهند مبادرات سياسية في المنطقة تشمل بعض أعضاء الآسيان كمبادرة خليج البنغال للتعاون الفني والاقتصادي متعدد القطاعات وتعاون ميكونغ–غانغا، كما تعتبر الهند شريكا إقليميا في منطقة الآسيان من خلال المشاركة في عديد المنتديات الإقليمية مثل المنتدى الإقليمي الأمني، المنتدى البحري الموسع للآسيان، وهذا ما يدل أن الهند تسعى إلى تعزيز وجودها الاستراتيجي في جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.[2]

وضعت نهج الهند في منطقة المحيطين الهندي والهادئ الأساس للتعاون البحري مع جيرانها البحرين، وأكدت على الضرورات الجغرافية والدور المحوري لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وحتمية الطبيعة الشاملة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل السلام والازدهار في المنطقة، حيث أصبح الانخراط العميق مع الدول في منطقة المحيطين الهندي والهادئ جزءا أساسيا ولا يمكن الرجوع عنه من سياسة الهند الخارجية ولعب دور أكبر في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.[3]

2- اليابان

تنظر اليابان إلى بعض الدول الإقليمية في المنطقة بمثابة منافسين لها في استراتيجيتها لذا تعمل بأكثر نشاط لتعزيز رؤيتها الخاصة الإقليمية بالتواصل وتشكيل علاقات أمنية واقتصادية مع المزيد من

---

[1] - Manidipa Mistri, **Look East to Act East: India's Commitment to ASEAN and the China Conundrum, edited: Sueo Sudo and Chosein Yamahata, ASEAN and Regional Actors in the Indo-Pacific**, (Singapore, company Springer Nature, 2023), p 58.

[2]- Nehginpao Kipgen, India–ASEAN relations: the initiatives, successes, and challenges, India Review, routledge, 2020, p 210. Site: https://doi.org/10.1080/14736489.2020.1754012 **viewed on** 12/12/2024 at 15.30.

[3] - Rajeev Ranjan Chaturvedy and Ankush Ajay Wagle, op. cit, p 77.

جيرانها، إذ تعتبر اليابان ثالث أكبر اقتصاد في العالم وتظل مصدرا لا غنى عنه للاستثمار في دول الآسيان.[1]

تسعى اليابان من خلال طابعها الواقعي المزين بالقيم في استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة التي أعلنت عنها حكومة آبي سنة 2016 والتي ترتكز إلى ثلاث ركائز أساسية:

- تعزيز وترسيخ حكم القانون، التجارة الحرة، حرية الملاحة.
- السعي لتعزيز الروابط لتحقيق الازدهار الاقتصادي، بما في ذلك من خلال تطوير بنية تحتية عالية الجودة وفقًا للمعايير الدولية.
- التعاون في مجالات مثل تقليل مخاطر الكوارث ومنع انتشار الأسلحة استقرار وازدهار المنطقة بأكملها
- الالتزام بالسلام والاستقرار الذي يتضمن المساعدة في بناء القدرات في تطبيق القانون البحري.

قامت اليابان بتعزيز علاقاتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا وكل دولها ودعم مركزية الآسيان من خلال ما أشارت إليه في الكتاب الأزرق الدبلوماسي سنة 2022 لمفهوم المحيط الهندي والهادئ الحر والمفتوح الذي أصبح يشاركه المجتمع الدولي بشكل متزايد، وهذا ما يجعلها فرصة لليابان لاستغلالها للحوار الثنائي والمتعدد الأطراف في المنطقة لتعزيز المبادرات نحو تحقيق الرؤية المطلوبة.[2]

3- أستراليا

ترى أستراليا مستقبلها مرتبط بمستقبل جنوب شرق آسيا بما لديها من الروابط الجغرافية والتجارية والرؤية المشتركة لمنطقة مستقرى ومزدهرة، حيث تعمل أستراليا على الانخراط مع جنوب شرق آسيا كأولوية وبناء شراكات تنموية طويلة الأمد، مما يعزز البرنامج السنوية للمساعدة الرسمية في التنمية البالغ قيمته 1,3 مليار دولار مع المنطقة مصالحنا المشتركة والسماع إلى وجهات نظر المنطقة والاستمرار في بناء وتطوير ودعم لتلبية أولوياتهم ومعالجة التحديات المشتركة (تغير المناخ، والنمو الشامل والمستدام، والمساواة بين الجنسين، والإعاقة والإدماج الاجتماعي، وتعزيز المجتمعات القوية)، من خلال استغلال جميع أدوات

[1] - Shaun Narine, **THE NEW ASEAN IN ASIA PACIFIC AND BEYOND**, (United States of America, Lynne Rienner, 2018), P 216.

[2] - Robin Ramcharan, **Japan's Relations with ASEAN Post-COVID-19: Navigating the New Cold War, Edited: Sueo Sudo and Chosein Yamahata, ASEAN and Regional Actors in the Indo-Pacific**, (Singapore: the registered company Springer Nature, 2023), p 278-279.

التحكم، للعب دورا أكبر في دعم تنمية المنطقة. كما تعمل أستراليا مع الدول الأعضاء في آسيان من خلال المبادرات الإقليمية باعتبارها أول شريك حوار لآسيان وشريك استراتيجي برؤية مركزية آسيان ضرورية للمنطقة.[1]

تمكنت أستراليا والآسيان من العمل معًا على العديد من المشكلات ذات الاهتمام المشترك لتعزيز الأمن، حيث حصلت أستراليا على فوائد كبيرة من مساهمة الآسيان في الاستقرار في جنوب شرق آسيا، وقد وسع النمو الاقتصادي قاعدة مشاركة أستراليا مع منطقة الآسيان. يمكن أن تضيف برامج الآسيان من أجل تعزيز التكامل إلى أساس التورط الإقليمي والسياسي والاقتصادي لأستراليا.كما دعمت أستراليا بقوة عمليات الحوار الخاصة بالآسيان التي تشمل القوى الكبرى في شرق آسيا ومجموعاتها المرتبطة بما في ذلك منتدى الآسيان الإقليمي وقمة شرق آسيا، وهذا لأستراليا مصلحة كبيرة في قدرة الآسيان على تحقيق أهدافها المعلنة وفي المساهمة التي يمكن أن يقدمها هذا العلاقة لتعزيز الازدهار والأمن للجميع.[2]

أصبحت أستراليا أول شريك حوار لرابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، اعتبارًا من عام 1974 مما يجعل تاريخ انخراط أستراليا الرسمي مع آسيان أطول من نصف أعضائها يبدو أن كانبيرا تستيقظ مؤخرا فقط على أهمية جنوب شرق آسيا وفوائد الشراكة معها في نظر الكثيرين في المنطقة، حيث تم تفعيل هذه اليقظة بسبب الشعور المتزايد بعدم الاستقرار وتقلص اليقين في موثوقية أصدقائها الكبار والأقوياء.[3]

تعمل أستراليا بحكم موقعها الجغرافي بمنطقة جنوب شرق آسيا في المشاركة في عديد التهديدات التقليدية والغير تقليدية على التفاعل الاستراتيجي للسعي نحو الأمن مع آسيا بدلا من الصراع معها، حيث يجب أن تصبح الروابط الأقرب مع كل من جنوب شرق آسيا والدول الفردية في جنوب شرق آسيا أولوية

---

[1] - Department of Foreign Affairs and Trade, **AUSTRALIA–SOUTHEAST ASIA (REGIONAL) DEVELOPMENT PARTNERSHIP PLAN 2024–2028**, Australian government, p 1, link: https://www.dfat.gov.au/publications/development/Australia-southeast-asia-regional-development-partnership-plan-2024-2028 **viewed on** 09/09/2025 at 14:13.

[2] - Frank Frost, **Engaging the neighbours: Australia and ASEAN since 1974**, (Australia: ANU Press, 2016), p 203.

[3] - Huong Le Thu**, Australia and ASEAN: Together for the Sake of a New Multipolar World Order**, Institute for Regional Security, 2018, p 27.

مستمرة غير متنازع عليها بسبب أي تغييرات في الحكومات، إذ تعتبر يعتبر الحماس المتجدد تجاه آسيان ضروريا لرؤية أستراليا الاستراتيجية باحتضان المنظمة لأجل أن تكون الفرصة ذهبية لتبنيها.[1]

4- الإتحاد الأوروبي

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا مكانة حساسة في استراتيجيات دول الاتحاد الأوروبي من خلال موقعها الجيواستراتيجي، فالاتحاد الأوروبي وأغلب الدول الكبرى تولي اهتماما كبيرا للممرات البحرية وهذا ما يميز منطقة جنوب شرق آسيا في مضيق ملقا عبر بحر الصين الجنوبي الذي يعد شريانا حيويا للتجارة الأوروبية مع شركائه في آسيا، حيث تشير تقديرات إلى ما يقرب من 12% من إجمالي تجارة بريطانيا تمر عبر بحر الصين الجنوبي بالإضافة إلى ألمانيا (9%) وفرنسا(7,7%) وإيطاليا(8,1%)، فنظرا للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أوروبا وآسيا ليبلغ حجم التجارة البحرية سنويا 4,74 تريليون يورو سنويا جعل من الاتحاد الأوروبي يولي اهتماما كبير بالأمن البحري ليبقى محافظا على استقرار المنطقة وسعيا منه لزيادة حجم التبادل التجاري وهذا يتضح من خلال معدلات النمو الاقتصادي في شرق وجنوب شرق آسيا ليصل نسبة 5% وأوروبا بنسبة أقل (2%).[2]

يسعى الاتحاد الأوروبي للعب دور أكبر في التأثير وتشكيل البيئة الدولية الأوسع في آسيان من خلال تعزيز أفكار وممارسات الاتحاد الأوروبي في التكامل الاقتصادي وإطار التعاون الإقليمي، مما يمكن الاتحاد الأوروبي إلى الاستفادة من نفوذ أكبر على عملية بناء المجتمع الاقتصادي في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتعزيز التحرير الاقتصادي والإقليمية الاقتصادية استنادا إلى تجارب الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك يأمل يأمل الاتحاد الأوروبي في المساهمة في إعادة تشكيل الظروف المعيارية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثل تحسين حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وتشجيع التنمية المستدامة من خلال التجارة باعتبار الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية تؤمن جوهريا بنموذج التعاون الإقليمي والتكامل الإقليمي،

---

[1] - Huong Le Thu**,** op. cit**,** p 29.

[2]- Felix Heiduk, **European powers and the South China Sea, edited: Leszek Buszynski and Do Thanh Hai , The South China Sea From a Regional Maritime Dispute to Geo-Strategic Competition**, (New York, Routledge 2020), p 153.

وبالتالي يعتزم الاتحاد الأوروبي مساعدة المنظمات الإقليمية بما في ذلك آسيان في معالجة مشاكل مثل غياب بنية أمنية وانعدام سوق داخلية.[1]

المبحث الثاني: الاستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

تعمل الصين جاهدة لأخذ دورها الاستراتيجي في منطقة جنوب شرق آسيا، وذلك من خلال عدة اعتبارات ومصالح إقليمية تربط الصين بدول الآسيان، برغم بعض النزاعات التي تقوض العلاقات السياسية بين الجانبين إلا أن الصين تمارس أساليبها الإستراتيجية لتحقيق مصالحها في أمنها القومي.

المطلب الأول: تعميق الوجود الاستراتيجي الأمني في القضايا الإقليمية

حققت الصين تقدما سياسيا واقتصاديا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في جنوب شرق آسيا، تحت استراتيجية "الهجوم الساحر"، حيث بدأت ترى قيمة الهياكل الإقليمية في المنطقة بانتقالها بسرعة من معارضة أو تجاهل تلك الهياكل إلى أن تصبح القوة الدافعة وراء عدد من المبادرات الإقليمية، من خلال ما قدمته الصين من دعم لـ (مجموعة المفاوضات الثلاثية ومجموعة شرق آسيا، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، الاتفاقية الشاملة للتجارة الحرة في آسيا، الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، الاتفاقية الشاملة للتجارة الحرة في آسيا)، حيث كانت الصين تبني علاقات قوية مع بقية منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما تبنت نهجا أساسيا على مستوى معياري في سياستها الخارجية التي تتلخص في المبادئ الخمسة للتعايش السلمي المتماشية بشكل جيد مع المبادئ الأساسية لرابطة دول جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى ذلك تبنت الصين علاقات قوية مع بقية منطقة آسيا والمحيط الهادئ على مستوى معياري، أو التدخل في شؤون الدول ذات السيادة.[2]

كانت الصين مستعدة لتقديم المساعدات التنموية لآسيان ومؤسساتها ذات الصلة وتعزيز بناء مجتمع آسيان لأجل موحدة ومزدهرة ونشيطة هي من المصالح الإستراتيجية للصين، حيث أعرب شي جين بينغ في خطابه بجامعة سنغافورة الوطنية في نوفمبر 2015 عن دعمه في تطوير آسيان ونموها وبناء مجتمع آسيان، وذلك بإصدار خطة عمل في مارس 2016 لتنفيذ الإعلان المشترك حول الشراكة الاستراتيجية بين الصين

[1] - Xuechen Chen, **Understanding the EU's Norm and Policy Diffusion in ASEAN through Trade and Security Cooperation Normative or Normal Power**?, (New York, Routledge, 2024), p 64-65.

[2] - Shaun Narine, op. cit, p 262.

وآسيان من أجل السلام والازدهار (2016–2020)، وتأكيد الدعم الصيني لمحورية آسيان في الهيكل الإقليمي الجاري تطوره وفي جميع الآليات والمنتديات التي تقودها آسيان، كما صرح الجانبان الصيني والآسياني في القمة التي تختتم الذكرى الخامسة والعشرين لعلاقات الحوار بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا بالتأكيد على أولويات سياساتهما تجاه بعضهما البعض، وهذا ما تكرر القمة الثانية والعشرين بين الصين وآسيان في نوفمبر 2019 بأن الصين تدعم دائمًا مركزية آسيان في التعاون في شرق آسيا.[1]

زادت الصين في إنفاقها العسكري الدفاعي وتحديث القوات العسكرية بنسة 7,5% عن عام 2018 ليصل إلى 177,61 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2019، حيث يعتبر عام 2018 أكبر زيادة في نفقات الدفاع في ثلاث سنوات بنسبة 8,1%، وهذا بسبب الطموح الذي تسعى له الصين في امتلاك خمسة حاملات طائرات وبناء صواريخ مضادة للأقمار الصناعية وطائرات مقاتلة خفية زيادة أسطولها من السفن البحرية والغواصات.[2]

أقام الجيش الصيني علاقات تبادل عسكرية وشارك في ذلك مع معظم دول جنوب شرق آسيا، تم إجراء تدريبات عسكرية مشتركة، بما في ذلك في مكافحة الإرهاب ومجالات الأمن غير التقليدية الأخرى، وهناك بعض آليات الحوار الاستشاري الأمني السنوية بين الصين والعديد من دول الآسيان متعددة الأطراف حول النزاعات التي ترى الصين أنها ثنائية الطابع، وهذا ما لا يقلقها من أن تأخذ جميع دول الآسيان بما في ذلك وزراء دفاعها موقفا واحدًا ضد بكين، لأن البلد لديه علاقات جيدة نسبيًا مع معظم دول الآسيان. خلال أكثر من ثلاثين عامًا من صعود الصين، كانت الاتجاه العام للصين في النزاعات الإقليمية هو حلها من خلال المحادثات والتفاوض ووسائل سلمية أخرى.[3]

– النزاعات الإقليمية بين الصين والآسيان:

يشهد بحر الصين الجنوبي نزاعا حول جزر باراسيل وسبراتلي التي تطالب بها كل من الصين وتايوان وفيتنام وبروناي، حيث حققت فيه الصين تحولا دراماتيكيا كبير في عهد "شي" بعيد عن شعار

[1] - Shihong Bi, Cooperation between China and ASEAN under the building of ASEAN Economic Community, Journal of Contemporary East Asia Studies, VOL. 10, NO. 1, 2021, p 88-89. Link: https://doi.org/10.1080/24761028.2021.1888410 **viewed on** 05/01/2024 at 12:25.

[2] - Tridib Chakraborti and Mohor Chakraborty, **India's Strategy in the South China Sea**, (New York, Routledge, 2020), p 56.

[3] - Chu Shulong, **China and the United States in Southeast Asia, Edited by David B. H. Denoon, CHINA, THE UNITED STATES, AND THE FUTURE OF SOUTHEAST ASIA**, (NEW YORK UNIVERSITY, PRESS New York, 2017), p 364.

"دينغ" المتمثل في "إخفاء قوتك، وانتظر وقتك"، فيظهر ذلك التحول استعداد الصين في استخدام القوة للاستيلاء على أراضي من الدول المطالبة في باراسيل ضد فيتنام في عام 1974 وفي ماشياف ريف ضد الفيليبين سنة 1984 حتى عام 2009، كانت فيها استراتيجية الصين غامضة مما نتج عنه جمود الصراع بشكل كبير لأن التفاوتات في الحجم من شأنها أن تعزز موقف الصين التفاوضي بشأن الدول الدول الأصغر في جنوب شرق آسيا، ما جعل الصين تطالب بتسوية النزاعات على الصعيد الثنائي ودعوة الأطراف لحل النزاعات بشكل سلمي وممارسة ضبط النفس في الأنشطة التي من شأنها تعقيد النزاعات في بحر الصين الجنوبي، كما أنها تكرس مبادئ حرية الملاحة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقاون البحار، لكن ذلك لم يدم طويلا فخلال سنة 2009 تخلت الصين عن الغموض وأوضحت ادعاءاتها عندما أصدرت خريطة التسع خطوط وادعت السيادة على 90% من بحر الصين الجنوبي التي تهدد الأراضي السيادية لكثير من دول جنوب شرق آسيا.[1]

سيطرت الصين على تدفق مياه نهر الميكونغ المعروف في الصين بنهر لانغانغ الذي كانت لاوس والدول الأخرى الواقعة على مجرى النهر (ميانمار، تايلاند، كمبوديا، فيتنام) باعتماد هذه الأخيرة على تدفق مياه النهر لتوليد الطاقة الكهرومائية والزراعة وصيد الأسماك، حيث كثفت الصين من بناء السدود على الجزء العلوي الطويل من النهر مما أدى إلى نقص كبير في حجم المياه المتدفقة إلى هذه الدول، لينتج عنه جفاف متكرر في السنوات الأخيرة رغم مناقشات المجموعات الإقليمية للدول المستغلة لمياه النهار بالاستخدام المتبادل لمياه النهر لكن دون جدوى وهذا بسبب الحذر الصيني على هذه المياه واستعمالها للضغط على الدول أو معاقبة الجيران الأصغر، وهذا باعتراف حكومات الميكونغ السفلية أن الصين تستعمله للضغط في حال الخلاف مع هذه الحكومات.[2]

حلت مدونة السلوك (COC) نتيجة للمفاوضات بين الصين ودول الآسيان محل وثيقة الآسيان (DOC) سنة 2002 التي أصبحت غير ملزمة، وهذا بسبب انتهاك الصين للالتزامات التي تعهدت بها، والتي جاءت في مسودتها أن الصين أدرجت أحكام تنص على أنه يجب على الموقعين عدم إجراء مناورات

---

[1] - Ann Marie Murphy, **China's Grand Strategy toward Southeast Asia Assessing the Response and Efficacy**, edited: David B. H. Denoon, China's Grand Strategy, (United States of America: NEW YORK UNIVERSITY PRESS books, 2021), p 131-132.

[2] - Robert G. Sutter**, Chinese Foreign Relations: Power and Policy of an Emerging Global Force**, Fifth Edition, (London: Rowman & Littlefield, 2021).

عسكرية مع أطراف من خارج المنطقة ما لم يتم إخطار أطراف أخرى في لجنة التفاوض وعدم إبداء أي اعتراض.[1]

ركزت القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي على رحلات القوات العسكرية الجوي، خلال 2016 جرت فوق الحيز المرجاني المتنازع عليه سكاربرور، تضمنت الرحلة طائرات مقاتلة من طراز J-10 و J-11، وطائرات إنذار مبكر(AEW) وطائرات تزويد بالوقود بالإضافة إلى قاذفات H-6K للتحليق فوق كل من جزر باراسيل وجزر سبراتلي، وقعت الرحلة أخرى في أوت من نفس السنة، بالتحليق فوق سكاربرور وجزر سبراتلي، وشملت مقاتلات وطائرات إنذار مبكر وطائرات تزويد بالوقود، قامت القوات الصينية خلال سنة 2017 بإجراء دوريات قتالية في بحر الصين الجنوبي والطيران عبر عبر مضيق مياكو، وقناة باشي، وبحر الصين الجنوبي، بالإضافة إلى ذلك وخلال عام 2018 بدأت الصين في رحلاتها تأخذ خطوات كبيرة بهبوط قاذفة في بحر الصين الجنوبي للمرة الأولى و إلى المحيط الهادئ الغربي.[2]

أحداث أخرى ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) والرف القاري الذي تدعيه فيتنام أسفرت عن مقتل عدة أشخاص إثر المظاهرات التي قام بها ناشطون فيتناميون وإرسال الذي حيث أرسلت قوارب صيد وسفن خفر السواحل لتعطيل حفر المنصة، وردة الفعل الصينية بتجميع أسطول من القوارب وسفن خفر السواحل للتصدي للقوة البحرية الفيتنامية، مما ألزم ذلك سحب منصة الحفر إلى موقع جزر باراسيل وذلك بعد محادثات تمت بين الجانبين.

كما تميزت فترة 2017 بزيارة نائب اللجنة العسكرية المركزية الصينية الجنرال فان تشانلونغ للعاصمة االفيتنامية هانوي بخصوص احتلالها لجزر في سبرايلي التي تعتبرها ماليزيا جزءا من قاعها القاري التي تباشر فيها استكشاف الغاز، فكانت هذه الزيارة مزعومة بتهديد لماليزيا باستعمال القوة لاسترداد الجزر التي تحتلها فيتنام ما خلق تعليق عمليات الاستكشاف.[3]

---

[1] - Ann Marie Murphy, op. cit, p 136.

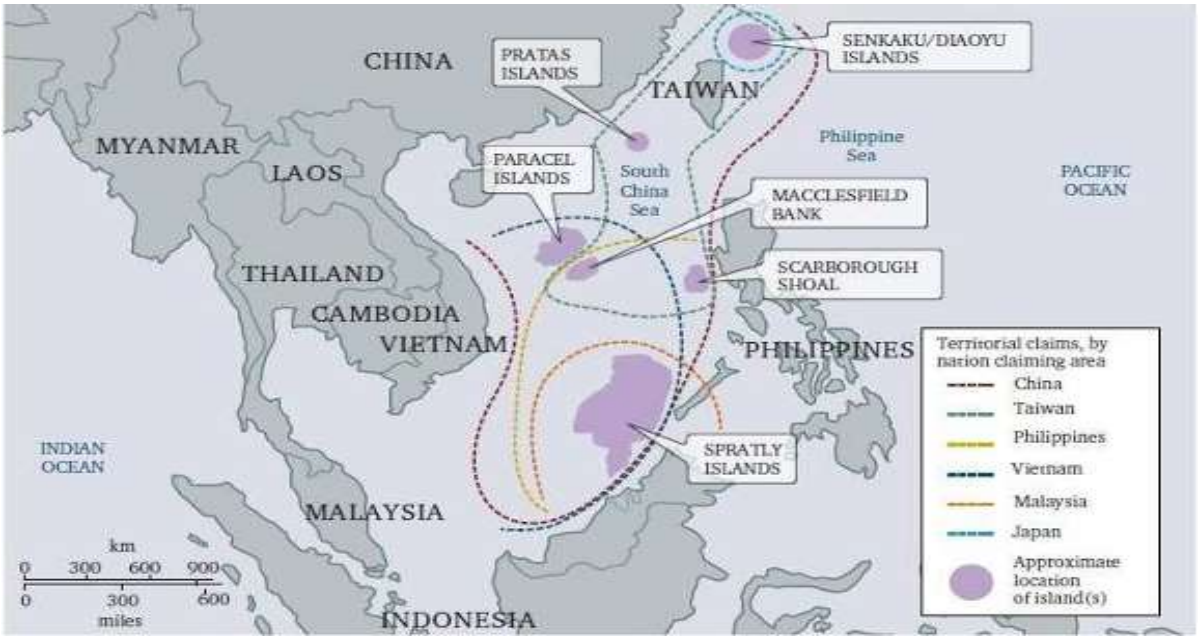
[2] - Derek Grossman, Nathan Beauchamp-Mustafaga, Logan Ma, Michael S. Chase, **China's Long-Range Bomber Flights Drivers and Implications**, (California: RAND Corporation, 2018), p 17-18.

[3] - Stein Tonnesson, **four aspects of the crisis in the south china sea, edited: Leszek Buszynski and Do Thanh Hai**, (New York: Routledge, 2020), p 11-12.

أدت المناقشات الكبيرة حول مدونة السلوك إلى إنشاء SDNT في SOM-DOC في عام 2018 مسودة وثيقة تحتوي على الأفكار والمواقف المقترحة من الصين ودول الآسيان الأعضاء والتي ستشكل أساس إعلان مدونة السلوك (COC) ، وأكد الاجتماع الوزاري أن المدونة ستكون متوافقة مع القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ضمن جدول زمني متفق عليه.[1]

تعتقد الصين أنها ستجبر دول جنوب شرق آسيا على الرضا من خلال التكتيكات الرمادية التي تقودها خفر السواحل الصيني (CCG) والميليشيات ناجحة بشكل ملحوظ في حرمان مدعي جنوب شرق آسيا من الوصول إلى مناطق الصيد، وموارد الطاقة في المياه الإقليمية، وغيرها من الحقوق القانونية في مناطقهم الاقتصادية الخالصة والرفوف القارية وقد تم تحقيق ذلك بفضل حملة بناء الجزر من 2013 إلى 2016، والبناء اللاحق للبنية التحتية البحرية والجوية والاستشعار في تلك القواعد، مما سمح بحلول عام 2017 للسفن الصينية بالقيام بعمليات عبر بحر الصين الجنوبي كل يوم من أيام السنة.[2]

الخريطة (3): المطالب الإقليمية في بحر الصين الجنوبي



المصدر:

Rodrigo dos Santos Casse and Thaís Jesinski Batista, MARITIME SECURITY IN SOUTHEAST ASIA, UFRGS Model United Nations, ISSN 2318-3195, v.4, 2016, p 34.

[1]- Kei Koga, **Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Strategy, and the South China Sea**, (Singapore, company Springer Nature, 2022), p 197.

[2]- Gregory B. Poling, **Building Bridges, Countering Rivals: Strengthening U.S.-ASEAN Ties to Combat Chinese Influence**, (Center for stratigic and international studies), 2025, p 1.

تظهر الخريطة (3) النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، حيث تظهر الدول المتنازعة في كل من الصين ودول جنوب شرق آسيا (الفلبين وفيتنام وماليزيا) من خلال الخطوط الملونة المتقطعة، كما يظهر اللون البنفسجي الجزر المتنازع عليها وهي: سبراتلي (الصين، ماليزيا، الفلبين، فيتنام)، وباراسيل (الصين، فيتنام)، ميشياف ريف (Mischief Reef) وسكاربروغ شول (Scarborough Shoal) (الصين والفلبين).

المطلب الثاني: تعزيز الارتباط الاقتصادي الإقليمي

سعت الصين من خلال سياستها الاقتصادية إلى الارتباط بشكل متين بمنطقة جنوب شرق آسيا من خلال الاتفاقيات والمبادرات الاقتصادية التي سعت بإنشائها أو من خلال الانضمام للمبادرات التي تتشكل داخل إقليم منطقة جنوب شرق آسيا.

1- التوغل الاقتصادي الصيني داخل منطقة جنوب شرق آسيا

طلبت الصين الإذن لبدء المفاوضات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا بشأن منطقة تجارة حرة (10+1)، فعقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 بدأت الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا مفاوضات متعددة الأطراف مع آسيان، حيث سعت كل من الصين وآسيان إلى توسيع التجارة الثنائية وتحرير الاستثمارات، وتم توقيع اتفاقية (10+1) بعد فشل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP) التي هيمنت عليها الولايات المتحدة، اقترحت الدول العشر من آسيان مبادرة (10+6) في فيفري 2011 لإنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية أكبر وأفضل للقضاء على الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وبعد أشهر من المفاوضات وقعت الدول العشر من آسيان رسميا على اتفاقية RCEP مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا في 5 نوفمبر 2020، حيث دخلت RCEP حيز التنفيذ في 1 جانفي 2022.[1]

سعت الصين نحو استراتيجيتها الاقتصادية وهذا بتوقيعها لاتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة والتي تدل على مرحلة جديدة للاقتصاد الصيني:

- وضعت الحكومة الصينية في سنة 2020 الصينية خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخامسة عشرة (2021-2025)، التي تتطلب بناء شبكة عالمية من مناطق التجارة الحرة ذات المعايير العالية. تنفيذ استراتيجية لترقية مناطق التجارة الحرة

[1] - Qiang Dong and Jing Cheng, "**The changes and impact of China's tariff concession policy in the context of the Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement**", World Customs Journal, Volume 16, Number 2, 2022, p 4.

– عملت الصين على تحقيق ترقية شاملة لمناطق التجارة الحرة على أسس التوسع والتحسين والكفاءة.

– يعتبر توقع الصين على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (rcep) إنجازا رئيسيا يساهم في انفتاح الصين بعد انضمامها منطمة التجارة العاملية، وهذا ما قد يزيد في توسع سلسلة الصناعات الصينية ونقل المستوى الصيني من المنخفض للمستوى الأعلى في تقسم العمل الدولي بعد تنفيذ الشراكة الاقتصادية الشاملة.

إذا يقدر العدد الذي الصين في عدد الاتفاقيات التجارية الحرة 19 اتفاقية و 26 شريك، كما أنه زادت نسبة تغطية اتفاقيات التجارة الحرة للصين من (27 إلى 35) %؛ ما يمثل ثلث حجم التجارة في الصين.[1]

قدمت الصين دعمًا قويا حيث اعتقدت أن ذلك سيعزز التعاون الإقليمي ويخلق سوقا متوسعة للصين، وقد تعهد القادة الصينيون بتنظيم مجموعة خبراء لإجراء دراسة جدوى حول (EAFTA) بمشاركة من أعضاء (ASEAN+3) كما شارك الخبير الصيني في دراسة المرحلة الثانية من (EAFTA)التي قادتها جمهورية كوريا، وتم تقديم التقرير إلى اجتماع وزراء الاقتصاد ASEAN+3 في عام 2009، وفي نفس الوقت كانت الصين تروج بنشاط لاتفاقيات التجارة الحرة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية (CJK)، التي يمكن أن تكون التوافق بين هذه الاقتصادات الثلاثة التي تعتبر مركز شرق آسيا، حيث أنشأت الصين واليابان وكوريا الجنوبية مجموعة خبراء رسمية لإجراء دراسة جدوى حول اتفاقية التجارة الحرة (CJK) في عام 2010، لتبدأ المفاوضات في عام 2012 والتوصل إلى اتفاق حول تعزيز الاستثمار وتسهيله وحمايته للصين واليابان وكوريا الجنوبية.[2]

قامت الصين بالترويج للتجارة والاستثمار والتعاون المالي في جنوب شرق آسيا لأجل الحفاظ على مصالحها الخاصة تحت شعار "إغناء الجيران" مقترحة اتفافية تجارية حرة مع الآسيان (FTA)، لتبدأ الاتفاقية من سنة 2011 وهذا بغرض الحصاد المبكر في مجال التجارة والخدمات، حيث شجعت الصين شركاتها على التوجه إلى جنوب شرق آسيا كونها وجهة رئيسية لرؤوس الأموال من جنوب شرق آسيا.[3]

---

[1] - Qiang Dong and Jing Cheng, op. cit, p 6.

[2] - Zhang Yunling, **"China and the Regional Comprehensive Economic Partnership: An Economic and Political Perspective, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA) Discussion Paper Series"**, Discussion Paper Series, No 434, 2022, p 5.

[3] - Chu Shulong, op. cit, p 364.

2- التعاون الاقتصادي الصيني الآسياني

اكتسبت الصين موطئ قدم في سوق الآسيان من خلال الاستفادة من الشركات الكبيرة المملوكة للدولة والسعي لتلبية الاحتياجات الناشئة لتطوير الطاقة في المنطقة، أطلقت الصين ودول الآسيان عددا من مشاريع التعاون في مجال الطاقة ، خاصة في مجالات الطاقة الكهربائية والنفط والغاز والطاقة المتجددة، حيث تمتلك شركة State Power Investment Corporation Limited (SPIC) 7 مشاريع من أصل 10 دول في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وتمثل في:

- مشاريع في إندونيسيا وماليزيا وكمبوديا وميانمار والفلبين ولاوس وفيتنام.
- مشروع استثماري واحد قيد التشغيل بقدرة مركبة تبلغ 99 ميجاوات، وثلاثة مشاريع قيد الإنشاء بقدرة مركبة تبلغ 9,896 جيجاوات.
- إدارة 13 مشروعا للتنقيب عن المواقع والاستشارات تمثل قدرة مركبة تبلغ 9,8 جيجاوات، ومشروعين من مشاريع التشغيل والصيانة بسعة مركبة تبلغ 1,339 جيجاوات، وسبعة مشاريع لهندسة التوريد والإنشاء Engineering Procurement Construction في دول الآسيان بقدرة مركبة تبلغ 12,566 جيجاوات.

بالإضافة إلى ذلك شاركت الصين في بناء بعض محطات الطاقة ونقل الطاقة من يونان الصينية إلى فيتنام ولاوس ودمج جزء من الطاقة الكهرومائية في ميانمار في شبكة يونان، كما كان لمجال النفط والغاز مشاركة وتعاون صيني بربط خط أنابيب النفط والغاز بين الصين وميانمار وتوقيع اتفاقيات متعددة في مجال الطاقة المتجددة ونقل التكنولوجيا الشمسية من خلال مركز نقل التكنولوجيا الآسيان بين الصين وفيتنام وميانمار ولاوس، وأيضا في مجال الطاقة النووية وقعت الشركة الصينية العامة للطاقة النووية اتفاقية تعاون مع مركز الآسيان للطاقة والتي تساهم في بناء القدرات في مجال الطاقة النظيفة.[1]

اتخذت الصين استراتيجية البناء للمجمعات الصناعية في مختلف أنحاء منطقة جنوب شرق آسيا بداية من 15 مجمعا صناعيا بما فيها ثمانية مجمعات والتي تتضمن حدائق ومنتزهات توأمة في كل من ماليزيا (مجمع كوانتان الصناعي)، ومنطقة فيينتيان سايثيثا بلاوس، ومجمع مورالي الصناعي بين الصين وإندونسيا، ومنطقة التعاون في الصناعة الزراعية بين الصين وإندونسيا، وإنشاء حديقة الصين الماليزية

[1] - Zhang Guoping, **BRI Projects in ASEAN: Implementation, Mechanism, and Suggestions, edited: Suthiphand Chirathivat, Buddhagarn Rutchatorn and Anupama Devendrakumar, China's Belt and Road Initiative in ASEAN Growing Presence, Recent Progress and Future Challengs**, (Singapore: World Scientific Publishing, 2022), p 206.

الدولية للتكنولوجيا وغيرها من المشاريع في منطقة جنوب شرق آسيا، بحلول نهاية عام 2016، استقرت أكثر من 60 شركة من الصين تعمل في قطاعات تشمل الإلكترونيات والآلات وقطع غيار السيارات والأجهزة المنزلية، بقيمة إنتاج تبلغ 3,75 مليار دولار أمريكي ودفع ضرائب تراكمية تزيد عن 70 مليون دولار أمريكي للحكومة المحلية، حيث يعتبر نموذجا للتعاون الثنائي بين المجمعات الصناعية بين الصين والآسيان وهذا من خلال العائدات المالية على الشركات الصينية المستفيدة من مزايا وتفضيلات سياسية وبنية تحتية في مختلف المجالات أدى إلى خلق فرص للعمل وتنمية المواهب ونقل التكنولوجيا مما نتج عنه نتائج مربحة للجانبين الصيني والآسياني.[1]

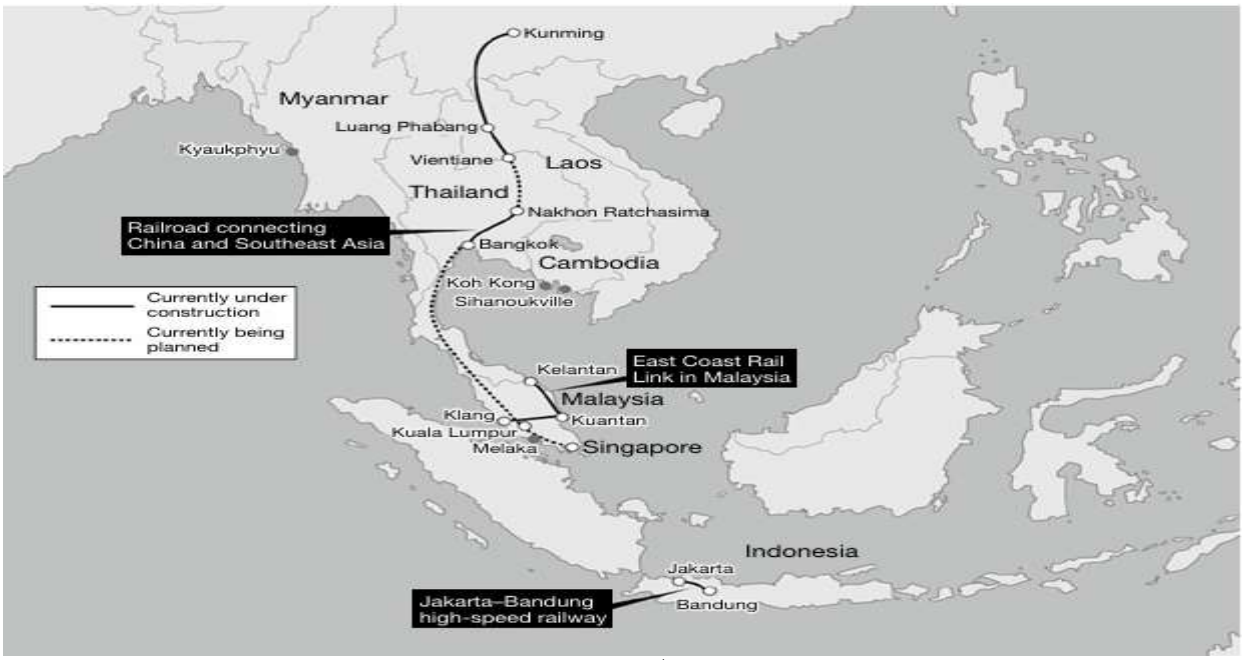
3- مبادرة الحزام والطريق

تعد مبادرة الحزام والطريق مشروع ضخم لم يسبق له مثيل في التاريخ والتي ترجع أصل تسميتها إلى مبادرة حزام واحد طريق واحد OBOR، ليتحول الاسم بعد أن أشار إليها الرئيس الصيني شي في خطابين ألقاهما في كازاخستان وإندونيسيا في شهري سبتمبر وأكتوبر من سنة 2013 إلى مبادرة الحزام والطريق، وكان إطلاق مبادرة الحزام والطريق بشكل رسمي باستقبال 29 رئيس دولة ومسؤولين آخرين من 130 دولة و70 منظمة دولية في بكين خلال منتدى الحزام والطريق الافتتاحي يومي (14-15) ماي 2017، تبعها بعد عامين وذلك في 27 أفريل 2019 عقد قمة متابعة تتصور وترسم خطة الحزام والطريق لمجموعة واسعة من المشاريع في البنى التحتية، حيث تشير الرؤى في تجسيد هذه المبادرة إلى ربط آسيا بأوربا عن طريق بري عبر أوراسيا (الحزام الاقتصادي لطريق الحرير)، اما الطريق الثاني يمتد عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي والبحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط (طريق الحرير البحري للقرن 21)، أين يتضمن العديد من المشاريع التجارية بما في ذلك بناء السكك الحديدية والموانيء ومحطات الطاقة والطرق السريعة والمراكز التجارية والمالية والمجمعات الصناعية وغيرها من المشاريع التي تطلبها الحاجة لهذا النوع من البنى التحتية في البلدان الواقعة على طول المسارين المزدوجين.[2]

[1] - Zhang Guoping, op. cit, p 207-208.

[2] - Wang Gungwu and Desra Percaya and Jonathan Stromseth, op. cit, p 12.

الخريطة(4): مبادرة الحزام والطريق في منطقة جنوب شرق آسيا.



المصدر:

SHOJI Tomotaka, "Belt and Road" vs. "Free and Open Indo-Pacific": Competition over Regional Order and ASEAN's Responses, Boei Kenkyusho Kiyo [NIDS Journal of Defense and Security], vol. 22, no 2, Japanese, 2020, p 11.

يظهر في الخريطة (4) خط مبادرة الحزام والطريق البري الذي يعبر على كل من لاوس وتايلاند مرورا بماليزيا إلى سنغافورة، بالإضافة إلى ذلك يظهر الخط المكتمل المنطلق من الصين ويصبح متقطعا بداية من فيانتان (عاصمة لاوس)، كما توجد أجزاء لخطوط مكتملة تنطلق مكتملة من ناخون راتشاسيما(تايلاند) إلى غاية العاصمة التايلاندية، بالإضافة إلى كلانغ إلى كلنتان الذي يمثل مشروع خط السكك الحديدية للساحل الشرقي في ماليزيا، كما يظهر مشروع السكك الحديدية للقطار السريع بين جاكارتا وباندونغ، والتي تدل حسب مفتاح الخريطة (currently under construction) أنها مشاريع ضمن مبادرة الحزام والطريق قيد الإنشاء.

بالإضافة إلى ذلك يظهر الخط المتقطع في مفتاح الخريطة (currently being planned) والذي يرمز إلى أن المشاريع قيد التخطيط للإعداد ضمن مبادرة الحزام والطريق البرية في منطقة جنوب شرق آسيا، والذي يبدأ من فيانتان (عاصمة لاوس) إلى ناخون راتشاسيما (تايلاند)، ومن بانكوك إلى سنغافورة مرورا بكوالالمبور (الماليزية).

4- حجم الاستثمار والتجارة الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

تعمل الصين جاهدة بتسخير كل الإمكانيات والاستراتيجيات الاقتصادية من خلال الاتفاقيات والمبادرات إلى تضخيم فوائدها والمنفعة من الإمكانيات الاقتصادية التي تملكها منطقة جنوب شرق آسيا، سواء كمنطقة خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر أو سوق إقليمية للسلع والخدمات، وتظهر الأرقام المالية المعبرة عن حجم الاستثمار في المشاريع أو التجارة البينية الصينية والآسيان من خلال الجداول التالية:

يمثل الجدول حجم الاستثمارات الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا ابتداء من (2016-2024) بالمليون دولار أمريكي

الجدول(8): حجم الاستمثار الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا.

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
بروناي	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
إندونيسيا	354,77	1993,77	3398,37	811,29	904,11	5075,71	3510,51	1530,34	2512,33
كمبوديا	603,82	634,76	798,24	1112,4	1204,79	1176,51	1508,4	1991,41	2608,21
لاووس	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
ميانمار	205,48	554,37	75,32	24	78,05	15,24	-107,26	602,14	902,31
ماليزيا	1407,77	1588,04	140,98	117,33	602,56	495,57	837,5	908,55	12,13
الفيليبين	16,91	28,79	199,38	276,35	58,9	18,53	15,69	15,99	8,52
سنغافورة	2822,8	8780,9	5294	3345,4	1407,3	6935,9	7044,8	6986,2	7698,9
تايلاند	1073,04	67,33	789,76	1126,61	723,39	1389,27	814,71	1893,74	2470,7
فيتنام	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: ASEANstats – ASEAN Statistics Web Portal

Link: https://data.aseanstats.org/fdi-by-hosts-and-source-inward **viewed on** 26/03/2024 at 17:30

نلاحظ من الجدول(8) أن الصين تملك علامة سالب في كل من ميانمار لسنة 2022 ويفسر ذلك أن البلد المستضيف شهد عملية خروج للاستثمار الأجنبي الصيني في تلك السنة وهي تعبر عن خسارة في الاستثمار خلال تلك السنة، أما باقي السنوات ولكل الدول فالعلامة موجبة وهذا ما يفسر نجاح وإكمال المشاريع بصفة استثمارية اقتصادية وقانونية، بالإضافة إلى ضعف الاستثمار الصيني في كل من الفيليبين وميانمار مقارنة بباقي دول الآسيان التي يتميز فيها الاستثمار الصيني بالارتفاع خاصة سنغافورة خلال سنة 2024 عكس ماليزيا التي انخفض فيها الاستثمار الصيني بشكل ملحوظ جدا خلال نفس السنة، أما عن كلا

من (فيتنام ولاووس وبروناي) فلم يتم التصريح بقيمة الاستثمار الأجنبي الصيني وهذا يعود على حسب بيانات الموقع على أن البيانات قد تكون سرية أو ضعيفة جدا أو ليست لديها بيانات.

بلغ الاستثمار المتراكم عام 2018 من قبل الصين في الآسيان 89,01 مليار دولار أمريكي، كما بلغ من قبل الآسيان إلى الصين 116,7 مليار دولار أمريكي وبمقدار 116,7 مليار دولار من الآسيان إلى الصين، حيث بلغ نمور مخزون الاستثمار الثنائي الاتجاه بمقدار 22 مرة في 15 عاما، حيث وظفت الصين أكثر من 300000 من السكان المحليين بإنشاء 4000 شركة مع توسيع مجالات الاستمثار المباشر في مجالات مختلفة كالتصنيع والتعدين وتجارة التجزئة والطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها.[1]

يمثل الجدول عقود البناء مختارة التي تزيد قيمتها (500 مليون دولار) لشركات صينية في جنوب شرق آسيا

الجدول(9): أهم عقود البناء الصينية في جنوب شرق آسيا(2020-2023).

الشركة	القيمة	المشروع	الدولة	السنة
الشركة الصينية للهندسة والسكك الحديدية	1770	سكك حديدية	إندونيسيا	2020
الشركة الصينية لهندسة الطاقة	1400	فحم	فيتنام	2020
شركة إنشاء الطاقة (power china)	1360	الطاقة الكهرومائية	إندونيسيا	2022
الشركة الصينية للاتصالات والبناء	1260	سكك حديدية	ماليزيا	2022
هندسة البناء الحكومية	1130	سكك حديدية	الفلبين	2020
الشركة الصينية لهندسة الطاقة والمعادن الدقيقة	930	الألمنيوم	إندونيسيا	2020
المعادن الدقيقة	790	سكك حديدية	سنغافورة	2021
الشركة الصينية للاتصالات والبناء	760	صناعة السيارات ووسائل النقل الآلية	ماليزيا	2023
الشركة الصينية لهندسة الطاقة	750	فحم	فيتنام	2020
الشركة الصينية للاتصالات والبناء	700	سكك حديدية	سنغافورة	2023
هندسة البناء الحكومية	600	الطيران (الملاحة الجوية)	كمبوديا	2020
هندسة البناء الحكومية	540	العقارات	سنغافورة	2021
الشركة الصينية للألمنيوم	520	الألمنيوم	إندونيسيا	2020
الشركة الصينية لهندسة الطاقة	500	الطاقة	تايلاند	2020

المصدر:

The ASEAN Secretariat and United Nations Trade and Development , ASEAN Investment Report 2024, ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment, Jakarta, Indonesia , October 2024, p 31.

[1] - Zhang Guoping, op. cit, p 205.

يمثل الجدول(9) حجم الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في تعاملاتها التجارية بدول منطقة جنوب شرق آسيا (مليار دولار أمريكي)، كما يشار إلى كلمة مليون على أساس مليون دولار.

الجدول (10): الميزان التجاري الصيني مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

	2018	2019	2020	2021	2022	2023
بروناي	1,54	274 (مليون)	−8,07	−1,62	−1,33	−1,02
إندونسيا	15,6	14,8	6,76	1,35	−519 (مليون)	−5,27
كمبوديا	4,58	6,57	6,63	9,05	11,8	10,4
لاوس	−112 (مليون)	−108 (مليون)	−169 (مليون)	−836 (مليون)	−874 (مليون)	−508 (مليون)
ميانمار	4,72	6,17	5,13	2,16	3,29	3,64
ماليزيا	−2,64	108 (مليون)	6,41	3,37	14,6	14,2
الفلبين	14,4	14,3	15,6	18,6	26,8	25,7
سنغافورة	12,5	11,3	15,6	10,7	26,3	24
تايلاند	10,2	17,5	19,5	27,3	35,2	35,8
فيتنام	34,2	43,4	48,4	59,9	65,7	49,1

من إعداد الباحث إعتمادا على: Observatory of Economic Complexity

Link : https://oec.world/en/profile/country/chn?selector404id=2023 **viewed on** 03/04/2024 at 13:30

الملاحظ من الجدول(10) أن الميزان التجاري للصين من خلال تعاملاتها التجارية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان) تحمل علامة موجبة باستثناء كلا من لاووس وبروناي بداية من عام 2021؛ أي أن التبادل التجاري الصيني يدر بفوائد كبيرة على الصين، كما تدل الإحصائيات المبينة في الجدول على أن السلع التجارية الصينية تستقطب بشكل كبير أغلب دول الآسيان.

تعتبر الصين أكبر أكبر شريك تجاري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا لمدة 10 سنوات متتالية، ليصل إلى أعلى مستوى تاريخي سنة 2018 حين بلغ حجم التجارة بين الصين والآسيان 587,87 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 14,1% سنويا، بينما كانت الآسيان ثالث أكبر شريك تجاري من بين أكبر سبعة شركاء تجاريين للصين لمدة 8 سنوات متتالية بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة بين إندونيسيا والصين 77,4 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 22,2%، مما يدل على أسرع معدل نمو بين 10 دول في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.[1]

[1] - Zhang Guoping, op. cit, p 205.

المطلب الثالث: تعزيز النفوذ الثقافي والمعرفي عبر القوة الناعمة

تتميز منطقة جنوب شرق آسيا بتنوعها الثقافي، حيث تشترك مع الصين في خصائص متعددة، مما فتح المجال للآفاق الصينية في ممارسة نفوذها عبر القوة الناعمة بعديد المبادرات الاستراتيجية التي ساهمت في الربط الثقافي وتفعيل القيم المشتركة للصين مع شعوب المنطقة.

1- التكنولوجيا الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

تكتسب الصين أرضية في تواجدها التكنولوجي المتزايد في جنوب شرق آسيا، حيث كانت لمبادرة الحزام والطريق الرقمي في البنية التحتية الرقمية جنوب شرق آسيا أثر كبير، حيث تضاعفت تجارة الخدمات الرقمية في سوق جنوب شرق آسيا تقريبا بين عامي (2011-2019)، لتتوسع تطبيقات المراسلة الصينية ومنصات التجارة الإلكترونية وشركات الدفع بسرعة في جنوب شرق آسيا، كما تستثمر بكثافة في الشركات المحلية في جنوب شرق آسيا من خلال دعم شبكات الكابلات الأرضية والبحرية من الألياف الضوئية، وتمديد الكابلات البحرية التي تربط المنطقة بنقاط الهبوط على الساحل الصيني والتي تتصل بعد ذلك بالكابلات في المنطقة الغربية من البلاد، وقد أكدت بكين على بناء هذه الكابلات إلى جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وغالبا ما تتصل بأفريقيا، كما قامت شركة China Unicom ببناء مشروع أقصر كابل بحري يربط بين آسيا وأوروبا وإفريقيا (AAE-1)، حيث يبلغ طول الكابل البحري الجديد 25000 كيلومتر يمتد من هونغ كونغ إلى فرنسا، ويربط الصين أيضا بجنوب شرق آسيا وجنوب آسيا وأجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا(الجدول (11)).[1]

[1] - Dai Mochinaga, **The Digital Silk Road and China's Technology Influence in Southeast Asia**, council foreign relations, 2021, p 4.

الجدول (11): أهم المشاريع لمشروع الحزام والطريق الرقمي في منطقة جنوب شرق آسيا.

الدولة	الانجازات
ماليزيا	– طورت فيها هواوي تقنيات المدن الذكية وبناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تدعم SenseTime للذكاء الاصطناعي ستساعد شركات التكنولوجيا الماليزية على تطوير الروبوتات وأنظمة التعرف على الكلام وتعزيز المواهب التكنولوجية. يتم بناء الحديقة بشكل مشترك من قبل G3 Global وهي شركة تكنولوجيا ماليزية وChina Harbour Engineering
إندونيسيا	تمتلك Alibaba أيضا 22 مركز بيانات يقع خارج الصين بما في ذلك مركز في إندونيسيا، كما قادت علي بابا أيضا استثمارا بقيمة 1,100 مليون دولار أمريكي في شركة التجارة الإلكترونية الإندونيسية Tokopedia – أنشأت Ant Financial و Emtek مشروعا مشتركا لإطلاق منصة متنقلة جديدة للدفع والخدمات المالية الأخرى (Digital News)
تايلاند	–أنشأت هواوي مختبرا مفتوحا (سابع مختبر) في بانكوك ومركز البيانات لإنترنت الأشياء والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية، أول اختبار G5 في فيفري 2020، كما أنشأت علي بابا مركزا رقميا ذكيا في EEC في تايلاند منصة تحقيق التحول الرقمي، قامت شبكة صينية مهمة للخدمات اللوجستية الذكية مسارا سريعا للمنتجات الزراعية الطازجة، – استثمرت Ant Financial في Ascend Money (شركة تابعة لمجموعة Charoen Pokphand) التايلاندية التي تقدم خدمات الدفع الإلكتروني والقروض الصغيرة
كامبوديا	وقعت الصين وكمبوديا مذكرة تفاهم بشأن تطوير DSR عبر كمبوديا (إدارة الفضاء السيبراني في الصين "نموذج قرية تاوباو" لشركة علي بابا إلى تايلاند للمساعدة في معالجة الفقر من خلال التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الرقمية.
ميانمار	– أنشأ البلدان مختبرا مشتركا للرادار والاتصالات عبر الأقمار الصناعية. – تعمل وزارة النقل والاتصالات في البلاد مع Huawei لتطوير خدمات النطاق العريض G5 منذ عام 2018 – يستخدم نظام الدفع WeChat على نطاق واسع من قبل الشركات الصغيرة وكبار التجار للتحويلات المصرفية المحلية والدولية ومعاملات بطاقات الائتمان والخصم. ساعد WeChat في إقامة علاقات بين الموردين والمشترين وأثبت شعبيته بشكل خاص لدى الأشخاص الذين يتاجرون في المنتجات الزراعية والموارد الطبيعية
سنغافورة	– أطلقت هواوي مختبر الابتكار السحابي الذكاء الاصطناعي في أفريل 2019، حيث تقدم تحليل بيانات بطاقة EZ-Link للدفع غير النقدي استخدمت في النقل العام لأكثر من 50,000 شركة صغيرة ومتوسطة منذ عام 2016
الفيليبين	تلقى تطبيق PayMaya (تطبيق للدفع عبر الإنترنت) استثمارات بقيمة 120 مليون دولار أمريكي من ذراع البنك الدولي المعني بالقطاع الخاص، وهو التعاون المالي الدولي (IFC)، وصندوق مؤسسة التمويل الدولية في آسيا الناشئة.
دول متعددة	وقعت الصين في ماي 2018 في جاكرتا مذكرات تفاهم مع العديد من الدول الأعضاء في الآسيان (فيتنام وكمبوديا وماليزيا) لتسهيل التعاون في مجال التجارة الإلكترونية عبر الحدود، كما وافقت الصين على خطة بناء ميناء المعلومات مع الآسيان، تليها في عام 2019 الخطة الرئيسية لميناء المعلومات بين الصين والآسيان – علي بابا أكبر مساهم في Lazada، وهي منصة رائدة للتجارة الإلكترونية في SEA توفر الخدمات اللوجستية وتجارة التجزئة عبر الإنترنت وخدمات الدفع لأكثر من 400000 شركة صغيرة ومتوسطة في إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند وفيتنام

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على

Zhou Taidong and Xue Qi, The Digital Silk Road and Southeast Asian Countries, Edited by Anthea Mulakala, The Fourth Industrial Revolution and the Future of Work: Implications for Asian Development Cooperation, KDI School of Public Policy and Management and (The Asia Foundation), Korea, 2019, p 141-152

2- القوة الناعمة الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

يعيش في هذه منطقة جنوب شرق آسيا بين 25 مليون إلى 30 مليون صيني؛ فهي تعتبر منطقة صينية وللصينين من خلال العلاقات الاجتماعية والثقافية التي تربط بين الصين ودول الآسيان، حيث توصف سنغافورة في الأساس أمة صينية ويعيش ما يقارب ثلث سكان ماليزيا من أصل إثني صيني وفي تايلاند والفلبين وإندونيسيا وكمبوديا، يشكل الصينيون العرقيون من (10-20)% من إجمالي السكان، وهذا ما يجعل من الصين أقرب إلى جنوب شرق آسيا من أي منطقة أخرى في العالم.[1]

بذلت الصين جهودا متضافرة لبناء قوتها الناعمة في جنوب شرق آسيا، إذ يقدر حجم الانفاق الصيني على الدعاية الخارجية على وسائل الإعلام والنشر والفنون والرياضة مبلغ 10 ملايير دولار سنويا، حيث وتستهدف "الجماهير ذات الأولوية العالية" مثل تايوان وهونغ كونغ والمجتمعات الصينية في الخارج. من بين ما يقدر بنحو خمسين مليون صيني في الخارج ، يعيش معظمهم في جنوب شرق آسيا، وهذا بتنسيق مكتب مجلس الدولة التابع للحكومة الصينية في الخارج، حيث تنتهج الصين الدبلوماسية الثقافية على عدة أساليب يمكن ذكر بعض منها على النحو الآتي:[2]

-معهد كونفوسيوش

تمثل دول جنوب شرق آسيا جوالي 7,4% من المعاهد العالمية الكونفوسيوشية، يحث يوجد 40 معهد كونفوسيوش في ثمانية من الآسيان (الفلبين، تايلاند، سنغفاورة، ماليزيا، لاوس، إندونسيا، كمبوديا)، بالإضافة إلى ذلك تتمايز الدول الثمانية فيما بينها من حيث العدد المتواجد بها ليبلغ العدد (تايلاند: 16، إندونسيا: 8، ماليزيا والفلبين 5 لكل منهما، كمبوديا ولاوس معهدين لكل منهما، سنغافورة وفيتنام معهد لكل منهما).

- يقدم معهد كونفوشيوس في جامعة الفلبين دروس الماندرين لأعلى إطارات الدولة من المكتب الرئاسي ووزارة الخارجية وإدارة الهجرة وهيئة الموانئ.
- يتلقى العاملين في وزارة الدفاع الإندونسية ووزارة التجارة ورئاسة الشرطة وهيئة المطار دورات ماندرين من طرف المعهد في جامعة الأزهر بإندونسيا.

---

[1] - Chu Shulong, op. cit, p 358.

[2] - Ann Marie Murphy, op .cit, p 130.

- يقدم معهد كون غزي لتعليم اللغة الصينية دروس ماندرين مخصصة لموظفي قسم الجمارك الجوية والبحرية والماليزية في جامعة مالايا.
- يقدم المعهد أيضاً دورات اللغة الصينية لكبار الموظفين الذين يعملون في وزارة الدفاع، والتجارة، والتدقيق، ومدير المراقبة العامة، ودوائر رئيس الوزراء في تايلاند، بالإضافة إلى ذلك تعاون المعهد في جامعة كاساتسارت مع أمانة مجلس الشيوخ لإطلاق ورشة تدريب على اللغة الصينية لأعضاء الجمعية الوطنية في تايلاند، والتي اجتذبت 20 مشاركاً. ثم وسع البرنامج لأعضاء مجلس الشيوخ التايلاندي في نوفمبر 2019، حيث سجل 46 سيناتوراً في الدورة.
- أنشأ معهد كونفوشيوس مركز للماندرين في وزارة الدفاع الوطني الكمبودية في يوليو 2017 لمساعدة الموظفين العسكريين في الوزارة على تعلم اللغة الصينية في الأكاديمية الملكية في كمبوديا.
- أطلق معهد كونفوشيوس دورة صينية افتتاحية للموظفين في الحكومة البلدية في فيينتيان في الجامعة الوطنية في لاوس في ماي 2019.[1]

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

تمثل منطقة جنوب شرق آسيا محورا أساسيا في استراتيجيات وأجندات الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال التواجد الأمريكي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، مما يظهر الاهتمام الأمريكي بالمنطقة من خلال المبادرات المختلفة في المجالات الأمنية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، كما سعت الولايات المتحدة إلى خلق استراتيجيات إقليمية تساهم بشكل فعال في الحفاظ على تواجدها الإقليمي ومكانتها الدولية في المنطقة، حيث تختلف الرؤى الأمريكية من إدارة حكومية لأخرى.

المطلب الأول: الإدراك الاستراتيجي السياسي والأمني الأمريكي لمنطقة جنوب شرق آسيا

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بصفتها القوة العالمية المهيمنة أهمية منطقة جنوب شرق آسيا كجزء من منطقة آسيا الباسيفيك، وذلك بعد أن كانت منغمسة في مناطق أخرى كالشرق الأوسط بكل قواتها ونفوذها، لتتحول بشكل ملحوظ من خلال استراتيجيات تعمل من خلالها بإحكام تغيير الموازين لأجل الحفاظ

[1] - Neo Peng Fu, **Confucius Institutes in Southeast Asia: An Overview, Edited: leo suryadinata and Benjamin loh, Rising China and new Chinese migrants in southeast asia**, (Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 2022), p 52-53.

على مصالحها القومية في المواد المختلفة التي تتميز بها المنطقة، وبسط نفوذها للتحكم العالمي ومواجهة أي قوة تخلق لها تهديدا مستقبليا.

1- الرؤى السياسية للقادة الأمريكيين لمنطقة جنوب شرق آسيا

كانت الآسيان في الغالب فكرة لاحقة في إدارة بوش الإبن التي ميزها قلة الاحترام للمؤسسات الدولية بايمانها وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر أين أطلقت العنان للتيار الأحادي الإمبريالي المتأصل في السياسة الخارجية الأمريكية بايمانهم أن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة في العالم، ويجب عليها إعادة تشكيل العالم مما يتلاءم والمصالح الأمريكية بالحروب التي خاضتها في الشرق الأوسط (العراق)، هذا ما أدى إلى إلحاق الضرر بالقوتين الصلبة والناعمة الأمريكية، لتظهر بعدها الإخفاقات السياسية المحدودة للغاية حتى لكميات هائلة من القوة العسكرية، لتنتقل بعدها الولايات المتحدة من كونها وارثة الأرض إلى قوة عالمية جريحة ومنحسرة في ضعفها، ولكنها كانت مخفية جيدا أو مهملة لتصبح مركزا لزلزال مالي هائل خلال سنة 2008 الذي زرعت بذوره خلال بيل كلينتون وعكست صلابة أيديولوجية التي كان لها تاريخ أطول بكثير، حيث كانت إدارة بوش مشغولة إلى حد كبير عن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولم تعر اهتماما كبيرا لجنوب شرق آسيا باستثناء كون المنطقة جزءًا من الحرب الإرهاب والتي عززت فيها الروابط الأمنية مع دول جنوب شرق وشمال شرق آسيا.[1]

جاءت بعدها إدارة أوباما من الفترة الممتدة بين (2009-2017)، والتي عملت على توسيع علاقاتها اتجاه آسيا بتعزيز سياستها المميزة "إعادة التوازن" أو " المحور"، حيث تم التقليل من البصمة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحويلها إلى آسيا بكامل القدرات الاقتصادية والدبلوماسية الإقليمية لتبادل البناء مع الحكومات الإقليمية ومنظماتها المتعددة الأطراف المتنوعة التي حظيت باهتمام أقل خلال فترة إدارة بوش الابن، مما ساهم في تفاعل المسؤولين الأمريكين بشكل أكثر ثقة وبناءا مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، ما جعل منها أولوية عالية لا سيما في التجارة والتبادلات الثقافية ليكون هذا خطاب التوزان واقعية بالاعتماد على الولايات المتحدة في الحفاظ على الاستقرار في المنطقة.[2]

---

[1] - Shaun Narine, op. cit, p 264.

[2] - Robert Sutter, **America's Role in Asia Challenged Leadership, Edited by David Shambaugh, International Relations of** Asia, Third Edition, (London: British Library ,2022), p 93.

بدأت تعديلات هائلة في السياسة الأمريكية منذ وصول الرئيس ترامب إلى السلطة تحت شعار "أمريكا عظيمة مرة أخرى"، حيث رحلته إلى آسيا سنة 2017 قدم مفهوم لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ المفتوحة والحرة بداية بمشاورات مع اليابان والهند وأستراليا في آلية التعاون البحري لغرب المحيط الهادئ، ليبرز الاختلاف باستراتيجية الرئيس السابق أوباما نظرا لإيلائها أهمية استراتيجية كبيرة تتفوق في نهاية المطاف على أوروربا والشرق الأوسط وتصبح الشغل الشاغل للاستراتيجية الدفاعية الأمريكية، كما اتخذت الولايات المتحدة عدة مبادرات وتغيرات لتعزيز وإثراء هذه الاستراتيجية بداية من تغيير قيادة المحيط الهادئ العسكرية الأمريكية إلى قيادة المحيطين الهندي والهادئ، وهذا لإظهار تصميمها في حوار شانغريلا في سنغافورة سنة 2018 بشرحها لوزير الدفاع الأمريكي ماتيس أنها فكرة أمريكية تهدف إلى منطقة آمنة مستقرة ومزدهرة وحرة.[1]

تضاءل اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة جنوب شرق آسيا خلال فترة حكم ترامب، حيث انحرفت سياسة "أمريكا أولا" لتبرز الاختلاف بينها وبين إدارة اوباما التي عملت على المشاركة في عدة مناسبات بآليات مختلفة، منها معاهدة الصداقة والتعاون مع الآسيان والانضمام لقمة شرق آسيا وتعيين أول سفير لها لدى الآسيان، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب حضر قمة واحد في شرق آسيا ولم يعين سفيرا للآسيان.[2]

بدأت مناشدات مكثفة خلال الربع الثاني من عام 2017 من السفارات الأمريكية في المنطقة لأجل مراجعة السياسية الداخلية للحكومة الأمريكية، بدأ فريق ترامب في تركيز الاهتمام على منطقة جنوب شرق آسيا ليتخذ مجموعة من الخطوات المطمئنة بداية بزيارة نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير الدفاع، حيث قام وزير الدفاع "ماتيس" بزيارته الأولى إلى حوار شانغريلا في سنغافورة، كما أمضى نائب الرئيس "بنس" في جاكرتا عدد من الصفقات التجارية وزيارة البعثة الأمريكية في رابطة دول جنوب شرق آسيا وأمانة أمين الآسيان، وقام وزير الخارجية "تيلرسون جميع وزراء خارجية الآسيان العشرة للقاء معه ومع الإدارة في واشنطن، بالإضافة إلى ذلك استقبل ترامب قادة كل من ماليزيا وسنغافورة وتايلاند وفيتنام في البيت الأبيض،

---

[1] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont**, Belt and Road Initiatives (BRI) in ASEAN within the Context of the American Indo-Pacific Strategy, edited**: **Suthiphand Chirathivat and uddhagarn Rutchatorn and Anupama Devendrakumar, China's Belt and Road Initiative in ASEAN Growing Presence, Recent Progress and Future Challenges**, (Singapore: World Scientific Publishing, 2022), p 110.

[2]- Li Jinyuan," **The Indo-Pacific Strategy under the Biden Administration's Southeast Asia Policy: Developments, Limitations, and China's Countermeasures"**, Pacific International Journal, Vol. 8(2), 2025, p 53.

كما قام ترامب بزيارة خلال شهر نوفمبر 2017 لحضور قمة (APEC) السنوية وقمة شرق آسيا والقمة التذكارية للذكرى الخمسين للولايات المتحدة الأمريكية ورابطة دول جنوب شرق آسيا وزيارة ثنائية إلى فيتنام في إطار قمة الرؤساء التنفيذيين لمنتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.[1]

استهلت إدارة بايدن عملها على الرفع من استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ باستثمار في موارد كبيرة والنهوض بها إلى صميم السياسة الخارجية الأمريكية في استراتيجية تحقيق الأمن القومي من خلال تعزيز العلاقات السياسية والديبلوماسية مع دول الآسيان، حيث أكد بايدن على الاعتراف بالدور المركزي لرابطة دول جنوب شرق آسيا ساعيا إلى إقامة روابط أعمق مع شركاء جنوب شرق آسيا بإيلاء اهتمام خاص لجزر جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع الديبلوماسية الإقليمية والتنمية والمشاركة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية.[2]

حضيت دول جنوب شرق آسيا باهتمام كبير من قبل جو بايدن في استراتيجية الهند والمحيط الهاذئ تم الإشارة إليها بشكل مباشر في الوثيقة، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الفليبين وتايلند حليفان عسكريان وإعتبار أندونسيا وماليزيا وسنغافورة شركاء رئيسيين في المنطقة، كما تحظى فيتنام بالاهتمام الخاص في جميع الوثائق العقائدية الأمريكية، ويتجلى ذلك في أولى الزيارات الخارجية لنائب الرئيس جون بايدن كامالا هاريس كانت لسنغافورة وفيتنام والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات مع دول جنوب شرق آسيا بشكل عام[3]،كما ورد أيضا في الوثيقة الصادرة في شهر فيفري 2022 أن الولايات المتحدة ترحب برابطة الدول جنوب شرق آسيا، بأن تبذل قصارى جهدها لتجعلها قوية ومستقلة في المنطقة بتأييد مركزيتها ودعمها في جهودها لتقديم حلول التنمية المستدامة لأكثر التحديات إلحاحا في المنطقة بتعميق التعاون في مختلف المجالات والمستويات لأجل بناء مرونتها كمؤسسة إقليمية رائدة.[4]

---

[1] - David Shambaugh, **Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia**, (UK: Oxford University Press, 2021), p 70- 71.

[2]- Li Jinyuan, op. cit, p 53.

[3] - Alexey Stepanov ," **The U.S. Policy towards Southeast Asia: from Barack Obama to Joe Biden"**, USA & Canada: Economics – Politics – Culture, Issue 8 Vol . 2022, p 9.

[4] - The White House, **INDO- PACIFIC STRATEGY OF THE UNITED STATES, Whashington**, February 2022, p 10, link: https://bidenwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2022/02/U.S.-Indo-Pacific-Strategy.pdf **viewed on** 11/12/2024 at 18:26.

2- التحالفات الأمنية الأمريكية الإقليمية

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث عملت بقوة على جذب رابطة دول جنوب شرق آسيا التي تعتبر من أنجح المنظمات في إقليم المنطقة، ففي 7 جوان 2018 عقدت الولايات المتحدة الحوار الأمني الثاني مع اليابان والهند واستراليا في سنغافورة للتركيز على الربط والأمن البحري والنظام الإقليمي والقضايا الأمنية، حيث شددت الولايات المتحدة على الموقع المركزي لرابطة دول جنوب شرق آسيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، في محاولة لجذب دول الآسيان إلى مفهوم استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، بالإضافة إلى ذلك قام وزير الخارجية الأمريكية "بومبيو" بزيارة ممتدة بين (1-5) من شهر أوت في نفس السنة إلى كل من ماليزيا وسنغافورة وإندونسيا، ليطلق فيها ترويجا ودعاية لاستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ محاولا وضعها هده الاستراتيجية موضوع التنفيذ في منطقة جنوب شرق آسيا.[1]

أ- الحوار الأمني الرباعي(QUAD)

بدأ حوار الأمن الرباعي (الرباعي 1.0) الذي يضم أستراليا والهند واليابان والولايات المتحدة بالعمل سنة 2004 استجابة للدمار الذي أحدثته تسونامي، حيث اجتمعت القوى البحرية الأربعة لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوراث، لكن بعد ذلك تحولت الجهود إلى توجه التحالف من دول ديمقراطية إلى مؤسسة أمنية بتولي رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي قيادة هذه المساعي بداية من سنة 2007، بالرغم أنه لم يتم إصدار أي مستند رسمي من اجتماعات المجموعة، تم إحياء فكرة الرباعي (Quad) مرة أخرى خلال سنة 2017 لتسمى لاحقا (الرباعي 2.0)، حيث كانت فيه بيانات الدول المشاركة مستقلة توضح في صحف منفصلة كل منها يضع أهداف واستراتيجيات مختلفة إلى غاية سنة 2021 حين قام الرباعي بتعزيز مؤسساته في اجتماع قادة الرباعي افتراضيًا في أول قمة على مستوى القادة في 12 مارس 2021 وإصدار بيان مشترك بعنوان "روح الرباعي".[2]

تعمل دول الرباعية من خلال قواتها البحرية على بناء قدرات لتحسين جمع ومشاركة المعلومات في المجال البحري، مما يمكّنها من مراقبة قوة البحرية الصينية بكفاءة والتوسع خارج الفناء الخلفي للصين، حيث

---

[1] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 115.

[2] - Rajesh Kumar Aamir Khan," **The Quadrilateral Security Dialogue's Path to Institutionalization A He and Feng Perspective"**, JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS, 2024, p 272.

قامت بتنفيذ تدريبات بحرية ثنائية وثلاثية لتعزيز التشغيل المشترك والعمليات المشتركة بتوقيعها على اتفاقيات لتبسيط مشاركة اللوجستيات لتوسيع نطاق قواتها البحرية على حد سواء، لطالما كانت الولايات المتحدة مزودا للأسلحة والمعدات لليابان وأستراليا بفضل كونهما حليفين في المعاهدات، يجرى تمرين مالابار مع جميع الأعضاء الأربعة منذ سنة 2007 [1]، كما تعد التدريبات المتعددة الجنسيات جزءا من استراتيجية الولايات المتحدة حيث لها دور في تمارين مالابار، ويظهر ذلك خلال سنة 2021 في بحر الفلبين، حيث شاركت البحرية الأمريكية في تمارين بحر الفلبين شاركت البحرية الأمريكية بمدمرة USS Barry من فئة Arleigh Burkeالمزودة بالصواريخ الموجهة، مع طائرات دورية واستطلاع من قوة المهام 72 وناقلة الوقودUSNS Rappahannock، كما أجرت العمليات الخاصة البحرية مرحلة لقوات العمليات الخاصة تركزت على التشغيل البيني ومشاركة المعلومات، بما في ذلك ممارسة أساليب متقدمة في بيئات بحرية معقدة.[2]

تظهر مبادرات الرباعية في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال الأمن الصحي في فترة كوفيد-19 حيث تم تصنيع اللقاحات في الهند، واللقاحات المطورة في الولايات المتحدة، وسعة التوزيع في المرحلة الأخيرة لأستراليا لتقديم 1,2 مليار جرعة لقاح إلى جنوب شرق آسيا، قام سفير الهند، السيدة سوشيترا دوراي، وسفير أستراليا آلان مكيون وسفير اليابان ناشيدا كازويا، والملحق التجاري للولايات المتحدة جيمس وايمان، حيث استلمت تايلاند الدفعة الأولى في 21 أفريل 2022 من لقاحات COVID-19 في إطار شراكة لقاح الرباعية ما بلغ 200,000 جرعة من لقاحات Covovax المصنوعة في الهند إلى تايلاند، وقدمت دول الرباعية لتايلاند 5,2 مليون جرعة من لقاحات COVID-19 سواء بشكل ثنائي أو عبر مرفقCOVAX ، بالإضافة إلى ذلك قدمت أستراليا لتايلاند تنسيق الدعم للتسليم وقدمت الهند أدوية إضافية [3]، وهذا ما يبرز

---

[1] - Yogesh Joshi and Nishant Rajeev, **The Quad and the Emerging Balance of Naval Power in the Indo-Pacific, Edited: Yogesh Joshi and Nishant Rajeev, Quad Cooperation: Maritime Security in the Indo-Pacific**, (Singapore: Institute of South Asian Studies, 2022), p 8.

[2] - Samir Puri and Jeremy Lau Yi-Ren, **The Naval Balance of Power in the Indo-Pacific and the Role of the Quad: The United States' Perspective, Edited: Yogesh Joshi and Nishant Rajeev, Quad Cooperation: Maritime Security in the Indo-Pacific**, (Singapore : Institute of South Asian Studies, 2022), p 21.

[3] - Samir Saran, Harsh V.Pant, Lilah Connell, Vivek Mishra, Amy Namur, Robin Mccoy, Aryan d'Rozario, Satu Limaye, **TWO DECADES OF THE QUAD: DIPLOMACY & COOPERATION IN THE INDO-PACIFIC**, PROJECT TEAM, The East-West Center, 2024, p 9.

إلتزام دول الرباعية بالدعم المركزي لآسيان والمعمار الإقليمي بقيادة آسيان، حيث تقوم بتعميق روابطها مع دول جنوب شرق آسيا وغيرها من الهيئيات الإقليمية كأعضاء حوار في آسيان.[1]

ب- تحالف أوكوس(aukus)

يعد تحالف أوكوس اتفاق أمني ثلاثي موسع بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، كما يعتبر أوكوس التزاما سياسيا واضحا من واشنطن وكانبيرا ولندن لتعزيز تعاونهم في المنطقة الحيوية للمحيطين الهندي والهادئ، حيث تم إطلاقه في 15 سبتمبر 2021 بتنسيق أمني تقوده الولايات المتحدة والذي تؤثر من خلاله على جميع اللاعبين الإقليميين والخارجيين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وذلك من القدرة التي يتميز بها على تغيير ديناميات القوة في المنطقة بشكل جذري، بالإضافة إلى ذلك يوفر هذا الاتفاق فرصة لتعميق الروابط الدفاعية القوية الموجودة بالفعل وقدرة التشغيل المتداخل بين هذه الشركاء الثلاثة الناطقين بالإنجليزية.[2]

يتكون النظام المتحالف للولايات المتحدة في منطقة الهندو-باسيفيك من قدرات بحرية صلبة وبرمجيات قادرة على العمل مع مجموعات ضاربة حاملة من البحرية الأمريكية في مجال الغواصات، حيث سيتم تعزيز AUKUS بإضافة ثماني غواصات أسترالية تعمل بالطاقة النووية في المستقبل القريب. كما أن سام روغيفين يؤكد أن ترسانة القوة الصلبة لـ AUKUS مهمة استراتيجيا يمكن أن تدفع القدرات العسكرية السياسة (ما لديك يحدد ما تفعله)، حيث يمكن تأخذ هذه القوة المستقبلية الإضافية واستراتيجية AUKUS الأكثر تشددا في الاعتبار في تحديد طموحاتها الاستراتيجية.[3]

3- الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ

تماشت استراتيجية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في منطقة المحيطين الهندي والهادئ (uspacom) في هونولولو (هاواي) بداية بتغيير اسم pacom إلى قيادة المحيطين الهندي والهادئ indopacom في 30 ماي 2018 لتشمل المحيط الهندي وجنوب آسيا على امتداد طول الطريق من الساحل الغربي للولايات المتحدة الأمريكية القارية إلى أفغانستان والشرق الأوسط (تحت القيادة المركزية الأمريكية)، حيث تمتد على

[1] - Samir Saran, Harsh V.Pant, Lilah Connell, Vivek Mishra, Amy Namur, Robin Mccoy, Aryan d'Rozario, Satu Limaye, op. cit, p 7.

[2] - Nikolaus Scholik and Alfred GERSTL, op. cit, p 423.

[3] - **Ibid**. p 428.

مساحة 100 مليون ميل مربع، ونصف سطح الأرض والتي تشمل 36 دولة، بالإضافة إلى ذلك تضم القوات العسكرية الأمريكية خلال سنة 2018 بمعلومات سرية من مقر المعهد في معسكر سميث في هونولولو بعدد القوات القتالية والتي تعتبر أكبر القيادات القتالية الإقليمية في أمريكا باحتواء أندوباكوم على 379200 من الأفراد العسكريين والمدنيين ويشمل:

- قيادة العمليات الخاصة في المحيط الهادئ (1200 فرد، 12 طائرة)
- القوات البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ (86000 فرد، 640 طائرة، 2 من قوات المشاة).
- القوات الجوية الأمريكية في المحيط الهادئ (46000 فرد، 420 طائرة).
- الجيش الأمريكي في المحيط الهادئ (106000 فرد، 309 طائرة، فيلق واحد، فرقتان).
- أسطول المحيط الهادئ الأمريكي (140000 فرد، 1100 طائرة، 5 مجموعات هجومية لحاملات الطائرات، 200 سفينة).[1]

زادت الولايات المتحدة الأمريكية عدد قواتها العسكرية التي نشرتها منذ المبادرة المحورية للرئيس أوباما التي أصبحت فيها إندوباكوم القيادة الإقليمية، حيث تم ترقية الخدمات اللوجستية وصيانة المعدات لتصل جاهزية المقاتلات بنسبة 80%، تم تحديد مبادرات تحديث القوات الأخرى في تقرير استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، وتشمل شراء 110 طائرات من الجيل الرابع والخامس و10 مدمرات أخرى، بالإضافة إلى ذلك تحتوي القيادة الإقليمية على 60% من سفن البحرية الأمريكية منها 50% سفن قتالية ساحلية تابعة للقوات البحرية، و60% من أصول القوات الجوية الأمريكية، 50% من أحدث الطائرات (إف-22، إف- 35).[2]

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ والعالم باختصار على إسقاط القوة؛ أي القدرة على نشر قوات عسكرية والحفاظ عليها خارج أراضيها، كما تتطلب منطقة المحيطين بحكم تكوينها الجغرافي إلى قدرات قوية للقوة البحرية بأسطول بحري قابل للانتشار عالميا، وهذا ما يميز الولايات المتحدة التي تجري البحرية الأمريكية بانتظام عمليات حرية الملاحة (FONOPs)، وتبحر عبر منطقة 12 ميلا بحريا من المعالم البرية التي تطالب بها الصين، بدأت إدارة ترامب الأكثر تشككا في الصين

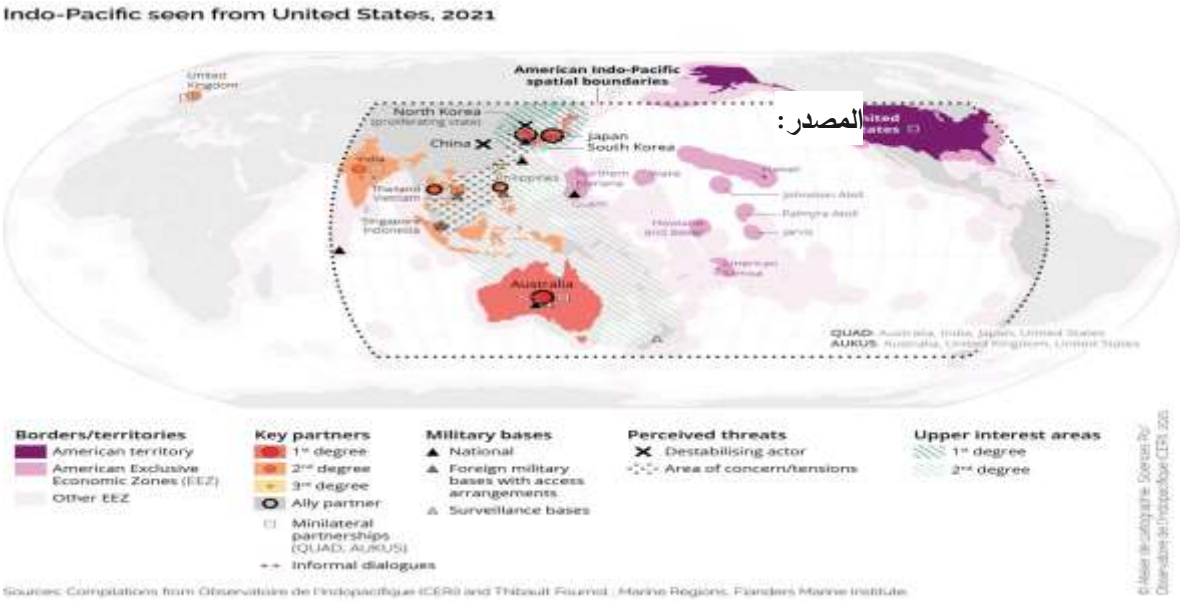
[1] - David Shambaugh, op. cit, p 85.

[2] - **Ibid**. p 86.

خلال رئاسة أوباما ويزيد التعاون الوثيق بين القوات البحرية الأميركية والأسترالية والبريطانية من احتمالات قيام القوات البحرية الأميركية والبريطانية باتفاقيات مشتركة.[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة العمليات المتصاعدة الصينية بالتفكير على هيكلة القوة البحرية المتكامل الذي يهدف لإعادة تقييم هدف السفن البالغ 355 سفينة لكنه تأخر ليتم استبداله بدراسة القوة البحرية المستقبلية (FNFS)، التي أصدرت ورقة البحث (خطط هيكل القوة البحرية وبناء السفن) لخدمة الأبحاث التابعة للكونغرس في 22 فبراير 2022، حيث اقترح الأدميرال جيلداي أن البحرية في النهاية تحتاج إلى أسطول من 512 سفينة، يتكون من 362 سفينة مأهولة و150 سفينة غير مأهولة، باقتراحه أن البحرية في النهاية تحتاج إلى أسطول من 512 سفينة، يتكون من 362 سفينة مأهولة و150 سفينة غير مأهولة، فكانت آخر التطورات زيادة نسبة السفن الصغيرة مثل الفرقاطات وإدخال المنصات غير المأهولة لتحقيق هدف 355 سفينة، ناهيك عن 512 سفينة المقترحة، سيتطلب ميزانية البحرية متوسط 12 مليار دولار أمريكي، وهذا إذا بقيت الميزانية عند المستويات الحالية تكون فقط في صيانة 302 إلى 310 سفينة بشكل عام.[2]

الخريطة(5): استراتيجية الهندو-باسيفيك الأمريكية.



المصدر :

المصدر :

Link: https://www.sciencespo.fr/ceri/observatory-indo-pacific/usa/ **viewed on** 16/05/2025 at 16:30

[1] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, op. cit, p 427.

[2] - Samir Puri and Jeremy Lau Yi-Ren, op. cit, p 20.

تظهر الخريطة(5) من خلال مفاتيحها الحدود الإقليمية لإستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الأمريكية ومناطق النفوذ العسكرية الأمريكية، كذلك القواعد العسكرية المتواجدة في المنطقة والتحالفات الأمنية المتمثلة في الرباعية وأوكوس، بالإضافة إلى ذلك تبرز في الخريطة المنطقة الاقتصادية الخالصة والتهديدات الأمنية الدولية في المنطقة.

4- التعاون الأمني الأمريكي ودول منطقة جنوب شرق آسيا

قدّمت الولايات المتحدة على مدى أكثر من 40 عاما شراكة مع الآسيان ودول الأعضاء لتعزيز الارتباط الاقتصادي والأمني وسيادة القانون وحقوق الإنسان، حيث تنسق الولايات المتحدة والآسيان في قضايا تتراوح بين الأمن البحري والإرهاب إلى إدارة الكوارث ومكافحة الاتجار بالبشر وانتشار الأسلحة النووية، ففي عام 2015 رفعت الولايات المتحدة والآسيان علاقتهما إلى شراكة استراتيجية، وفي عام 2017 احتفلتا بمرور 40 عاما كشريكين في الحوار، كما كان عام 2020 احتفال الولايات المتحدة بالذكرى الخامسة لشراكة الولايات المتحدة–الآسيان الاستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك تشارك الولايات المتحدة في قمة شرق آسيا التي تركز على الآسيان، واجتماع وزراء دفاع الآسيان–زائد، والمنتدى الإقليمي للآسيان، حيث تعتبر الآسيان محور استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة.[1]

تشارك الولايات المتحدة أيضا في عدد من أنشطة واجتماعات الدبلوماسية الدفاعية الإقليمية مثل المنتدى البحري الموسع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (ARF)، وحوار شانغريلا واجتماع وزراء دفاع الآسيان (ADMM+)، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من الحوارات الدفاعية والأمنية الثنائية بشكل جماعي أو متعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في الآسيان، كما تشارك وزارة الدفاع الأمريكية دول الآسيان من خلال آليات أخرى ك (Indopacom). وخدمات فردية للجيش الأمريكي، حيث حددت استراتيجية الأمن في منطقة المحيط الهندي والهادئ لعام 2019 أن تعطى الأولوية للعلاقات الدفاعية الجديدة مع كل من فيتنام وإندونيسيا وماليزيا، وقدرة نسبية المحافظة على تحالفات طويلة الأمد مع الفلبين وتايلاند وشراكة دفاعية مع سنغافورة، وهذا ما تفتح به الولايات المتحدة مجالا للتعاون الدفاعي والمساعدة العسكرية مع جيوش منطقة جنوب شرق آسيا.[2]

[1] - U.S. Embassy Singapore**, U.S.-ASEAN COOPERATION**, 2021. Link: https://sg.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/20/2021/05/USASEANCoop.pdf **viewed on** 16/05/2023 at 16:30.

[2] - David Shambaugh, op .cit, p 87-88.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الآسيان مبادرات التعاون الأمني، حيث وفرت الولايات المتحدة الأمريكية 250 مليون دولار لتعزيز التبادل المعلوماتي والتشغيل المتبادل والتعاون البحري، كما كانت هناك تمارين بحرية بين الطرفين خلال سنة 2019 في بحر الصين الجنوبي، وتمرين باليكاتان المشترك المتحدة والفلبين في عام 2023 هو أكبر تمرين عسكري مشترك حتى الآن بين الجانبين، حيث شارك فيه أكثر من 17000 جندي، ويندرج هذا تحت تأكيد استراتيجية الأمن القومي لإدارة بايدن على محورية الآسيان والتعهد بتوسيع الانخراط الدبلوماسي والتنموي والاقتصادي الإقليمي زيادة قدرة الأمن البحري، بالإضافة إلى ذلك تم تصنيف كل من الفلبين وتايلاند كحليفتين رئيسيين غير تابعين لحلف الناتو للولايات المتحدة الذي تم توقعيه سنة 2022، والذي يقضي بالتزام البلدين بالتعاون الأمني، كما أصدرت الولايات المتحدة والفلبين إرشادات محدثة لمعاملة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة والفلبين لعام 1951 وهذا خلال زيارة الرئيس فرديناند ماركوس جونيور إلى واشنطن في ماي 2023، مؤكدة الالتزامات الدفاعية المتبادلة في حال حدوث هجوم في المحيط الهادئ عبر بحر الصين الجنوبي، وتوسيع ترتيبات التعاون الدفاعي المعزز لتشمل أربعة مواقع جديدة في الفلبين.[1]

تظهر الاستراتيجية الأمريكية المنخرطة في منطقة جنوب شرق آسيا خلال عام 2020، حيث تبنى الطرفين خطة عمل جديدة (2021-2025) لإرشاد الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وآسيان، في القمة السنوية العاشرة بين الولايات المتحدة وآسيان في بنوم بنه (العاصمة الكمبودية)، حيث رفع رئيس الولايات المتحدة جو بايدن علاقات الولايات المتحدة وآسيان إلى شراكة استراتيجية شاملة، ويأتي بعدها إقرار الكونغرس الأمريكي في سنة 2021 بقانون استراتيجية جنوب شرق آسيا ودعم دبلوماسي وتشريعي، كما قاد السيناتور جيف ميركلي وفدًا ثنائي المجلس إلى فيتنام وإندونيسيا لمناقشة التعاون في مجال المناخ وحقوق الإنسان والأمن مع المسؤولين الحكوميين وقيادة الآسيان، بالإضافة إلى ذلك قدمت الولايات المتحدة الأمريكية اعترافا سنة 2023 بإقرار من مجلس النواب الأمريكي تعزيز العلاقات مع الآسيان وتفويض آسيان كمنظمة دولية ذات امتيازات وحصانة دبلوماسية، حيث تقوم الولايات المتحدة بدعم مركزيتها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، ليقود رئيس لجنة الخدمات المسلحة في مجلس النواب مايك روجرز وعضو لجنة

[1] - East-West Center, op. cit, p 8.

آدم سميث وفدًا ثنائي الحزب من أعضاء اللجنة إلى هاواي وغوام والفلبين وتايوان واليابان لمناقشة التحديات الأمنية في منطقة الهندو باسيفيك.[1]

تقوم القوات الأمريكية الأمريكية بمجموعة واسعة من البرامج الثنائية المتعددة الأطراف لتشمل التدريبات العسكرية المشتركة والمساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث والتعليم والتدريب العسكري والاتصال والتدريب الاستخباراتي لمكافحة القرصنة والإرهاب، كما تشمل الأنشطة التي تشارك فيها جيوش جنوب شرق آسيا بالخصوص تدريبات عسكرية مثل (cooperation afloat، pacific angel، garuda shield، rim of the pacific، cobra gold، training (carat)، seamlei)، حيث تجرى التدريبات الثنائية مع كل دول جنوب شرق آسيا باستثناء كل من لاوس وميانمار (معلقة حاليا مع كمبوديا).[2]

الجدول (12): حجم مبيعات السلاح الأمريكي لدول منطقة جنوب شرق آسيا (بالدولار الأمريكي).

السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022
إندونيسيا	257.120.674	122.850.947	127.634.542	106.800.826	123.051.807	113.069 .594
ماليزيا	49.561.177	54.628.388	72.958.400	95.881.825	95.336.170	133.397.489
الفلبين	61.302.305	87.211.453	60.242.060	50.081.443	51.204.638	40.930.249
سنغافورة	206.552.189	492.402.029	320.905.440	344.028.261	922.693.872	695.895.211
تايلند	119.342.478	213.307.141	172.246.126	233.349.390	126.337.535	323.141.539
بروناي	842.106	2.996.871	2.431.952	35.697.300	12.616.248	9.198.472
فيتنام	8.197.374	34.624.839	25.215.302	23.161.414	21.048.752	18.456.677
لاوس	/	/	56.600	/	6.099	/
ميانمار	21.000	40.360	194.221	268.074	2.558.494	3.766.742
كمبوديا	383.114	222.224	100.682	115.891	33.507	549.434

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على

The Center for International Policy, Washington, United States of America

Link: Arms Sales - CIP (internationalpolicy.org) **viewed on** 10/10/2024 at 16:40

يبين الجدول(13) حجم المبيعات للسلاح الأمريكي لدول منطقة جنوب شرق آسيا، حيث نلاحظ تصدر إندونيسيا وماليزيا أعلى حجم خلال سنة 2022 ثم تليهما سنغافورة، كما يلاحظ من خلال الجدول من

[1]- East-West Center, op. cit, p 6.

[2]- David Shambaugh, op. cit, p 87.

كل من دول ميانمار وكمبوديا قليلة التعامل مع الولايات المتحدة في تجارة الأسلحة، بالإضافة إلى ذلك تظهر لاوس التي تكاد تنقطع علاقتها بالتعاملات التجارية في شراء السلاح الأمريكي منذ سنة 2017.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عديد المبادرات الاقتصادية في ظل استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة التي تسعى من خلالها فرض تواجدها الاستثماري والتجاري والحصول على أكبر الامتيازات وخاصة في منطقة جنوب شرق آسيا التي تعتبر الأرض الخصبة لتعظيم الأرباح من خلال حركة رؤوس الأموال، حيث تظهر هذه المبادرات ونتائجها من خلال حجم الاستثمار والتجارة في المنطقة.

1- المبادرات الاقتصادية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من المبادرات الاقتصادية التي تستطيع من خلال بسط نفوذها الاقتصادي والتمكن من بلوغ ذروة الاستغلال لكل الإمكانيات الاقتصادية التي تزخر بها منطقة جنوب شرق آسيا، وكذلك تحييد كل المنافسين الدوليين والاقليمين عن مصالحها الاقتصادية في المنطقة، لتبرز أهم هذه المبادرات في التالي:

أ- قانون البناء الأمريكي (BUILD ACT)

طالب الكونغرس و(OPIC) بتوسيع OPIC لسنوات من أجل المنافسة بشكل أفضل مع مؤسسات التمويل الدولية من دول مجموعة الثمانية والدول الآسيوية الشرقية وبشكل خاص الصين، وهذا بتفعيل قانون (BUILD) بمؤسسة التمويل الدولية للتنمية (IDFC) التي سيكون لديها عروض منتجات أوسع تشمل الأسهم وتقليل التجزئة، مما ينبغي تحسين وتنسيق السياسات ومواءمتها وزيادة الكفاءة التشغيلية لتوفير التكاليف لدافع الضرائب الأمريكي، حيث وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 5 أكتوبر 2018 القانون العام 115-254 ليصبح قانونا (قانون الاستخدام الأفضل للاستثمارات المؤدية إلى التنمية)، فتعرف مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (IDFC) أنها مؤسسة حكومية جديدة مملوكة بالكامل للحكومة والتي ستحل هذه المؤسسة محل مؤسسة الاستثمار الخاص بالخارج (OPIC) وتنقل إلى أطراف أخرى.[1]

[1]- Christopher M. Vaughnand Philip T. Von Mehren, **The United States International Development Finance Corporation Enters Private Equity, the law firm Venable LLP**, 2019, p 1-2. Link: https://www.venable.com/insights/publications/2019/03/the-united-states-international-development **viewed on** 10/09/2022 at 15:30.

يعزز قانون البناء الأمريكي قدرة تمويل التنمية للحكومة، كما يوفر القانون فرصا للشركات الأمريكية للتنافس في الخارج وخلق فرص عمل في الداخل؛ وهو عنصر حاسم في الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب ويوفر تغييرا أفضل للاستثمارات الأصلية الموجهة من قبل الدولة ويعزز أهداف سياستنا الخارجية.[1]

كانت استراتيجية منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة تركز على القضايا الأمنية، حيث كان المحتوى الاقتصادي ضئيلا، لكن هذا تغير مع قانون (BUILD) في تحسين استخدام الاستثمار لأجل التمنية، حيث ضاعف الولايات المتحدة الأمريكية قدرة التمويل التنموي الأمريكي إلى 60 مليار دولار في كل أنحاء العالم، كما قامت مؤسسة الاستثمار الخاصة (OPIC) بتحفيز مشاريع الاشمار في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بتوقيع مذكرة تفاهم مع وكالات التمويل التنموي في اليابان وأستراليا، وهدفها الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة التي تم اعتمادها في جوان 2019 في قمة أوساكا لمجموعة العشرين وإرسال وفد مشترك إلى إندونيسيا لاستكشاف مشاريع، وبعض دول الآسيان التي بحاجة إلى الاستثمار الأجنبي التي تتميز بالانفتاح كميانمار وكمبوديا.[2]

ب- مبادرة الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ من أجل الازدهار (IPEF)

أطلق الرئيس بايدن مبادرة اقتصادية مع الشركاء الإقليميين خلال سنة 2022 في ظل لاستراتيجية الولايات المتحدة في منطقة الهند والمحيط الهادئ المعروفة بإطار الاقتصاد الهندي- المحيطي من أجل الازدهار (IPEF).[3]

تعتبر مبادرة الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ أول مبادرة تجارية واقتصادية رئيسية لإدارة بايدن في المنطقة التي تشمل الدول الشريكة (أستراليا، بروناي، فيجي، الهند، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، ونيوزيلندا، الفلبين، سنغافورة، كوريا الجنوبية، تايلاند، فيتنام. لم تُصمم المبادرة كاتفاقية تجارة حرة أمريكية شاملة تقليدية، والتي تيهدف إلى إرساء التزامات عالية المستوى في أربعة ركائز أساسية:

---

[1]- Hanna Samir Kassab, Globalization, Multipolarity and Great Power Competition, Routledge, New York, ameican united states, 2023, p 94.

[2]- David Dollar, **CHINA AND THE WEST COMPETING OVER INFRASTRUCTURE IN SOUTHEAST ASIA**, foreign policy at brookings, 2020, p 3-4. Link: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2020/04/fp_20200424_infrastructure_southeast_asia.pdf **viewed on** 29/07/2023 at 17:25

[3]- East-West Center, op. cit, p13.

الاقتصاد المتصل (قضايا تجارية مختارة) والاقتصاد المرن (سلاسل التوريد) والاقتصاد النظيف (الطاقة النظيفة، إزالة الكربون، البنية التحتية) والاقتصاد العادل (الضرائب، قضايا مكافحة الفساد)، حيث يقود الممثل التجاري الأمريكي (USTR) محادثات ركائز التجارة بينما يقود وزير التجارة الركائز المتبقية، وقد اختار جميع الشركاء المشاركة في جميع ركائز (IPEF) الأربعة، باستثناء الهند التي انسحبت من ركيزة التجارة.[1]

اعتمدت الولايات المتحدة هذه المبادرة لتعزيز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل وتوفير فوائد للعمال والمستهلكين في جميع أنحاء المنطقة، وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى مبادرة (IPEF) أنها ليست فقط لتعزيز التكامل الاقتصادي بل أيضا استراتيجية جيوسياسية أمريكية لموازنة القوة المتزايدة والتدخل المتنامي لجمهورية الصين الشعبية في القطاع الاقتصادي في منطقة هندو–باسيفيك. [2]

كانت استفادة دول منطقة جنوب شرق آسيا من الإنضمام لهذه الشراكة الإقليمية وأبرزها فيتنام التي نمت فيها التجارة بأكثر من 400% التي مكنتها من أن تمثل نسبة 21% من حجم الاستثمار الدولي من شركاء (IPEF) بنسبة 17% من تجارة الخدمات الأمريكية خلال سنة 2022.[3]

ج– شبكة النقاط الزرقاء

أعلنت الولايات المتحدة واليابان وأستراليا في 4 نوفمبر 2019 بشكل مشترك عن شبكة النقاط الزرقاء في منتدى الأعمال في منطقة المحيطين الهندي والهادئ في تايلاند خلال قمة الآسيان الخامسة والثلاثين، حيث سيتم من خلال هذه المبادرة إجراء تقييم وإصدار شهادات بشأن مقاييس الاستدامة البيئية والتأثير على التنمية الاقتصادية والشفافية المالية، والتي تسعى من خلال هذه المبادرة إلى توظيف نهج أصحاب المصلحة المتعددين لتوفير التقييم وإصدار الشهادات لمشاريع التنمية والبنية التحتية مثل الموانئ والجسور والطرق من

[1]- Congressional Research Service Report, **Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF)**, 2023, p 1.
[2]- Unsaini Sabrina Taqfir**, INDO-PACIFIC ECONOMIC FRAMEWORK FOR PROSPERITY (IPEF) AND ASEAN CENTRALITY: ASEAN'S ROLE IN ENHANCING THE ACHIEVEMENT OF POLITICAL ECONOMIC COOPERATION**, Jurnal Wacana Politik, 2025, p 193.

[3]- Congressional Research Service, op. cit, p 1.

جميع أنحاء العالم مع التركيز بشكل أساسي على منطقة المحيطين الهندي والهادئ وسيكون مجال التوجه الرئيسي هو تعبئة الاستثمار الخاص من البلدان الشريكة نحو بلدان العالم الثالث النامية.[1]

تعتبر شبكة النقطة الزرقاء برنامج اعتماد للجوانب التي تتعلق بمشاريع البنية التحتية التي تركز أساسا على الاستدامة والشفافية، فهي في الأساس مبادرة متعددة الأطراف لجمع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز معايير عالية الجودة وموثوقة لتطوير البنية التحتية العالمية، حيث تستخدم كنظام معترف به عالميًا للتطورات وأنظمة الاعتماد لمشاريع الطرق والجسور مع التركيز على منطقة الهند والمحيط الهادئ.[2]

تركت الولايات المتحدة الأمريكية الباب مفتوحا للانضمام الدولي، وذلك بعد إنضمام وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية (DFAT) والبنك الياباني للتعاون الدولي (JBIC) إليها، حيث جاء تعليق نائب الرئيس التنفيذي لمؤسسة الاستثمار الخاصة الأمريكية في الخارج ديفيد بوهجيان أن تطوير البنية التحتية الحيوية عندما يقوده القطاع الخاص ويدعمه على أسس شفافة ومستدامة ومسؤولة اجتماعيا وبيئيا هو أساس لتمكين الاقتصاد على نطاق واسع وقوة في البنية التحتية ذات الجودة العالية لتعزيز فرص غير مسبوقة في التقدم والاستقرار.[3]

د- الشراكة من أجل البنية التحتية والاستثمار العالمي (PGII)

تعتبر البنية التحتية والاستثمار العالمية امتدادا لشبكة النقاط الزرقاء أداة من أدوات الإدارة الأمريكية الجديدة التي تم الإعلان عنها في جوان 2021 باتفاق الرئيس بايدن ونظرائه في مجموعة السبع في إطار اقتصادي لمنطقة الهندو-باسيفيك (IPEF)؛ وهي شراكة للبنية التحتية قائمة على القيم يقودها السوق بمستوى عال ومنظمة بشفافية للمساعدة في تضييق فجوة البنية التحتية التي تتجاوز 40 تريليون دولار أمريكي في العالم النامي بحلول عام 2035، حيث تتماشى بشكل أكبر مع احتياجات المجتمعات المحلية بتقديم السلع والخدمات الأمريكية إلى الدول منخفضة ومتوسطة الدخل وتحفيز رأس المال الثنائي والمتعدد الأطراف ورأس

[1]- Mohit Vashisth, **Evaluating The Blue Dot Network: A Critical Analysis, 2020**. Link: https://cescube.com/vp-evaluating-the-blue-dot-network-a-critical-analysis **viewed on** 19/08/2025 at 17:08.

[2]- Abhishek Kumar, **"Blue Dot Network': Idea, Objectives and Implications for China's 'Belt and Road Initiative"**, International Journal of Novel Research in Humanity and Social Sciences, Vol. 7, Issue 4, 2020, p 33.

[3]- Abhishek Kumar, op. cit, p 34.

المال الخاص للاستثمارات في أربعة مجالات (المناخ وأمن الطاقة، الصحة والأمن الصحي، الاتصال الرقمي، والمساواة بين الجنسين والعدالة).[1]

انتهجت الشراكة في البنية التحتية والاستثمار العالمية في منطقة منطقة جنوب شرق آسيا استثمارات منسقة في مشاريع البنية التحتية ذات التأثير العالي، بما في ذلك السكك الحديدية وتحديث الموانئ والطاقة النظيفة واستراتيجيات اقتصادية مساهمة في تنمية الاقتصاد لهذه المناطق وتقوية سلاسل التوريد العالمية، حيث كان لدول الآسيان نصيب من ذلك من خلال ممر لوزون الاقتصادي (the luzon economic) الذي يدعم الاتصال بين خليج سوبك وكلارك ومانيلا وبتانغاس في الفلبين.[2]

بالإضافة إلى ذلك تم إطلاق شراكة سنة 2022 بين فيتنام ومجموعة من الشركاء الدوليين التي تضم الدول السبع (PGII) والاتحاد الأوروبي والدنمارك والنرويج بحزمة تمويل أولية قدرها 15,8 مليار دولار أمريكي، منها 8.1 مليار دولار من التمويل العام والباقي من المستثمرين الخاصين الذين هم أعضاء في التحالف المالي العالمي، كما تم الاستثمار في هذه الشراكة في إندونيسيا الذي يشمل حزمة تمويل 21,6 مليار دولار أمريكي ما قيمته 11.6 مليار دولار من التعهد العام بقيمة 10 مليارات دولار من المؤسسات المالية الخاصة بتنسيق من تحالف غلاسكو المالي من أجل تسريع الانتقال العادل في للطاقة في إندونيسيا من خلال زيادة حصة الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات في قطاع الطاقة.[3]

و- حجم الاستثمار والتجارة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المبادرات الاقتصادية على تضخيم نسبة استثماراتها في منطقة جنوب شرق آسيا، وكذلك على الاستحواذ على أكبر النسب في التبادل التجاري في مختلف القطاعات الاقتصادية (التصنيع، والزراعة، الخدمات) وهذا ما سيتم تفصيله في الجدولين التاليين من خلال المعطيات البيانية الإحصائية:

---

[1]- the American association of the indo-pacific**, Opportunities for the Partnership for Global Infrastructure and Investment in the Indo-Pacific: Perspectives from the U.S. business community**, JUNE 29, 2022, p 8. Link: https://americanindopac.com/wp-content/uploads/2022/06/PGII-report-last.pdf **viewed on** 08/07/2024 at 18:30

[2]- G7 Italia, **Factsheet on the G7 Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII**), Pescara, 2024, p 3. Link: https://g7.utoronto.ca/dev/ANNEX-I-G7-PGII-Factsheet-2024.pdf **viewed on** 09/05/2025 at 08:45

[3]- G7 Italia, op. cit, p 5.

الجدول (13): حجم الاستثمارات الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا ابتداء من (2016-2024) بالمليون دولار أمريكي.

الدولة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
بروناي	2,19	-0,98	0,21	0,38	0,83	0,48	0,68	-18,08	2,45
إندونيسيا	-335,03	-2457,82	-3935,67	1246,92	612,53	1691,30	2059,68	747,47	627,28
كمبوديا	80,08	109,93	59,34	112,96	77,98	84,37	31,13	49,62	43,29
لاووس	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة
ميانمار	43,30	21,59	55,30	46,09	3,01	88,00	0,24	13,69	-29,90
ماليزيا	1173,96	-1160,04	1758,97	624,90	322,76	1993,56	8442,07	341,15	2512,54
الفيليبين	1135,98	472,86	184,63	295,99	161,62	151,65	251,25	42,29	110,92
سنغافورة	10666,2	31591,8	-26638,7	-44564,1	18233,8	26274,7	11869,8	83189,1	37220,3
تايلاند	383,69	-226,57	853,62	-175,76	464,52	1373,17	1647,07	416,81	1488,21
فيتنام	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر: ASEANstats – ASEAN Statistics Web Portal

Link : https://data.aseanstats.org/fdi-by-hosts-and-source-inward **viewed on** 02/02/2024 at 21:30

نلاحظ من الجدول(14) أن الولايات المتحدة تملك علامة سالب خاصة في الفترة الممتدة بين (2016-2019) في أغلب دول منظمة الآسيان ويفسر ذلك أن البلد المستضيف شهد عملية خروج للاستثمار الأجنبي الأمريكي في تلك السنة لأسباب اقتصادية أو قانونية وهي تعبر عن خسارة في الاستثمار خلال تلك السنة، كما يلاحظ أيضا أن حجم الاستثمار الأمريكي في كل من (بروناي، كمبوديا، ميانمار) ضعيف جدا مقارنة بكل من أندونيسيا والفيليبين وماليزيا، حيث تتربع سنغافورة على حجم الاستثمار الأجنبي الأمريكي لتبلغ أعلى القيم في منطقة جنوب شرق آسيا، أما عن كلا من (فيتنام ولاووس) فلم يتم التصريح بقيمة الاستثمار الأجنبي الأمريكي وهذا يعود على حسب بيانات الموقع على أن البيانات قد تكون سرية أو ضعيفة جدا أو ليست لديها بيانات.

الجدول (14): الميزان التجاري الأمريكي ودول منطقة جنوب شرق آسيا (مليار دولار أمريكي).

(يشار إلى كلمة مليون على أساس مليون دولار)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022	2023
بروناي	206 (مليون)	235 (مليون)	171 (مليون)	173 (مليون)	104 (مليون)	−37,3 (مليون)
إندونيسيا	−11,8	−12	−12,3	−16,9	−22,7	−15,9
كمبوديا	−3,74	−5,32	−6,76	−9,23	−12,4	−11,6
لاوس	−122 (مليون)	−92 (مليون)	−8,33 (مليون)	−146 (مليون)	−241 (مليون)	−284 (مليون)
ميانمار	−339 (مليون)	−541 (مليون)	−749 (مليون)	−797 (مليون)	−941 (مليون)	−699 (مليون)
ماليزيا	−21,5	−21,5	−24,9	−33	−28,5	−23,3
الفيليبين	−4,37	−4,81	−3,98	−5,61	−7,54	−4,74
سنغافورة	11,6	7,75	4	11	17,1	9,98
تايلاند	−18,2	−21,5	−26,6	−37,3	−43,5	−40,2
فيتنام	−39,3	−53,7	−69,5	−92,5	−115	−108

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على

Observatory of Economic Complexity, link: :https://oec.world/en/profile/country/usa **viewed on** 28/04/2024 at 16:30

الملاحظ من الجدول(15) أن الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعاملاتها التجارية مع دول منطقة جنوب شرق آسيا (الآسيان) تحمل علامة سلبية؛ أي أن الميزان التجاري الأمريكي عاجز وهذا ما يظهر بنسب متفاوته مع (إندونيسا، لاووس، كمبوديا، ميانمار، ماليزيا، ماليزيا، فيتنام)، باستثناء بروناي وسنغافورة اللتان يعبران عن الفوائد المالية التي تجنيها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التبادل التجاري مع كلا الدولتين، كما تدل الإحصائيات المبينة في الجدول على أن السلع الأمريكية لا تستقطب كثيرا دول الآسيان.

المطلب الثالث: الاستراتيجية التكنولوجية والثقافية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

1- الاستثمار التكنولوجي

يرتكز الاستثمار الأجنبي الأمريكي بشكل خاص على مراكز البيانات والتكنولوجيا والتصنيع وقطاع التجارة بالجملة، إذ مع التطور السريع والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، أصبحت مراكز البيانات واحدة من

المجالات التي تستمثر فيها الشركات الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث تقوم فيسبوك ومايكروسوفت وجوجل وتيك توك بتنفيذ سياسات استثمارية طموحة في المنطقة وخاصة في سنغافورة التي تمثل مخزون ما يقارب ثلثي الاستثمار المباشر في دول الآسيان، إذ تعتبر الولايات المتحدة أكبر مستثمر في هذا المجال مقارنة بالاتحاد الأوروبي والصين بنسبب على التوالي (25%، 12%، 3%) منها نسبة ماليزيا من إجمالي الاستثمار الكلي في منطقة جنوب شرق آسيا (19% الولايات المتحدة، 11% الاتحاد الأوروبي، 2% الصين)، ما يعكس أيضا هيكلة اقتصاد سنغافورة الذي يركز على المالية والتكنولوجيا العالية مقارنة ببقية دول الآسيان.[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على آليات للتطوير المشترك لتدعم مبادرات آسيان لتعزيز الاتصال الإقليمي وتسهيل الاستثمار في البنية التحتية، وهذا بعد إعلان الرئيس الأمريكي بايدن عن منصة الولايات المتحدة وآسيان للبنية التحتية والاتصال، حيث وضعت خطت العمل الرباعية في مجال النقل (2022–2025) وتعزيز برامج النقل الجديدة الجوية والبرية والبحرية مع التركيز على البنية التحتية المستدامة والمرنة، حيث كان سنة 2022 تخصيصا ماليا لـ 15 مشروعا نشطا تابعا لـ (DFC) في آسيان، كما استثمرت مؤسسة التمويل الدولي الأمريكية (DFC) ما يقرب من 2 مليار دولار لدعم المشاريع في دول آسيان وتنفيذ عدة برامج في مجالات مختلفة، بما فيها النقل والمياه وإدارة النفايات والابتكار التكنولوجي، بالإضافة إلى ذلك يعد برنامج المشاركة الذكية للمياه بين الولايات المتحدة وآسيان برنامج تبادل بين الكيانات الحضرية للمياه والصرف الصحي لتسهيل بناء القدرات الجماعية.[2]

– الشراكة من أجل الاتصال الرقمي والأمن السيبراني (DCCP):

تعرف مبادرة الشراكة من أجل الاتصال الرقمي والأمن السيبراني بأنها عالمية شاملة للحكومة تهدف إلى تعزيز اقتصاد رقمي مفتوح وقابل للتشغيل البيني وموثوق وآمن، حيث تمكّن هذه المبادرة الدول الشريكة من تحقيق الفوائد الهائلة لاقتصاد رقمي نابض وآمن من خلال وتحفيز الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآمنة والمتنوعة والمرنة، وهذا تعزيز أفضل الممارسات في سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإصلاحات التنظيمية وتشجيع اعتماد ممارسات قوية للأمن السيبراني

[1] - Banque de Frande ,**Economy and international financing, Foreign direct investment flows in South-East Asia: a region between China and the United States**, Bulletin de la banque de france 246/5 - MAY-JUNE 2023,2023, p7 .

[2] - East-West Center, op.cit, p36.

وخصوصية البيانات ومع تقدم اعتماد التكنولوجيا الرقمية بسرعة في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك العمل مع الشركاء لضمان أن التحول سيعزز النمو الشامل ويؤدي إلى مجتمعات مرنة وديمقراطية.[1]

تعمل ميزانية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مع مكتبها للتنمية على زيادة الوعي زيادة الوعي العام بقضايا السلامة الرقمية، وتقديم تدريب متقدم في المجال الرقمي والأمن السيبراني، وتوفير فرص للمشاركة في القضايا الرقمية على مستوى السياسات في جنوب شرق آسيا للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة بتخصيص مبلغ 5,85 مليون دولار[2]، حيث يتم تقديم الدعم في مجال التجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية وسياسات الأمن السيبراني لحكومة ميانمار. تقديم استشارات سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقييمات البنية التحتية للاتصالات في الفلبين وتقديم الدعم المستمر للاوس وفيتنام وأمانة رابطة دول جنوب شرق آسيا فيما يخص توصيات السياسات الأمريكية المتعلقة بتقنية الجيل الخامس.[3]

توفر برامج التدريب والتبادلات في الحصول على التمويل والشراكات بين القطاعين العام والخاص وأفضل الممارسات والتعلم من مدينة إلى مدينة، حيث يتم تصميم المشاريع وفقا لمصالح المدن التجريبية البالغ عددها 26 مدينة لشبكة المدن الذكية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.[4]

---

[1] - U.S. Department of State, **DIGITAL CONNECTIVITY & CYBERSECURITY PARTNERSHIP**, 2021, p 1. Link: https://2021-2025.state.gov/digital-connectivity-and-cybersecurity-partnership/ **viewed on** 12/12/2024 at 12:48.

[2] - Steven Rynecki, DIGITAL CONNECTIVITY AND CYBERSECURITY PARTNERSHIP (DCCP), 2020, p 9. Link: https://apps.dtic.mil/sti/trecms/pdf/AD1113830.pdf **viewed on** 10/10/2024 at 19:25.

[3] - **Ibid.** p 12.

الجدول(15): الشراكة بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا للمدن الذكية.

البرنامج	الهدف من الشراكة
برنامج التعاون بين الولايات المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا	يسعى البرنامج إلى تعزيز وزيادة التعاون الوطني والإقليمي متعدد القطاعات بين دول الأعضاء في الآسيان والولايات المتحدة وتنفيذ سياسات العلوم والتكنولوجيا والابتكار.
نمذجة الطاقة	يتم باستخدام نموذج تقييم التغير العالمي لتحليل اتجاهات الطاقة والبيئة في المختبر الوطني لشمال غرب المحيط الهادئ لأجل إثراء التخطيط المحلي في مدينتين تجريبيتين (بانكوك وكوالالمبور)
ريادة الأعمال	يوفر مناهج دراسية وتدريبات لحاضنات أعمال ومؤسسات جامعية في منطقة الآسيان والذي يتم تنفيذه من خلال معهد روتشستر للتكنولوجيا.
صندوق ابتكار الأعمال للمدن الذكية	يوفر ابتكار الأعمال للمدن الذكية بتمويل أولى وجوائز مالية تتراوح بين 100000 و 200000 دولار لمن يقدم حلولا منخفضة أو خالية من الكربون للتحديات الحضرية
برنامج ابتكار المباني الخضراء	يتكون من جزأين أولهما تعزيز الاقتصاد في قطاع البناء والثاني تعزيز القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا.
الخدمات الحضرية المتكاملة	مشروع تكامل لتثقيف أصحاب المصلحة حول نهج الاقتصاد لتعزيز الموارد وإعادة استخدامها في فرص لتطوير نماذج متكاملة للخدمات الحضرية (الطاقة، الأمن الغذائي، إدارة النفيات، المياه)
الصحة في المدن	الشراكة في مكافحة الأمراض لزيادة مرونة البنية التحتية للرعاية الصحية كجزء من المبادرة المستقبلية.
ترويج الأعمال	تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في منطقة الآسيان وذلك من خلال الربط بين مزودي التكنولوجيا والخدمات بعملاء تكنولوجيا في الولايات المتحدة وخدمة المدن الذكية في آسيان.
البحث والابتكار	يعمل على ضمان تشكيل المدن والمجتمعات بأكثر الوسائل انتاجية وفعالية وذلك بدعم البحوث التي تدمج الأبعاد الاجتماعية والتقنية من خلال دعم العلماء والمهندسين.
النقل الذكي المستدام	يعمل على أولويات النقل للمدن الذكية المشاركة في الآسيان من خلال تحديد حلول مقنعة لتحديات النقل الحضري التي تنفذها الولايات المتحدة واستخدام التقنيات والخبرات لتوجيه شركاء دول الآسيان.
الارتباطات الذكية للمياه	يعمل على قضايا المياه لزيادة الأمن المائي من خلال حلول الإدارة المستدامة للمياه وإقامة علاقات طويلة بين الولايات المتحدة والآسيان لتعزيز الاتصالات وبناء القدرات لزيادة التبادل في الخدمات والسلع والعلوم والتكنولوجيا.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على

United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, U.S.-ASEAN SMART CITIES PARTNERSHIP, Helping the People of Southeast Asia

Link: https://www.usascp.org/programs/ **viewed on** 19/03/2025 at 22:30

2- القوة الذكية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

تعتبر القوة الذكية الناتجة عن دمج القوة الصلبة ووالقوة الناعمة والتي تكتمل في الاستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال التواجد الأمني والعسكري والقوة الناعمة في محاولة استقطاب ميول دول الآسيان وتظهر القوة الناعمة الأمريكية في المنطقة من خلال المبادرات التالية:

- قدمت الولايات المتحدة في عام 2020 أكثر من 3.5 مليار دولار من المساعدات الحكومية الأمريكية لمكافحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في الآسيان.

- قامت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برامج التبادل الأمريكية من دول الآسيان وتيمور الشرقية بإنشاء شبكة خريجي مستقبل الصحة لتجمع أكثر من 2400 خريج في المجال الطبي والصحة العامة، حيث اجتمعت هذه الشبكة بالفعل لتبادل أفضل الممارسات في محاربة كوفيد-19.

- قدمت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية أكثر من 682 مليون دولار من المساعدات الإنسانية والإغاثة من الكوارث للمنطقة بعد الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والتسونامي.

- عملت الولايات المتحدة على تقوية روابها في مختلف قطاعات الأعمال الأمريكية والآسيان من خلال رئاستها للآسيان لإجراء منتدى الأعمال الهندي-الهادئ - 2019 في بانكوك و2020 في فيتنام. يعزز منتدى الأعمال المحيطين الهندي-الهادئ ملايين الدولارات من الصفقات التجارية.

- وقعت الولايات المتحدة اتفاقية تعاون في التنمية الإقليمية لمدة خمس سنوات برعاية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لدمج الآسيان اقتصاديًا، من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والأمانة العامة للآسيان بمبلغ 50 مليون دولار لدعم التحديات الإقليمية والعالمية.

- استثمرت مؤسسة التمويل الدولية الأمريكية للتنمية بالتعاون مع حكومات الآسيان والقطاع الخاص أكثر من مليار دولار لدعم المشاريع في دول الآسيان، وهي في طريقها لتوسيع دعمها بشكل كبير.[1]

أعلن الرئيس الأمريكي بايدن في ماي 2022 أن الولايات المتحدة ستقوم بمضاعفة حجم البرنامج في السنوات القامة مما سيمكن 900 مشارك من الاستفادة كل عام من برنامج (YSEALY)، تعتبر مبادرة قادة

[1] - U.S. Embassy Singapore, U.S-ASEAN COOPERATION, 2021.

https://sg.usembassy.gov/wp-content/uploads/sites/20/2021/05/USASEANCoop.pdf **viewed on** 19/03/2023 at 22:30.

جنوب شرق آسيا (YSEALY) من البرامج الرئيسية للحكومة الأمريكية لتعليم وتوفير التدريب المهاري لشعوب جنوب شرق آسيا، لتربط بين قادة جنوب شرق آسيا الشباب والجامعات الأمريكية والشركات ومنظمات غير ربحية، تم فتحها سنة 2013 للتبادل وورش عمل إقليمية وتمويل منح صغيرة، حيث تمتلك هذه البرامج أكثر من 6000 خريج و 150000 شاب ينتمون إلى شبكتها، بالإضافة إلى ذلك تعبر الزمالة برنامجا أكاديميا يدعو قادة المستقبل الواعدين من جميع أنحاء جنوب شرق آسيا للعيش والدراسة في الولايات المتحدة لمدة خمسة أسابيع، وهذا بدعم من الأكاديمية المخصصة لقضايا البيئة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية ويديرها برنامج التطوير المهني في مركز الشرق والغرب بالتعاون مع جامعة ميسولا. [1]كما انتهجب الولايات المتحدة برامج أخرى غير برامج التعليم والتدريب كبرنامج الشراكات الأخوية، والتي تعمل على بناء روابط بين المجتمعات وتدعم المبادرات الشخصية والتجارية والثقافية، حيث تربط بين المدن والمقاطعات والمحافظات والولايات ذات الاختصاصات المتشابهة من دول الآسيان بـ 23 ولاية أمريكية ومنطقة كولومبيا من خلال 81 مدينة شقيقة و9 ولايات شقيقة و20 مقاطعة شقيقة.[2]

تعتبر قضية الاتجار بالبشر من بين التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول آسيا عامة ودول الآسيان خاصة، التي لم تكن فيها الولايات المتحدة بحاجة إلى تحالفات من خلال تحركها السريع بتسخير كامل مواردها البشرية والمالية لتحقيق أهداف مشتركة، بطريقة تجعل فيها الولايات المتحدة تعطي الآسيان قيادة القضايا الأمنية العابرة للحدود ذات المصلحة المشتركة بلعب واشنطن الدور الداعم من خلال استراتيجية أعلن الرئيس أوباما خلال قمة قادة الولايات المتحدة وآسيان الخاصة في فيفري 2016 عن جائزة قيمتها مليون دولار لدعم تنفيذ الاتفاقية من خلال تعزيز الأنظمة القانونية المحلية لتقديم تعويض للضحايا، بإنشاء صندوق تعويضات مخصصة للضحايا في كل دولة، كما أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) عن برنامج جديد يمتد لخمس سنوات لمكافحة الاتجار بالبشر في آسيا الذي تبلغ قيمته 21,5 مليون دولار بالتركيز في البداية على الاتجار بالبشر في دول الميكونغ السفلى وهي بورما، وكمبوديا، ولاوس، وتايلاند، وفيتنام بالإضافة إلى بنغلاديش، لكنه سيوسع في النهاية ليشمل دول آسيان الأخرى.[3]

---

[1] - East-West Center, op. cit, p 43.

[2] - **Ibid**. p 43.

[3] - Michael Mazza, op. cit, p 19-20.

أنفقت الولايات المتحدة بين عامي (2015–2021) قيمة 1,9 مليار دولار لدعم الصحة العامة في دول الآسيان عبر حوالي 4000 مشروع، حيث تعهد الرئيس بايدن بتوسيع هذه المبادرة باستثمار إضافي قدره 40 مليون دولار لتعزيز القدرات الصحية وتطوير الجيل القادم من رأس المال البشري، كما زودت الولايات المتحدة سبع دول من الآسيان خلال جائحة كوفيد–19 بـ 126 مليون جرعة من اللقاح بشكل جماعي منها أكثر 42 مليون جرعة لإندونيسيا، ما يمثل 6% من إجمالي لقاحات الولايات المتحدة الموزعة حول العالم، بالإضافة إلى تقديم أكثر من 200 مليون دولار كمساعدات صحية وإنسانية طارئة لثماني دول من الآسيان لمساعدة متعلقة بكوفيد–19 لتعزيز الاستعداد للوباء في المستقبل وتعزيز التنسيق، وتعاون الولايات المتحدة ودول الآسيان على مكافحة وباء الإيدز وتوسيع الوصول إلى المياه النظيفة وتحسين رعاية صحة الأم والطفل، وتقليل حالات السل والملاريا في المنطقة، ويظهر أيضا التعاون الصحي الأمريكي في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ودول الأسيان في تطويرها لنظام التنسيق للطوارئ الصحية العامة وفتح مكتب إقليمي في جنوب شرق آسيا بمدينة هاوني (عاصمة فيتنام) سنة 2021 للسيطرة على الأمراض والوقاية منها.[1]

[1] - East-West Center, op. cit, p 32.

خلاصة الفصل

تعتبر الآسيان من خلال أهميتها الجيواستراتيجية قطبا دوليا مهما بما تزخر به من مقومات طبيعية وبشرية، جعل منها ساحة للاهتمام الدولي، بداية من موقعها الجغرافي بأنها صلة بين المحيطين والممرات البحرية التي تتميز بها وأهميتها في التجارة الدولية، بالإضافة إلى ذلك اقتصادياتها الناشئة التي تعتبر أرضا خصبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

انتهجت الصين استراتيجية تغلغل في منطقة جنوب شرق آسيا من خلال سياساتها الأمنية وإدارة للنزاعات الإقليمية وخاصة في بحر الصين الجنوبي الذي يعتبر بؤرة للتوتر بين الصين ودول منطقة جنوب شرق آسيا، لكن برغم النزاع فالصين لم تحد عن أهدافها ومصالحها القومية وخاصة الاقتصادية والثقافية كممارسة استقطاب وجذب لدول المنطقة، حيث استطاعت أن تفرض نفسها كقوة تجارية في تبادل السلع والخدمات بمبادرات واتفاقيات اقتصادية وتجارية، بالإضافة إلى مبادرة الحزام والطريق بمختلف فروعه التي تعتبر مشروع ضخم وله أهمية في ربط الصين بمختلف مناطق جنوب شرق آسيا سواء للمصالح الصينية أو لدول الآسيان.

تظهر الولايات المتحدة في استراتيجياتها المختلفة بداية من الرئيس أوباما إلى ترامب وبايدن عدم الاهتمام الواضح بمنطقة جنوب شرق آسيا وجعلها منطقة تابعة لإستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، هذا ما جعل من التراجع الأمريكي في عجز ميزانها التجاري، لكن هذا لم يغيب تواجدها العسكري والاستثماري من خلال الحجم الاستثماري الضخم في المنطقة، حيث أنها تحتل المرتبة الأولى في الاستثمار الأجنبي المباشر متفوقة على كل الدول التي لها مصالح استراتيجية في المنطقة، بالإضافة إلى ذلك تواجدها الأمني والعسكري من خلال المبادرات الأمنية في شكل تحالفات مع أهم الدول الفاعلة في المنطقة ومن بينها اليابان والهند.

الفصل الثالث:

الآثار المترتبة عن الأبعاد الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا

اتخذت الصين والولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيات مختلفة في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا باختلاف القدرات والإمكانيات المتاحة في إستراتيجياتها، حيث تهدف كل واحدة منها إلى أبعاد أمنية مختلفة تمكنها من بلوغ أهدافها الاستراتيجية الظاهرة والخفية، وهذا يأتي من خلال عدة مبادرات أمنية واقتصادية وتكنولوجية وثقافية تمارسها القوتين بطبيعة التنافس الحاد بينها، حيث تعمل كل منها على تجاوز الأخرى أو تقييد توسعها في منطقة جنوب شرق آسيا.

ينعكس التنافس الاستراتيجي بين القوتين على دول الآسيان سواء التأثير أو بالتأثر، لتنتج عنها تداعيات ايجابية تحاول الآسيان استغلالها وذلك من خلال التعامل مع القوتين ومشاركتها، وذلك حسب خصائها وطبيعة القوة التي تمتلكها، أو سلبية تعمل على تداركها من خلال اتخاذ استراتيجيات وقائية تعمل فيها في الحفاظ على كيانها التكتلي التنظيمي.

تسعى كلا القوتين الصينية والأمريكية والصينية إلى جذب دول الآسيان من خلال استراتيجيات محكمة والتوسع على أكبر نطاق، حيث انتهجت الصين مبادرة الحزام والطريق بالإضافة إلى مبادرات تجارية أخرى، رغم النزاع الحاصل مع الدول المشاركة من دول الآسيان في بحر الصين الجنوبي، كما انتهجت الولايات المتحدة نظام التحالفات معتمدة أكثر على قوتها العسكرية والاقتصادية ونفوذها العالمي. وهو ما ستبينه المباحث التالية:

المبحث الأول: الدوافع الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الثالث: مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

المبحث الأول: الدوافع الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

تعتبر الأبعاد الأمنية الغايات المراد الوصول إليها من وراء مختلف الاستراتيجيات التي تمارسها في الدول، حيث تتجلى الدوافع الأمنية الصينية والأمريكية في تلك الأهداف التي تريد كل منهما تحقيقها من خلال ممارسة السياسات المختلفة في ظل التنافس في منطقة جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية

1- الأبعاد السياسية والدبلوماسية

تصف الولايات المتحدة طبيعة المنافسة بين أمريكا والصين على أنها "صراع بين الديمقراطية والاستبداد" تنافس بين رؤى أو أنظمة سياسية متعارضة، وهذا ما يشير أن الخطاب السياسي في الولايات المتحدة بشكل متزايد إلى الحزب الشيوعي الصيني، وليس الحكومة الصينية أو الشعب الصيني أو الصين، كما يعكس هذا هذا الإطار يعكس دعما أمريكيا لتغيير النظام، حيث من جانبها تتماشى الصين بشكل متزايد مع روسيا وكوريا الشمالية وإيران في هجوم متعدد الجوانب على "النظام القائم على القواعد" بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

تعتبر استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ تجسيدا للمنافسة بين الولايات المتحدة والصين، حيث عملت الولايات المتحدة وديمقراطيات منطقة المحيطين الهندي والهادئ على بناء تحالف بحري عابر للحدود لمواجهة الدول القوية الموجودة في أوراسيا، حيث وتشكل مبادرة الحزام والطريق حلقة مهمة في منافستها الجيوستراتيجية مع الصين، حيث يتفق أغلب المحللون الدوليون أن أحد الأهداف الرئيسية للاستراتيجية الأمريكية هو كبح النفوذ الصيني المتزايد في منطقة المحيط الهندي والهادئ، ويظهر ذلك بوضوح في بيان كبار المسؤولين الأمريكيين في نوفمبر 2018 في تعهد نائب الرئيس الأمريكي ترامب في مؤتمر قمة شرق آسيا بالحفاظ على المنطقة آمنة، والالتزام ثابت ودائم بالعمل على حرية الملاحة في البحر والجو وضمان السيادة للدول بما في ذلك البر والبحر والعالم الرقمي، بالإضافة إلى نبرة التهديد التي ميزت وعود "بنس"

[1] - David M. Lampton**, Big Power Securitization, Industrial Policy, and Ideological Trends: Implications for U.S.–China–Southeast Asia Cooperation, edited: John J. Brandon, U.S.–China–Southeast Asia Relations: Challenges and Opportunities for Regional Cooperation**, (Thailand: The Asia Foundation, 2024), p 16.

نائب الرئيس مخاطبا أن التغيير سيكون جوهري لو أرادت الصين تجنب حرب باردة مع الولايات المتحدة وحلفائها.[1]

تؤكد الاستراتيجية الأمريكية للعودة إلى آسيا وإعادة التوازن عبر استراتيجية القضايا الأمنية في المشاكل والاضطرابات والنزاعات في آسيا وخاصة في القضايا الديمقراطية التي تكون دائمًا إيجابية للجميع، باستثناء قلة من الأنظمة غير الديمقراطية لاستغلالها للحفاظ التحالفات والدور والنفوذ الأمريكي، ولإقناع الآسيويين بأنهم ما زالوا بحاجة إلى الأمريكيين وخاصة التحالفات الأمنية الأمريكية مثل اليابان والفلبين، أن التحول الاستراتيجي الأمريكي ستستفيد منه لتعزيز مصالحها وأجندتها [2]، وهذا ما يفسر أن الاستراتيجية الأمريكية تقوم على الحفاظ على دور القيادة ونظام التحالف في المنطقة، حيث قدم الرئيس شي جين بينغ شعارا في ماي في اجتماع بان آسيوي في شانغهاي "آسيا للآسيويين" بالنسبة للصينيين، هذه رؤية طويلة الأمد وليس هناك شيء خطأ في ذلك لأنها لا تختلف عن قول "أوروبا للأوروبيين" أو "أفريقيا للأفارقة".[3]

يظهر الجانب السياسي الصيني من خلال مفاوضات (COC)؛ هي ببساطة جزء من استراتيجية "الكلام والأخذ" الصينية لإبطاء عمليات التفاوض مع تسريع وتيرة عسكرة الصين في بحر الصين الجنوبي، فإذا تم التوقيع على اتفاقية المدونة بالأحكام الواردة فيها تمنع الموقعين من دول الآسيان القدرة على إجراء تدريبات مشتركة مع دول خارجية وفي نفس الوقت تمنح حق النقض بإذن من الصين لإجرائها، وهذا ما يعطي الفرصة للصين بأداة جديدة مهمة لاستخدامها في جهودها لطرد الولايات المتحدة من جنوب شرق آسيا، تم تسهيل نفوذ الصين المتزايد في رابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال الانخراط الأميركي معها في ظل إدارة ترامب، مما أدى إلى تفاقم المخاوف الطويلة الأمد في جنوب شرق آسيا بشأن التزام الولايات المتحدة تجاه المنطقة، عكس عهد أوباما الذي تبنت فيه الولايات المتحدة إقليمية الآسيان كعنصر أساسي في محورها نحو آسيا بتأكيد الولايات المتحدة التزامها من خلال حضور سبع من قمم الآسيان الثماني خلال فترة رئاسته، وهذا ما يبرز مواقف الرئيس ترامب حضوره قمة الآسيان لعام 2017 لكنه تخطى الاجتماعات

---

[1] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, **Belt and Road Initiatives (BRI) in ASEAN within the Context of the American Indo-Pacific Strategy**, edited: **Suthiphand Chirathivat and uddhagarn Rutchatorn and Anupama Devendrakumar,** China's Belt and Road Initiative in ASEAN Growing Presence, Recent Progress and Future Challenges, (Singapore: World Scientific Publishing, 2022), p 114.

[2] - Chu Shulong, **China and the United States in Southeast Asia, Edited by David B. H. Denoon, CHINA, THE UNITED STATES, AND THE FUTURE OF SOUTHEAST ASIA**, NEW YORK UNIVERSITY PRESS, New York, 2017, p 370.

[3] - **Ibid**. p 378.

اللاحقة وأرسل نائب الرئيس بنس في عام 2018 ومستشار مجلس الأمن الوطني روبرت أوبراين في عام 2019.[1]

2- الأبعاد الجيواستراتيجية

أ- إعادة تشكيل التوازنات الدولية وبسط الهيمنة على منطقة جنوب شرق آسيا

بدأ الرئيس الأمريكي تولي زمام المبادرة من خلال استراتيجية التوازن المتعدد الجوانب في منطقة جنوب شرق آسيا بدعم قوي من الحلفاء (اليابان، أستراليا، الفلبين) في تحذير الصين من التحركات القصرية لتغيير الوضع الراهن في المنطقة، حيث تحدث وزير الدفاع الأمريكي في إدارة أوباما "أشتون كارتر والأدميرال الأمريكي في المحيط الهادئ "هاري هاريس" مرارا عن الأعمال العدوانية الصينية وهيمنتها في المنطقة، بإشارتهم إلى خطط وأعمال عسكرية للكبح من التقدم الصيني من خلال نشر قوات إضافية، كذلك التعاون الإقليمي ومساعدة جيران الصين التي تنتهز بشكل تدريجي التوسع في بحر الصين الجنوبي خلال حكم أوباما الذي كان يبدو ضعيفا، مما مكن الرئيس الصيني بالنظر إلى الصين كقائد دولي قوي، بالإضافة إلى ذلك توقع الأمريكيون هزيمة الصين في حكم 2016 في محكمة التحيكم التابعة لمحكمة التحكيم الدائمة في لاهاي لأجل الحد من المزايدات الصينية في منطقة بحر الصين الجنوبي الذي ردت عليه الصين بالتجاهل، ما جعل الولايات المتحدة تسعى بهدوء لتهدئة الوضع من خلال تقديم بعض الاعتراضات العلنية على الصين التي عارضت الحكم الملزم قانونيا بشكل مباشر دون الاعتراف به.[2]

لا تزال استراتيجية إعادة التوازن قائمة في ذهنية الولايات المتحدة الأمريكية بمواصلة وزارة الدفاع في التخطيط وبناء ونشر وتعزيز الأصول العسكرية الأمريكية في المنطقة لغرض بناء قوة جوية وبحرية، وتكمن مضامين هذه القوة الأمريكية بتواجدها بشكل فعال وكافي لردع المحاولات الصينية لتسيد على المنطقة دون إثارة صراعات عسكرية فعلية ودون إجبار حكومات الآسيان على اختيار بين الولايات المتحدة والصين، في حين يظهر من خلال المعادلة الاستراتيجية في المنطقة الهدف الاستراتيجي للصين اتجاه جنوب شرق آسيا أكثر وضوحا بذهنية الصينين أنه أمر طبيعي تم التحقق منه تاريخيا بنظرة أن الدور الصيني في المنطقة

---

[1] - Ann Marie Murphy**, China's Grand Strategy toward Southeast Asia Assessing the Response and Efficacy**, edited: David B. H. Denoon, China's Grand Strategy, NEW YORK UNIVERSITY PRESS books, United States of America, 2021, p 136.

[2] - Robert G. Sutter, **Chinese Foreign Relations: Power and Policy of an Emerging Global Force**, Fifth Edition, (London: Rowman & Littlefield, 2021), p 206.

سيد لطيف ومفيد، بالرغم أنه لا يزال السعي وراء الهدف مستمرا وبأبعاد متعددة إلى أن تجتمع بعدها في إكمال البعد العسكري الذي تظهر ملامحه بشكل واضح في عسكرة بحر الصين الجنوبي.[1]

جادل روبرت روس سنة 1999 بأن الولايات المتحدة هي في الأساس قوة بحرية والصين في الغالب قوة قارية فإن تنافسهم سيكون أكثر استقرارا من المنافسة الجيوسياسية الموسعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي تضمنت مكونات قارية وبحرية كبيرة مؤكدا على احتمالية سيادة جغرافيا السلام، كما أن الهيكل الإقليمي ثنائي القطب بعد الحرب الباردة يتميز بسيطرة الصين على البر الرئيسي لشرق آسيا وسيطرة الولايات المتحدة على شرق آسيا البحري، بتفسير محدد سيطرة البحرية الأمريكية على الجانب البحري لجنوب شرق آسيا والصين على على البر الرئيسي لشرق آسيا، كما لاحظ روس أن الصين يمكنها فقط زعزعة استقرار البنية الثنائية القطب من خلال تحدي الهيمنة البحرية الأمريكية، لكن التصورات التي جادل بها روس أفرزت عكس ذلك بظهور جغرافيا جديدة للصراع لأن الصين أصبحت قوة بحرية رئيسية تحت قيادة الرئيس تشي جين بينغ، حيث ركزت بكين على وجه الخصوص على موارد أكثر في توسيع قدرات الصين البحرية، بالإضافة إلى ذلك تصاعدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في المحيط الهادئ الغربي مع ظهور بحر الصين الجنوبي كنقطة احتكاك مركزية.[2]

أقيم حوار ثلاثي بين الهند واليابان وأستراليا في جوان 2015 حين أعربت فيه الدول الثلاث المجاورة عن إرادتها الجماعية للعب دور أكبر في الأمن البحري وتعزيز الشراكات الأمنية التي تشكل محور هذا التعاون، حيث كان لديهم "رؤية واحدة" بشأن "المحاولة العدوانية" للصين في المنطقة وإلتحاق الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع مساحة QUAD، لتقام مناورات MALABAR المشتركة بعضوية اليابان الدائمة التي بدأت كتمرين بحري ثنائي بين الهند والولايات المتحدة سنة 1992، وتطوير فهم مشترك للإجراءات الخاصة بعمليات الأمن البحري بين البحريات الهندية واليابانية والأمريكية، من خلال ومجموعة متنوعة من الأنشطة في البحر والتفاعلات المهنية في الميناء، بما في ذلك العمليات المعقدة فوق السطح وتحت السطح والعمليات الجوية، والتي تعتبر دعما لاستراتيجية الولايات المتحدة لإعادة التوازن في منطقة الهندو–باسيفيك بإرسال إشارات للصين حول قضايا حرية الملاحة في المياه الدولية، بالإضافة إلى ذلك تمت مناورات

[1] - Marvin C. **OTT, U.S. Security Strategy and Southeast Asia, Edited by David B. H. Denoon, CHINA, THE UNITED STATES, AND THE FUTURE OF SOUTHEAST ASIA**, NEW YORK UNIVERSITY PRESS New York, 2017, p 414- 415.

[2] - Andrew Scobell, **The goeghraphy of conflict South china sea and us-china rivalry,** Edited: Huiyun Feng and Kai He, US–China Competition and the South China Sea Disputes, (New York: Routledge 2018), p 31.

MALABAR الإصدار الثاني والعشرين في جوان 2018 و الإصدار الثالث والعشرين في سبتمبر 2019، لضمان حرية الملاحة في بحر لاصين الشرقي كوسيلة لردع الوجود الصيني، كما يتم الإصدار الأخير من التمرين الثلاثي قبالة الساحل الياباني في ظل مواجهة كبيرة بين الصين وفيتنام في بحر الصين الجنوبي.[1]

تحول اهتمام الكونغرس والإدراة الأمريكيين سنة 2018 إلى الصين كجزء من الاستراتيجية الوطنية للأمن القومي والاستراتيجية الوطنية للدفاع باتخاذ تدابير أقوى ضد التحديات الصينية، بداية بالجهود التي بذلتها لجعل الحلفاء مثل اليابان وأستراليت وبريطانيا العظمي وفرنسا وكوريا الجنوبية إضافة للهند يشاركون في نشر قوات عسكرية في المياه المتنازع عنها في بحر الصين الجنوبي، كما كان التركيز على زيادة عروض القوة من قبل قوات البحرية والجوية الأمريكية، بما في ذلك تمارين حرية الملاحة التي تقوم بها السفن الحربية الأمريكية بالقرب من الجزر المحصنة الصينية، حيث تعتبر هذه التدابير حماية لمصالح الولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي ضد التحديات الصينية في المنطقة.[2]

تتزايد المنافسة الجيوستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا أدت بالصين إلى دفع تكلفة باهضة بالنسبة لسياستها الحازمة في المنطقة، والمتمثلة في بناء السدود على الروافد العليا لنهر نهر ميكونغ، والتي تغير تدفقات النهر في اتجاه مجرى النهر على حساب دول تايلاند ولاوس وكمبوديا وفيتنام، والتي يعتبرها الكثيرون هيمنة صينية على جنوب شرق آسيا.[3]

ب-التحكم في نقاط الاختناق البحرية الاستراتيجية

اعتنق العديد من الاستراتيجيين في جيش التحرير الشعبي كتابات الاستراتيجي البحري الأمريكي ألفريد ماهان، يؤكد ماهان على الأهمية المركزية لقوة البحر بالنسبة للأمة، خاصة الرابطة بين توسع البحرية لدولة ما، والتنمية الاقتصادية، ونمو التجارة البحرية كما لاحظ المفكرون البحريون الصينيون، حيث انتهجت الصين التوسع التدريجي للقوة البحرية مواكبة أنشطة الخطة وجهود مشروع الطاقة هذا الجدول الزمني على ثلاث مراحل استراتيجية:

---

[1] - Tridib Chakraborti and Mohor Chakraborty, **India's Strategy in the South China Sea,** (New York : Routledge, 2020), p 93-94.

[2] - Robert G. Sutter, op. cit, p 207.

[3] - **Michael Yahuda, China's Relations with Asia,** EDITED: DAVID SHAMBAUGH, China & the World, (the United States of America: Oxford University Press, 2020), p 285.

– **المرحلة الأولى:** سنة (2000): تهدف إلى توسيع منطقة عملياتها في البحار القريبة (بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر) حتى ما يسمى بسلسلة الجزر الأولى – جزر الكوريل واليابان وريوكيوس وتايوان والفلبين وبورنيو وناتونا بيسار، كما وسع جيش التحرير الشعبي الصيني مسؤولياتها إلى ما وراء المياه الساحلية للصين لتشمل "الشاطئ القريب" أو الساحلي (جينان) و"البحار القريبة.

– **المرحلة الثانية:** بداية من سنة 2020 : تهدف البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني إلى إبراز وصولها التشغيلي إلى ما يسمى بسلسلة الجزر الثانية بونين وماريانا وكارولين.

– **المرحلة الثالثة:** بحلول 2050: تهدف فيها الصين إلى أن تصبح قوة بحرية عالمية وبالتالي على قدم المساواة مع القوة البحرية الأمريكية في الواقع.[1]

كان المجال البحري في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مهمًا بشكل خاص في الاستراتيجية الأمريكية، من خلال الهمية التي توليها البحرية الأمريكية المتأثرة أغلبيتهم بآراء ماهان، ما جعلهم يضعون تركيزهم على التحكم في البحر، ففي عام 2015 أصدرت وزارة الدفاع استراتيجية الأمن البحري لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وركزت أجزاء كبيرة من التقرير على بحر الصين الجنوبي. بالإضافة إلى ذلك الاهتمام الكبير بنقاط الاختناق وخطوط الاتصال البحرية (SLOCs)، يوجد الكثير من الضجيج حول ما يُزعم أنه "مأزق مالقا" للصن، وهوس الولايات المتحدة المزعوم بـ"حماية SLOC بينما يوجد عنصر من الحقيقة في هذه الادعاءات، في المصطلحات الجيوستراتيجية الأوسع ما يهم أكثر هو السيطرة على البحار وتحديدًا الجهود المبذولة للسيطرة على المسطحات المائية من قِبل دولة واحدة أو على الأقل جهود إنكار أو تقييد الوصول لدول أخرى.[2]

حظيت التركيزات الاستراتيجية الصينية على سلسلتين من الجزر بالكثير من الاهتمام، لكن هذه ليست سوى علامات حدودية (ليست أهدافًا عسكرية بحد ذاتها للسيطرة عليها أو احتلالها أو تعزيزها)، حيث تهدف الصين إلى حرمان القوات الجوية والبحرية لدولة خارجية من المياه داخل تلك السلاسل الجزرية، فهذه الجزر ميزات جغرافية تحدد الحدود الخارجية للمجال البحري الذي ترغب فيه الصين وليست جدرانًا للدفاع

[1] - Andrew Scobell, **The goeghraphy of conflict South china sea and us-china rivalry**, Edited: Huiyun Feng and Kai He, US–China Competition and the South China Sea Disputes, (New York, Routledge 2018), p 36.

[2] - **Ibid**. p 40.

عنها، باختصار تسعى الصين إلى زيادة المخاطر على سفن السطح الأمريكية والغواصات والطائرات التي تعمل داخل ذلك المجال بما أسمته البحار القريبة، بينما الولايات المتحدة تهتم بشكل أكبر بالقدرة على العمل بحرية وهذا من خلال الأهداف التي عبرت عنها علنا وزارة الدفاع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بحماية حرية البحار أكثر من اهتمامها باحتلال جزر معينة أو السيطرة على مضائق معينة، والملاحظ أن البنتاغون يركز أكثر على كيفية مواجهة القدرات المحسنة لمنع الوصول والمناطق منع الوصول (منع التمركز أو المناورة) (A2/AD) للجيش الشعبي التحرير في البحار القريبة أكثر من اهتمامه بمواقع أرخبيلية معينة أو نقاط الاختناق الساحلية.[1]

أظهر مسؤول قيادة المحيطين الهندي والهادئ مخاوفه بشأن مستقبل التصاعد الصيني من خلال التحديث العسكري السريع في الثلاث سنوات الأخيرة مما يجعلها تقترب من التكافؤ في عدد من المجالات الحرجة وعلى الولايات المتحدة وحلفائها، حيث نوه أنه على الولايات المتحدة أن لا تفكر فقط من حيث دفاعاتها بل يجب عليها أن تفكر في مصالحها ومصالح حلفائها بإبقاء الممرات البحرية والمشاعات مفتوحة في جميع أنحاء المنطقة لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، وهذا ما يسمح للجيوش الإقليمية بشكل أساسي وخاصة جيوش دول جنوب شرق آسيا بالركوب المجاني على الأحكام الأمريكية للدفاع والأمن والتنمية والرفاهية.[2]

[1] - Andrew Scobell, op. cit, p 41-42.

[2] - David Shambaugh, **Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia**, (UK: Oxford University Press, 2021), p 87.

الخريطة(6): خطوط الاتصال البحرية في جنوب شرق آسيا.



المصدر:

Rodrigo dos Santos Casse and Thaís Jesinski Batista, MARITIME SECURITY IN SOUTHEAST ASIA, UFRGS Model United Nations, ISSN 2318-3195, v.4, 2016, p 26

تظهر الخريطة(6) خطوط الاتصال الرئيسية وحجم سمكها في الرسم في منطقة جنوب شرق آسيا والأهمية الاستراتيجية للمجال البحري (بحر الصين الجنوبي) ونقاط الاختناق البحرية (مضيق ملقا) ومضيق (لوزون)، حيث تبرز أهميتها كنقاط رئيسية عالمية من خلال حركة السفن العسكرية والتجارية.

المطلب الثاني: الأبعاد الأمنية والاقتصادية

1- الأبعاد الأمنية

أ- ضمان حرية الملاحة البحرية

يظهر الموقف الأمريكي خلال فترة إدارة أوباما في عدم تقديم إجابة فعالة على العمليات التي تقوم بها الصين في بحر الصين الجنوبي خاصة وأن أوباما سعى إلى التعاون بين الصين وكوريا الشمالية في القضايا العالمية مثل تغير المناخ، وهذا إدراكا منه وحرصه على تجنب الصراع العسكري الذي قد يؤدي إلى الحرب التي ينتج عنها تكاليف إضافية تتسبب في تراجع للولايات المتحدة، حيث بدأ أوباما سياسة تقوم بموجبها البحرية والقوات الأمريكية بدوريات حرية الملاحة (FONOPs) في بحر الصين الجنوبي، ليكون الرد

الصيني مضايقة السفن والطائرات الأمريكية من خلال إرسال سفن وطائرات خاصة لمنع الأمريكيين من الوصول مما قد يؤدي إلى مواجهات مباشرة وخطيرة بين القوتين، مما جعل الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم ترامب تتبع هذه الممارسة بقوة أكبر.[1]

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها بمنطقة المحيطين الهندي والهادئ والعالم باختصار على إسقاط القوة؛ أي القدرة على نشر قوات عسكرية والحفاظ عليها خارج أراضيها، كما تتطلب منطقة المحيطين بحكم تكوينها الجغرافي إلى قدرات قوية للقوة البحرية بأسطول بحري قابل للانتشار عالميا، وهذا ما يميز الولايات المتحدة التي تجري البحرية الأمريكية بانتظام عمليات حرية الملاحة (FONOPs)، وتبحر عبر منطقة 12 ميلا بحريا من المعالم البرية التي تطالب بها الصين، بدأت إدارة ترامب الأكثر تشككا في الصين خلال رئاسة أوباما ويزيد التعاون الوثيق بين القوات البحرية الأميركية والأسترالية والبريطانية من احتمالات قيام القوات البحرية الأميركية والبريطانية باتفاقيات مشتركة.

لا يمكن إنكار أن أن الولايات المتحدة هي وستظل على الأقل لعقود قليلة القوة البحرية العالمية المهيمنة، وهذا ما جعل الأمر أكثر قلقا للصين وبشكل خاص في بحر الصين الجنوبي، حيث تمتلك الولايات المتحدة عشرة مجموعات ضاربة حاملة (CSG)، وجميع الأجهزة والبرامج اللازمة لنشرها وجعلها جاهزة للقتال في كل مسرح أزمة متخيل في نفس الوقت. كقاعدة عسكرية، يجب نشر أربع إلى خمس مجموعات ضاربة حاملة بشكل دائم. لا يمكن لأي بحرية أخرى حاليًا تحدي أو منافسة قوة البحرية الأمريكية الصين تعمل بجد لسد الفجوة، ولكن سوف يستغرق الأمر حتى عام 2035 أو حتى بعد ذلك قبل أن تتمكن من الحفاظ على مجموعتين، أو في أفضل الأحوال ثلاث، مجموعات ضاربة حاملة.[2]

سعت الصين إلى تحقيق مطالبها والسيطرة على جميع الأنشطة العسكرية والمدنية عبر بحر الصين الجنوبي في انتهاك واضح للقانون الدولي بفرض المزيد من الإكراه وتهديدات القوة تحت قيادة شي جين بينغ. تحلل بكين أنها يمكن أن تحقق أهدافها من خلال الضغط والقوة غير الفتاكة والتي غالبًا ما يطلق عليها إكراه المنطقة الرمادية ويمثل هذا تحديا منهجيا لحرية الملاحة، وعنصرا رئيسيا في النظام القائم على القواعد ومصلحة وطنية أمريكية ملتزمة منذ الأيام الأولى للجمهورية، إذا نجحت بكين في تحقيق مطالبها الواسعة ب

[1] - Michael Yahuda, op. cit, p 278.

[2] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, **THE AUKUS SECURITY PACT AND ITS IMPLICATIONS ON THE INDO-PACIFIC SECURITY ARCHITECTURE**, Edited: Duško DIMITRIJEVIĆ, Toni MILESKI, (Serbia: International Organizations: and Contemporary World, 2022), p 427-428.

الحقوق التاريخية في جميع أنحاء هذا المسطح المائي، فسوف يقوض ذلك مصداقية التزامات الولايات المتحدة تجاه حلفائها في المنطقة ويلحق أضرارا جسيمة بقانون البحار على مستوى العالم. كما أنه يمثل تحديا مباشرا لمصالح شركاء الولايات المتحدة وخاصة الفلبين، التي تعد أقدم حليف للولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.[1]

ظل موقف الولايات المتحدة بشأن قضية بحر الصين الجنوبي بدفاعها باستمرار عن حرية الملاحة والعبور، وحل النزاعات بطرق سلمية وعدم استخدام القوة، واحترام القانون الدولي بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهذا من خلال ما صرح وزير الدولة مايك بومبيو في الاجتماع الوزاري لآسيان غير مسبوق في تأكيده وأدان علناً سلوك الصين مما أثار القلق بشأن نشر الصين العسكري في بحر الصين الجنوبي الذي نكث بوعد الرئيس شي بعدم عسكرة بحر الصين الجنوبي، رداً على ذلك، أصرت الصين على أن آسيان والصين قد حققتا تقدما ثابتا في التخفيف من توترات SCS منذ عام 2016 وزير خارجية الصين أشار وانغ يي إلى أن الوضع في بحر الصين الجنوبي كان مستقرا لأن مفاوضات مدونة السلوك كانت جارية، ليأتي بعده تأكيد رئيس الوزراء الصيني الذي نسب الاستقرار البحري إلى المصلحة الوطنية الحيوية للصين في تأمين خطوط الاتصالات البحرية (SLOCs) في بحر الصين الجنوبي وكان من المشكوك فيه حيث ظل سلوك الصين القوي نفسه من خلال القيام بعمليات التسلح، وهذا من خلال تصريح وزير الخارجية الصيني وانغ في عام 2018 بأن المحرك الرئيسي للتسلح في بحر الصين الجنوبي كان الولايات المتحدة لأنها قدمت أسلحة استراتيجية للدول الإقليمية وأن الصين كانت تحاول فقط الدفاع عن نفسها ضد هذه التهديدات.[2]

تهتم الولايات المتحدة الأمريكية بالممرات البحرية والوسائل السلمية للتعامل مع النزاعات بين الدول، لكن في الواقع ليست كذلك ولا يمكن أن تكون محايدة اتجاه النزاعات لأنها حليفة عديد الأطراف في القارة الآسيوية، حيث كانت دائما تصدر بيانات تنتقد أو تهاجم السياسة الصينية في المنطقة، ومثال ذلك تمرير مجلس الشيوخ قرارا غير ملزم يدين تصرفات الصين في بحار الصين الشرقية والغربية في سنة 2014، ويظهر الموقف الأمريكي المساند لكل من اليابان وفيتنام والفيليبين قضية السيادة في بحر الصين الجنوبي

[1] - Gregory B. Poling, Building Bridges, **Countering Rivals: Strengthening U.S.-ASEAN Ties to Combat Chinese Influence**, Center for stratigic and international studies, 2025, p 1.

[2] - Kei Koga, **Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Straegy, and the South China Sea**, (Singapore: company Springer Nature, 2022), p 209-210.

وتحدت الموقف السيادي الصين، صرح مساعد وزير الخارجية دانيال راسل وغيرهم من المسؤولين الحكوميين الأمريكيين في أوائل عام 2014 بأن الولايات المتحدة لا تجد أساسًا في القانون الدولي لمطالبة الصين بناءا على "خط التسعة"، ليكون رد الصين على لسان المتحدث عن وزارة خارجيتها أن حقوق السيادة الصينية على بحر الصين الجنوبي أحقية تاريخية حددتها التطورات التاريخية وليس القوانين أو المعاهدات.[1]

أكد المعلقون العسكريون الصينيون على قدرة طائرة H-6K على الوصول إلى جميع أنحاء بحر الصين الجنوبي، حيث عرضت الطلعات الجوية قدرة قتال محسنة تدمج بشكل أفضل طائرات الإنذار المبكر لتعزيز أداء الضربات، وهذا ما علق عليه العسكريون الصينيون أن H-6K من المحتمل أن تهبط في جزر سبراتلي في المستقبل، حيث أوضح المتحدث باسم القوة الجوية لجيش التحرير الشعبي بشكل غير مباشر القوات الجوية ضرورية للردع و أن سلاح الجو لجيش التحرير الشعبي سيدافع بقوة عن السيادة الوطنية والأمن والمصالح البحرية متعهدا بالحفاظ على السلام والاستقرار الإقليمي ومواجهة التهديدات والتحديات المختلفة، لكن الرأي الأمريكي لوزارة الدفاع الأمريكية لعام 2018 كان له رأي آخر بتأكيده أن أنه إذا تم نشر H-6Ks في قواعد جوية في جزر سبراتلي يؤدي إلى توسيع النطاق الصيني عبر مضيق بالاباك إلى بحر سولاويزي أو عبر مضيق سوندا أو مضيق ملقا للطيران إلى المحيط الهندي.[2]

فلا يمكن إنكار أن أن الولايات المتحدة هي وستظل على الأقل لعقود قليلة القوة البحرية العالمية المهيمنة، وهذا ما جعل الأمر أكثر قلقا للصين وبشكل خاص في بحر الصين الجنوبي، حيث تمتلك الولايات المتحدة عشرة مجموعات ضاربة حاملة (CSG) وجميع الأجهزة والبرامج اللازمة لنشرها وجعلها جاهزة للقتال في كل مسرح أزمة متخيل في نفس الوقت. كقاعدة عسكرية، يجب نشر أربع إلى خمس مجموعات ضاربة حاملة بشكل دائم. لا يمكن لأي بحرية أخرى حاليا تحدي أو منافسة قوة البحرية الأمريكية الصين تعمل بجد لسد الفجوة، ولكن سوف يستغرق الأمر حتى عام 2035 أو حتى بعد ذلك قبل أن تتمكن من الحفاظ على مجموعتين، أو في أفضل الأحوال ثلاث، مجموعات ضاربة حاملة.[3]

---

[1] - Chu Shulong, op. cit, p 373.

[2] - Derek Grossman, Nathan Beauchamp-Mustafaga, Logan Ma, Michael S. Chase, **China's Long-Range Bomber Flights Drivers and Implications**, (California: RAND Corporation, 2018), p 20.

[3] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, op. cit, p 427-428.

ب- تعزيز النفوذ وضمان الأمن القومي من خلال السيطرة على المجال الأمني

تم تسريب نسخة لصحيفة "وول ستريت جورنال" التي نشرت محتواها عن رسالة بعث بها الأدميرال ديفيدسون؛ وهو مسؤول لقيادة المحيطين الهندي والهادئ في خطوة غير عادية بتاريخ 22 مارس 2019 يشكو فيها قلة ميزانية وزارة الدفاع المالية لعام 2020 التي لم تتضمن تمويلا كافيا لتوفير مواد ضرورية لـ indopacom محددا مجموعة من الاحتياجات الفورية التي تغطي كل متطلبات القوات الأمريكية وحلفائها وشركائها في المنطقة، حيث كان من طلباته نظام دفاع جوي وصاروخي متكامل دائم ومستمر للدفاع عن أرض "غوام" (مركز حيوي للعمليات الإقليمية)، مبررا كذلك طلبه على تطوير القدرة الهجومية على الجزيرة على الجزيرة في المستقبل الغير بعيد مبرزا قلقه من القدرة العسكرية الصينية وصواريخها الباليستية، وأيضا مشيرا إلى الإجراءات الخبيثة التي يتبعها منافسهم القريب (قاصدا الصين)، وهذا ما صرح به في حوار شانغريلا عام 2019 بقوله أن الهدف الاستراتيجي العسكري للولايات المتحدة في آسيا هو ثني الصين عن السعي وراء طموحاتها التي لسيت قريبة من مجالها الحيوي الإقليمي بل تتعدى إلى نطاق أوسع على المستوى العالمي على المدى الطويل، حيث لا يعتبر تصريح ديفيدسون بجديد والذي سبقه هاري هاريس ، الذي صرح بشكل صارخ أن الصين تسعى إلى الهيمنة في شرق آسيا.[1]

يتميز التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا بأنه ليس تنافسا عسكريا أو اقتصاديا فقط؛ بل يتعلق بمناطق النفوذ، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى حكومات أخرى ومواطنيها لاختيار دعم القواعد والمعايير المفضلة لديها في كثير من الأحيان أكثر من الصين، وهذا ما أطلق عليه جوزيف ناي بقصده بالقوة الناعمة وأن أفضل أداة للولايات المتحدة هي القدرة على تشكيل خيارات الآخرين بسبب جاذبية مؤسسات الفرد وثقافته وقيمه في الخطوط الأمامية لجنوب شرق آسيا، والدول التي تتمتع فيها الولايات المتحدة بميزة واضحة على الصين هي الفلبين وفيتنام، وأحيانا بورما وكمبوديا وسنغافورة وفقا لبعض المعايير رغم أن هذه الآراء تعكس تأثير النخب التي تميل غالبا نحو بكين، وفي سنغافورة الوضع مغاير تماما حيث تفضل النخب الولايات المتحدة باستمرار على الرغم من شعور الجمهور الذي يتجه بشكل متزايد نحو الصين كما أن الولايات المتحدة كانت تاريخيًا تتمتع بميزة على الصين في أكبر دولة في المنطقة، إندونيسيا، على

[1] - David Shambaugh, op. cit, p 86.

الرغم من أن ذلك تغير على الأقل مؤقتا في عام ، حيث تميل الولايات المتحدة والصين إلى المنافسة بشكل متقارب في مقاييس النفوذ في تايلاند ولاوس، بينما تتمتع الصين بميزة واضحة ومتزايدة فقط في ماليزيا.[1]

يعتبر الكثير أن العسكرة التي تمارسها الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي وبناء للمرافق من مطارات وموانئ وتخزين للوقود استراتيجيات حذر منها الكثيرون ومن بينهم الأدميرال ديفيدسون رئيس القيادة الأمريكية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ من أن جيش التحرير الشعبي الصيني سيكون قادرا على استخدام قواعد لتحدي الوجود الأمريكي في المنطقة وأن أي قوات منتشرة في الجزر ستطغى بسهولة على القوات العسكرية لأي مطالبين آخرين وتضغط على خطوط الإمداد للمطالبين الأصغر.

بالإضافة إلى ذلك يعد بحر الصين الجنوبي مؤثرا بشكل مباشر على المصالح الاستراتيجية الأمريكية، حيث يمكن أن تؤدي القواعد الصينية إلى تعقيد قدرة الولايات المتحدة على التدخل العسكري في الدفاع عن تاويان والوفاء بالتزاماتها تجاه حلفائها مثل اليابان والفيليبين وكوريا الجنوبية، وعدم الدعم الأمريكي لهؤلاء الحلفاء يمكن أن يؤدي بالدول الآسيوية إلى إعادة النظر في سياساتها الدفاعية والخارجية مع الولايات المتحدة، بالتالي استراتيجية الصين في بحر الصين الجنوبي يكون لها تأثير على خلق وإثارة الشكوك لضرب الموثوقية بين الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، فإن الخرق بين الولايات المتحدة وشركائها في جنوب شرق آسيا سيغير ميزان القوى في المنطقة لصالح الصين.[2]

بدأت الصين في تجريف كميات هائلة من التربة والرمل والشعاب المرجانية من قاع البحر حول الجزر السبع التي احتلها في بحر الصين الجنوبي، حيث وصلت استصلاح الأراضي سنة 2017 إلى تغطية 3,200 فدان، وأشار الجانب الصيني إلى أن المطالبين الآخرين بما في ذلك فيتنام والفلبين وماليزيا وتايوان قد استصلحوا الأراضي وبنوا التحصينات في السنوات السابقة، من خلال احتلال الفلبين لثمانية جزر وماليزيا خمسة جزر وبناء مطار على إحدى جزرها، كما قامت الفيتنام باحتلال 29 جزيرة، وهذا ما تعتبره الولايات المتحدة تافها مقارنة بما تقوم به الصين التي ترمي إلى بناء الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية في المنطقة وخارجها والذي سيكسبها سيطرة كبيرة على مضيق ملقا.[3]

---

[1] - Gregory B. Poling, op. cit, p 3-4.

[2] - Ann Marie Murphy, op. cit, p 133-134.

[3] - Michael Yahuda, op. cit, p 277.

اجتمع نائب الرئيس الأمريكي "بنس" في عديد القمم بدول الآسيان التي عقدت في شرق آسيا، فخلال اجتماعه مع رئيس الوزراء الفيتنامي "نغوين شوان فوك" في سنغافورة نوفمبر 2018 في سنغافورة لم يتطرق فقط إلى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة وفيتنام، بل استخدم قضية نزاع سيادة الجزيرة بين فيتنام والصين وناقش أيضا مدونة قواعد السلوك (COC) لتنظيم سلوك المدعي في بحر الصين الجنوبي، ليظهر هدف الولايات المتحدة في إثارة الصراع بين الدول المعنية في بحر الصين الجنوبي لدول الآسيان والصين محاولة منه لخلق نزاع دائم للجانب الصيني وكذلك وضع القوة الأمريكية محل هذا النزاع.[1]

كانت القوة البحرية الأمريكية بعد الحرب الباردة لا تضاهى من خلال مجموعات حاملة الطائرات وقد تعرضت هذه التقليد للسفن الكبيرة السطحية للتحدي من خلال ظهور "صواريخ مضادة للسفن أسرع، وأكثر دقة، وأكثر مناولة ومدى أطول، وتقدم قدرات الغواصات، والتحديات التكنولوجية الناشئة مثل الزحوف والأنظمة المستقلة.

تسعى هيئة الإدارة الدفاعية إلى الرد على تنافس القوى العظمى من خلال التحول بعيدًا عن القوة المركزة إلى أساطيل هجينة مصغرة موزعة وقادرة العمليات الأمامية. ستقوم البحرية بتشغيل أساطيل متعددة لتلبية احتياجات العمليات المتنوعة تغطي السيطرة البحرية على مساحات واسعة، وإنكار السيطرة البحرية والاستجابة السريعة للتهديدات. يمكن للبحرية أخذ زمام المبادرة ضد الخصوم وفرض معضلات عملياتية، تشكل العمليات البحرية الموزعة Distributed Maritime Operations (DMO) ومفهوم العمليات الدعائية لفرقة المشاة البحرية المسماة عملية قاعدة التقدم الاستكشافية (EABO) محور التركيز في هذا السياق، والهدف الرئيسي من (DMO) و(EABO) تحسين قدرة البحرية وفرق المشاة البحرية، حيث انتقلت البحرية الأمريكية إلى التركيز على بنية أسطول أكثر توزيعًا يمكن أن تؤدي مجموعة أكبر من المهام في مواجهة قدرات (A2AD) وتحديات المناطق الرمادية في البحر، ستشمل العمليات الأكبر عدة حاملات والتكامل مع قدرات الحلفاء مثل المملكة المتحدة واليابان وأستراليا.[2]

[1] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 116.

[2] - Samir Puri and Jeremy Lau Yi-Ren, **The Naval Balance of Power in the Indo-Pacific and the Role of the Quad: The United States' Perspective**, Edited: Yogesh Joshi and Nishant Rajeev, Quad Cooperation: Maritime Security in the Indo-Pacific, (Singapore: Institute of South Asian Studies, 2022), p 17.

ج- الأمن السيبراني واحتواء التهديدات الغير تقليدية

قدمت الولايات المتحدة عرضا بمليارات الدولارات من الأسلحة الخفيفة وطائرات الهليكوبتر الهجومية وأنظمة الأسلحة الأخرى، حيث بلغت مبيعات الأسلحة للفلبين في السنوات الأخيرة مع عروض تصل قيمتها إلى 4.6 مليار دولار منذ عام 2019، والتي تتميز العديد من نظم الأسلحة التي تم عرضها مؤخرا على الفلبين أكثر ملاءمة للاستخدام الداخلي لنظام دوتيرتي المشهورة بارتكاب جرائم قتل وسجن آلاف المدنيين وناشطي حقوق الإنسان والديمقراطية تحت ستار محاربة حرب المخدرات، ما جعل من هذا التحويل الأسلحة الأمريكية إلى الفلبين مثيرا للقلق الصيني التي التي تعتبر أن إجراء هذه المبيعات هو جزء من استراتيجية احتواء الصين، على الرغم من أن الفلبين لا تقدم قيمة كبيرة في هذا الجانب إلا أن أحد أهداف السياسة الأمريكية الحالية ومن خلال الفلبين المرشحة بدورها الضعيف للعب هذا الدور الذي تهدف به إلى تعزيز حلفائها عسكريًا في محاولة لإنشاء توازن مقابل الصين.[1]

تأخذ الصين مبادرتي AUKUS و Quad من خلال منصات التعاون مع أعضاء إضافيين أو للتعاون المؤقت الواضح والمحدود مع دول أخرى من جانب الشك والحيطة، ففي السنوات القادمة أن Quad هو الشكل الأكثر احتمالا أنه ليس منظمة غربية بحتة بسبب عضوية اليابان والهند في ابتكار وتفعيل مصطلح مناسب (Quad Plus)، وترشيح فيتنام للانضمام له من خلال تعميق التعاون في الدفاع والأمن، حتى لو كان هذا التعاون موجها تقريبا ضد الصين، من جهة الدفاع المتقدم أي الاستعداد لمواجهة التهديدات قبل حدوثها بوقت طويل ليس مفهوما غريبا على فيتنام، ومن جهة أخرى فإن العلاقات الأعمق مع مجموعة أوكوس الغربية تبدو مستفزة للغاية وقد تؤدي، بسبب رد فعل الصين الحازم، إلى تقويض أمن فيتنام في الواقع لا يمكن توقع أن تعتمد أغلبية دول الهندي-الباسيفيك استراتيجية الانضمام النقي مع الولايات المتحدة ضد جمهورية الصين الشعبية حتى لو كانت قلقة بشأن نوايا الصين الحقيقية وإمكاناتها القوية، فإن الحكومات لا تثق تماما في الولايات المتحدة أيضا.[2]

---

[1] - William D. Hartung, **Promoting Stability or Fueling Conflict? The Impact of U.S. Arms Sales on National and Global Security**, QUINKY INSTITUE FOR RESPONSIBLE STATECRAFT, 2022, p 35-36.

[2] - Nikolaus Scholik and Alfred Gerstl, op. cit, p 428-429.

2- الأبعاد الاقتصادية

أ- توسيع مناطق النفوذ التجاري والاستثماري

نمت الصين اقتصاديا بسبب شبكات التجارة العميقة التي تم تطويرها منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك مبادرة الحزام والطريق في هيئة الطرق والمواصلات التي تعيد توجيه برامج التجارة والاستمثار والمساعدات والقروض لغرض أساسي هو جذب الدول إلى شبكتها الاقتصادية، والتي سيكون لها تأثير على إبعاد الدول عن نظام بريتون وودز الذي تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما دفع بالولايات المتحدة إلى الاستجابة ببرنامجها التجاري الثنائي الخاص المسمى قانون البناء الأمريكي build في جهد للدفاع عن موقع الولايات المتحدة بالتركيز على تطوير علاقات هيكلية عميقة مع قوة أكبر على الصعيد الثنائي، بالرغم من ردة الفعل الاستراتيجية الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية على مبادرة الحزام والطريق الصينية لكنها لم تستطع التفوق عليها.

تعود الميزة النسبية الصينية في العمل لتصبح الصين ورشة عمل للعالم، كذلك من خلال ربط دول العالم ببعضها البعض لتوسيع ثروتها ونفوذها وقوتها عبر مختلف الدول القارات، باستعمال كل أساليب التفاوض بشكل ثنائي بين الصين والطرف الآخر باتفاقيات تناسب المصالح السياسية والاقتصادية الصينية على حساب سيادة الدول الأخرى، وهذا راجع على عدم قدرة الدول الأخرى على فرض شروط أو التأثير على على الاتفاق الثنائي بين الصين والدولة التي سيتم الاستثمار فيها وخاصة الدول النامية.[1]

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق للحصول على أصل مادي وبناء جغرافية سياسية اقتصادية للسيطرة على الدول النامية كجزء من استراتيجيتها الكبرى، كما أن قانون البناء الأمريكي هو محاولة أمريكية لنسخ استراتيجية الصين على أنها تهديد لموقعها المهيمن العالمي كمحاولة منها لتحقيق التوازن مع الجهود الاقتصادية التي تبذلها الصين، بالإضافة إلى ذلك تظهر الشركات الأمريكية المنافسة في قانون البناء الأمريكي فرصة لخلق استراتيجية وطنية لها القدرة على تمويل التنمية للحكومة الأمريكية وتوفير الاستثمارات الأصلية الموجهة من قبل الدولة لتعزيز أهدافها السياسية في الخارج، عكس ما تصبو له الصين بمبادرتها في إطار التنافس الاقتصادي؛ هي محاولة قوية لإخراج النفوذ الأمريكي من طموحها كجزء من

[1] - Hanna Samir Kassab, **Globalization, Multipolarity and Great Power Competition**, (New York: Routledge, 2023), p 92.

استراتيجيتها الجيوسياسية بمتابعة شبكات التجارة والمساعدات والقروض التي تحتوي على ممارسة مفترسة محددة للدول التي لا تستطيع سداد قرضها.[1]

كانت الولايات المتحدة تدفع من أجل TPP حين كانت الصين مشغولة في طريق الحرير الجديد وطريق الحرير البحري وبنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية (AIIB)، حيث كان القادة الصينيون يعملون على بناء استراتيجية المستقبل، فهذا لا يعني أن الصين تحاول استبدال المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والصندوق الآسيوي للتنمية، بل تريد لعب دور أكبر في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك كانت الصين تفضل مجموعة الآسيان +3 للتعاون الإقليمي في آسيا، وهذا ما سبب القلق لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وأستراليا بتصورهم أن الصين ستسيطر بهذه الاستراتيجية الاقتصادية على العملية ليكون ردهم بإنشاء قمة شرق آسيا EAS لمواجهة الآسيان+3، كما قدمت الصين أفكاراً واضحة حول بعض الأمور الصغيرة والمحددة مثل الحزام والطريق و(AIIB)، لكن لم تعطي دلالة واضحة على الهيكل الإقليمي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أو ما يتعلق بالإطار الأكبر للمنطقة بأكملها.[2]

انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ التي تتضمن مضامين أمنية واقتصادية وأساليب للحد من امتداد وهيمنة الصين في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث أوضح الجانب الأمريكي أنه سيقدم 113 مليون دولار أمريكي كمساعدات للقطاعات التكنولوجية والطاقة والبنية التحتية في دول جنوب شرق آسيا، ليظهر الغرض منها توظيف دول الآسيان في تقييد مبادرة الحزام والطريق الصينية.[3]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها مع الحلفاء من خلال آليات الاستثمار والدعم الاقتصادي ذات الصلة بالمنافسة الاقتصادية الصين التي تنتهج استراتيجية مبادرة الطريق، بالإضافة إلى ذلك سعت الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها إلى اتخاذ تدابير لإحباط سرقة التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لطموحات الصين للهيمنة على التصنيع في اقتصاديات مستقبلية، واتخاذ إجراءات معادية للصين برسوم جمركية عقابية وقيود على الصادرات والاستثمار التي كانت تسعى للهيمنة على جيرانها نحو نظام يطلب فيه

---

1 - Hanna Samir Kassab, op. cit, p 93.

2 - Chu Shulong, op. cit, p 379.

3 - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 116.

من الجيران الالتزام بمتطلبات بكين، لكن ردة فعل الصين كانت حذرة في الرد وتجنب استفزاز الرئيس الأمريكي ترامب، حيث عملت على تعزيز مصالحها على حساب جيرانها بداية من الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني في خريف 2018 لتعزيز النفوذ الصيني في المنطقة للفليبين، كذلك حضور اجتماع قادة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي (أبيك) في بورت مورسبي ومشاركته في قمة شرق آسيا والآسيان+3 واجتماعات الصين بالآسيان، مما مكنها من كسب عدة مكاسب والبروز كقوة صاعدة بين دول جزر المحيط الهادئ.[1]

ب- ربط الدول اقتصاديا لتحقيق التبعية الاستراتيجية

تظهر الرباعية بشكل متزايد بسبب صعود الصين وسياساتها الأحادية الغامضة، حيث اعتبرت كل من الصين وروسيا أنه تحالف عسكري سري وتشبيهه بحلف الناتو الآسيوي، وهذا بسبب اجتماع وزراء الخارجية سنويا لتبادل وجهات النظر وتعزيز التعاون بشأن التحديات الاستراتيجية الإقليمية الحاسمة، حيث احتضنت اليابان انعقاد قمة قادة الرباعية لعام 2023 والتي تلتها أستراليا في نفس العام وتجليات القمم بشكل خاص في بحر الصين الجنوبي من المبادرات الصينية في قضية الخطوط التسعة واستخدامها النفوذ الاقتصادي لتأمين صفقات استراتيجية مع دول أصغر لتعزيز رؤيتها البديلة، وهذا ما تعتبره الدول الرباعية تجاهلا للقانون الإنساني ودعم للدكتاتورية ومعارضة للنظام العالمي الليبيرالي، إذ تصنف الاستراتيجية الوطنية الأمريكية للأمن القومي لعام 2022 الصين على أنها المنافس الرئيسي الذي يسعى لإعادة تشكيل النظام الدولي، لتتخذ على ذلك الصين موقفا عدوانيا من خلال تصريحات شي جين التي تحث الصين على الاستعداد للحرب والبقاء في هالة تأهب في أي لحظة.[2]

عملت الصين على بناء شبكة متزايدة من الروابط الاقتصادية مع دول الآسيان وتشمل بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB) برأس مال مقترح قدره 100 مليار دولار أمريكي (معظمها من الصين) والذي سيعمل كمنافس وبديل لبنك التنمية الآسيوي، كما قامت الصين بالترويج بشكل مكثف لترتيب حر للتجارة المقترح، وهو الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية التي تشمل عشرة دول من مجموعة الآسيان وست دول آسيوية أخرى قد تمت على عدة جولات من المفاوضات حول RCEP ، لكنها لم تكن حاسمة

[1]- Robert G. Sutter, op.cit, p 207-208.

[2]- Rajesh Kumar Aamir Khan, **The Quadrilateral Security Dialogue's Path to Institutionalization A He and Feng Perspective**, JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS, 2024, p 275.

وهذا بسبب سيطرة الولايات المتحدة واليابان على الوضع من خلال الاتفاقية الاقتصادية TPP التي تنتظر الصين المصادقة عليها بين الطرفين المنافسين، حيث تسعى الصين جاهدة من خلال كل هذه الترتيبات في ظل الروابط التجارية المتنامية والبنى التحتية (البرية، الجوية، البحرية، الأنهار، تكنولوجيا المعلومات وشبكات الطرقات) إلى تحييد الوجود الأمريكي وجعله هامشيا إلى درجة جعله عديم الجدوى استراتيجيا.[1]

أعلن بنس نائب رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب خلال زيارته لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ سنة 2018 أن بلاده ستقدم 60 مليار دولار أمريكي من التمويل الإنمائي، معظمها لمشاريع البنية التحتية الهندية، كما قالت لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي بصراحة: هدفنا هو بناء الاقتصاد وتوفير خيار قوي ومختلف على الدول، بالإضافة إلى ذلك شجع بنس الدول الواقعة على طول الحزام والطريق "**على عدم فقدان السيادة على الديون الخارجية، وحماية مصالحك، وحماية استقلالك، والقيام بمثل الولايات المتحدة، ضع بلدك دائما في المقام الأول**"، يتضح من هذه التصريحات والإجراءات أن استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الأمريكية تركز كثيرا على الصين، بينما كان الرد من الرئيس الصيني شي جين بينغ في خطابه في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في بابوا غينيا الجديدة أن مشروع حزام واحد، طريق واحد لم يكن فخا وليس له أي غرض جيوسياسي.[2]

تدعم الدبلوماسية الاقتصادية الصينية سعيها لتحقيق مفهوم الأمن الآسيوي الجديد من خلال محاولة استبدال الولايات المتحدة كممثل أمني مهيمن في المنطقة، حيث تتجلى جهود الصين لبناء وجود إقليمي واستخدام قوتها الاقتصادية لتمديد نفوذها السياسي في إنشائها لمبادرة الحزام والطريق (OBOR) والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)، وهذا من خلال ما تقدمه للدول الإقليمية الموارد الاقتصادية التي تحتاجها في تنميتها بشروط تتماشى أكثر مع أهدافها ومصالحها، وهذا استعدادا منها لتعويض انصراف الولايات المتحدة بشكل كبير في تعزيز رصيدها السياسي الدولي ودورها القيادي العالمي لسد بعض الفجوات التي فتحت في بعض هذه المجالات مثل قضية التعامل مع تغير المناخ، بالرغم أن الولايات المتحدة غير مستعدة للتخلي عن دورها الإقليمي وداعمة لمعظم دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ لوجودها المستمر في المنطقة، ومع ذلك فإن الإجراءات والسياسات التي تتبناها الولايات المتحدة تسرع من تراجعها، وهذا لا يعكس

---

[1] - Marvin C. OTT, U.S. **Security Strategy and Southeast Asia, Edited by David B. H. Denoon, CHINA, THE UNITED STATES, AND THE FUTURE OF SOUTHEAST ASIA**, (New York : NEW YORK UNIVERSITY PRESS, 2017), p 415.

[2] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 115.

قوة الصين في المنطقة لأنها تظل هشة في التعامل مع ضعف الولايات المتحدة في عدم قبول التنازل عن بعض القضايا، فالمرونة والإرادة الصينية ستجذب دول الآسيان في التعامل معها في فهم مصالحها وبناء مؤسسات إقليمية وجعلها أقوى.[1]

لم تحرز شرق آسيا أي تقدم في كل من (EAFTA) و (CEPEA)، ما مهد الفرصة سنة 2009 للولايات المتحدة الأمريكية بإطلاق اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (TPP)، والتي تشمل اليابان وأربعة دول أعضاء من الآسيان واستبعاد الصين من هذه الشراكة التي كانت ردة فعلها على المستوى الإقليمي لدول جنوب شرق آسيا وشرق آسيا الإنضواء تحت اتفاقية التجارة الحرة المتعددة (آسيان+1) في شرق آسيا باستراتيجية (وعاء المعكرونة) بهدف بناء إطار متكامل لدمج قواعد التجارة والاقتصاد داخل المنطقة من خلال الجمع بين خمسة اتفاقيات تجارة حرة ضمن رابطة الآسيان (10+1) مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزلندا والهند[2]، التي ستصبح فيها الصين منصة مهمة لتوسيع انفتاحها على العالم الخارجي، من خلال إطلاق سوق متكاملة ضخمة بموجب اتفاق (RCEP) لتحسين تجارتها واستثماراتها داخل المنطقة وتعزيز مكانتها داخل سلاسل الإمداد والصناعات الإقليمية، والتحرك بسرعة أكبر لتعزيز نقاط القوة الجديدة في المنافسة الدولية والتعاون.[3]

بالإضافة إلى ذلك تعتبر الصين أن اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشامل(RCEP) الآلية التي يمكنها تحرير دول الآسيان من الاعتماد الغربي، كما تعتبر الصين أن (RCEP) فكرة ايجابية تركز على التعاون الاقتصادي متوقفة أمام كثير التحديات التي قد تحدث وليست منتدى لمناقشة النزاعات الإقليمية، وهذا بهدف فصل نزاع بحر الصين الجنوبي كونه مسألة دولية، كما صرح وزير الخارجية الصيني برؤيته أن منطقة رابطة دول جنوب شرق آسيا تتحول إلى منطقة تدعم الطموحات السياسية والاقتصادية للصين، خاصة بعد عودة الولايات المتحدة إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لذا يجب على كل من الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا 'ترك منطقة التجارة الحرة بين الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (CAFTA) وتعزيز مفاوضات (RCEP)، حيث يراقب صناع السياسة والخبراء في الصين عن كثب الأمور المتعلقة بـ (TPP) التي تعتبر جزءًا من الاستراتيجية الأوسع للولايات المتحدة في آسيا، بما لها من ارتباطات متعلقة

[1]- Shaun Narine, **THE NEW ASEAN IN ASIA PACIFIC AND BEYOND**, (United States of America: Lynne Rienner 2018), p 263.

[2]- Zhang Yunling,"**China and the Regional Comprehensive Economic Partnership: An Economic and Political Perspective"**, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA) Discussion Paper Series, No 434, 2022, p 6 .

[3]- **Ibid.** p 8.

باستراتيجية إعادة التوازن واحتواء الصين لغرض تقليل هيمنتها الاقتصادية، مما جعل الصين تسعى إلى تقديم (RCEP) كفكرة مختلفة عن (TTP) في المنطقة.[1]

المطلب الثالث: الأبعاد التكنولوجية والثقافية

تلوح في الأفق عديد القضايا الأمنية التي تهم الآسيان في أمن الفضاء والمدار الأرضي المنخفض والذكاء الاصطناعي، وهذا ما يجعل المنطقة ساحة للتنافس السيبيراني بين الصين والولايات المتحدة، حيث يترتب عن ذلك تداعيات خطيرة محتملة على أمن الاتصالات العالمية والبنية التحتية الاجتماعية الأساسية، بدءًا من السجلات المالية والصحية إلى شبكات الطاقة، كما يهدد ذلك انقطاع الشبكات الحاسوبية العالمية كما حدث في جويلية 2024 بسبب خطأ في تحديث برنامج CrowdStrike وهي شركة خاصة وليست دولة أو جهة غير حكومية، كما أن التطور التكنولوجي لا ينحصر فقط في المجال العسكري بل يتعدى لمجالات أخرى تسعى فيها كل من الصين والولايات المتحدة عزل أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية عن الأخرى، وهذا بتجنيد الآخرين في هذا الجهد من خلال فرض الرسوم الجمركية، وفرض العقوبات وإنفاذ طرف ثالث للحظر على الصادرات الرئيسية، لغرض لتحقيق الاعتماد الذاتي في السلع الأساسية من شرائح السيليكون إلى معدات الحماية الشخصية، وجهود لزيادة موثوقية سلسلة التوريد وتطوير الأسواق ومواقع الإنتاج البديلة، لأن الولايات المتحدة أو الصين غير قادرتين على إعاقة بعضهما بشكل أحادي.[2]

كان الهدف الأساسي من الرباعية التعاون العسكري بين الدول الأعضاء بدلاً من بناء تحالفات عسكرية، لتليها الاجتماعات اللاحقة بعد عام 2017 مركزة بشكل أساسي على القضايا الأمنية، والدعوة إلى منطقة هندو–باسيفيك حرة ومفتوحة، التزمت الحكومات الأربعة بتوزيع مليار جرعة من لقاحات كوفيد–19 على المنطقة، كما بدأت دول الرباعية مناقشات حول قضايا أوسع مثل تغير المناخ والتكنولوجيا الحرجة والناشئة، والتي أدت إلى إنشاء مجموعة العمل المعنية بالمناخ ومجموعة العمل المعنية بالتكنولوجيا الحرجة

[1] - Yosua Saut Marulitua Gultom, Laode Muhammad Fathun, **Challenges for China in the Establishment of Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)**, Journal of International Studies on Energy Affairs, Vol 5 |Issue 2, universitas pertamina, 2024, p 214. Link: https://doi.org/10.51413/jisea.Vol5.Iss2.2024. 210–222 **viewed on** 05/08/2025 at 12:30.

[2] - David M. Lampton, op. cit, p 15.

والناشئة، التي تهدف إلى وضع معايير في تقنيات مثل شبكة الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي، مع معالجة التهديدات المتزايدة في الفضاء السيبراني.[1]

أصبح تواجد الصينيين في دول جنوب شرق آسيا يشكلون قضية ايجابية وهذا على حسب اعتقاد الصين لأنهم يربطون بين الجانبين في علاقات ودية، حيث أن الكثيرين في دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك بعض العائلات الملكية والقادة لديهم دم صيني، بالإضافة إلى ذلك يشكلون قوة إيجابية للغاية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الصين وشعوب دول منطقة جنوب شرق آسيا، يساهمون بشكل كبير في استغلال هذه الروابط في رفع نسبة الاستمثار في دول الآسيان وخاصة معظم الطلاب الذيم يلتحقون بالجامعات الصينية في كل عام من أصول عرقية صينية يساهمون بشكل ايجابي في العلاقات الثنائية أيضا مع بعض دول الآسيان مما يتيح الفرصة للصين في استغلال هذه العلاقات واستخدامها لمصالحها الوطنية.[2]

أنشأت الصين برنامج زمالة مرموقا يسمى أكاديمية ينشينغ للتنافس مع برامج فولبرايت الأمريكي وورودس البريطاني للعلماء، تدرك الصين بأن أفضل الطلاب اليوم سيكونون على الأرجح قادة الغد ورجال الأعمال والتعليم، كما اشترت الصين بقوة وسائل إعلام في دول أجنبية للسيطرة على الرسائل التي تريدها بكين والانخراط في مناقشات تهدف إلى إمالة الرأي العام في البلدان المستهدفة لرؤية الأشياء على طريقة الصين، بالإضافة إلى ذلك تقوم الصين بتجربة برامج تبادل للمهنيين مثل السياسيين والقادة والمثقفين والعسكريين، في محاولة لإضفاء الطابع الاجتماعي عليهم في وجهات نظر متعاطفة مع الصين.[3]

يجعل وجود الكفاءة اللغوية الصينية حساسا في منطقة جنوب شرق آسيا؛ فهي ذات تأثير على عدة جوانب سواء اقتصادية أو ثقافية أو لمصالح أخرى، ففي الجانب الاقتصادي حلت منطقة الآسيان محل الاتحاد الأوروبي بالنسبة للصين كأكبر شريك تجاري منذ عام 2020، فإن إتقان اللغة الصينية من خلال الدراسة في المعاهد الثقافية الصينية سيقدم للناس الفرص الهائلة للحصول على عمل مجز أو وسطاء بين المصالح الصينية والمحلية، مما يساهم في توسع وتسهيل التوسع الاقتصادي الصيني في منطقة جنوب شرق

---

[1]- Rajesh Kumar Aamir Khan, **The Quadrilateral Security Dialogue's Path to Institutionalization A He and Feng Perspective**, JOURNAL OF INDO-PACIFIC AFFAIRS, 2024, p 274.

[2]- Chu Shulong, op. cit, p 360.

[3] - Ann Marie Murphy, op. cit, p 131.

آسيا، بالإضافة إلى ذلك منح عدد من المنح الدراسية في الدراسات العليا عبر مراكزها الثقافية أقل وضوحا، فقد يحدث ذلك تأثيرا عميقا ومستداما على مستوى المجتمع في جنوب شرق آسيا.[1]

المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا

المطلب الأول: رؤية الآسيان للاستراتيجيات الأمنية الصينية والأمريكية

تختلف رؤية الآسيان للاستراتيجيات الصينية والأمريكية بذلك الشعور والرؤية من خلال المبادرات والاستراتيجيات التي تقوم بها القوتين على مستوى الأبعاد الأمنية المختلفة وهذا ما يمكن التفصيل فيه من خلال رؤيتها لكل استراتيجية تعمل بها كل قوة على مستوى منطقة جنوب شرق آسيا:

أ- رؤية الآسيان للاستراتيجية الأمنية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا

كان تصدي دول جنوب شرق آسيا على المزاعم الصينية في بحر الصين الجنوبي بمطالب في الأمم المتحدة بعد استيلاء الصين على سكاربورو شول في عام 2012 التي تقع داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للفيليبين، حيث رفعت الفيليبين أنذاك قضية إلى لجنة التحكيم التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، أين صدر الحكم في سنة 2016 لصالح الفيليبين ببطلان المطالب الصينية الشاملة المكونة من تسع شركات واعتبار أن هذا خرق للحقوق السيادية للفيليبين في الصيد والتنقيب عن الموارد في بحر الفيليبين الغربي.

رغم صدور الحكم لصالح الفيليبين الذي حدث فيها تغير سياسي واعتلاء رودر دوتيري الرئاسة في الفيليبين أعلن أنه سيلغي الحكم، كما أعلن أنه سيرسم مسارا جديدا في السياسية الخارجية الفيليبينية لجعلها أكثر استقلالية، وأعلن لاحقا عن تحول استراتيجي بعيدا عن الولايات المتحدة باتجاه الصين، مما يبرز التحول الكبير الذي طرأ على السياسة الفيليبينية بعدما كانت أكبر مهاجم على الصين إلى واحدة من أقوى مؤيديها وهذا ما يظهر في التوجه الاقتصادي للصين ومواصلة التدريبات العسكرية المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية جعل من دوتيرتي يصرح أن سبب تحول سياسته إلى التهديدات الصينية باستعمال القوة

[1]- Neo Peng Fu, **Confucius Institutes in Southeast Asia: An Overview, Edited: leo suryadinata and Benjamin loh, RISING CHINA and new Chinese migrants in southeast asia**, (Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 2022), p 52-53.

العسكرية إذا ما تم التنقيب على النفط في المياه المتنازع عنها ويبرز رفض الصين الصريح لرفض حكم التحكيم وانها غير ملزمة بالنظام القائم على القواعد التي حاولت دول الآسيان الصغيرة دعمه وتعزيزه.[1]

يظهر موقف دول الآسيان من الموقف الذي اتخذته الفيليبين في قضية التحكيم من خلال بيان الرئيس في القمة الثلاثين لرابطة دول جنوب شرق آسيا في أفريل من سنة 2017، بوصفها أن الحادث مثالا كلاسيكيا على فرصة ذهبية تركت دون استغلال من قبل رئيس الفلبين وأنه تقليل من شأن القضية، كما اعتبرت أن التحكيم بمثابة انتصار في مواجهة الضغط الصيني، كما تظهر المواقف الانفرادية في دول الآسيان من خلال ردود فعل بعض دولها مثل بروناي وكمبوديا ولاوس على الإشادة بموقف الفلبين الناعم اتجاه الصين والأخذ باعتبارات الأولويات الاقتصادية والتجارية، في حين أعرب آخرون في تصريحاتهم كماليزيا وسنغافورة وفيتنام عن أسفهم لتراجع الفلبين في هذه القضية، لتظهر مرة أخرى التأثير الذي ألقته القوة الصينية ونفوذها على مظهر وحدة الآسيان.[2]

استمرت اجتماعات وزراء الخارجية منذ 2017 في مراقبة الوضع في بحر الصين الجنوبي بالعمل على انهاء مناقشة مدونة السلوك المتعلقة ببحر الصين الجنوبي، حيث كانت نظرة الآسيان ايجابية لالتزام الصين المتجدد، مما نتج عنه تقدم محسوس واعتماد نص المسودة الواحدة للتفاوض(SDNT) في عام 2018 بالانتهاء من القراءة الأولى، كما عملتAMM (الاجتماع الوزاري لرابطة دول جنوب شرق آسيا) على تبادل الآراء بوجود مشاركين خارجيين في إصدار بيانات صحفية سنوية اعتبارا من سنة 2016، بداية باستخدام مصطلح عدم العسكرة في بحر الصين الجنوبي في بياناتها، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الآسيان الاجتماع الوزاري لرابطتها الملجأ في إجراء التوازن المؤسسي كآلية للرقابة والتوازن وأداة دبلوماسية لنشر محتويات المناقشات الداخلية للآسيان والتعبير عن القضايا المؤسسية للمجتمع الدولي.[3]

ب- رؤية الآسيان للاستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا

اتخذت دول الآسيان رؤى مختلفة من استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ، حيث أعربت فيتنام وإندونسيا فقط دعمهما الواضح لهذه الاستراتيجية في حين كانت مواقف الدول الأخرى متحفزة نسبيا، ويظهر

[1] - Ann Marie Murphy, op. cit, p 133-134.

[2]- Tridib Chakraborti and Mohor Chakraborty, **India's Strategy in the South China Sea**, (New York: Routledge, 2020), p 57.

[3]- Kei Koga, **Managing Great Power Politics: ASEAN**, **Institutional Strategy, and the South China Sea**, (Singapore: company Springer Nature 2022), p 170.

ذلك في القمة الخاصة لرابطة دول جنوب شرق آسيا وأستراليا التي عقدت في مارس 2018 بسيدني، إذا حاول الديبلوماسيون الأستراليون إمكانية تنفيذ الاستراتيجية من خلال المناقشة المعمقة مع دول الآسيان، لكن ردة فعل الديبلوماسيين الآسيانيين كان بالتشكيك في جدواها بإثارة مسألة معنى المحيطين الهندي والهادئ.

بدأت لقاءات القمم لدول الآسيان حول استراتيجية المحيطين بداية من (17–18) جانفي 2019 أين أصدر بعد القمة بيان رئاسي يتضمن إدراج عبارة الاهتمام بالتقدم المحرز في مداولات الآلية المشتركة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا ورؤيتها لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، وهذا ما أشار له وزير الخارجية التايلاندي ورئيس القمة "دون براموديناي" بعد الاجتماع أن جميع الدول الأعضاء أعربت عن دعمها لمبادئ الاستراتيجية لكنها لن تحاول المضي قدما في رؤية المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة، لتعقد قمة في أفريل 2018 تحت رئاسة سنغافورة إلى المفهوم المستقل ل "رؤية المحيطين الهندي والهادئ"، حيث لعبت الآسيان دورا مركزيا، لتبرهن تايلاند مرة أخرى في قمة أخرى خلال الفترة من (22– 23) جوان 2019 في تايلاند، كان لدى الآسيان نتيجة مشتركة حول استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ ، وهي اعتماد "توقعات الآسيان بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ". التي تدعو إليها اليابان والولايات المتحدة.[1]

تعتمد قدرة آسيان على دعم الاستراتيجية الخاصة بالمحيطين الهندي والهادئ بشكل حاسم على قدرتها في الحفاظ على مركزيتها وممارستها، وهذا ما يظهر موقفها من استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ مهم جدا وعامل حاسم لدعم الدول الصغيرة والمحيطية الأخرى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ التي تكون جزءًا من تنميتها، بالتأكيد والالتزام بمبدأ المركزية في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخارجية، كما تؤكد آسيان أيضا على موقفها تجاه المحيطين الهندي والهادئ من خلال الترابط الوثيق والتكامل بمنطقة جنوب شرق آسيا، حيث تعتبر مركزية آسيان في العلاقات الدولية والتعاون مع الجهات الخارجية واحدة من أهداف آسيان المنصوص عليها في ميثاق آسيان لأجل للحفاظ على المركزية والدور الاستباقي لآسيان كقوة دفع أساسية في علاقاتها وتعاونها مع شركائها الخارجيين في هيكل إقليمي مفتوح وشفاف وشامل.[2]

---

[1]- Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 116-117.

[2]- Adi Joko Purwanto,"**The Successful of Strengthening ASEAN Centrality Through the ASEAN Way: Under the Indo-Pacific Strategy",** Journal of Contemporary Sociological Issues, 2024, p 87.

المطلب الثاني: تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا

1- انقسام المواقف وتآكل مركزية الآسيان

انتهجت رابطة دول الآسيان بعد الحرب الباردة استراتيجية منسق إقليمي الحفاظ على دورها وتفاوضت مع القوى الكبرى لتقديم أدوار تكاملية تستخدم قدراتها المادية في أداء وظائف النظام الإقليمي، تم تحقيق ذلك من خلال سلسلة من صفقة الأدوار الانتقالية، وبالتالي فإن فترة ما بعد الحرب الباردة تفتقر إلى صفقات الأدوار الواضحة كانت صفقات ما بعد الحرب الباردة انتقالية لأنها خدمت فقط لإدارة تحديات تلك المرحلة من التفاوض، وبالتالي فإن الديناميات المشروعة المتبادلة التي تعزز بعضها البعض تتعرض للتحدي قريباً مما يجعل جولة جديدة من التفاوض ضرورية. لقد تحدى ميل الولايات المتحدة للتدخل الأداتي باسم حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية وتحرير الاقتصاد، فضلا عن عقيدتها في 'الاستباق خلال حرب الإرهاب، هوية القوة العظمى الحامية 'البعيدة' ودور الرابطة كمدير ناجح للنظام في جنوب شرق آسيا.

كانت هناك فترات من عدم اليقين حول التزام الولايات المتحدة بمواصلة توفير السلع الأمنية الجماعية خاصة خلال السنوات الأولى بعد الحرب الباردة وحاليا مع الاستراتيجيات الجديدة وإدارة ترامب ورغبة الصين في تفعيل الإقليمية من خلال تصرفاتها في بحر الصين الجنوبي التي تستبعد الولايات المتحدة، يأتي تتحدى أداء الرابطة في دور الانخراط الشامل وتقترح أنها ترغب في أخذ القيادة الدبلوماسية لنفسها، كما تثير تساؤلات حول ما إذا كانت ستتوافق مع ما تعتبره الدول الأعضاء في الرابطة قوة إقليمية عظيمة مسؤولة وتتنافس على وظيفة صنع القواعد الخاصة بالرابطة في بحر الصين الجنوبي، مما يلزمها أن الدفاع عن شرعية دورها باستمرار، حيث يعتمد الدوران اللذان انتهجتهما الآسيان على الكفاءة والنجاح في أداء الوظائف على مستوى شرق آسيا والمحيط الهادئ، لأن دور المنسق الإقليمي يتطلب إصلاحات في آسيان إعطاء انطباع للدوائر المحلية والدول الغربية بأنها تعمل كمدير ناجح في النظام جنوب شرق آسيوي، وهذا ما يخلق توترا بين الدورين حيث يسعى دور "المدير الرئيسي" إلى عزل جنوب عن التدخل الأجنبي.[1]

أطلق الرئيس أوباما سياسته المحورية "إعادة التوازن" سنة 2012 لتتكثف المناورات الاستراتيجية أكثر بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المناطق الرئيسية في العالم، لتظهر مكانة منطقة

[1]- Robert Yates, Role Creation: **ASEAN and Post-Cold War Asia-Pacific, edited: Mark Beeson, Understanding ASEAN's Role in Asia-Pacific Order**, Critical Studies of the Asia-Pacific, company Springer Nature, Switzerland, 2019, p 195-196.

جنوب شرق آسيا في هذه المعادلة السياسية كمركز سياسي لهذه التفاعلات، حيث تم الترحيب بهذه المبادرة الأمريكية في البداية في جميع أنحاء المنطقة لكن بمرور الوقت أصبح ينظر إليها على أنه خطاب أكثر من الحقيقة خاصة في إدارة أوباما فشلت في مواجهة الصين بشأن بناء الجزر في بحر الصين الجنوبي او دعم الفلبين في أعقاب الحكم التاريخي لمحكمة لاهاي بإبطال مزاعم الصين خلال العام الأخير لإدارة أوباما كنظرة "المدفع الفارغ" لواشنطن بحجة أن استراتيجية التوازن للولايات المتحدة الأمريكية فاجأ الصين وزادها تحفيزا على زيادة وجودها عبر مختلف المجالات والدول في المنطقة، وهذا ما تم ملاحظته لأول مرة في سنة 2013 خلال أول مؤتمر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عندما تم إعطاء قدر كبير لهذه الاستراتيجية حتى تنظر فيه اللحنة المركزية ويترأسه الرئيس الصيني والأمين العام للحزب الشيوعي.[1]

يوصف الدور المركزي لرابطة دول جنوب شرق آسيا في المؤسسات الإقليمية أنه في الأساس نتيجة للصدفة، ومن المثير للسخرية أن الدور القيادي لآسيان في المنطقة يعتمد على ضعفه وعجزه عن التنافس مع الدول القوية التي تجذبها إلى مدارها، كما توصف مركزية الآسيان بأنها أشبه بمقعد السائق في تطوير المؤسسات الإقليمية فإن الآسيان أشبه بسائق سيارة الأجرة (قد تقود السيارة لكنها لا تحدد وجهة الركاب)، وهذا للنتيجة الفعلية للقوى الكبرى في تشكيل البيئة الإقليمية التي تلعب فيها الآسيان وأفرعها المؤسسية المختلفة أدوارا أساسية في توفير الأماكن التي يمكن أن تتفاعل فيها قوى منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولكن تأثيرها على القرارات المتخذة محدود للغاية، فلا يمكن لقوة عظمى واحدة أن تنشئ مؤسسات إقليمية شاملة بقبول من الجميع، بالتالي تعتبر آسيان التسوية المؤسسية المقبولة التي تجمع آليات الشراكة الآسيوية، وقمة شرق آسيا، والمنتدى الإقليمي لآسيان القوى الكبرى معا وتؤدي وظائف مشابهة لما تقوم به آسيان لأعضائها، حيث تعد الآسيان واحدة من الأدوات التي تحاول من خلالها دول جنوب شرق آسيا إشراك القوى الكبرى في الشؤون الإقليمية.[2]

لاحظ المختصون في جنوب شرق آسيا أن بايدن لم يحقق بعد التوقعات بشأن زيادة المشاركة الاقتصادية الأمريكية مع جنوب شرق آسيا، رغم تأكيد الولايات المتحدة في عدة مناسبات دعمها لمركزية الآسيان وتشديدها على ضرورة العمل مع الآسيان للحفاظ على النظام الإقليمي والدولي، وتعهدها بزيادة

[1]- Wang Gungwu and Desra Percaya and Jonathan Stromseth, **Sino-American Competition in Southeast Asia**, edited: DAVID SHAMBAUGH, Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia, (UK: Oxford University Press, 2021), p 11.

[2]- Shaun Narine, op. cit, p 259.

الدعم لدول الآسيان في كفاحها ضد فيروس كورونا، لكن الواقع كان عكس ذلك لأن جنوب شرق آسيا لم تكن أولوية لإدارة بايدن على الرغم من موقعها في منطقة الهندي والهادئ، حيث واصلت إدارة بايدن الضغط على دول الآسيان فيما يتعلق بقضايا مرتبطة بالصين، وهذا بتدخل نائب وزيرة الخارجية الأمريكية ويندي شيرمان بشكل غير مسؤول خلال زيارتها لكمبوديا في جوان 2021 باستخدامها استخدمت الشؤون الداخلية في كمبوديا وإلغاء الديون كوسيلة للتأثير على علاقات البلاد مع الصين.[1]

تضع دول الآسيان التعاون الإقليمي وأجندة الدبلوماسية طرق مهمة لجعل رابطة دول جنوب شرق آسيا تلعب دورا مركزيا، لكن مع اشتداد المنافسة بين القوى الكبرى تم تجاهل المخاوف الاقتصادية والأمنية لرابطة دول جنوب شرق آسيا بعد أن تضاءلت هيمنتها في حوار شانغريلا 2022 للأمن لعام، حيث أصبحت منصات الحوار الإقليمي أشبه بمكبر صوت للمنافسة الجيوسياسية، كما ألقى وزراء الدفاع كل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وكندا والاتحاد الأوروبي خطبا عبروا فيها عن رواية بالنزاع الروسي الأكراني مؤكدين على الضرر الناتج عن انتهاك القواعد الدولية، ليظهر استهدافهم للصين بإشارتهم إلى مسألة تايوان وقضية بحر الصين الجنوبي، ليكون رد الصين بتفنيد هذه الإدعاءات من وزير دفاعها ومشيرا إلى أن أجندة حوار شانغريلا قد تم اختطافها من قبل المواجهة بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة إلى إشارة وزير الدفاع الماليزي إلى أن قضايا مثل الأمن الغذائي والتباطؤ الاقتصادي تتلاشى أمام هذه المخاوف الأمنية، وهذا ما أكده وزير الدفاع في فيجي **(FIJI)** بأن دول المحيط الهادئ الجنوبية تحتاج إلى المساعدة المستدامة من القوى الكبرى مهددة بتغير المناخ وليس تعقيدا إضافيا من المنافسة الجيوسياسية.[2]

تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنفوذ قوي في جنوب شرق آسيا من خلال انتهاج الديبلوماسية القيمية لأجل رسم فجوة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ بما في ذلك اليابان والهند والصين وغيرها من دول المنطقة، حيث شددت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا على أهمية الديمقراطية باعتبارها قيمة مشتركة، وهذا ما يثبت أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تؤكدها الديمقراطية.[3]

---

[1]- Yue Yang , **ASEAN's Perception of and Response to China US competition**, CHINA INTERNATIONAL STUDIES, 2021, p 156.

[2]- Jie Zhang, Rebuilding strategic autonomy: **ASEAN's response to US–China strategic competition** , The Institute of International and Strategic Studies (IISS), Peking University, 2023, p 5. Link: https://doi.org/10.1007/s42533-023-00128-3 **viewed on** 10/07/2025 at 23:00.

[3]- Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 118.

تعتبر عديد دول الآسيان ليست ديمقراطية بالمعنى الذي تنظر له الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي ستكون هدفا لاستبعادها من قبل الولايات المتحدة وهذا ما يضر بتقسيم الآسيان، بالرغم أن الآسيان أنشأت مجتمعا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا قائم على التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمضي قدما باستمرار في عملية التكامل الإقليمي لأجل الحفاظ على تنوع دول الآسيان وليس تأكيدها بأنظمة وإيديولوجيات دول أخرى، وهذا ما لن تتقبله دول جنوب شرق آسيا لتقويض وحدتها والمشاركة في استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ للولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك مراعاة لمصالحها.[1]

2- تصاعد سباق التسلح وتعقيد البيئة الأمنية

كان موقف دول الآسيان لمطالب الصين في مزاعمها في بحر الصين الجنوبي وتجنبها لحكم محكمة الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 2016، التمسك بهذه المطالب والتعامل مع النزاعات من خلال المفاوضات بدون تدخل خارجي، والتي كان الصين تستعملها لتدخل خارجي ومثال ذلك الشكاوي الروتينية حول كثرة التدريبات الأمريكية حول حرية الملاحة والعمليات العسكرية بحلفائها في بحر الصين الجنوبي، لتعقد اجتماعات بين رؤساء الحكومات لرابطة دول جنوب شرق آسيا والصين في بانكوك من خلال القمة الرابعة عشر لشرق آسيا في 4 نوفمبر 2019، استخدمت بكين في تحركات غير معلنة أسطولها المدهش من خفر السواحل وميليشيات الصيد البحرية المتجمعة لمضايقة جهود استكشاف النفط والغاز الجارية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لصالح فيتنام وماليزيا، بينما كانت التحركات علنياً ملطفة، كما تميزت مفاوضات الصين ودول آسيان بالبطء حول مدونة السلوك المتعلقة في بحر الصين الجنوبي.[2]

انتهجت دول الآسيان وضعية دفاعية من خلال التنافس الاستراتيجي المتزايد بين الصين والولايات المتحدة، حيث أصبحت الدول الأعضاء في تحول تدريجي عن الدعوة إلى القانون الدولي إلى تخفيف المنافسة لأجل إيجاد وسائل بديلة لتخفيف التوترات في بحر الصين الجنوبي لتفادي مواجهة عنيفة مشيرين إلى الاستقرار النسبي في هذه المنطقة، وهذا ما أعلن عنه الرئيس الماليزي محمد مهاتير في سنة 2018 محذرا التسبب توترات عسكرية ودبلوماسية، ليأتي الرد الأمريكي بفرض ضغوطات دبلوماسية أقوى على الصين بقولها بأن مزاعم الصين غير قانونية ومطالبتها الدول الأعضاء في الآسيان باتباع الولايات المتحدة الأمريكية لفرض عقوبات اقتصادية على الشركات الصينية المتواجدة في بحر الصين الجنوبي لأجل بناء

---

[1]- Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 120.

[2]- Robert G. Sutter, op. cit, p 207-208.

بنى تحتية فيها، وهذا ما زاد من مخاوف الآسيان في احتمالية التهميش الدبلوماسي والتورط في استراتيجيات القوى الكبرى.[1]

كان الرفض القاطع للصين في تقبل قرار التحكيم في بحر الصين الجنوبي بمجرد إصداره في 13 جويلية 2016، حيث صرح نائب وزير الخارجية الصيني ليو تشينمين أن القرار مجرد قطعة من الورق دون قيمة ليصبح من الصعب بشكل متزايد على آسيان تشكيل موقف موحد ما خلق انقساما دبلوماسيا، بالإضافة إلى تقارب دبلوماسي مفاجئ من خلال قمة سنغافورة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة بين عامي (2018–2019) في هانوي العاصمة الفيتنامية التي كان هناك توتر عسكري متزايد بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية، أشار مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن كوريا الشمالية كانت تهديدا أمنيا وطنيا أكثر إلحاحًا مع تحول تركيز الولايات المتحدة الاستراتيجي بعيدًا عن بحر الصين الجنوبي، ما زاد في صعوبة الأمر أكثر على آسيان التي توقعت التزاما ثابتا من الولايات المتحدة بشأن القضية. حيث كان العديد من أعضاء الآسيان كالفلبين والفيتنام قلقين بشأن الاستصلاح الذي تقوم به الصين في جزر باراسيل واستمرارها في سلوكها بما ذلك المضايقة ضد عمليات النفط والغاز الفيتنامية ونشر الصواريخ الباليستية في بحر الصين الجنوبي، وهذا ما يعكس عدم الاستقرار الأمني في المنطقة وغياب الالتزام الأمريكي.[2]

تزايدت المنافسة بين الولايات المتحدة والصين خلال 2020 وهذا خلال جائحة كوفيد 19، أين عقد منتدى الأمن الإقليمي (ARF) عن طريق مؤتمرات عن بعد وهذا نتيجة لعدم تقدم العلاقات الأمريكية وكوريا الشمالية وتحويل الولايات المتحدة تركيزها الاستراتيجي إلى الصين حيث اتهمت الصين الولايات المتحدة بالتدخل في نزاعات بحر الصين الجنوبي وعرقلة عملية (COC)، وعسكرة البحر من خلال إرسال حاملات الطائرات والمضايقات التي تعرضت لها الدول الإقليمية من خلال إجراء تدريبات عسكرية والتدخل في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام، والاصطدام بالسفن الفلبينية.

وصفت هذه الأفعال بأنها غير قانونية تماما حيث قامت دول الآسيان بشكل غير مباشر استقلالهم الإقليمي في منتدى الأمن الإقليمي من خلال تجنب الوقوع في صراعات القوى الكبرى، بتصريح وزير الخارجية الماليزي هشام الدين حسين بأن دول جنوب شرق آسيا تحتاج إلى البقاء سيدة مصيرها الخاص

[1]- Kei Koga, **Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Strategy, and the South China Sea**, (Singapore: company Springer Nature, 2022), p 210-211.

[2]- **Ibid**. p 179.

وبهدف واحد لأجل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة، كما دعى وزير الخارجية الفليبيني تيودورو لوكسين جونيور على ضرورة الإسراع إلى قراءة ثانية لمدونة قواعد السلوك لأجل تعزيز الاستقرار في بحر الصين الجنوبي ليلقى القبول من باقي دول الآسيان، بالإضافة إلى ذلك صرحت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مارسودي أهمية منتدى الأمن الإقليمي كمنصة لكسب التعاون بين مختلف الجهات.[1]

3- فرص تنمية متزايدة مقابل مخاطر التبعية

دفعت الصين لتعزيز أهداف الصين في مبادرة الحزام والطريق في تجاهلها لمعايير الإقراض التقليدية وانخرادها في ما أطلق عليه النقاد الإقراض المفترس، وذلك باستخدام الحكومة الصينية نفوذها الكبير في لاوس بإنشاء القدرة على التمويل والبناء لمشروع السكك الحديدية بين الصين ولاوس الذي بلغت تكلفته 6 مليار دولار بنسبة 60% من المشروع بشكل اقتراض من بنك التصدير والاستيراد الصيني و 40% من خلال الأسهم في شركة مشتركة تضم ثلاث شركات مملوكة للدولة الصينية وشركة واحدة للدولة اللاوسية، وأيضا 30% حصة لاوس لتمويل المشروع، حيث إلتزمت لاوس بميلغ 250 مليون دولار من الميزانية الوطنية إضافة إلى ذلك قرضا آخر من بنك التصدير والاستراد الصيني بقيمة 480 مليون دولار، مما أدى إلى تراكم للديون على حكومة لاوس ولا تجد فيها وسيلة للسداد إلا التنازل عن أراضيها لدعم مشاريعها التنموية عوض الأرباح السنوية المتوقعة بنسبة 4,35%، بدليل ما حدث سنة 2008 حين تنازلت عن أرض لمطور صيني كتعويض عن الديون المتأخرة من ملعب رياضي تم بناؤه في فيينتيان من طرف الصين. [2]

كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في جنوب شرق آسيا من (2018 -2022) بقيمة 73,4 مليار دولار، وأن الصين كانت في المرتبة الثانية 68,5 مليار دولار، كما تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لرابطة دول جنوب شرق آسيا في السلع؛ فيما تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية، وتحتل كل من الاتحاد الأوروبي واليابان وجمهورية كوريا وتايوان وهونغ كونغ المراتب من ثلاثة إلى سبعة، حيث تمثل كل علاقة أكثر من 100 مليار دولار سنويًا في التجارة الثنائية، وهذا ما يجعل من دول الآسيان في عدم الرغبة في التوجه نحو الانفتاح بشكل متزايد في الاختيار بين هؤلاء الشركاء التجاريين، حتى في الوقت الذي تنجذب فيه تلك الشركاء نحو كتلتي نفوذ متعارضتين استراتيجيا، حيث

[1] - Kei Koga, op. cit, p 180-181.

[2] - Robert G. Sutter, op. cit, p 210.

تعتبر كتلة الولايات المتحدة الأكبر من الكتلتين، لكن الصين تتمتع بميزة القرب وبتنوع ورابط مباشر أكثر في الاتصال المادي.

وصفت حالة الآسيان في موقفها السابق بالطفل الصغير العالق في حضانته بين الأب والأم، ليتغير الموقف الحالي لتصبح الآسيان أشبه بالمراهقين الذين يريدون الأب والأم اللذين يمنحان أبناءهما ما يحتاجونه بشرط أن يتركوا لهم مساحة خاصة بهم وعدم قطع مصدر المال عنهم.[1]

يوفر الإنضمام إلى (CPTPP) بالنسبة لدول الآسيان فوائد كبيرة تساعد على توسيع التجارة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بينما ستعاني الدول الغير منضمة إلى تأثيرات الاستبعاد لاتفاق التجارة الإقليمي مما يؤدي إلى خسائر في التعامل وخاصة تلك التي لها توترات حول النزاعات الإقليمية وخاصة في بحر الصين الجنوبي كمصدر تهديد لها، مما يزيد في التعقيدات لإنشاء (RCEP) بما في ذلك الدول الأسيانية التي تعتمد في مصالحها الاقتصادية على الصين.[2]

يظهر تردد دول جنوب شرق آسيا بشكل عام في دعم جهود مبادرة الحزام والطريق لأنها ستواجه تحديات حاسمة في السياسة الخارجية من خلال اختيار الجانب الذي ستقف حنبه سواء الجانب الأمريكي أو الصيني، بالرغم موقف دول الآسيان واضح من خلال محاولة الحفاظ على سياسات خارجية متعددة الاتجاهات لتجنب أحادية الاتجاه، وذلك بالتفتح وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول المنطقة سواء الولايات المتحدة أو الصين وكذلك أستراليا والهند واليابان وكوريا الجنوبية بالإضافة إلى الدول الأوروبية حيث تكون هناك منفعة متبادلة.[3]

4- إعادة تشكيل الهوية والتوجه الإقليمي

استوعبت تايلاند الاستراتيجية بين القوى المتنافسة للحفاظ على استقلالها على عكس بعض دول جنوب شرق آسيا، حيث كانت علاقتها محافظة مع الصين في سرية مع استمرار العلاقات مع واشنطن على المستوى الأدنى بما في ذلك التدريبات العسكرية المشتركة، ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام كبار السياسيين الأمريكيين بالشأن التايلاندي بما في ذلك دونالد ترامب، مما مكن الصين بالقيام بتنمية حكام تايلاند سواء

[1]- David M. Lampton, op. cit, p 13.

[2]- Yosua Saut Marulitua Gultom, Laode Muhammad Fathun, op. cit, p 216.

[3]- Desmond Ball and others, **Asia's New Geopolitics: Military Power and Regional Order**, (London: The International Institute for Strategic Studies, 2021), p 167.

من مؤسسة بانكوك أو لرئيس الوزراء ثاكسين الذي تعود أصوله للصين، بالإضافة إلى ذلك التقلب في علاقاتها الاقتصادية بشكل متزايد بين اليابان والهند وكوريا الجنوبية.[1]

دفعت الصين دول جنوب شرق آسيا إلى انتهاج سياسة التحوط ولم تترك لهم الخيار سوى الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لأجل موازنة القوة العسكرية للصين مشيرة بذلك إلى القرب الاستراتيجي لدول الآسيان منها وأن الولايات المتحدة الأمريكية دولة تقع في المحيد الهادئ ومصالحها والتزماتها السياسية قد تتغير أو تتضاءل مع مرور الوقت بالرغم أن القواعد العسكرية الجزرية الصينية كانت عرضة للفناء في حالة الحرب، حيث انتهجت الصين استراتيجية أطلقت عليها استراتيجية " الملفوف" التي تعتمد فيها على استخدام التكتيكات التدريجية في استخدام العديد من القوى البحرية للتغلب على الخصم أطلق عليها الأمريكيون تكتيكات "تقطيع السلامي" (نوع من النقانق).[2]

تمارس الصين استراتيجيتها بسلوكاتها المفروضة أمام دول جنوب شرق آسيا بمجموعة من التحديات الخطيرة في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك حرية الملاحة والتحليق، وغياب التعاون الأمني والدفاعي بين دول جنوب شرق آسيا أدى إلى فشل معظم معظم البلدان في تطوير قدرات موثوقة للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية، مما يجعلها عرضة للضغوط الخارجية من القوى الكبرى، كما تهدد قوة الصين المتنامية تماسك الآسيان حيث لا ترغب بعض الدول الأعضاء بدرجات متفاوتة الرد على الانبساط الاستراتيجي للصين ومواجهتها من خلال دعم تدابير لتحدي محاولاتها الواضحة للسيطرة على بحر الصين الجنوبي، الولايات المتحدة وتكثيف القوى المهتمة الأخرى جهودها ليس فقط لتحقيق التوازن بين الحزم الصيني المتزايد في مياه جنوب شرق آسيا.[3]

أثرت المصالح المتنافسة على الموارد والسيطرة في النزاعات البحرية، مثل الحادث بالقرب من شعاب توماس الثانية مما أدى إلى توترات مع دول أخرى تدعي الحق، مثل بروناي وإندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام.[4]

1- **Michael Yahuda,** op. cit, p 285.

2- **Ibid**. p 278.

3- Desmond Ball and and others, op. cit, p 166.

4- Prachi Dixit, **ASEAN'S BALANCING ACT: NAVIGATING RELATIONS WITH US-CHINA IN SOUTHEAST ASIA**, international journal of novel research and development, 2024, p 534.

كانت وجهة نظر آسيان الموسعة جغرافيا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى منطقة الهند والمحيط الهادئ استجابة في الوقت المناسب لاستراتيجيات الهند والمحيط الهادئ الجديدة للقوى الكبرى، تؤكد رابطة الآسيان التي يمثلها رؤساء الدول ووزراء الخارجية على الحاجة إلى الحفاظ على نظام إقليمي سلمي ومستقر وشامل ومبني على القواعد، يشكل هذا النظام أساسا لمزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية القلق الرئيسي للرابطة هو فقدان استقلالها الاستراتيجي وقدرتها على تشكيل هذا النظام، وهو الأمر الذي يرمز إليه مركزها الذي أعلنت عنه بنفسها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، تعتبر الصين شريكا ثنائيًا لا غنى عنه، وكذلك من خلال العدسة الجيوسياسية الأوسع للتنافس بين الولايات المتحدة والصين، والذي يمكن أن يكون له آثار سلبية على توازن القوة الإقليمي وبالتالي، على الرغم من أن الرابطة تشير في رؤيتها حول المحيطين الهندي والهادئ إلى الاتجاهات العامة، فإن المنطق ينطبق أيضًا على علاقاتها مع بكين وواشنطن.[1]

تستفيد دول الآسيان دورها المركزي من خلال الوساطة وبناء جسور بين الولايات المتحدة والصين، مما يمكنها من تأدية دورها فقط إذا لم يدرك كل من واشنطن وبكين أن مصالحهما الوطنية تتحقق بشكل أفضل من خلال الحصول على الهيمنة الإقليمية، وبالتالي أصبحت مركزية آسيان الموقف الافتراضي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ لأنه فعليا الصين والولايات المتحدة تقدمان مبادراتهما الإقليمية خارج الآليات التي وضعتها آسيان مثل: مبادرة الحزام والطريق الصينية، والتحول نحو آسيا وTPP في (عهد أوباما بالإضافة إلى استراتيجية FOIP) الولايات المتحدة الأمريكية والحوار الأمني الرباعي (QUAD) في عهد ترامب، و (AUKUS) في عهد بايدن.[2]

تعتبر الشراكة الأمنية (AUKUS) بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا من أحدث التحالفات العسكرية التي تنسق به الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفي نفس الوقت تثير قلق دول الآسيان نظرا للقرب الجغرافي والخلفيات التاريخية المعقدة، من خلال ما إذا كانت AUKUS ستصعد سباق تسلح إقليمي أو تساهم في توازن القوى العسكرية في المنطقة والذي اعتبره البعض في دول الآسيان تحديا خطيرا لوحدة الآسيان وجهود الآسيان طويلة الأجل لتشكيل موقف متماسك بشأن الأمن الإقليمي، حيث فشلت الآسيان في تقديم موقف موحد بشأن AUKUS في بيان قمتها لعام 2021، بالإضافة

[1] - Alfred Gerstl**, Hedging Strategies in Southeast Asia ASEAN, Malaysia, the Philippines, and Vietnam and their Relations with China**, (New York: Routledge, 2022), p 30.

[2] - **Ibid.** p 30.

إلى ذلك ينظر إلى الحوار الأمني الرباعي (QUAD) الآلية الخاصة لاستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ الأمريكية، والتي أدى ترقيتها وتوسيعها إلى تآكل وحدة الآسيان، بما تميزت به المواقف المختلفة لمنظمة الآسيان باستراتيجية غصن الزيتون للكواد التي ضمت إليها فيتنام بشكل مؤقت في إطار (QUAD PLUS)، وهذا ما زاد في شكوك الآسيان أكثر حول نية الرباعية، لتتخذ الولايات المتحدة سياسة أخرى لتعديل استراتيجيتها وهذا لاستقطاب دول الآسيان في إذار التعاون الأمني في تحالفها الرباعي.[1]

أصبحت دول جنوب شرق آسيا أكثر صمودا أمام تكتيكات المنطقة الرمادية، برغم التكتيكات التي تستخدمها قوة خفر السواحل الصينية (CCG) والميليشيات أصبحت أقل فعالية منذ أواخر عام 2021 تمكن المدعون في جنوب شرق آسيا من النجاح في استغلال الموارد، وتحديث القدرات العسكرية وعمليات الدوريات ومهام الإمداد، على الرغم من الضغط المتواصل من الصين أعادت الفلبين إرساء دورية حول شعاب سكاربورو للمرة الأولى منذ عام 2012 وعززت موقفها في جزر سبراتلي، خاصة حول جزيرة ثيتو. مما مكن الفلبين في الحفاظ على مهام إعادة الإمداد الشهرية إلى الـ BRP سييرا مادري في 2023 وأوائل 2024، قضت فيتنام السنوات الثلاث الماضية في توسيع نقاطها العسكرية الخاصة في جزر سبراتلي. وقد تسارعت هذه الجهود في عام 2024، وبحلول منتصف العام، أنشأت فيتنام أكثر من ثلثي المساحة التي أنشأتها الصين. ولا تزال تقوم بعمليات التجريف بوتيرة مذهلة ومن المحتمل أن تتساوى مع مساحة الصين في عام 2025.[2]

تظل المنافسة بين القوى العظمى موجودة دائمًا في جنوب شرق آسيا، استقرار جنوب شرق آسيا محاصر بين المصالح المتعارضة للولايات المتحدة والصين، إذ تضغط واشنطن وبكين على دول جنوب شرق آسيا كل منهما يحاول تشويه سمعة الآخر، أدت قدرة الولايات المتحدة على استخدام البحر من أجل مصلحتها الخاصة القومية البحرية للرئيس شي إلى تحدي جيش التحرير الشعبي الصيني وميليشياته لسيطرة الولايات المتحدة على البحر بسلوك توسعي وحازم ضمن ما يسمى المياه القريبة، وخاصةً في مضيق تايوان وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي، وهذا ما أدى إلى نقل المنافسة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة نحو البحر، مما جعل دول الآسيان تدرك حجم اللاإستقرار في توقعاتها حول منطقة الهند والمحيط

[1] - Jie Zhang, op. cit, p 5 .

[2] - Gregory B. Poling, **Building Bridges, Countering Rivals: Strengthening U.S.-ASEAN Ties to Combat Chinese Influence**, Center for stratigic and international studies, 2025, p 2.

الهادئ، حيث النزاعات الجيوسياسية الحالية في المنطقة تدور حول القضايا البحرية مثل النزاعات البحرية التي لديها القدرة على التحول إلى صراع مفتوح.[1]

يبدو أن إدارة بايدن تنوي تعزيز فصل التكنولوجيا عن الصين من خلال تعزيز ما أسمته "تحالف التكنولوجيا الديمقراطية" التي تهدف إلى تأسيس قواعد صناعية محلية لمنتجات رئيسية مثل أشباه المواصلات، حيث ستزيد في المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وهذا ما يؤدي تعرض دول آسيان لسيناريو التفرع التكنولوجي بالتأثير على التعاون التكنولوجي الدولي ليضعف مكانة بعض دول آسيان في تطوير صناعة أشباه الموصلات وتفتيت تكنولوجي ينتج عنه خسائر تقدر بنحو(5%) من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الاقتصادات في دول جنوب شرق آسيا، فبحجة الأمن القومي منعت الولايات المتحدة سنة 2018 شركة Broadcom المقامة في سنغافورة من الاستحواذ على Qualcomm بسبب المخاوف من أن الصفقة قد تعزز الهيمنة الصينية في تقنيات (G5)، بالإضافة إلى ذلك يؤدي انتقال شركات التكنولوجيا والموردون أكثر إلى دول الآسيان بدلاً من العودة إلى الولايات المتحدة إلى فرض الولايات المتحدة تدابير اقتصادية عقابية على دول الآسيان خاصة تلك التي ليست جزءًا من تحالف التكنولوجيا الديمقراطية.[2]

تأثرت دول جنوب شرق آسيا من التدابير الأميركية في ضوابط التصدير وإعادة التصدير على تكنولوجيا الشرائح، ما نتج عنها آثار على عدة دول منها الحظر ضد التعامل مع الشركات الإيرانية والروسية والصينية التي فرضت عليها واشنطن عقوبات والقيود التشريعية الأميركية على نقل البيانات الحساسة إلى الصين، بالإضافة إلى القيود على تقديم أو التعامل في "أنظمة ذكية" مثل الرافعات الآلية ومعدات السكك الحديدية التي يمكن التحكم فيها عن بُعد وفرض تعريفات جمركية على المنتجات ذات الأصل الصيني، منها البضائع والرسوم الجمركية على الصلب والألمنيوم وغيرها من المواد الأساسية، ليكون الرد الصيني سريعا باعتماد عديد الردود بدرجات مختلفة من الشفافية، فرض رسوم عقابية متبادلة على الدول التي تفرض رسومًا على الصين، تتداخل قوانين التجسس والرقابة والتوجيهات الإدارية في بكين مع تحقيقات العناية الواجبة للشركات الأجنبية التي تمارس الأعمال هناك حظر على حركة البيانات خارج الصين ضوابط تصدير من

---

[1]- Ngo Di Lan, "**Contrasting Southeast Asian views on US-China strategic competition, EDITED BY DAVID SANTORO, Southeast Asia and US-China Strategic Competition Implications for Strategic Stability, Deterrence, and Nonproliferation, PACIFIC FORUM international**", I SSUES & INSIGHTS, VOL. 25, SR 2, JUNE 2025, p 20.

[2]- Yue Yang , op. cit, p 155.

الجمهورية الشعبية على المواد الأساسية ومنتجات محددة مثل الطائرات بدون طيار، باختصار التنافس التكنولوجي بين الولايات المتحدة والصين في نزاع متبادل يؤول حتى للاقتصادي، بذلك يتجاوز جنوب شرق آسيا ومعظم أجزاء العالم الأخرى.[1]

المطلب الثالث: استراتيجيات دول جنوب شرق آسيا في ظل التنافس الصيني الأمريكي

1- تعزيز التماسك والقدرة على التحمل من خلال تعزيز الهوية الجماعية والإندماج

سعت دول الآسيان من خلال آلية الدفاع المشترك والرغبة في حل سلمي وإنهاء مبكر لمدونة السلوك، بمزيد من الجهود لتسهيل وضع القواعد في المجال البحري، حيث اعتمدت آلية الدفاع المشترك ورقة المفهوم لتطوير إرشادات حول المواجهات الجوية بين الطائرات العسكرية، باقتراح من سنغافورة لإرشادات تهدف إلى تكملة تشمل القواعد والمعايير الدولية الخاصة بمنظمة الطيران المدني الدولية (ADMM)، كما اقترحت الفلبين ورقة لمفهوم حول توجيهات للتفاعل البحري عامي (2018-2019)، حيث وضعت إرشادات مواجهات الطائرات العسكرية وقواعد غير ملزمة للاشتباك في الجو مكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ووحدة (ADMM) من جهة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك سعى مؤتمر وزراء الدفاع للدول الآسيان (ADMM) إلى إنشاء آلية (ADMM-Plus) لتعزيز روابطه الدفاعية مع الجهات الخارجية اعتبارا من عام 2007، حيث قامت بتحويل موقفها الاستراتيجي بشأن قضية بحر الصين الجنوبي واحترام القانون الدولي والتنفيذ الكامل لوثيقة السلوك (DOC)، وإيجاد حل مبكر لوثيقة قواعد السلوك (COC)، كما يمكن أن يقوم (ADMM-PLUS) بإعادة هيكلة مؤسساته بسبب مرونة تنسيقه ومعاييره وتصاعد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، من المحتمل أن يصبح منتدى الدفاع للآسيان منتدى آخر للتنافس بين القوى الكبرى ما لم يحافظ الـ ADMM على جبهة موحدة.[2]

تم إصدار آخر تحديث لمفاوضات مدونة السلوك في عام 2018 في نص المفاوضات المسودة الوحيدة التي تفسر حدود مدونة السلوك بأنها ليست وثيقة يمكن استخدامها لتسوية النزاعات الإقليمية أو المشكلات المتعلقة بتحديد الحدود البحرية، وأن النص التفاوضي الموحد (SDNT) لا يزال عرضة للتعديلات

[1]- David M. Lampton, op. cit, p 15.

[2]- Kei Koga, Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Strategy, and the South China Sea, company Springer Nature, Singapore, 2022, p 219-220.

والإضافات والحذف من الأطراف تحتوي الوثيقة على موقف الأطراف في مفاوضات مدونة السلوك، لا تحتوي على أو تصف أي آلية تحديد نزاعات ملزمة بمسائل تسوية النزاعات، حيث اقترحت إندونيسيا إنشاء مجلس عال لمعاهدة الصداقة والتعاون لتسوية أي نزاع بين الأطراف المتعاقدة في مدونة السلوك لبحر الصين الجنوبي.

بالإضافة إلى ذلك تم الإبلاغ في عام 2021 أن عملية المفاوضات حول مدونة السلوك قد وصلت إلى مرحلة متقدمة، لكن الطبيعة الغامضة لعملية التفاوض تجعل الجمهور غير مدرك لأي تحديثات أو تقدم أو عقبات في مفاوضات، حيث اقترحت وزيرة الخارجية الإندونيسية ريتنو مارسودي أن تعقد الجولة المقبلة من المفاوضات في إندونيسيا، ليكون الرد الصيني من خلال وزير خارجيتها وانغ يي عن استعداد بلاده لتنشيط مفاوضات مدونة السلوك كرسالة واضحة بأن كلا الجانبين يمتلكان الحكمة والقدرة على حل القضية الإقليمية.[1]

تلعب دبلوماسية آسيان الاستراتيجية دورا حيويا في التنقل عبر المشهد الجيوسياسي المعقد الذي تشكله المنافسة بين الولايات المتحدة والصين، وذلك باستخدام الجهود التعاونية التي تركز على بناء التوافق وعدم التدخل والانخراط مع القوتين العظميين من خلال استغلال اتصالاتها المؤسسية الواسعة والنظر بعناية في القضايا المشتركة والتسوية المتبادلة، حيث بذلت جهود دبلوماسية مستمرة لمواجهة الشائعات المتعلقة بتدخل الولايات المتحدة مفسرة ذلك بأنه في بعض الحالات أن وجود مسؤولين كبار من الولايات المتحدة مفيدا، ومثال ذلك في شهر ماي من سنة 2022 عقد القمة الخاصة الأولى لآسيان والولايات المتحدة التي عقدت في واشنطن، بالإضافة إلى ذلك تسعى آسيان للحفاظ على السلام الإقليمي مع التأكيد على استقلالها من خلال التعاون مع كل من الصين والولايات المتحدة للحفاظ على السلام في بحر الصين الجنوبي إلى أن تبقى متحدة ومستقلة ومرنة للتنقل بنجاح عبر الديناميكيات الصعبة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، حتى في تصاعد المنافسة ستلتزم آسيان بمبادئها واستقلالها في مواجهة الضغوط الخارجية من خلال الاستفادة من علاقاتها الدبلوماسية والتجارية والشراكات الاستراتيجية من أجل تعزيز السلام والنمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة.[2]

---

[1] - Trystanto,"**Assesing the Potential Effectiveness of the ASEAN-CHINA Code of Conduct on the South China Sea in Constraining Chinese Aggressive Actions"**, Padjadjaran Journal of International Law, Vol 6, Number 2, June 2022, p 142-143. DOI: https://doi.org/10.23920/pjil.v6i2.778 **viewed on** 08/08/2025at 11:11.

[2] - Prachi Dixit, op. cit, p 534.

عملت الآسيان على بناء مجتمعها من خلال بناء استراتيجية التكامل الاجتماعي والثقافي لغرض بناء وحدة داخلية قادرة على الصمود للحفاظ على مركزيتها، وتم اعتماد وثيقة "سرد هوية آسيان" في أكتوبر 2018 لتعزيز الشعور بالانتماء والهوية بين شعوب دول آسيان تحت شعارات "آسيان المتماسكة والاستجابة" في 2020 و"نحن نهتم، نحن نستعد، نحن نزدهر" في 2021، كما أعلنت الآسيان نهج شامل للمجتمع لمواجهة التحديات الخارجية في القمة الخاصة حول كوفيد-19 في أفريل من نفس العام، واتفقت على إنشاء صندوق استجابة آسيان لمواجهة الوباء، متعهدة بالاستمرار في فتح أسواقها وتهيئة الظروف المناسبة للاستفادة الكاملة من ميزتها التنافسية المتمثلة في السوق المفتوح في وضع تواجه فيه تحولات بعض الدول إلى النظرة الداخلية والانطوائية، كما ركزت الآسيان على تعزيز تحول الاقتصاد الرقمي الإقليمي بالدعوة إلى خطة المدن الذكية والتنمية الحضرية المستدامة مع الابتكار والتكنولوجيا لسد فجوة التنمية بين المدن وتوفير نقطة نمو جديدة لبناء مجتمع الآسيان الاقتصادي بتعزيز اتصالها الداخلي، بالإضافة إلى الروابط التجارية والاقتصادية لتحسين مرونتها وكفاءتها التشغيلية وتعزيز قدرة التكيف الاستباقي في تكاملها الاقتصادي.[1]

تعتبر قدرة آسيان على اللعب بدور الموازن بين القوى الكبرى من قبل البعض كأساس لمركزيتها في تعددية شرق آسيا أكثر مصداقية، بدلاً من الاقتراح المشكوك فيه بأن آسيان عمل جماعي إقليمي يتوازن ضد القوى العظمى سعت آسيان إلى تنمية توازن معقد من التأثير بين الصين والولايات المتحدة في شرق آسيا ولو جزئيًا من خلال عملية التداخل المؤسسي عبر (EAMA) على الرغم من مكانتها كمنظمة إقليمية تضم عشر دول ذات سيادة، يمكن أن اعتبارها قوة متوسطة بالنظر إلى الوزن الاقتصادي والسياسي المشترك لعشر أعضائها، ليظهر هدف الآسيان في الحفاظ على نظام إقليمي هرمي تقوده الولايات المتحدة ومن المهم أن تكون الاحتمالات مشروطة بالضعف النسبي لآسيان، مما يعزز شرعيتها كقائد إقليمي بسبب كونها لا تهدد أحدا، كما لا يمكن اعتبارها فاعلا عسكريا أو قوة عسكرية مهددة، ما يجعل نوعية التوازن الذي تشارك فيه يكون تعاوني لا عدائي[2]، وذلك من خلال:

- التأكيد خلال اجتماع غير رسمي في فيفري 2022 من وزراء الخارجية لرابطة دول جنوب شرق آسيا على تعزيز التكامل في الرابطة وتسريع تنفيذ الرؤية لمجتمع آسيان 2025، لمواجهة التحديات الأمنية التقليدية والغير تقليدية.

---

[1] - Yue Yang , op. cit, p 148-149.

[2] - See Seng Tan, **When giants vie: China- us competition , institutional balancing, and east asian multilateralism**, Edited: Huiyun Feng and Kai He, US–China Competition and the South China Sea Disputes, (New York: Routledge ,2018), p 119.

– الإعلان عن قبول تيمور الشرقية كعضو حادي عشر من حيث المبدأ، حيث تمنح صفة مراقب والسماح لها بحضور جميع اجتماعات الآسيان، بهدف توسيع الآسيان بأعضاء جدد داخليا يعزز وحدتها وينشط حيوتها خارجيا.[1]

لا تزال جماعة الآسيان تعمل في دورها التقليدي كاتفاقية عدم اعتداء تعمل على تسهيل العلاقات بين أعضائها، محاولة معالجة ضعفها ونقصها وخلق منطقة اقتصادية متكاملة تستحق الانتباه والاستمثار الدولي حتى لا تتأثر بالأزمات الإقتصادية كما حدث سنة 1997 في شرق آسيا الذي لم تتخذ فيه الآسيان الدور الفعال، وهذا ما جعلها تتوقع الاستجابة لنفسها في الأزمات المستقبلية أو أن تعلب دورا أساسيا في دفع المنتدى للاستجابة، حيث أثرت الأزمة المالية العالمية سنة (2007–2009) على دول أخرى غير الآسيان التي تلقت الدعم والإضافي ببرنامج تحفيزي ضخم صيني في إنشاء البنى التحتية المؤسسية الإقليمية، ما يجعل هذه البنى تساهم في التكامل الاقتصادي للآسيان من خلال الجماعة الاقتصادية للآسيان، كما ركزت الآسيان على الاتفاقيات التجارية بين الدول التي تعمل بمفردها والفاعلين الاقتصاديين الخاصين، بالإضافة إلى ذلك تعمل اللجنة السياسية والأمنية ولجنة التعاون الاقتصادي والثقافي في تعزيز الروابط الاجتماعية والثقافية والتعليمية داخل الآسيان والذين سيساهمون في تطوير اجتماعي واقتصادي وسياسي أكبر ضمن الدول الأعضاء في الآسيان.[2]

تسعى المجموعة الاقتصادية الآسيانية (AEC) التي تأسست في عام 2015 إلى تقليل أو إزالة الحواجز التجارية لتسهيل الحركة الحرة للسلع والخدمات ورأس المال والعمالة الماهرة داخل منطقة آسيان، حيث مكنها ذلك من بلوغ ناتج محلي إجمالي 3,62 مليار دولار أمريكي الآسيان هي ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الهند–المحيط الهادئ، بعد الصين واليابان، وكذلك ثالث أسرع اقتصاد نمواً في الهند–المحيط الهادئ في العقد الماضي، بعد الصين والهند، وكدور محوري في تجارة السلع العالمية، فقد مرّ أكثر من 3,34 مليار دولار من التجارة العالمية عبر منطقة الآسيان في عام 2021 وحده.[3]

---

[1] - Jie Zhang, op. cit, p 8 .

[2] - Shaun Narine, op. cit, p 258.

[3] - East-West Center, **ASEAN MATTERS FOR AMERICA/ AMERICA MATTERS FOR ASEAN**, Sixth Edition, Washington, 2023, p10. Link: https://www.usasean.org/sites/default/files/2023-10/2023-ASEAN-Matters-for-America.pdf **viewed on** 08/09/2025 at 15:20

انتهجت الآسيان مبادرة التكامل (IAI) التي تهدف من خلالها لى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في آسيان وتقليل الفجوات التنموية داخل المنطقة والاستفادة الاستفادة من نقاط قوة الاقتصاديات الأكثر تقدمًا، تسعى آسيان إلى سد الفجوة التنموية وتعزيز القدرة التنافسية، بالإضافة إلى ذلك عملت آسيان معا لتعزيز ثقافة القيادة المشتركة في منظماتها بروح العم الجماعي، حيث يتجلى ذلك في قمة آسيان–أستراليا في عام 2024 بإنشاء روابط في مجالات متعددة مثل الدفاع والأمن والاقتصاد والتكنولوجيا والبيئة وتبادل الثقافة.[1]

2- التوازن بحذر بين الصين والولايات المتحدة دون الانحياز إلى جانب واحد

بدأت مخاوف وشكوك الآسيان حول مبادرة المحيطين الهندي والهادئ، التي انقسمت حولها الآسيان إثر الشعار الذي تبناه دونالد ترامب "أمريكا عظيمة مرة أخرى"، مما يوحي أن إدارة ترامب التي تخلت عن التعاون السابق مع بعض دول الآسيان في بناء برنامج الشراكة عبر المحيط الهادئ بعد فترة وجيزة أثار قلق ورد عنيف بين دول الآسيان، حيث كانت هناك معارضة شبه متسقة في استمرارية واستدامة السياسة الأمريكية والآسيان لأنها آخذة في التناقض ومن المنطقي أن أن يتبنى أعضاء الآسيان نهج الانتظار والترقب لاستراتيجية المحيطين الهندي والهادئ.[2]

أخذت دول الآسيان موقفا بعد اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا في أوائل عام 2022، باقتراح وزير الخارجية السنغافوري فيفيان بالاكريشنان حركة عدم الانحياز في مجال التكنولوجيا، مقترحا أنه في حالة عدم وجود تسوية من قبل الولايات المتحدة والصين ينبغي على البلدان الأخرى بناء شبكة متعددة الأطراف أكثر انفتاحًا وشمولية في مجالات العلوم والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، وهذا بسبب الحشد الأمريكي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما زاد بشكل كبير من خطر انجرار المنطقة إلى حرب باردة جديدة، بمعارضة العديد من السياسيين في دول الآسيان بوضوح نية الدول الكبرى في إرغام الآسيان على اختيار جانب، حيث أوضح الرئيس الإندونيسي جوكو ويدودو أن الآسيان يجب أن تتجنب أن تصبح وكيلًا للدول الكبرى وأنه ينبغي ألا تسمح للديناميكيات الجيوسياسية الحالية بأن تتطور إلى حرب باردة جديدة في المنطقة، ويظهر الاتفاق بين

[1]- Prachi Dixit, op. cit, p 534.

[2]- Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 119.

قادة الآسيان على ضرورة بناء نظام يشجع على المنافسة لتعزيز الابتكار والموثوقية بدلا من دعم المواجهة بين الأطراف المتنافسة في المنطقة.[1]

تستند سياسة الآسيان إلى مبادئ عند التفاعل مع الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة والصين، باتخاذ سياسة عدم الانحياز والشمولية والاحترام، حيث تهدف إلى تجنب الوقوع في لعبة تنافسية أو فقدان الاستقلالية، إذ يظهر دور الآسيان كوسيط يعزز التعاون بين المصالح المتنافسة في المنطقة بالاستجابات الإيجابية من الولايات المتحدة والصين في ظل المشهد الجيوسياسي المتغير باستمرار، ما يجعل الآسيان متمسكة بالتزامها بمبادئها التي تؤمن فيها بأن البقاء محايدًا ومستقلًا أمر حيوي لضمان الاستقرار في المنطقة ورفض أي جهود لفرض الانحياز، مما يفرض على كل من الولايات المتحدة والصين الاعتراف باستقلالية الآسيان ودعم موقفها بنشاط وخاصة على المنصات الدولية مثل الأمم المتحدة، ففي عام 2022 حققت آسيان تقدمًا كبيرًا في تعزيز دورها ونفوذها في المنطقة من خلال التخطيط الدقيق والتواصل الفعال، كما عززت آسيان مكانتها كلاعب رئيسي في تشكيل السياسات الإقليمية، حيث أظهرت المنظمة استقلالية كبيرة وجرأة من خلال تولي أدوار قيادية والتأثير على أجندات الدول الكبرى.[2]

تعمل آسيان على تعزيز المرونة الإقليمية وتوسيع الفضاء الاستراتيجي بدلاً من الميل إلى جانب واحد، حيث تعتقد أنه من مصلحتها تطوير علاقات تجارية واقتصادية مع الصين مع الحفاظ على التعاون الأمني مع الولايات المتحدة في تحقيق السلام والازدهار الإقليمي، إذ تحث آسيان الولايات المتحدة والصين على حل خلافاتهما بطريقة مناسبة وإيجاد سبل للتعاون في مجالات مثل تغير المناخ وعدم انتشار الأسلحة النووية والصحة العامة، مستخدمة آليات متعددة الأطراف لكبح الصين بشكل مشترك وجعلها قوة بناءة من أجل السلام والازدهار الإقليمي، حيث أعاد وزراء خارجية آسيان النظر في إعلان منطقة السلام والحرية والحياد لعام 1971 في بيان حول أهمية الحفاظ على السلام والاستقرار في جنوب شرق آسيا سنة 2020 وأكدوا التزام آسيان بالحياد مشيرين إلى أنهم يعارضون التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ولا يريدون اختيار جانب، وهذا ما يظهر سعي آسيان بعناية إلى دبلوماسية متوازنة مع الصين والولايات المتحدة وتطوير علاقاتها مع القوتين الكبيرتين.[3]

---

[1] - Jie Zhang, op. cit, p 13.

[2] - Prachi Dixit, op. cit, p 534.

[3] - Yue Yang , op. cit, p 144-145.

تتطرق دول الآسيان إلى مبادرة الحزام والطريق بنوع من الحياد في تناول عباراته ضمن سياق مبادرات الاتصال الأخرى، فهي نادرا ما تذكر الحزام والطريق بالاسم في بياناتها بدلاً من الحديث عن الصورة الأكبر للحزام والطريق، حيث تشير بيانات آسيان إلى مشاريع معينة للسكك الحديدية والطرق والجسور والموانئ التي تعتبر مشاريع رسمية ضمن مبادرة الحزام والطريق في دولها الأعضاء، ويتم تقليل أهمية الحزام والطريق لفظيا من قبل آسيان عمدًا؛ ويرجع هذا القصد ألا تتناول المنظمة البعد الاستراتيجي لطريق الحرير الجديد، حيث تركز على هدفها الأساسي في تحسين البنية التحتية والاتصال في دول الشراكة مع الحزام والطريق، بالإضافة إلى ذلك تأكيدها على أن المبادرات الحالية والمستقبلية للتواصل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ يجب أن تكمل وتدعم خطة العمل الحالية (MPAC) حول اتصال آسيان 2025، كما تؤكد أيضا أنه ينبغي أن تصبح خطة العمل منصة لربط تلك الروابط التي اقترحها الشركاء الرئيسيون في الحوار.[1]

3- الحفاظ على مركزية رابطة دول جنوب شرق آسيا وتعزيز التعاون الإقليمي الشامل:

تعترف دول الآسيان بالأهمية المستمرة والمساهمة الايجابية والمساهمات الإيجابية للمبادئ التي تم التأكيد عليها في معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا (TAC) من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة، وهذا ما أوضحه سوريا تشينداونغسي المدير العام لإدارة شؤون الآسيان بوزارة الخارجية، أن "توقعات الآسيان بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ هي اقتراح إقليمي أطلقته الآسيان لتعزيز التعاون الملموس القائم على مفهوم مركزية الآسيان في الهيكل الأمني الإقليمي؛ وهي ليست استجابة مباشرة لاستراتيجيات القوى العظمى في منطقة المحيطين الهندي والهادئ؛ بل الفكرة الرئيسية هي ربط المحيطين الهادئ والمحيط الهندي للمضي قدما مع وضع مصلحة الجميع في الاعتبار وفق المبادئ الرئيسية تعزيز مركزية الآسيان، والشمولية، والتكامل مع أطر التعاون القائمة، والمساواة، والاحترام المتبادل، والثقة والمنفعة المتبادلة.[2]

[1] - Alfred Gerstl, **Hedging Strategies in Southeast Asia ASEAN, Malaysia, the Philippines, and Vietnam and their Relations with China**, (New York: Routledge, 2022), p 31.

[2] - Yang Baoyun and Patcharinruja Juntaronanont, op. cit, p 117.

وفرت مبادئ آسيان المستندة إلى عدم التدخل وبناء التوافق، إطاراً مستقراً للتعاون الإقليمي، الذي تعتبر فيه استراتيجية المحيطين الهندي والهادئ تقدما لديناميكيات خارجية ومنافسة قوية، وهذا لاختبار قدرة مبادئ آسيان على الصمود كعضو حيوي في المنطقة.[1]

اعتمدت رؤية آسيان لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ خلال القمة الرابعة والثلاثين لرابطة دول جنوب شرق آسيا في عام 2019 على عدة مرجعيات ومرتكزات منها وثيقة النسخة الآسيوية من نظام إقليمي جديد يعتمد على مركزية آسيان والانفتاح والشفافية والشمولية، واحترام القانون الدولي الهدف الأساسي من الرؤية هو الحفاظ على الاستقرار والسلام الإقليمي، كما انتهجت أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، في مختلف المجالات التعاونية بتحديد الأولويات في التعاون البحري والاتصال لوضع رؤية مستقبلية ولعب دور الوسيط في بيئة من المصالح المتنافسة لتنسيق الاستراتيجيات الإقليمية بين الصين والولايات المتحدة ودول أخرى.[2]

أطلقت الآسيان توقعات الآسيان بشأن منطقة المحيطين الهندي والهادئ، حيث أعلنت الدول العشر الأعضاء موقفها المشترك بشأن تنمية وأمن وازدهار منطقة المحيطين الهندي والهادئ، لا يؤثر فقط على علاقاتها مع الصين والولايات المتحدة، ولكن أيضا يؤثر على دورها الإقليمي من أجل تجنب معضلة اختيار الجانبين، تنكر التوقعات شرعية القوى الكبرى للسيطرة على الشؤون الإقليمية وتنزع فتيل مخاطر انحياز الآسيان إلى جانب في قضايا المحيطين الهندي والهادئ فإن محتوى التوقعات يعكس تماما موقف الآسيان وخطابها، والذي يختلف تماما عن استراتيجية الولايات المتحدة الحصرية في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وفي الوقت الذي تكرر فيه الآفاق مبادئ سياستها الخارجية الراسخة مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية تتوقع الآسيان أن تمارس قيادتها الجماعية وأن تستمر في أن تكون "وسيطا نزيها" لمختلف أصحاب المصلحة المتنافسين في التكامل بنشاط مع آليات التعاون ودمجها في المنطقة وخارجها لتوسيع شبكة شراكاتها وتوفير الظروف والمنصات للتعاون الإقليمي للدول خارج الحدود الإقليمية.[3]

---

[1] - Adi Joko Purwanto, **The Successful of Strengthening ASEAN Centrality Through the ASEAN Way: Under the Indo-Pacific Strategy,** Journal of Contemporary Sociological Issues, 2024, p 88.

[2] - Jie Zhang, op. cit, p 7-8 .

[3] - Yue Yang , op. cit, p 151.

تعتبر الأسيان الحصول على تقدير علني من الصين للهيكل الإقليمي الذي يتمحور حول آسيان، والذي يتميز بالانفتاح والشفافية والشمولية والقائم على القواعد المبنية على آليات بقيادة آسيان، ويعود سبب رفضها توقيع مذكرة تفاهم بشأن مبادرة الحزام والطريق مع بكين لاعتبارها أنه بسبب هذا الرفض تستطيع أن تعزز من مكانتها السياسية لأن الطريق الجديد للحرير يقدم وجهات نظر مثيرة للاهتمام اقتصاديا في تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بهدف تحسين الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ في جميع أنحاء جنوب شرق آسيا وتعزيز القاعدة الاقتصادية وحركة الأشخاص، مما يتعين على جميع دول جنوب شرق آسيا باستثناء سنغافورة ترقية بنيتها التحتية المادية، ولتحقيق ذلك يجب نهج طريق التعاون العابر للحدود والإقليمي سيساهم في حيوية المنطقة، فمنذ عام 2010 تروج آسيان لخطة الربط الجسري الخاصة بها، ما سيساهم في جعل رابطة دول جنوب شرق آسيا أقوى سياسيًا واستراتيجيًا وأكثر قدرة في الحفاظ على مركزية آسيان وسط البيئة الدولية المتغيرة.[1]

تميل المنافسة المتزايدة بين الصين والولايات المتحدة إلى وضع القضايا الأمنية التقليدية فوق القضايا الاقتصادية، ما يهدد بإعاقة التعاون الإقليمي حول القضايا الاقتصادية وتداخل المنافسة بين القوى الكبرى مع التنمية الشاملة لرابطة دول جنوب شرق آسيا منذ نهاية الحرب الباردة جعل الآسيان تقوم بتحويل تركيزها بسرعة إلى النمو الاقتصادي والتنمية لتعزيز التعاون الإقليمي لغرض تحقيق النجاح الاقتصادي.[2]

4- تنويع الشراكات وتعزيز التكامل الإقليمي:

سعت الآسيان إلى شراكات جديدة وتعميق التعاون مع أطراف أخرى لتقليل الاعتماد على الصين والولايات المتحدة وتوسيع فضائه الاستراتيجي، لأن اعتماد آسيان على الصين والولايات المتحدة سيزيد من تعرضه للتغييرات في العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، حيث أصبحت المملكة المتحدة الشريك الحواري الحادي عشر لآسيان بتعيين أول سفير بريطاني لدى آسيان سنة 2019، كما تعمق التعاون بين آسيان والمملكة المتحدة في مجالات مثل الدفاع والعلوم والابتكار والصحة العامة، عقد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في جانفي 2020 أول مناقشة مفتوحة له حول تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وآسيان، وفي نفس السنة أصبحت فرنسا وإيطاليا شركاء تنمية لدى آسيان المتحدة الشريك وانضمت كوبا وجنوب إفريقيا وكولومبيا إلى معاهدة الصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى ذلك تم ترقية علاقات الحوار

[1] - Alfred Gerstl, op. cit, p 32.

[2] - Jie Zhang, op. cit, p 6 .

بين آسيان والاتحاد الأوروبي إلى شراكة استراتيجية لرفع مستوى التعاون مع المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأستراليا وروسيا بشكل شامل، كما انتهت آسيان والاتحاد الأوروبي ودولها الأعضاء في جوان 2021 من المفاوضات بشأن اتفاقية النقل الجوي الشاملة بين آسيان والاتحاد الأوروبي.[1]

تهدف الآسيان إلى الارتباط بأكبر عدد ممكن من القوى الكبرى (الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند) ضمن الهياكل النمطية والهووية الإقليمية، وهذا من خلال التميز في الدور الرئيسي الذي تعلبه في العملية الاجتماعية والتطور الفردي من تحالفات وارتباطات تؤثر بشكل كبير في تعقيد العلاقات الدولية بين القوى الكبرى في المنطقة.[2]

أنشأت رابطة دول جنوب شرق آسيا أنواعا مختلفة من الحوارات الثنائية مع أكثر من 10 دول، بعقد حوارات متعددة المستويات كل عام لمناقشة أجندات التعاون في مجالات متنوعة، كما تقوم بانتظام بإعداد خطط تنمية طويلة الأجل على المستوى الثنائي وكلاهما يصبح نماذج مؤسسية مهمة لآسيان لبناء مركزيتها، مما يشكل شبكة إقليمية محورية حول آسيان ويعزز مكانتها ونفوذها في الشؤون الإقليمية كمنظمة إقليمية موحدة تبني سلسلة من الآليات للحوار والتشاور والتعاون مع الدول الأخرى، حيث تحسنت المؤسسية في الآسيان باستمرار ونمت التوافقات بشأن التعاون الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الإقليمي في الوقت نفسه، بالإضافة إلى ذلك تطور أسلوب آسيان ليتناسب مع تنوع المنطقة في احترام التنوع وأخذ الخصوصية والتنمية غير المتوازنة في الاعتبار والتوصل إلى توافق آراء آسيان من خلال التشاور للتحدث بصوت واحد في الشؤون الإقليمية والدولية وبالتالي تمكين آسيان من أن تصبح قوة سياسية مهمة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.[3]

تسعى رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تعزيز الربط والتكامل الاقتصادي في المنطقة من خلال مجموعة متنوعة من المشاريع البنية التحتية، ففي عام 2019 أعادت آسيان التأكيد على التزامها بتطوير البنية التحتية من خلال الكشف عن قائمة الأولويات لعروض مشاريع البنية التحتية لآسيان تحت خطة أمب 2025 (UNDER MPAC)، حيث تلعب الشراكات الخارجية دورا حيويا في تعزيز قدرة آسيان على تطوير

[1] - Yue Yang , op. cit, p 152.

[2] - Shaun Narine, op. cit, p 260.

[3] - Jie Zhang, op. cit, p 3 .

البنية التحتية، كما تبرز المبادرات مثل منصة البنية التحتية والارتباط بين الولايات المتحدة وآسيان في سماح المنافسة الاستراتيجية لرابطة دول جنوب شرق آسيا بتوسيع حصتها في السوق ووضع نفسها كخيار جذاب لتنويع سلاسل التوريد والاستثمارات، لحماية استقلالها والتفاعل مع كل من الصين والولايات المتحدة مع حشد دعم الدول الأخرى مقابل الموارد والضمانات الأمنية.[1]

جادل ريتشارد ليتل بشكل خاص بأن توازن القوى ليس فقط عدائيا أو قسريا بطبيعته، بل يمكن أن يحتوي على بعد تعاوني أو ارتباطي، حيث سعت الدول إلى تحقيق توازن ضد بعضها البعض وأسيان بشكل عام بطريقة أطلق عليها البعض "التوازن اللين" أو التوازن الغير عسكري، كما يظهر ذلك في تواجد الآسيان ضمن دول شرق آسيا والانخراط في التوازن المتبادل أو إجراءات التوازن عبر المؤسسات بتواجد اليابان ودول إقليمية أخرى لتحقيق ذلك ضد الصين من خلال إنشاء منتدى شرق آسيا بسبب القلق من الهيمنة الواضحة للصين على رابطة دول جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة (APT)، من الضروري إذا كان الغرض الجماعي للدول هو إنشاء توازن مستقر للقوة يساهم في أمن المنطقة ويسهل سعيها نحو السلام والازدهار فإن انخراط الهند في منطقة شرق آسيا يرحب به من قبل الآسيان للدور المرن الذي يمكن أن تلعبه الهند ضد الصين من غير الضروري القول إن هذا الفهم لا يستبعد إمكانية "التوازن العسكري" أو "القاسي" في العلاقات بين الدول خارج السياق المؤسسي لمنتدى شرق آسيا، كما افترض القادة مثل "لي كوان يو" من سنغافورة بسرعة حول منطقة شرق آسيا.[2]

استمر النفوذ الاقتصادي للصين على آسيان في النمو لكنه بقي بعيدا عن الهيمنة، إذ شهدت الاستثمارات الصينية تزايدا في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث بلغت وهونغ كونغ نسبة 10,5% من الاستثمارات الأجنبية في آسيان في الفترة (2011-2013) لتصل نسبة 13,2% في سنة 2018، بالإضافة إلى حجم التجارة الخارجية الصينية مجتمعة مع كونغ كونغ لآسيان بحجم 20% سنة 2018 بعدما كانت 18% خلال سنة 2013، كانت الأهمية الاقتصادية للصين بالنسبة لآسيان تحتوي على بعض القيود التي جعلت من غير المرجح أن تقع الحكومات الإقليمية تحت نفوذ الصين لأسباب اقتصادية والتي من المحتمل أن تصبح الدعاية الصينية الضخمة لدعم الإقراض الصيني الجديد لدول جنوب شرق آسيا وغيرها من الدول المحيطة بالصين كنوع من الإكراه والإذعان للتوسع الصيني في بحر الصين الشرقي والجنوبي، حيث قامت

[1] - Prachi Dixit, op. cit, p 534.

[2] - See Seng Tan, op. cit, p 118.

آسيان بالحصول على المزيد من الاستثمارات من الاتحاد الأوروبي واليابان والتخفيض من تجارتها مع الصين بنسب أقل من تلك التي قامت بها أستراليا أو كوريا الجنوبية، برغم العواقب والخطر المحتمل الذي ستتعرض له هذه الدول في علاقاتها الاقتصادية مع الصين.[1]

ترغب آسيان كواحدة من المنظمات الإقليمية المتشكلة في الغالب بالدول النامية في جعل هذا الانفتاح الاقتصادي من الخطوات التي تهدف بها إلى زيادة نموها الاقتصادي لتصبح أكثر تقدما، وهذا باستغلال التطور لعصر المعلومات المتزايد على الانفتاح، حيث تنفذ آسيان سياسة السوق المفتوحة في التحرير الاقتصادي الذي تستمر في تكثيفه لتحسين اقتصاد الدول والمناطق المجاورة، وخاصة مع الدول في شرق آسيا التي تملك إمكانيات تعاون واعدة ومستويات تجارة كبيرة، ومن بعض من هذه الدول الصين وكوريا الجنوبية والهند واليابان وأستراليا ونيوزيلندا من خلال تشكيل التعاون الاقتصادي في (RCEP)، ومن خلال استغلال الموقع الجغرافي والديموغرافية الكبيرة اللذين يزيدان في رغبة الآسيان في جذب دول أخرى للتعاون والاستثمار في المستقبل لأجل فائدة متبادلة للدول الأعضاء، بالإضافة إلى ذلك تريد آسيان أن تكون طرفا محايدا للقوى العظمى للهيمنة في المنطقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بأمل تنشيط الاقتصاد للدول الأعضاء في ظل عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.[2]

استمرت الآسيان في توسيع وتعزيز علاقاتها مع شركاء الحوار في مواجهة المنافسة المتزايدة حدة بين الصين والولايات المتحدة، حيث استضافت بنجاح ثلاث فعاليات دبلوماسية كبرى في عام 2022 مما عزز نفوذها في المنطقة وعلى المستوى الدولي. قامت الآسيان بتوسيع "دائرة الأصدقاء" مع الحفاظ دائما على كونها في صميم الأنشطة الدبلوماسية، من خلال حوارات إقليمية متعددة المستويات، وبالتالي التحوط ضد الضغوط الاستراتيجية الناتجة عن المنافسة بين الصين والولايات المتحدة. شاركت الآسيان مع الولايات المتحدة والهند في شراكات في عام 2022. سعت الآسيان لتحسين علاقاتها مع أستراليا والصين والالتزام بشراكات استراتيجية شاملة.[3]

بالإضافة إلى ذلك ارتفع عدد أعضاء على معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) إلى 50 والتي ستساهم في انتشار مفهوم آسيان للتعاون المتعدد الأطراف والتعايش السلمي، وقعت وقعت اليونان وهولندا وعمان

---

[1] - Robert G. Sutter, op. cit, p 206.

[2] - Yosua Saut Marulitua Gultom, op. cit, p 215.

[3] - Jie Zhang, op. cit, p 9.

وقطر والإمارات العربية المتحدة بشكل متتالي على معاهدة الصداقة والتعاون (TAC) في جنوب شرق آسيا، تلتها أوكرانيا في نوفمبر 2022، مما سيوفر ضماناً مؤسسياً لجميع الأطراف لتعميق التعاون مع آسيان ككل ودولها الأعضاء.

أظهرت دول الآسيان موقفها في النزاع الروسية الأكرانية والضغط الذي تمارسه الدول الغربية على روسيا بإصدارها بيانا مشتركا بين كمبوديا وإندونيسيا وتايلاند باعتبارها على التوالي تترأس الآسيان في ماي 2022 ذكروا فيه باعتبارهم مضيفين للقمم الثلاث أنهم سيعملون مع جميع الشركاء والمساهمين لضمان روح التعاون والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين، مما يبين استخدمت الرابطة الدولية لجنوب شرق آسيا (آسيان) دبلوماسية الاستضافة لزيادة الاعتراف الدولي بدور آسيان الدبلوماسي. مما يعزز مركزية ومصداقية آسيان.[1]

المبحث الثالث: مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

يعد التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا أبرز ملامح القرن الحادي والعشرين من خلال الاستراتيجيات المختلفة التي تسعى منها كلا القوتين لتحقيق مصالحها الشخصية في أمنها القومي، وهذا ما تم التطرق له من خلال المباحث السابقة، لتطرح تساؤلات عن مآلات التنافس الاستراتيجي بين القوتين، حيث تم التطرق إلى ثلاث سيناريوهات محتملة مستقبلا وبعدها يتم تفنيد سيناريو واحد من خلال نتائج الدراسة التطبيقية الإحصائية بخوازميات البرمجة (الإعلام الآلي) والذكاء الاصطناعي لتوضح أقرب سيناريو مستقبلي كنتيجة تنبؤية مستقبلية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: سيناريوهات وقدرات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

1- سيناريوهات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

- السيناريو الأول: البحث عن السلام والازدهار والتعايش التنافسي

يفترض هذا السيناريو استمرار الأوضاع والتنافس الاستراتيجي (الصيني- الأمريكي) في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث ستبقى الولايات المتحدة في تواجدها في المنطقة محاولة الحفاظ على مكانتها باحتواء الصين والتصدي لصعودها الذي يهدد بإزاحتها، أما الصين ستبقى قوة فاعلة في منطقة جنوب شرق

[1] - Jie Zhang, op. cit, p 10.

آسيا دون الهيمنة، وهذا محاولة منها بالتغلغل في المنطقة وتقاسم الأدوار مع الفاعلين الإقليميين (اليابان والهند) والدوليين (الولايات المتحدة الأمريكية) [1]، نظرا لأن المنافسة الصينية الأمريكية في جنوب شرق آسيا ليست نوعا مباشرا من النضال الانتقامي محصلتها صفر، ما يخلق نوعا من التعايش التنافسي بين القوتين في المستقبل، هذا السيناريو يجعل هذا الوضع دول جنوب شرق آسيا في حالة جيدة، حيث يمكنهم محاولة تحقيق أقصى قدر من الفوائد من كلتا القوتين، حيث تلعب دول جنوب شرق آسيا دورا حيويا في هذا الصدد.[2]

تتميز المنافسة الصينية الأمريكية في الوقت الحاضر على أنها ناعمة وغير مباشرة، وكمثال لذلك ما حدث في التنافس العالمي والمنافسة الصفرية خلال الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في العمل المباشر وردة الفعل المباشرة، حيث كلما تكون خطوة لموسكو تقابلها واشنطن بخطوة، وهذا ما يميز الاختلاف في المنافسة الصينية والأمريكية في جنوب شرق آسيا، حيث أن كل واحدة منهما تتبع مصالحها لأجل تعزيزها دون مواجهة الآخر، ولا يعني أن كل طرف في غنى عن الآخر كلتا القوتين على نوع من الطيار الآلي حيث يعملان على تعزيز موقفهما دون محاولة تقويض موقف الآخر، ومن المؤكد أنه يراقب عن كثب تصرفات بعضكما البعض دون أفعال وسياسات لمواجهة الآخر بشكل مباشر.[3]

بالإضافة إلى ذلك ستؤدي الطموحات والقدرات التنافسية بين الولايات المتحدة والصين حول الحوادث العسكرية والبحرية في بيئة هشة أمنيا (جنوب شرق آسيا) إلى التعارض، مما يزيد من المواجهات في الأصول البحرية لبكين في المنطقة، سيحاول كل منهما ضبط النفس في ممارساتهما في خلق مبادرات متعددة الأطراف مثل شراكة أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (AUKUS)، في المقدمة لدعم نشر القوات العسكرية الأمريكية والتمارين في المنطقة، ولكن بالنسبة للدول الأخرى في رابطة دول جنوب شرق آسيا فإن موازنة الصين ليست الخيار المفضل، إما لأنها قد لا تمتلك أي نزاع إقليمي أو بحري مع بكين أو لأنها مستعدة لتأجيل هذه النزاعات في مقابل خوفًا من إشعال صراع عسكري غير مرغوب فيه وغير مقصود، ستعتمد الولايات المتحدة أيضًا على الحلفاء والشركاء للحفاظ على الضغط الاستراتيجي على الصين السخاء

---

[1] - فلاح أمينة، الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ 2001، **أطروحة دكتوراه**، (قسم العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة باتنة1 ، 2019-2020)، ص 256.

[2] - David Shambaugh, op.cit, p 248.

[3] - **Ibid.** p 247.

الاقتصادي الصيني، بما في ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق، من الواضح أن الدول تفضل الحفاظ على وحدة رابطة دول جنوب شرق آسيا من خلال عدم مواجهة بكين علنًا.[1]

يمكن ملاحظة أن المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والصين قد كان لها تأثير عميق ومتعدد الأبعاد على البيئة الأمنية في جنوب شرق آسيا خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين، ومن الجانب الإيجابي زاد ذلك من القيمة الجيوستراتيجية والمكانة الدولية لجنوب شرق آسيا في الحياة السياسية العالمية، حيث أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا بوصفها منظمة إقليمية لدول جنوب شرق آسيا كيانا سياسيا قوياً في بنية الأمن الإقليمي والعالمي، مما يتيح لدول جنوب شرق آسيا فرصة تبني استراتيجية دبلوماسية متنوعة ومتعددة الأطراف لتحقيق الأهداف الوطنية، ومن الجانب السلبي تواجه دول جنوب شرق آسيا العديد من المشاكل الصعبة نتيجة الأثر السلبي للتنافس الصيني الأمريكي.[2]

– السيناريو الثاني: الصعود الصيني لدور الهيمنة في منطقة جنوب شرق آسيا

يفترض هذا السيناريو تتقلص القوة الامريكية في المنطقة مع مرور الوقت واستمرار الصعود الصيني الاقتصادي والعسكري على نفس الوتيرة المتسارعة سيؤدي إلى تفوقها على الولايات المتحدة، لتصبح الصين القوة المهيمنة بمنطقة جنوب شرق آسيا وعملها مع اليابان على ملأ فراغ القوة الذي سيخلفه الانسحاب الامريكي[3]، حيث أصبحت الصين تولي أهمية متزايدة وتعزز دورها في رابطة دول جنوب شرق آسيا، مؤكدة مصالحها في العلاقات مع هذه المنظمة الإقليمية، تُعتبر الصين الآن الدولة الأكثر نشاطًا وتأثيرًا في سياسات وبرامج آسيان في مجالات السياسة والاقتصاد والأمن والدبلوماسية بانشائها شراكة استراتيجية مع آسيان مكرسة للسلام والازدهار في المنطقة باستمرار في التوسع، مما يؤدي إلى تطوير اقتصادي أكبر وثقة سياسية وأمنية في المنطقة تغير الصين سياستها تجاه المؤسسات متعددة الأطراف نحو المشاركة الفعالة،

---

[1]- Ngo Di Lan, **Contrasting Southeast Asian views on US-China strategic competition**, Edited: DAVID SANTORO, **Southeast Asia and US-China Strategic Competition Implications for Strategic Stability**, Deterrence, and Nonproliferation, PACIFIC FORUM international, I SSUES & INSIGHTS VOL. 25, SR 2, 2025, p 22.

[2]- Nguyen Tuan Binh, Bui Thi Thao, Le Minh Chinh, **SOUTHEAST ASIA IN THE STRATEGIC COMPETITION BETWEEN THE US AND CHINA IN THE EARLY TWO DECADES OF THE 21st CENTURY**, Hue University Journal of Science: Social Sciences and Humanities, ISSN 2588-1213, Vol. 131, No. 6C, 2022, p 49.

[3] - فلاح أمينة، **مرجع سابق**، ص 264.

ودعم بأكثر قوة لمؤسسات الآسيان، كما تبرز الرغبة في الاستفادة من التعاون في شرق آسيا لتعزيز عالم متعدد الأقطاب ومكافحة الهيمنة الأمريكية وبناء قيادتها الإقليمية، والوصول إلى العالم بأجمعه بالتعاون مع دول شرق آسيا وخاصة آسيان والصين واليابان وكوريا الجنوبية كأطراف رئيسية.[1]

تستمر العديد من دول جنوب شرق آسيا محاولة الاستمرار في التحوط والحفاظ على مواقف أكثر حيادية، لكن معطيات أخرى تبرز التوجه إلى الصين من خلال الدول التي كانت أكثر تأييدا لأمريكا (الفلبين وتايلاند)، حيث تأرجحت بشكل واضح نحو الصين، كما الحال مع الذين كانوا يحاولون الهروب من قبضة الصين الضيقة وإقامة علاقات أوثق مع الولايات المتحدة (ميانمار) انزلقوا مرة أخرى إلى حظيرة الصين، حيث أصبحت كمبوديا ولاوس معتمدتين كليا على الصين ولا يمكن وصفهما إلا بأنهما دولتان عميلتان لبكين، كما كانت ماليزيا تميل بالفعل بشدة إلى حماية الصين تحت قيادة نجيب إعادة تقويم قصيرة (بشكل أساسي حول شروط إعادة الربط لمشاريع الحزام والطريق في البلاد)، يبدو أن مهاتير وخليفته قد استمروا في ميل ماليزيا المؤيد للصين منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى ذلك تميل بروناي أيضا نحو الصين أكثر.[2]

يظهر الاهتمام الاستراتيجي الصيني للسيطرة على المياه القريبة يجعلها في مقاومتها وتحديها لاستراتيجية الولايات المتحدة البحرية، كما صرح وزير الخارجية الصيني وانغ يي: "لا يمكن للولايات المتحدة أن تتصرف بلا عقاب ويجب ألا تعود عجلة التاريخ إلى الوراء"، وبالتالي فإن أيام الوصول البحري غير المقيد للولايات المتحدة في المياه القريبة من الصين تؤول إلى الزوال، مما يؤدي إلى وصول الولايات المتحدة إلى اتفاق مع الصين، يمكن أن توافق الصين على تقليل العجز التجاري الأمريكي من خلال استيراد المزيد من السلع الأمريكية، في المقابل يمكن أن يعترف ترامب بـ "مجال النفوذ" للصين في آسيا ويسعى نحو "مبدأ مونرو" الجديد بإعادة توجيه تركيز الولايات المتحدة نحو نصف الكرة الغربي كما يتضح في جهودها الحالية للمطالبة بكندا كولاية (51) والاستحواذ على غرينلاند من الدنمارك وتولي ملكية قناة بنما.[3]

---

1 - Nguyen Tuan Binh, Bui Thi Thao, Le Minh Chinh, op. cit, p 46.

2 - David Shambaugh, op. cit, p 247.

3 - Ngo Di Lan, op. cit, p 23.

- السيناريو الثالث: توسيع الهيمنة الأمريكية

ستزيد الولايات المتحدة والصين إما بشكل فردي أو عن طريق التحالفات من حدة وتكثيف منافستهما على ولاءات جنوب شرق آسيا، ستحتاج الصين إلى تكثيف لعبتها بشكل كبير في مجال الأمن والدفاع والبدء في تزويد الدول الإقليمية ببدائل حقيقية، وأمامها طريق طويل جدا قبل أن تتمكن من التنافس مع الولايات المتحدة في المساعدة الأمنية والخدمات التجارية، من أجل تطوير التنافس الشديد بين المنافسة المباشرة المتبادلة، يجب أن تزداد قدرة الصين على المنافسة في هذه المجالات بشكل كبير، أما الموقف لدول الآسيان ستسعى للتخلص من الوجود الصيني الساحق والمتغطرس وقبضتها، وبالتالي المناورة بعيدا نسبيا عن الصين في موقف أكثر حيادية أو حتى ميل قليلا نحو الولايات المتحدة.[1]

تثير النشاطات التي تقوم بها الصين في بحر الصين الجنوبي قلق الولايات المتحدة، ما يجبرها على اتخاذ إجراءات طوارئ عسكرية، قد تصبح القواعد أو المنشآت العسكرية الأمريكية في الدول الإقليمية هدفًا لضربات صينية، مما قد يؤدي انتشار الولايات المتحدة لصواريخ تايفون وأنظمة أسلحة هجومية أخرى إلى وضع مانيلا تحت هجمات صينية مباشرة، وفي نفس الوقت لن تتسامح الصين مع أي زيادة أخرى في الوجود العسكري الأمريكي داخل مياهها القريبة، إذا قامت الولايات المتحدة بزيادة عملياتها في المنطقة، فمن المرجح أن تحدث المزيد من الاستفزازات، وستنخفض العتبة للسلوكيات المتهورة، وستصبح الحوادث أكثر تواترًا. باختصار، يمكن أن تتحول الحرب السرية بسرعة إلى حرب علنية.[2]

تصبح المنشآت الإقليمية التي يمكن أن تتحول الصين إلى أغراض عسكرية أهدافًا لعمليات عسكرية أمريكية، مثل قاعدة ريم البحرية في كمبوديا على الرغم من عدم استضافة أي منشآت عسكرية أجنبية، إلا أن السلام والأمن في الدول الأخرى لن يكون أقل هشاشة. اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار (UNCLOS) من هذه الدول السماح بحرية الملاحة الدولية، بما في ذلك الملاحة بواسطة وحدات عسكرية أجنبية، عبر أجزاء من مياهها ومجالها الجوي. من خلال السماح للوصول الأمريكي للملاحة عبر مياهها البحرية، قد تُعتبر إندونيسيا وماليزيا من قبل بكين كأطراف متحاربة. ومع ذلك، قد يؤدي منع هذا الوصول إلى خلاف مع الولايات المتحدة وحلفائها.[3]

---

[1] - David Shambaugh, op. cit, p 248.

[2] - Ngo Di Lan, op. cit, p 25.

[3] - **Ibid.** p 25.

2- قدرات التنافس الصيني والأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا

تشهد بعض المناطق في العالم تنافسا دوليا نظرا لما تزخر به من مقومات مختلفة، مما يجعل من القوى المتنافسة تهتم بفهم ودراسة مؤشرات القوة لبسط سيطرتها ونفوذها في هذه الأقاليم المتنافس فيها، إذ باعتبار موضوع الدراسة يتطرق إلى منطقة جنوب شرق آسيا من خلال رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) والتنافس الصيني الأمريكي في هذا الإقليم، حيث تتمثل القوتين الصينية والأمريكية كقوتين إحداهما صاعدة بين القوى الكبرى العالمية (الصين) والأخرى قوة عظمى تتنافسان باستغلال كل القدرات الصلبة والناعمة لأجل مصالح أمنها القومي، كما تمثل منطقة الآسيان المجال المتنافس فيه قوة تأثر وتأثير على القوتين المتنافستين، وهذا ما يفتح لنا المجال بأخذ القوى الثلاث على أساس أنها تؤثر وتتأثر من خلال المنافسة فيما بينها لنحدد بأسلوب تحليلي وصفي دقيق باستعمال المعايير الإحصائية التالية:

- **القوة الإقتصادية** : كمؤشر يعبر عن القدرة الإنتاجية ومخزون الموارد والثروات .
- **القوة العسكرية** : كمؤشر للدفاع والهيمنة وحماية المصالح.
- **القوة الدبلوماسية** :كمؤشر للنفوذ السياسي الخارجي والتحالفات.

تم اختيار أهم مقياس لكل من التموضع (المتوسط الحسابي) والتشتت (الانحراف المعياري) لبناء قراءة كمية دقيقة، ولتفسير المؤشرات الثلاثة للدول اعتمادا على بيانات تم جمعها كسلسلة زمنية على مر السنوات الستة (2018-2024)، حيث تساهم هذه الدراسة في تحليل قوى كل من دول الآسيان، الولايات المتحدة الأمريكية، والصين من خلال ثلاث **مؤشرات (الاقتصادية، العسكرية، الدبلوماسية)**[*]، فاللجوء إلى هذا السياق التحليلي الاحصائي المقارن يهدف الى تقييم الأداء العام والثبات أو التذبذب في هذه المؤشرات مستقبلا.

يعرف المتوسط الحسابي على أنه النسبة (القسمة) بين مجموع القيم وعددها كالآتي:

$$\bar{X} = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} x_i$$

بحيث :

*- للإطلاع على باقي المؤشرات للقوى الثلاث (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، دول الآسيان)؛ أنظر الملاحق، ص ص 237-248 .

$\bar{X}$: يمثل المتوسط الحسابي (في هذه الدراسة يمثل المتوسط الحسابي لأحد المؤشرات الثلاثة خلال السنوات الستة).

x_i : يمثل قيمة العنصر رقم i من السلسلة الزمنية (في هذه الدراسة يمثل قيمة أحد المؤشرات الثلاثة خلال سنة معينة).

N : يمثل عدد عناصر السلسة الزمنية (في هذه الدراسة يمثل عدد السنوات).

باعتبار المتوسط الحسابي هو القيمة المتوسطة لمجموعة البيانات، فإنه يساعد في المقارنة بين البيانات المختلفة ورصد الاتجاه العام لكل منها؛ وبالتالي يصبح مركز الثقل من خلال الاعتماد عليه كمعيار أساسي للتحليل بغية إتخاذ قرارات وصفية كانت أم تنبؤية أمرا صائب وملائم لدراستنا.

بينما يتم تعريف الإنحراف المعياري على أنه الجذر التربيعي للتباين كالآتي:

$$\sigma = \sqrt{\frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N}(x_i - \bar{x})^2}$$

بحيث :

σ: يمثل الإنحراف المعياري

x_i: يمثل القيمة الفردية رقم i من السلسلة الزمنية.

$\bar{X}$: يمثل المتوسط الحسابي.

N: يمثل عدد السنوات.

يحدد الانحراف المعياري مدى تجانس بيانات الدراسة (هل هي متقاربة من المتوسط الحسابي أم متباعدة)، بحيث كلما كانت قيمه صغيرة كانت البيانات متجانسة والعكس صحيح، ويكمن استخدامه في هذه الدراسة لتحديد ثبات أو تشتت قيم البيانات، وذلك لتقييم القرارات المتخذة سابقا.

بشكل أدق يعطي لنا كلا المقياسين نظرة كاملة وشاملة عن الدراسة، بحيث يساعدنا المتوسط الحسابي في إتخاذ القرار و تحديد الاتجاه العام للدراسة بناءا على البيانات المتوفرة بينما يحدد لنا الإنحراف المعياري مدى الثقة في الاتجاه والقرار المتخذ، يمثل الجدول (17) قيم المقاييس الإحصائية لدول الآسيان، الصين، والولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الزمنية (2018-2024).

الجدول(16):المعايير الإحصائية للمؤشرات الثلاثة للدول.

المؤشر	الدول / السنة	دول الآسيان	المتوسط الحسابي (المتوسط الحسابي للقيم المتوسطة) (Moyenne)	الإنحراف المعياري (Ecart-type)	الصين	المتوسط الحسابي (Moyenne)	الإنحراف المعياري (Ecart-type)	الولايات المتحدة الأمريكية	المتوسط الحسابي (Moyenne)	الإنحراف المعياري (Ecart-type)
القدرة الإقتصادية	2018	5.83	6.07	0.32	91.4	90.30	2.76	93.6	90.45	2.36
	2019	6.00			93.0			92.5		
	2020	6.40			92.5			87.7		
	2021	6.27			91.2			90.7		
	2023	5.58			87.0			88.0		
	2024	6.32			86.7			90.2		
القدرة العسكرية	2018	9.95	10.29	0.77	67.1	67.43	1.29	94.6	92.53	2.02
	2019	11.30			66.1			94.7		
	2020	11.00			66.8			93.5		
	2021	9.81			66.8			91.7		
	2023	9.25			68.1			90.7		
	2024	10.42			69.7			90.0		
التأثير الدبلوماسي	2018	35.69	39.01	3.62	94.2	92.70	2.34	78.8	83.02	6.22
	2019	37.74			96.2			79.6		
	2020	37.96			91.1			74.9		
	2021	36.09			89.8			90.4		
	2023	41.48			91.5			89.3		
	2024	45.11			93.4			85.1		

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع

The **Lowy Institute's Asia Power Index** ,Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index **viewed on** 17/03/2025 at 16:30

من خلال الجدول(17) نلاحظ مايلي :

– بالنسبة لدول الآسيان يبدو أن الدبلوماسية هي المؤشر الأكثر تأثيرا في المنطقة بمتوسط حسابي للقيم المتوسطة قدره (39,01) لكن تأثيرها غير مستقر نوعا ما مقارنة بالمؤشرات الأخرى وهذا يتضح جليا في قيمة إنحرافها المعياري التي تبلغ (3,62)، بينما كانت القدرة العسكرية هي المؤشر الثاني الأكثر تأثيرا بمتوسط حسابي قدره (10,29)، وكان تأثيرها مستقرا للغاية مقارنة بالتأثير الدبلوماسي حيث بلغت قيمة إنحرافها المعياري (0,77)، في حين كان التأثير الاقتصادي لدول الآسيان في المنطقة أقل تأثيرا بمتوسط حسابي قدره (6,07) لكن بوتيرة جد مستقرة بمتوسط حسابي قدره (0,32).

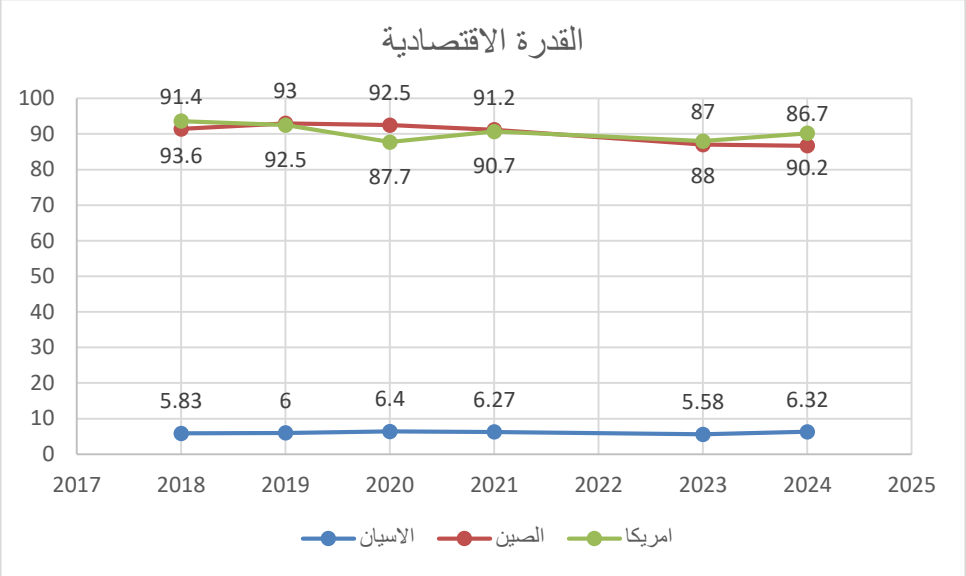
– لا يختلف الأمر لدى دولة الصين فمؤشر التأثير الدبلوماسي هو الأعلى أيضا بمتوسط حسابي تبلغ قيمته (92,70)، لكنه تأثير متذبذب بانحراف معياري قيمته (2,34)، بينما كان التأثير بالدرجة الثانية للقدرة الإقتصادية بمتوسط حسابي قيمته (90,30)، وكان تأثيرا أكثر تذبذبا مقارنة بالتأثير الدبلوماسي بإنحراف معياري قدره (2,76)، جاء التأثير العسكري في المرتبة الثالثة من حيث التأثير بمتوسط حسابي تبلغ قيمته (67,43)، لكن تأثيره أكثر استقرارا مقارنة بالمؤشرين السابقين بقيمة انحراف معياري قدرها (1,29).

– غير أن الوضع مختلف تماما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان مؤشر القدرة العسكرية الأكثر تأثيرا بالدرجة الأولى وهذا ما يعبر عنه المتوسط الحسابي للمؤشر حيث بلغت نسبته (92,53)، وكذلك الأكثر استقرارا مقارنة بباقي المؤشرات حيث بلغت قيمة الانحراف المعياري (2,02)، كانت القدرة الاقتصادية في المرتبة الثانية من حيث التأثير أين بلغت قيمة المتوسط الحسابي (90,45)، وكان تأثيرها في المنطقة مستقرا نوعا ما أيضا حيث بلغت قيمة الإنحراف المعياري (2,36)، في حين كانت الدبلوماسية الأمريكية أقل تأثيرا في المنطقة من المؤشرات السابقة وأكثرها تذبذبا، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي(83,02) وقيمة الإنحراف المعياري (6,22).

بمقارنة الدول الثلاثة فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الأكثر هيمنة إقتصاديا وعسكريا من الدول الأخرى، بينما تتفوق عليها الصين من الجانب الديبلوماسي. كما تفوقت الصين على دول الآسيان إقتصاديا وعسكريا وديبلوماسيا، وبالرغم من الهيمنة المطلقة في هذه المجالات للولايات الأمريكية و الصين ثم دول الآسيان على الترتيب، إلا أن دول الآسيان كانت الأكثر ثباتا واستقرارا في التأثير عكس الولايات المتحدة الأمريكية والصين والتي تعاني من التذبذب في التأثير، نستخلص من هذا التحليل أن الولايات المتحدة الأمريكية تولى أهمية كبيرة للقدرات الصلبة (القدرات الإقتصادية، القدرات العسكرية) للتأثير باستراتيجيتها، عكس الصين التي تسعى للموازنة بين القدرات الصلبة والناعمة (الديبلوماسية) في حين تركز دول الآسيان على القدرات الناعمة أكثر من الصلبة في التأثير.

تلعب المقارنة البصرية دورا هاما في التوضيح بشكل أفضل التفاوت بين الدول في مختلف المؤشرات خلال السنوات الستة الأخيرة، لذا لجأنا إلى تمثيل المؤشرات الثلاثة وتأثيرها للدول الثلاثة في منحنيات، حيث يمثل الشكل (4) رسم بياني خطي لتأثير القدرة الإقتصادية للدول الثلاثة في منطقة جنوب شرق آسيا خلال الفترة الممتدة بين (2018–2024).

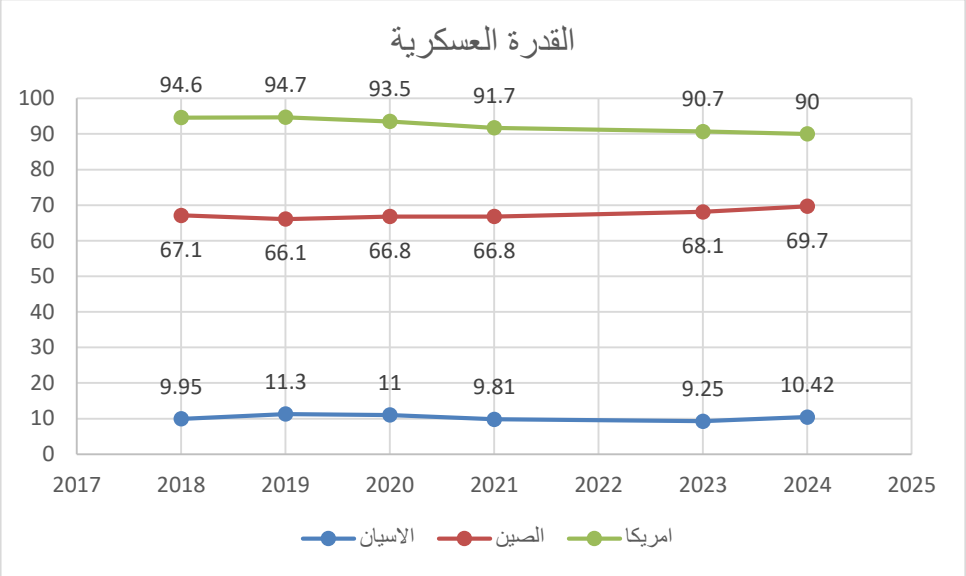
الشكل(4):القوى الاقتصادية في فترة 2018-2024.



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج Excel.

من خلال الشكل(4) نلاحظ أن القيم المتوسطة لاقتصاد لدول الآسيان في منطقة جنوب شرق آسيا يتراوح بين 5,83% كحد أدنى و 6,32% كحد أعلى، بشكل عام يبدو تأثيرها مستقر مع بعض التبذبات حيث أن هناك إرتفاع بين سنتي (2018-2020) وانخفاض في سنة 2023 ثم ارتفع مجددا ومال للاستقرار سنة 2024، أما بالنسبة للصين فإن تأثيرها الاقتصادي يتراوح بين حد أدنى 87% وحد أقصى 93%، وبالرغم من بدايتها القوية إلا أنه غير مستقر حيث يتجه للتنازل منذ 2019، بشكل مستمر مما يجعله في تراجع وغير مائل للإستقرار، بينما نلاحظ أن التأثير الاقتصادي الأمريكي في آسيا كان بين قيمتي 78,7% و93,6% كحد أدنى وأقصى على التوالي، بالرغم من الانخفاض الملحوظ بين سنتي (2018-2020)، يليه ارتفاع طفيف سنة 2021 إلا ان تأثيرها استعاد جزءا من قيمته وصار مستقر تقريبا في السنوات الأخيرة.

الشكل(5): القدرة العسكرية في فترة(2018-2024).



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج Excel.

يوضح الشكل (5) رسم بياني خطي للقدرات العسكرية لكل من دول الآسيان (المتوسط الحسابي للقيم المتوسطة) والصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا في الفترة الممتدة بين سنتي (2018-2024)، حيث كان التأثير العسكري لدول الآسيان بشكل عام متذبذب حيث تراوحت بين حد أدنى قيمته (9,25-11,3)% كحد أقصى، وكان أعلى تأثير سنة 2019 بنسبة 11,3% ثم إنخفض تدريجيا إلى غاية سنة 2023 كحد أدنى ليرتفع من جديد سنة 2024 حيث بلغت نسبته 10,42% عكس هذا التذبذب في التأثير مدى التغيرات الظرفية الجانبية للمؤشرات الأخرى التي لها صلة بالمؤشر العسكرى على غرار الأوضاع السياسية والاقتصادية.غير أن تأثير الصين كان ما بين (66,1-69,7)%، حيث أنه كان شبه مستقر إلى غاية سنة 2021 أين بدأ في الإرتفاع إلى غاية 69,7% سنة 2024، وهذا ما يفسر هذا الاستقرار ثم التزايد للتأثير العسكري في المنطقة نجاح السياسة المنتهجة سواء في المجال العسكري فقط أو حتى في باقي المجالات ذات الصلة.

بالنسبة للتأثير الأمريكي في المنطقة تتراوح نسبه بين (90-94,7)% وبالرغم من تفوقه على كل من دول الآسيان والصين، إلا أن تأثير أمريكا في إنخفاض مستمر حيث بلغ أقصى حد سنة 2019 واستمر في الانخفاض ليبلغ حده الأدنى سنة 2024، يشير هذا التراجع في التأثير العسكري للولايات المتحدة

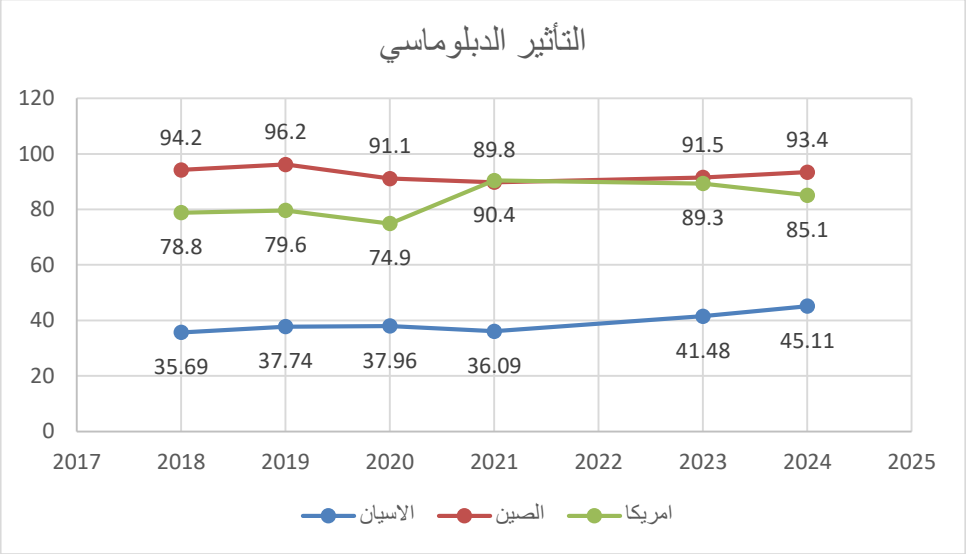
الأمريكية إلى فقد البعض من فعاليتها االعسكرية في المنطقة أو تأثر بعض المؤشرات الأخرى والتي لها علاقة بعناصر القوة العسكرية الأمريكية.

القوة الدبلوماسية

تم تمثيل التأثير الدبلوماسي لكل من دول الآسيان الصين والولايات المتحدة الأمريكية في قارة آسيا في الفترة الممتدة بين سنتي (2018–2024) في رسم بياني خطي كما هو موضح في الشكل (6)، حيث يظهر بشكل واضح أن هناك تنافس ديبلوماسي كبير، حيث كان تأثير دول الاسيان تصاعدي بدءا من النسبة 35,69% إلى غاية النسبة 45,11%، تخلل هذا التصاعد بداية ضعيفة سنة 2018 ثم قفزات ملحوظة لكل من سنتي (2023– 2024).

تشير هذه العودة الديبلوماسية القوية لدول الآسيان إلى مدى تحسن علاقاتها الدولية وكذا كسبها لتحالفات جديدة في المنطقة.بينما تفوقت الصين ديبلوماسيا على دول الآسيان وأمريكا حيث تراوحت نسب تأثيره بين 89,8% كحد أدنى و 96,2% كقيمة قصوى، وبالرغم من بلوغ تأثره الذروة سنة 2019 إلا أنه عرف انخفاضا طفيفا في سنتي (2020–2021) ليعود للارتفاع مع سنة 2024، يدل هذا التفوق على أن الصين نجحت في نسج علاقات نشطة تمتعت بثبات ديبلوماسي قوي جعل تحركاتها الإقليمية والدولية جد فعالة، أما تأثير الولايات المتحدة الأمريكية كان متذبذب خلال الفترة كاملة حيث تراوحت نسب تأثيرها مابين 74.9%و90.4% كقيمة دنيا وعليا على التوالي، أين انخفض سنة 2020 إلى أدنى قيمة ليرتفع إلى أقصى قيمة سنة 2021 ثم تراجع طفيف 85,1% سنة 2024، وبالتالي فإن أمريكا لها تأثير دبلوماسي معتبر إلا أنها تواجه بعض التقلبات المرتبطة بالمؤشرات السياسية أو الاقليمية.

الشكل(6): التأثير الديبلوماسي للدول الثلاثة في منطقة جنوب شرق آسيا في فترة 2018-2024.



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج Excel.

كامتداد لموضوع هذه الدراسة كان علينا النظر في الإتجاه المستقبلي لها، لذا إقترحنا جزء آخر يتناول الوضع الذي ستؤول إليه المنطقة في العشر السنوات القادمة.من خلال ما تم التطرق إليه لحد الآن حول المفاهيم النظرية للقوة الإقليمية لدى الدول وتأثيرها الجيوسياسي،تتنامى لدينا الرغبة في إسقاط هذه الدراسة على معطيات واقعية كالبيانات التاريخية لكل دولة ثم تحليلها بأحد الأساليب المتقدمة لإعطاء طابع كمي ملموس نوعا ما يقرب النظرة الإفتراضية للواقع، وهذا ما جعلنا بحاجة ماسة إلى أداة متقدمة توفر لنا أساسا رياضيا لمواصلة التحليل المتقدم (تحليل البيانات، التنبؤ، والتصنيف) ومعالجة البيانات المعقدة والديناميكية باستمرار في السياق الإقليمي لمنطقة جنوب شرق آسيا، ومن هذا المنطلق تعد أساليب الذكاء الإصطناعي خيارا مناسبا لتقدير تأثير الدول الثلاثة (الصين،أمريكا،و دول الآسيان) في منطقة جنوب شرق آسيا في العقد القادم.

المطلب الثاني: التنبؤ باستعمال الذكاء الاصطناعي

1- الذكاء الاصطناعي كتحول رقمي تكنولوجي

يعتبر الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) أحد أهم العلوم الأكثر استقطابا في مختلف المجالات الأكاديمية والعملية، وذلك بسبب التطور الذي يصاحب الأبحاث الأكاديمية المتناولة للموضوع التي يعرفها هذا العصر والذي يصاحبها التطور التكنولوجي. ظهر مصطلح الذكاء الإصطناعي في أوائل سنوات 1950، إلا أنه اختلف العلماء والأكاديميون في تحديد ماهيته وضبط تعريف ثابت له، حيث يرتبط مفهوم هذا بالمصطلح بتقسيمه إلى شقين مفهوم الذكاء ومفهوم الصناعي وشرح كل واحد منها على حدى.

- **الذكاء (Intelligence) :**

للولهة الاولى عندما نريد شرح معنى الذكاء بشكل عام لا يختلف إثنان على أنه القابلية والقدرة السريعة على الإستيعاب والفهم، بينما تتشعب وتتنوع معاني الذكاء لدي أصحاب العلم نظرا للتعدد والإختلاف الذي تتميز به الميادين العلمية، حيث أن مفهوم الذكاء في الفلسفة، الرياضيات، وعلم النفس غير متماثل ولكل ميدان مفهومه الخاص به. أجمع أغلب كبار الفلاسفة كأفلاطون وأرسطو على أن الذكاء هو القدرة الكاملة والمعقدة للفرد على التفكير وممارسة مختلف النشاطات الذهنية بشكل سلس كرد فعل عن المحيط الذي يتواجد به، وبالتالي فهو ميزة فطرية عامة على الإدراك ومنفصلة عن القرار والمنطق، غير أن لإبن خلدون رأي آخر بتفريعه إلى عدة أنواع كالذكاء التكتيكي (التشغيلي)، الذكاء التجريبي والنظري، وحتى السياسي والإجتماعي.

الذكاء فلسفيا هو إكتساب الأفكار وحفظها وتحويلها ثم نقلها، بينما يردى الرياضيون أن الذكاء هو قدرة الفرد السريعة على حل مختلف المسائل المعقدة والمعضلات، معتمدا على مجموعة من الإحتمالات وإتخاذ القرار الأمثل في متاهة من الفرضيات والإشكاليات.في حين يعتبر الذكاء في علم النفس أنه ميزة مرتبطة بسلوك الدماغ وأن الفرد يتولد ذكاءه عن طريق تكيف الفرد مع بيئته،وقد قسمه الى نوعين أساسيين هوما الذكاء الوظيفي (مكتسب من التفاعلات المستمرة مع البيئة) والذكاء المدروس (ناتج عن التفكير والتحليل المنطقي للعقل).[1]

- **مفهوم الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) :**

يوحي مصطلح الاصطناعي إلى كل ماهو غير طبيعي أي أنه ناتج عن إبتكاره أو إنشاءه بواسطة الإنسان، بهدف محاكاة وظيفة أو خاصية طبيعية ما موجودة مسبقا، نظرا لكون جميع الكائنات الحية لها ذكاؤها الخاص بها، فبقولنا الذكاء الاصطناعي معناه إبتكار ذكاء مستوحى من أحد الخواص الطبيعية الموجودة فعليا سواءا عند الإنسان أو الحيوان وجعلها متبناة من قبل الجماد المجرد(الآلة) وذلك بهدف كسبه ذكاءا يشبه الذكاء البشري أو الحيواني وغالبا ماتكون الآلات المستخدمة في الذكاء الاصطناعي عبارة عن حواسيب. في أوائل القرن التاسع عشر لخص الفيلسوف الفرنسي بول فاليري (Paul Valery) هذه الفكرة في مقولته "كل إنسان هو في طور التحول ليصبح آلة، لا بل الأصح هو أن الآلة هي التي بصدد تطورها لتتحول إلى إنسان" وكانت بمثابة أول طرح في مجال ذكاء الآلة.

---

[1]– شهبي قمورة سامية، باي محمد، كروش حيزية، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول: دراسة تقنية وميدانية، ورقة مؤتمر، **الملتقى الدولي**: الذكاء الاصطناعي: تحدٍّ جديد للقانون؟، الجزائر، 26–27 نوفمبر 2018، ص 4.

أصبحت الأبحاث التي تتناول هذا الموضوع في تطور مستمر وسريع ساهم في إخراج العديد من الخدمات الذكية القائمة على هذا النهج والمستعملة في حياتنا اليومية، وبالتالي فان الذكاء اللابيولوجي عبارة عن نظام صناعي قائم على التشفير الآلي لمحاكاة سلوك الكائن الحي في التعلم وإتخاذ القرار، بهدف تحقيق غاية ما بدقة وكفاءة تساوي أو تتجاوز القدرة البشرية، ومع مرور الزمن وتطور العلوم ظهرت البيانات الضخمة إلى الواجهة والتي جعلت الذكاء الإصطناعي يتخطى طموحه في تقليد الإنسان في وظائفه فحسب بل جعله يتجه إلى الإعتماد على تحليل البيانات الضخمة لبناء نماذج قوية قادرة على حل الاشكاليات المعقدة جدا متجاوزة حدود القدرة الآدمية.[1]

- **البيانات الضخمة (Big Data) :**

نتيجة للرقمنة الواسعة التي عرفتها جميع القطاعات في حياتنا اليومية، فإنه من الملاحظ أننا ننتج كم هائل من البيانات الرقمية بشكل يومي، بالتالي فإن ظهور مصطلح البيانات الضخمة يشير إلى اتجاه حديث لكيفية التعامل مع معلوماتنا الرقمية الناتجة عن مختلف أجهزتنا الإلكترونية والأنشطة عبر الأنترنت حيث غالبا ما يتم تخزينها سحابيا (In the cloud)[2] ، توجه العلماء مؤخرا إلى إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي ذات الكفاءة العالية في التعلم والإستنتاج من خلال البيانات دون الحاجة إلى برمجة الآلة مسبقا، كما تم الإستعانة بالحوسبة السحابية (Cloud computing) لإتمام العمليات الطويلة وكذا تخزين البيانات.[3]

- **أقسام الذكاء الاصطناعي:**

يحذو الذكاء الإصطناعي حذو علوم الحاسوب الذي ينقسم بين جزء يهتم بهندسة البرمجيات وآخر بالشبكات الحاسوبية وقواعد البيانات وغيرها من المجالات، كذلك نهج الذكاء الإصطناعي له أقسام فرعية تمثل بينته الأساسية حيث أن كل قسم يهتم بنوع من المجالات والبيانات (كما هو مبين في الشكل7)، يعد علم الحاسوب الميدان الأوسع على الإطلاق، ويَندرج ضمنه الذكاء الاصطناعي كأحد فروعه الأساسية. ويتفرع الذكاء الاصطناعي إلى مجال رئيسي هو تعلم الآلة (Machine Learning)، والذي يضم بدوره التعلّم

---

[1]– شهبي قمورة سامية، مرجع سابق، ص 5.

[2] – جمال بن مطر السالمي، سعيد بن عرابة، البيانات الضخمة ودورها في دعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي: دراسة وصفية، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، مسقط، سلطنة عمان، مارس 2018 ، ص 3.

[3]- مليايي فتيحة، سفاحلو رشيد، البيانات الضخمة: الفرص، التحديات، ومجالات التطبيق، **مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 1، العدد 2، 31 ديسمبر 2019، ص65 .

العميق (Deep Learning) كأحد أبرز فروعه. إن الشكل(7) لا يمثل جل أقسام وفروع كل نهج، لكنه يبين أهمها فقط لأنه هناك الكثير من الأقسام الفرعية والثانوية لكل منهم لو تناولنا الموضوع بتفصيل أكثر.

الشكل(7): علم الحاسوب وعلاقته بأقسام الذكاء الاصطناعي.



المصدر: من إعداد الباحث.

- **مفهوم التعلم الآلي (Machine Learning) :**

التعلم الآلي (Machine Learning) أحد أهم فروع الذكاء الاصطناعي الواعدة، والتي تهتم بتطوير خوارزميات فعالة في تحليل البيانات الذكية بإستخدام الحاسب وكذا يمكن تطبيقها في معالجة الصوت والصورة وغيرها من المجالات. يعود أصل تسميته إلى مدى علاقته بالآلة حيث يجعلها تقوم بمهام لم يسبق برمجتها عليها، بينما يتم تحسين أدائها عن طريق التكرار لكسبها الخبرة اللازمة تماما مثل البشر .وهذا مانراه تقريبا في واقعنا فقد نصادف آلات كهربائية أو ميكانيكية تقوم بالعمل المنوط بها بدون أخطاء و دون الحاجة إلى تدخل الانسان ،مما يثبت أن التعلم الآلي قطع شوطا لا بأس به في تطوير آلات تفكر مثل الانسان من خلال التخلي على الأنظمة التكنولوجية الثابتة والتوجه إلى أنظمة ديناميكية يتحسن أداؤها بمرور الوقت وزيادة الخبرة.

تكمن قوة هذا النهج في تكييفها السريع مع نوع البيانات سواء كانت مصنفة والتي كل عنصر منها له التسمية الخاصة به أو ينتمي إلى فئة ما ، أو غير مصنفة أي تلك التي كل عناصرها لا تملك أي تسمية خاصة بها أو فئة تنتمي إليها. يعتمد التعلم على استخراج المعلومات المهمة من البيانات الأولية التي

تستخدم لتدريب الخوارزميات، بعدها يتم تقييم أداء هذه النماذج باختبارها ببيانات أخرى جديدة لم تستخدم من قبل.[1]

- **أساليب التعلم الالي:**

بالرغم من مبدئها الموحد في كيفية التعلم إلا أن خوارزميات التعلم الآلي تختلف في مبدأ عملها مشكلة بذلك أربع مناهج أساسية، لقد صنفت هذه الأساليب حسب نوع المشكلة والبيانات. يمثل الجدول(8) الميزات والفرق بين كل أسلوب.

الشكل(8): أنواع أساليب التعلم ألآلي.

النوع / المؤشر	التعلم الخاضع للإشراف (Supervised Learning)	التعلم غير الخاضع للإشراف (Unsupervised Learning)	التعلم شبه الخاضع للإشراف (Semi-Supervised Learning)	التعلم المعزز (Reinforcement Learning)
التعريف	نموذج يتعلم من البيانات المصنفة خلال عملية التدريب قصد القيام بالتصنيف أو التنبؤ	نموذج يتعلم من خلال بيانات غير مصنفة قصد إكتشاف الأنماط التي تحتوي عليها والقيام بالتجميع أيضا بناءا على هذه الأنماط	نموذج يتعلم من البيانات المصنفة والغير مصنفة قصد القيام بالتصنيف أو التنبؤ والإعتماد على البيانات غير المصنفة لتحسين أداءه	نموذج قائم على تفاعل الوكيل مع البيئة وتوجيه الوكيل عن طريق خاصية الثواب أو العقاب لتحسين كفاءة النموذج
البيانات المستخدمة	بيانات مصنفة	بيانات غير مصنفة	مزيج من البيانات مصنفة والغير مصنفة	لا داعي لتسمية البيانات
هدف النموذج	التصنيف والانحدار	التكتل والتجميع	التكتل والتجميع	تعظيم مكافآت الوكيل
أمثلة عن حل المشكلات	تصنيف الصور، التنبؤ بالأسعار، تحليل المشاعر	تجميع العملاء، تحليل المجموعات، ضغط الصور	تصنيف النصوص، التعرف على الوجوه	الألعاب، الروبوتات، القيادة الذاتية

المصدر: من إعداد الباحث

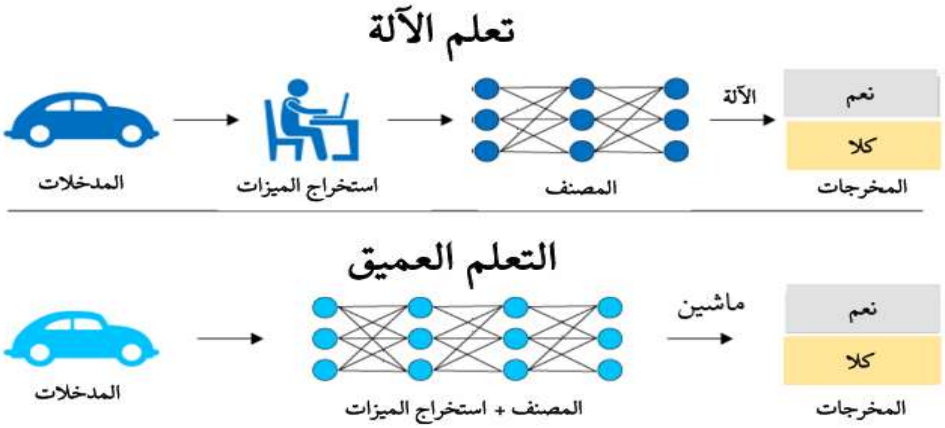
- **مفهوم التعلم العميق (Deep Learning) :**

يعد التعلم العميق من المناهج الرائجة مؤخرا في ميدان الذكاء الإصطناعي، حيث يعتبر امتدادا لخوارزميات الشبكات الاصطناعية التابعة للذكاء الاصطناعي، ويعود ظهور هذا الفرع إلى التعقيد و الحجم الكبير الذي وصلت إليه البيانات، والذي أظهر حدود وأوجه القصور لدي خوارزميات التعلم الآلي في فهم

[1]– حرز الله عبد الكريم، التّعليم الآلي كجزء من الذّكاء الاصطناعي، **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، المجلد 1، العدد 1، سبتمبر 2019، ص ص 14–15 .

هذا التعقيد؛ في تعريف أكثر دقة يتبنى التعلم العميق نفس مبدأ التعلم لدى نهج تعلم الآلة ،غير أنه يختلف في بنيته الداخلية فقط. تعتمد خوارزميات االتعلم العميق على الشبكات العصبية الاصطناعية، مشكلا بذلك منها ثلاث طبقات في هيكل النموذج تتمثل في طبقة الإدخال والتي من خلالها يتم إدخال معطيات البيانات، الطبقة المخفية والتي يتعلم فيها النموذج من خلال معالجة البيانات، وطبقة الإخراج والتي تظهر لنا نتائج ومخرجات الخوارزمية (الشكل(9)). يعود أصل تسميته بالعميق إلى عدد طبقات الشبكات العصبية الإصطناعية التي تحتويها الطبقة المخفية ومدى عمقها ،تساهم هذه الطبقات في استخراج الميزات التي في البيانات بدقة عالية تفوق خوارزميات التعلم الآلي نظرا لهيكلها المتسلسل ، تعتمد خوارزميات التعلم العميق على مخرجات الطبقة الخفية بشكل أساسي لإتخاذ أفضل القرارات لحل مشكلة ما.[1]

الشكل(9): آلية إستخراج الميزات في كل من التعلم الآلي والتعلم العميق.



المصدر : وزان ميلاد، **علاء طعيمة، التعلم العميق: المبادئ والمفاهيم والأساليب**، تر: جامعة القادسية، كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العراق، 2022، ص 26-27 .

- **خوارزمية Long Short-Term Memory (LSTM):**

تعد خوارزمية الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM) نوع من أنواع الخوارزمية التكرارية، جاءت لتغطي على القصور الذي تعاني منه هذه الأخيرة. تم تصميم شبكة LSTM سنة 1997 من قبل كل من جريتر وشميتبر، وذلك لأنها تمتلك ذاكرة محددة قادرة على حل مشكلة التبعيات طويلة المدى .تتشابه كلتا الخوارزميتين في مبدأ العمل نظرا لكون الاولى هي تحسين للثانية، حيث أنهما يعالجان نفس طبيعة البيانات

[1]- وزان ميلاد، التعلم العميق: المبادئ والمفاهيم والأساليب، تر: علاء طعيمة، جامعة القادسية، كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العراق، 2022، ص ص 26-27.

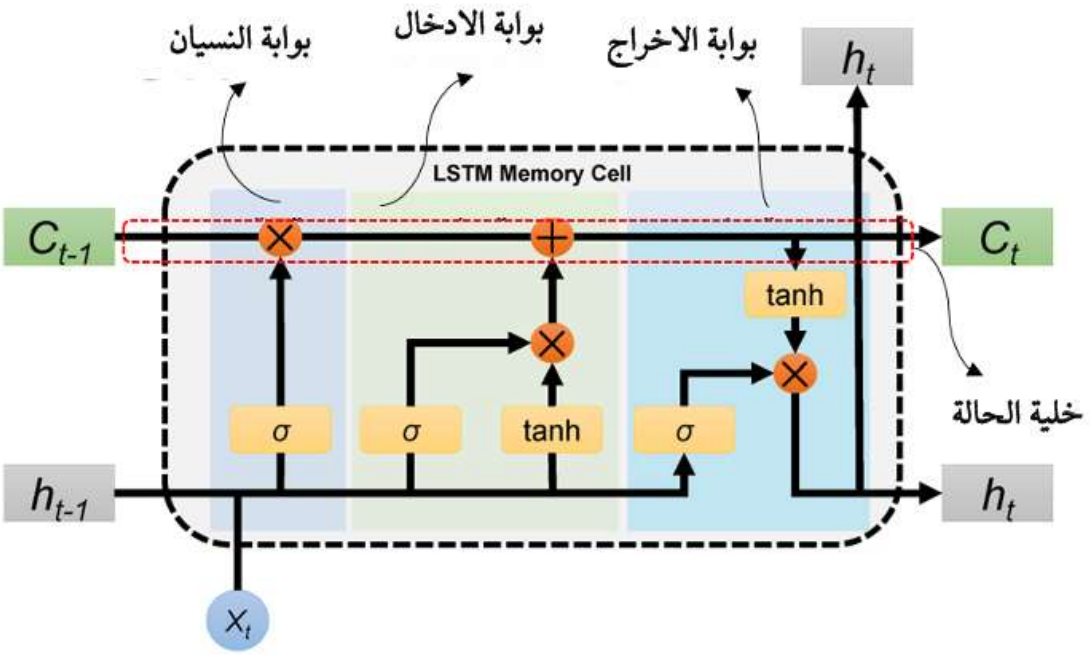
المتسلسلة ولهما حالة مخفية تنتقل من خطوة عبر الزمن لأخرى. بينما تختلف الخوارزميتين في محتوى الخلية الواحدة بإعتبار خوارزمية LSTM أكثر تعقيدا من RNN إذ تمتلك العديد من المعلمات التي تجعلها تتحكم في ما يجب الإحتفاظ به وما يجب نسيانه أو إخراجه عكس RNN التي لا تمتلك هذه الخاصية. يمثل الشكل(11) البنية الداخلية للخلية الواحدة الخاصة بخوارزمية LSTM.[1]

يجدر الذكر أن النموذج يمكن أن يستخدم دوال تفعيل غير خطية مثل ReLU (Rectified Linear Unit) في بعض طبقات الشبكة العصبية التابعة لـ LSTM، حيث تعرف دالة ReLU كالآتي:

$$ReLU = \max(0, x)$$

وهي تمرّر القيم الموجبة كما هي، وتحول القيم السالبة إلى صفر، مما يسمح للشبكة بتعلم الأنماط المعقدة بكفاءة أكبر.

الشكل(10) : الهيكل الداخلي لخلية واحدة منLSTM.



المصدر:

وزان ميلاد، **التعلم العميق: المبادئ والمفاهيم والأساليب**، تر: علاء طعيمة، (العراق: جامعة القادسية، كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات،2022)، ص ص 26-27 .

[1]- وزان ميلاد، **مرجع سابق**، ص ص 26-27.

يركز مبدأ عمل خوارزمية LSTM على ثلاث خصائص أساسية تشبه تلك التي يملكها العقل البشري وتتمثل في خاصية القراءة، خاصية الكتابة، وخاصية إعادة الضبط أو النسيان عن طريق ثلاث بوابات متخصصة هي بوابة الإخراج، بوابة الإدخال، وبوابة النسيان على الترتيب كما هو موضح في الشكل7 .

- **بوابة الإخراج(Output Gate) :**

تسمح هذه البوابة بتوليد المخرجات h_t إنطلاقا من إستخراج (قراءة) المعلومات من الحالة الخلوية C_t (الذاكرة) عن طريق المعادلة التالية:

$$h_t = o_t \times \tanh(C_t)$$

بحيث :

$$o_t = \sigma(W_0[h_{t-1}, x_t] + b)$$

بحيث :

σ: هي دالة سيقمويد يتم تعريفها كما يلي.

$$\sigma(x) = \frac{1}{1 + e^{-x}}$$

- **بوابة الإدخال (Input Gate):**

توفر هذه البوابة خاصية الكتابة وتخزين معلومات جديدة في الذاكرة عن طريق المعادلات التالية :

$$i_t = \sigma(W_i \times [h_{t-1}, x_t] + b_i)$$

$$\tilde{C}_t = \tanh(W_c \times [h_{t-1}, x_t] + b_c)$$

بينما يتم تحديث الحالة الخلوية عن طريق إضافة معلومات جديدة إلى خلية الحالة عن طريق المعادلة الآتية :

$$C_t = f_t \times C_{t-1} + i_t \, \tilde{C}_t$$

- **بوابة النسيان(Forget Gate):**

من خلال هذه البوابة يتم تقرير أي من المعلومات يجب الحفاظ عليها وتخزينها، وأي منها غير مفيدة ويجب إهمالها ونسيانها وذلك بحذفها من الذاكرة القديمة. يتم الإحتفاظ بالمعلومات المهمة عن طريق المعادلة التالية :

$$f_t = \sigma(W_f \times [h_{t-1}, x_t] + b_f)$$

في حين يتم تقرير ما يجب نسيانه عن طريق معادلة التحديث التالية :

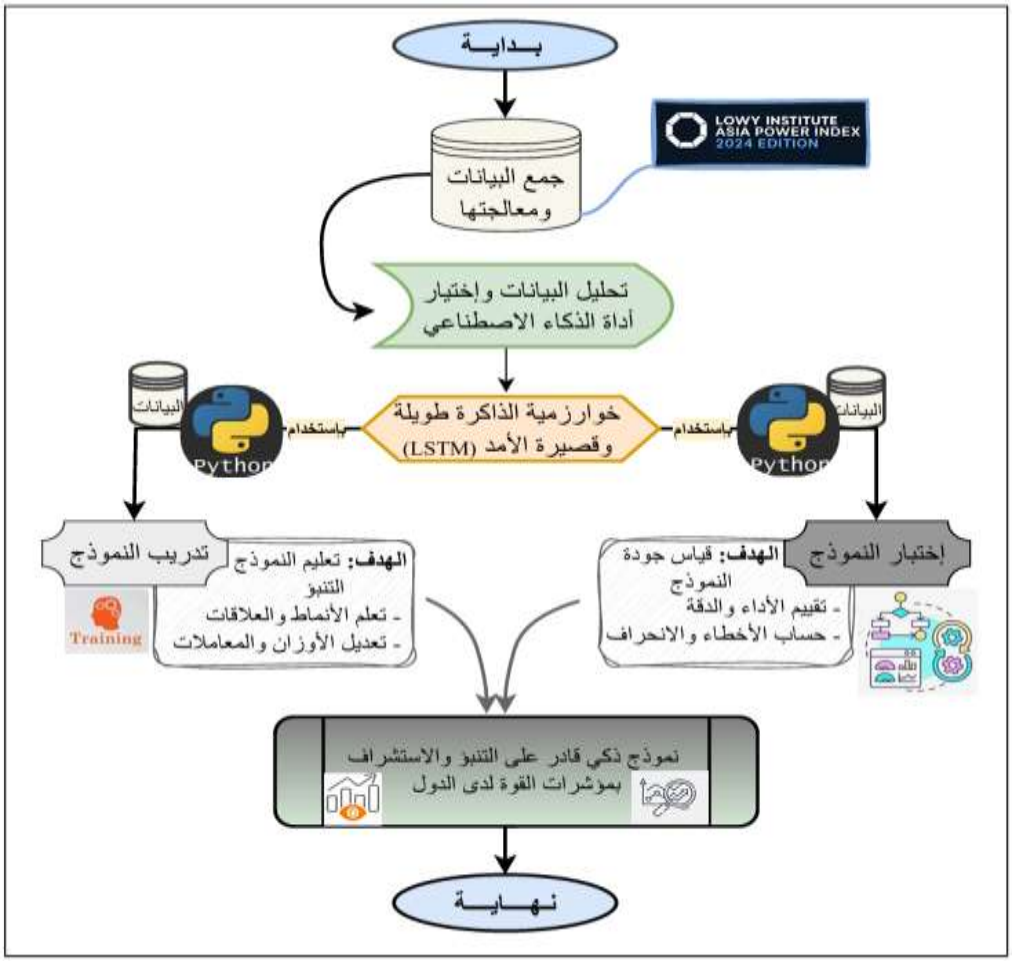
$$C_t = f_t \times C_{t-1} + i_t \, \tilde{C}_t$$

2- التنبؤ لمستقبل التنافس الصيني الأمريكي باستعمال الذكاء الاصطناعي

بعد التطرق لمختلف مفاهيم الذكاء الإصطناعي وتقنياته، وعلى وجه الخصوص التعلم الآلي والتعلم العميق كمناهج فعالة في إكتشاف الأنماط وتحليل البيانات. تم إبراز أهمية وضرورة التوجه بهذه الدراسة نحو جانب عملي يرتكز على أحد هذه الأساليب الفعالة، حيث تساهم هذه التقنيات في حل قضايا واقعية مثيرة للإهتمام، تدور حول مدى تأثير القوى الكبرى (الصين، أمريكا، و دول الآسيان) في منطقة جنوب شرق آسيا، يوفر نهج التعلم العميق إمكانية التنبؤ بسلوك الأنظمة الجيوسياسية واتجاهاتها المستقبلية، من خلال تحليل العلاقات بين مختلف متغيرات البيانات التاريخية للدول المعنية وإستخراج الانماط الكامنة في بنيتها الداخلية.

تم الإعتماد على خوارزمية الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM) لبناء نموذج تنبؤي قائم على البيانات، تضم هذه الأخيرة ثلاث جوانب رئيسية للقوة تتمثل في القدرة الإقتصادية، القدرة العسكرية، والتأثير الديبلوماسي، حيث تسعى هذه الخوارزمية إلى تحليل مختلف متغيرات البيانات واستنباط التأثير النسبي لكل قوة في المنطقة، كما يمنح هذا الجزء الإنتقال من الرؤية النظرية إلى قراءة كمية تجريبية مدعّمة بمنهجية علمية، حيث تساهم في شرح المؤشرات بطريقة موضوعية تسهل فهم آليات التأثير الإقليمي وديناميكياته، يمثل الشكل (12) مراحل بناء نموذج الذكي وسير عملية التنبؤ.

الشكل(12) : مخطط المنهجية العامة لآلية تطوير النموذج الذكي للتنبؤ بمؤشرات القوة.



المصدر: من إعداد الباحث.

- **تعريف برنامج بايثون (Python):**

بايثون هي لغة برمجة عالية المستوى ومفسَّرة، تُعرف ببساطتها وسهولة قراءتها ومرونتها كونها لغة مفتوحة المصدر؛ فهي تدعم عدة أنماط برمجية مثل البرمجة الإجرائية، والبرمجة الكائنية، والبرمجة الوظيفية كما يُستخدم بايثون على نطاق واسع في مجالات متنوعة مثل تطوير الويب، علم البيانات، التعلم الآلي، الذكاء الاصطناعي، والحوسبة العلمية بالإضافة إلى أن مكتباتها وأُطرها الغنية، إلى جانب مجتمعها العالمي النشط جعل منها واحدة من أكثر الأدوات شيوعًا وقوة في الأبحاث والتطبيقات الصناعية.

- **تعريف البيانات وهيكلتها:**

تتمثل مجموعة بيانات هذه الدراسة في سلاسل زمنية للمؤشرات الثلاثة الإقتصادية، العسكرية، والدبلوماسية لكل من الصين، أمريكا، ودول الآسيان للفترة الممتدة بين (2018-2024) (أنظر للجداول 18،19،20)، كما هو موضح في الجدول (18) تمثل الأعمدة الثلاثة الأخيرة هدف الدراسة، بينما تمثل

باقي الأعمدة الميزات التي يعتمد عليها نموذج الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM) أثناء فترة التدريب لتنبؤ بالقدرة الإقتصادية للقوى الثلاثة.

الجدول(17): مؤشرات القدرة الاقتصادية للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان.

المؤشرات / السنة	حجم الآسيان	حجم الصين	حجم أمريكا	النفوذ الدولي للآسيان	.....	الترابط الإقليمي في أمريكا	القدرة الإقتصادية للآسيان	القدرة الإقتصادية للصين	القدرة الإقتصادية لأمريكا
2018	85.8	100	85.8	100	.....	96.3	93.6	91.4	93.6
2019	82.1	100	82.1	100	.....	98.3	92.5	93	92.5
2020	70.7	100	70.7	100	.....	97	87.7	92.5	87.7
2021	81.6	98.3	81.6	99.4	.....	92.5	90.7	91.2	90.7
2023	81.7	100	81.7	99.4	.....	83.2	88	87	88
2024	80.1	100	80.1	99.9	.....	92.9	90.2	86.7	90.2

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الموقع

The **Lowy Institute's Asia Power Index ,**Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index **viewed on** 18/03/2025 at 22:00

بينما يمثل الجدول (19) التأثير العسكري للقوى في المنطقة، أما الأعمدة الثلاثة الأخيرة فهي هدف الدراسة . باقي الأعمدة بمثابة ميزات تساعد نموذج خوارزمية LSTM أثناء التدريب للتنبؤ بالقدرة العسكرية للقوى الثلاثة.

الجدول(18): مؤشرات القدرة العسكرية للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان.

المؤشرات / السنة	الإنفاق الدفاعي للآسيان	الإنفاق الدفاعي للصين	الإنفاق الدفاعي لأمريكا	القوات المسلحة في الآسيان	.....	الوضع العسكري الأمريكي في الآسيان	القدرة العسكرية للآسيان	القدرة العسكرية للصين	القدرة العسكرية لأمريكا
2018	0.84	33.1	100	15.07	.....	100	9.95	67.1	94.6
2019	0.88	35.3	100	17.06	.....	100	11.3	66.1	94.7
2020	0.97	42.3	100	17.87	.....	100	11	66.8	93.5
2021	0.98	45.1	100	15.62	.....	95.9	9.81	66.8	91.7
2023	0.83	40.9	100	13.87	.....	94.3	9.25	68.1	90.7
2024	0.76	37.3	100	14.54	.....	91.3	10.42	69.7	90

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع

The **Lowy Institute's Asia Power Index ,**Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index **viewed on** 19/03/2025 at 00:30

يتم التنبؤ بالتأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة من خلال ميزات الجدول (20)، حيث يمثل هذا الأخير التأثير الدبلوماسي طيلة الست سنوات كما هو مبين في الجدول. بينما تمثل الاعمدة الثلاثة الأخيرة هدف خوارزمية خوارزمية LSTM في التنبؤ.

الجدول(19): مؤشرات التأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان.

المؤشرات / السنة	الشبكة الدبلوماسية للآسيان	الشبكة الدبلوماسية الصينية	الشبكة الدبلوماسية لامريكا	القوة الآسيوية متعددة الأطراف	.....	السياسة الخارجية للولايات المتحدة	النفوذ الدبلوماسي للآسيان	النفوذ الدبلوماسي الصيني	النفوذ الدبلوماسي لامريكا
2018	29.59	100	87.4	46.61	.....	48.9	35.69	94.2	78.8
2019	28.12	100	83.9	48.97	.....	54.8	37.74	96.2	79.6
2020	34.06	100	84.1	50.04	.....	45.5	37.96	91.1	74.9
2021	33.09	98.3	81.3	48.33	.....	89.8	36.09	89.8	90.4
2023	33.09	98.3	80.8	61.02	.....	91	41.48	91.5	89.3
2024	33.67	98.7	81.5	50.04	.....	82.9	45.11	93.4	85.1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على الموقع

The **Lowy Institute's Asia Power Index** ,Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index **viewed on** 20/03/2025 at 02:00

تمت عملية جمع هذه البيانات وتنظيمها في جداول من طرف الباحث، حيث أنها متوفرة كبيانات ديناميكية على هذا الموقع: Map - Lowy Institute Asia Power Index، بالرغم أن هذه البيانات غير كافية للتعلم لنماذج تعلم العميق، إلا أنها كافية بالنسبة لنموذج الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM) بأخذها كمرجع لتطور المؤشرات في المنطقة لدى القوى الثلاثة وذلك لاعتمادها على الذاكرة القديمة في التعلم.

- **تحليل البيانات ومعالجتها:**

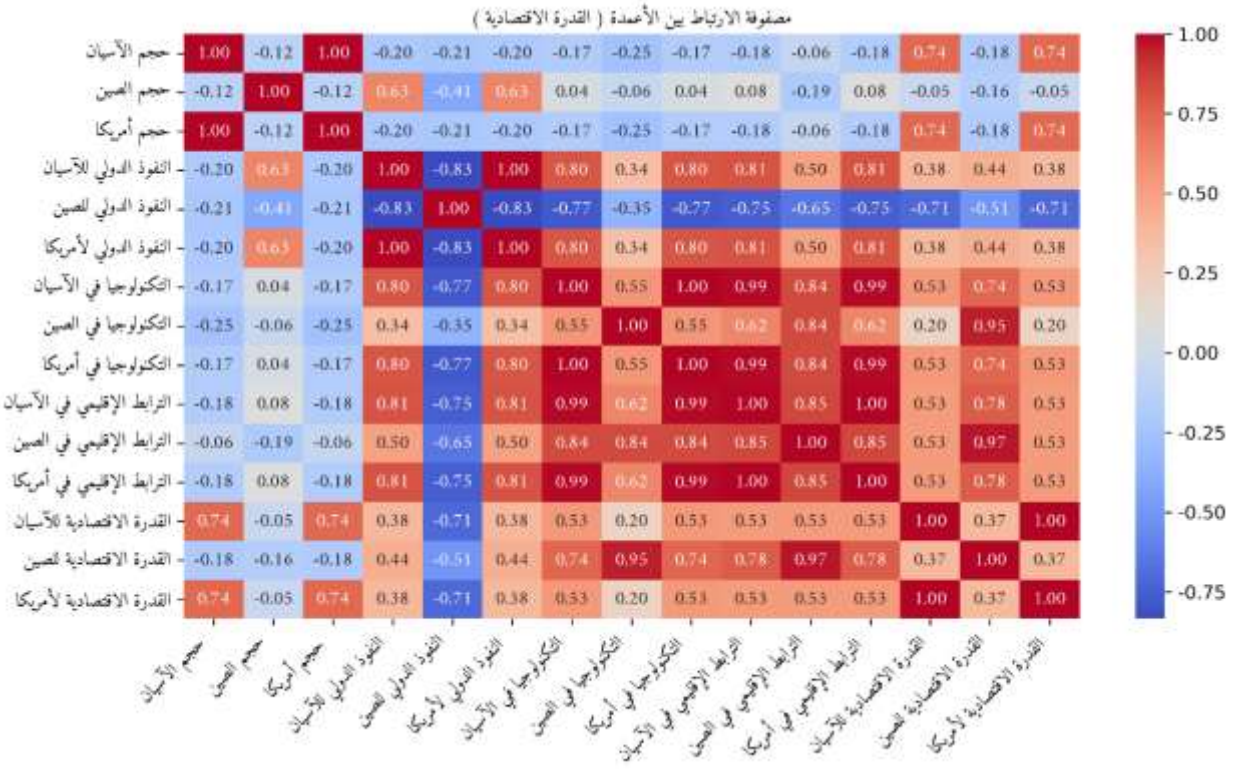
لتمثيل البيانات السابقة بطريقة سهلة الفهم والتحليل ومعرفة العلاقة بين متغيراتها، إستخدمنا أداة جد فعالة في ذلك تسمى الخريطة الحرارية؛ وهي عبارة عن أداة بصرية تعتمد على التدرجات اللونية في تفسير قيمها حيث تتيح الألوان الفاتحة والداكنة تمييزًا بصريًا واضحًا، كما تساعد على تحديد القيم المتطرفة وكذا تسهيل التعرف السريع على الأنماط في مجموعة البيانات.

تحتوي الخريطة الحرارية (heat map) على شريط ألوان جانبي يشير إلى القيم التفسيرية لكل درجة لونية في الخريطة، كما أنها تتكون من محورين أفقي وعمودي يحتويان على مختلف متغيرات البيانات، تتقاطع أعمدة المحورين فيما بينهما مشكلين بذلك مصفوفة مربعات كل مربع يحتوي على نسبة مئوية، تشير

هذه الأخيرة إلى نسبة ترابط المتغيرين، بالرغم من ذلك يمكننا التخلي عن كتابة هذه القيم لأن التفسير الأساسي يعتمد على التدرج اللوني. تمثل الألوان الحارة أو الداكنة القيم الأعلى، بينما تمثل الألوان الباردة أو الفاتحة القيم الدنيا للإرتباط.

يمثل الشكل (13) مصفوفة الإرتباط لبيانات القدرة الإقتصادية للقوى الثلاثة، من خلال الصورة نلاحظ أن متغيرات مجموعة البيانات جد مترابطة فيما بينها وهذا مايتضح من المصفوفة والتي سادتها الألوان الحارة بشكل كلي تقريبا مع وجود ضئيل للقيم المتطرفة، إذ يشير هذا الإرتباط القوي بين المتغيرات إلى أن البيانات متجانسة جدا، كما يشير أيضا إلى مدى الترابط القوي للقوى الثلاثة في التأثر ببعضها البعض إقتصاديا.

الشكل(13): الخريطة الحرارية لبيانات القدرة الإقتصادية للقوى الثلاثة.

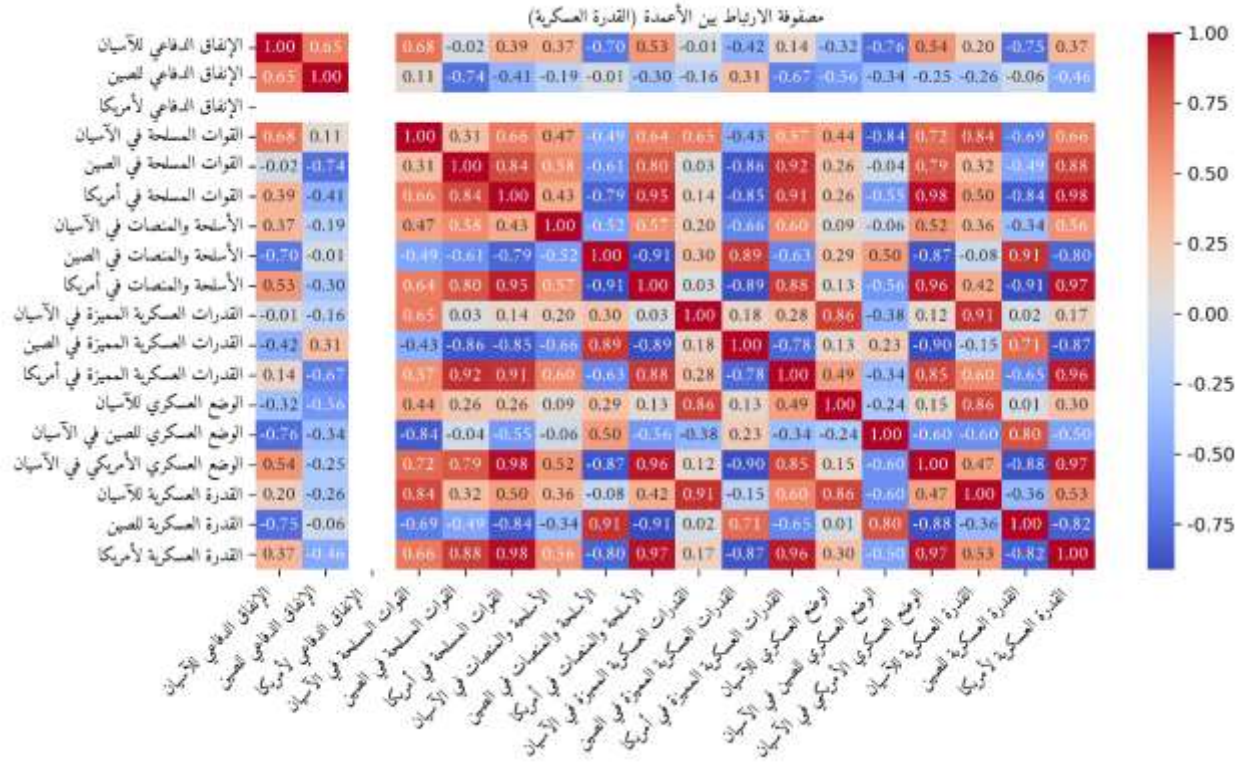


المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

بينما نلاحظ أن بيانات القدرة العسكرية أقل ترابطا مقارنة ببيانات القدرة الإقتصادية، وهذا مايتضح جليا في الشكل(14) لمصفوفة إرتباط بيانات القدرة العسكرية للقوى الثلاثة، حيث أن أغلب ألوان الخريطة باردة مما يدل أن القيم الخاصة بإرتباط المتغيرات منخفضة بإستثناء البعض منها، والتي يعبر عنها بألوان داكنة لكنها قليلة، يتخلل المصفوفة عمودين أبيضين للمتغير (الإنفاق الدفاعي لأمريكا) يدلان على أن قيمة هذا المتغير ثابتة أو معدومة (في حالتنا المتغير ذو قيمة ثابتة وليست معدومة) وهذا ما يسمح لنا بالتخلي عليه في البيانات لأنه لا يؤثر بأي شكل فيها، حيث يشير هذا الإرتباط بين مختلف المتغيرات أن البيانات

متجانسة إلى حد ما، كما يشير أيضا إلى أن مؤشر القدرة العسكرية وتغيراته للقوى الثلاثة مترابط بينهما وأي تغيير يطرأ على إحدى القوى فإنه سيؤثر وبشكل ملحوظ على القوى الاخرى.

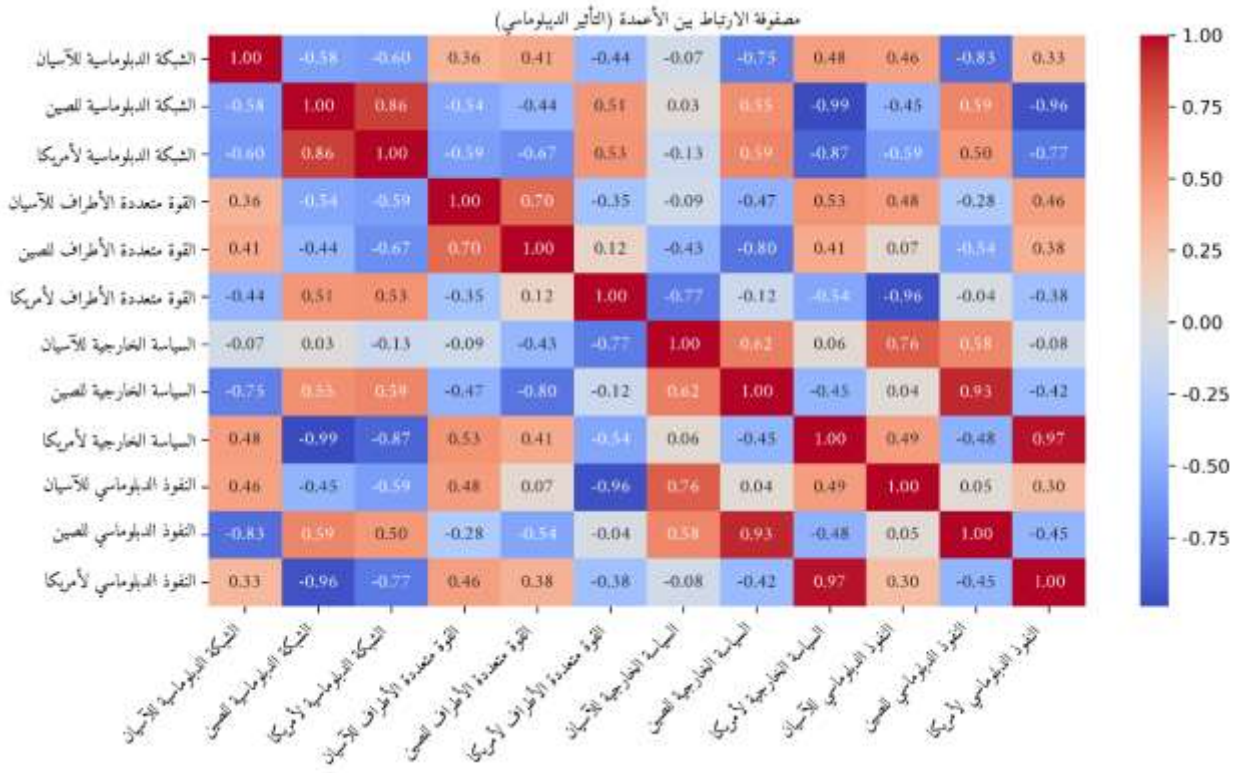
الشكل(11): الخريطة الحرارية لبيانات القدرة العسكرية للقوى الثلاثة.



المصدر: من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

يمثل الشكل (15) مصفوفة ترابط متغيرات مؤشر الديبلوماسية للقوى الثلاثة، والتي توضح أن أغلب المتغيرات غير مرتطبة ببعضها أو بتعبير أدق فالمتغيرات مرتبطة ببعضها البعض إرتباطا ضعيفا، وهذا ماتثبته الخريطة الحرارة إذ أن أغلب ألوانها باردة، بينما هناك القليل من المتغيرات التي لها إرتباط قوي ببعضها البعض. يدل هذا الإرتباط الضعيف للمتغيرات على أن البيانات غير متجانسة بشكل كبير، كما يدل أيضا على أن مؤشر الديبلوماسية وتغيره لأحد القوى مستقل عن القوى الأخرى وتتأثر بها بشكل ضعيف.

الشكل(15): الخريطة الحرارية لبيانات التأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة.



المصدر :من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

المطلب الثالث: بناء النموذج ومناقشة النتائج

في هذه الدراسة تم إستخدام نموذج تنبؤ زمني متعدد المخرجات عميق لغرض الانحدار (Regression)، أي التنبؤ بقيمة عددية و استشراف تطور ثلاث مؤشرات (القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، والتأثير الديبلوماسي) للقوى الثلاثة استنادًا إلى بيانات تاريخية، ويتمثل النموذج في خوارزمية الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM)، حيث كان هيكل الخوارزمية التي تم اعتمادها في هذه الدراسة كما يلي:

– تقوم خوارزمية LSTM كخطوة أولى بتحويل البيانات إلى تسلسلات زمنية ذات طول متساوي وثابت، وذلك بإختيار المدخلات لتوقع القيم في السنة التالية عن طريق نافذة زمنية طولها ثلاث سنوات متتالية (n-steps=3) ومعالجة البيانات بالتطبيع عبر خوارزمية MinMaxScaler .

– بينما يتكون نموذج LSTM من ثلاث طبقات من الشبكات العصبية، تتمثل الطبقة الأولى في طبقة الإدخال متكونة من 64 وحدة عصبية وتستخدم دالة التفعيل (ReLU)، بينما الطبقة المخفية التي تليها عبارة

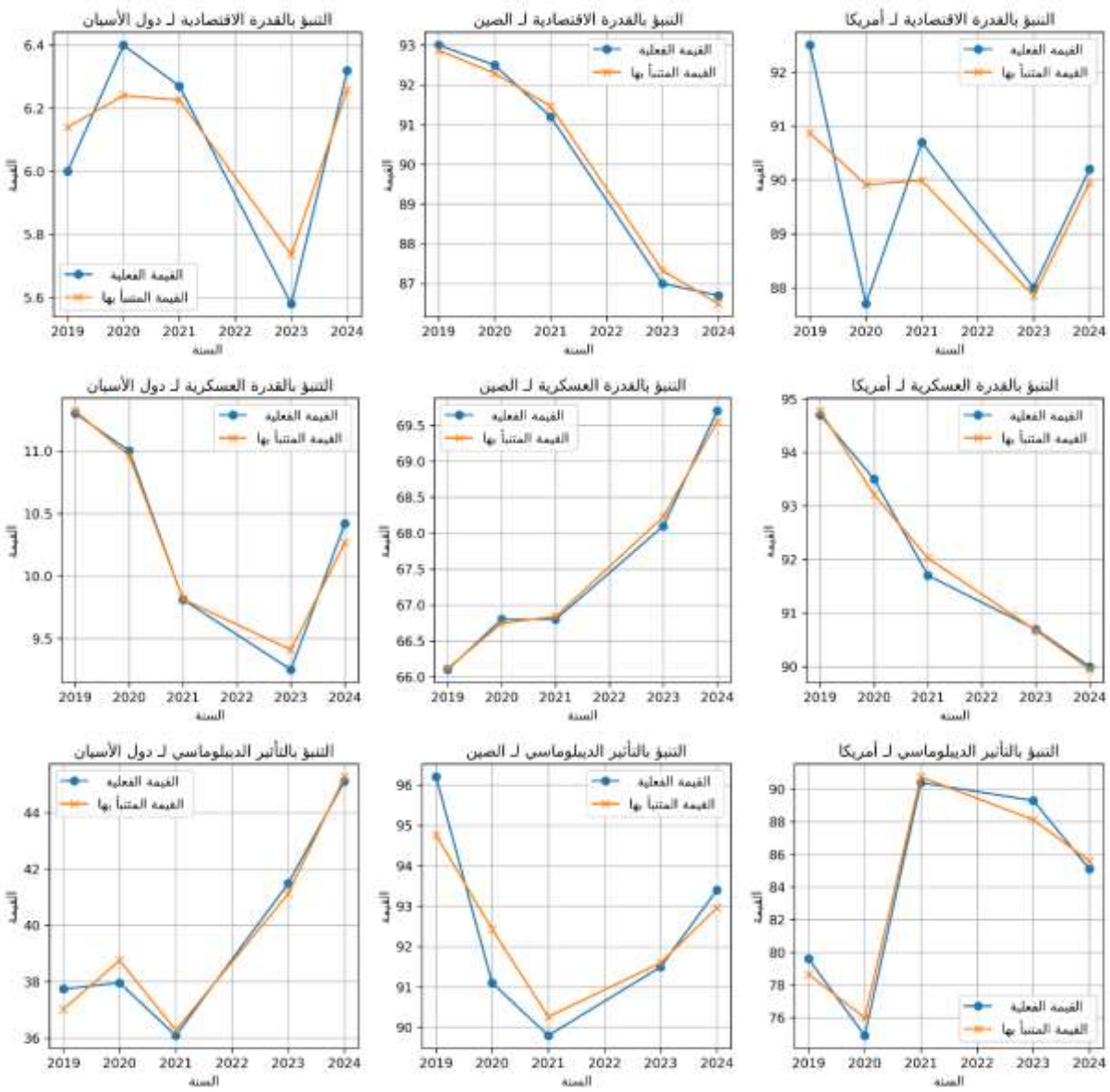
عن طبقة كثيفة (Dense) متكونة من 32 وحدة عصبية، أما طبقة الاخراج فتحتوي على 3 وحدات عصبية والتي توافق عدد القيم المستهدفة للتنبؤ.

– تم إستخدام متوسط الخطأ التربيعي MSE لحساب دالة الخسارة، كما يتم تحديث أوزان الشبكات العصبية عن طريق خوارزمية التحديث (Adam)؛ وهي خوارزمية تحسين فعالة تعتمد على متوسط متحرك للتدرجات (Moving average of the gradients) ومربعاتها لتسريع عملية التعلم وتحسين الاستقرار.

– تدريب نموذج LSTM لعدد كافٍ من التكرارات (500 حقبة) .

بعد تدريب النموذج جيدا تم إختباره ببيانات نفس السنوات لتحديد كفاءة النموذج وكانت النتيجة كما هي موضحة في الشكل 11،حيث تم التنبؤ بالقدرة الإقتصادية، القدرة العسكرية، والتأثير الديبلوماسي للولايات المتحدة الأمريكية. من خلال الشكل(16) نلاحظ أن المنحنيين متطابقين تقريبا وهذا مايؤكد أن القيم المتنبأ بها قريبة جدا من القيم الفعلية.

الشكل(16): القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية للمؤشرات الثلاثة للقوى الثلاثة.



المصدر : من اعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

هناك معايير أخرى لتقييم نماذج التنبؤ والانحدار، أهمها :

- **متوسط الخطأ التربيعي:(Mean Squared Error - MSE)**

متوسط الخطأ التربيعي هو الفرق بين مربع القيم الحقيقية والقيم المتوقعة، يعبر عنه كما يلي:

$$\mathrm{MSE} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}(Y_i_Y_i')^2$$

بحيث :

Y_i: القيمة الحقيقية .

Y_i':القيمة المتنبأ بها.

n :أبعاد البيانات.

يهتم هذا المقياس بالأخطاء الكبيرة وذلك من خلال التربيع، تقاس دقة النموذج به كلما كان أقل قيمة ممكنة.

- **متوسط الخطأ المطلق:(Mean Absolute Error - MAE)**

متوسط الخطأ المطلق هو القيمة المطلقة لمتوسط الفرق بين القيم الحقيقية والمتوقعة,يعبر عنها بالمعادلة التالية :

$$\mathrm{MAE} = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{n}|Y_i_Y_i'|$$

كلما كانت قيمه اقل كلما كان النموذج أدق .

- **معامل التحديد(R-squared - R^2) :**

تتجلى فائدة معامل التحديدR^2 في قياس نسبة التباين في القيم الحقيقية المفسرة من قبل النموذج، تتراوح قيمه بين '0' إذا كان النموذج غير قادر على تفسير أي تباين في البيانات و '1' إذا كان النموذج قادر على تفسير جميع البيانات في البيانات.كما تشير القيمة السالبة إلى مدى ضعف وسوء النموذج قلة دقته. يتم التعبير على معامل التحديد كما يلي :

$$R^2 = 1 - \frac{\sum(Y_i_Y_i')^2}{\sum(Y_i - \overline{Y_i})^2}$$

بحيث :

$\overline{Y_i}$: المتوسط الحسابي للقيم الحقيقية .

نلخص جل قيم هذه المقاييس في الجدول(21) أدناه، حيث نلاحظ أن نموذج الذاكرة طويلة وقصيرة الأمد (LSTM) حقق دقة عالية في التنبؤ من خلال القيمة الصغيرة للخطأ التربيعي .

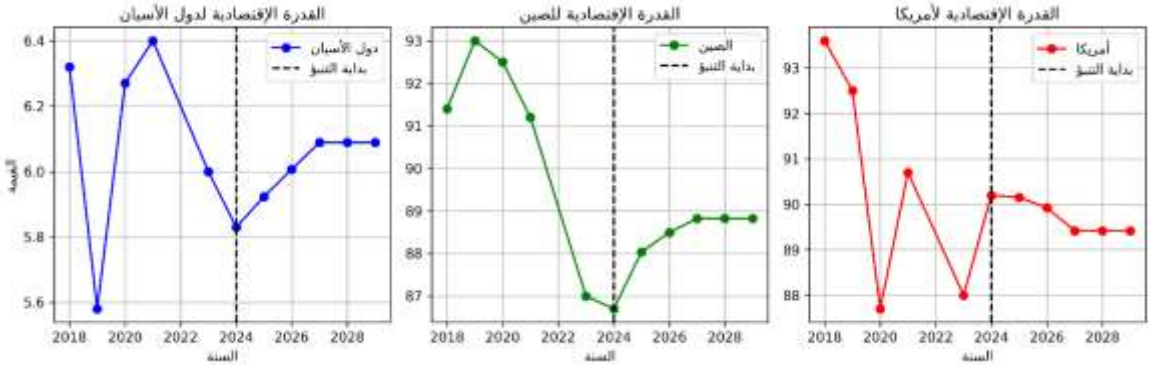
الجدول(20): مقاييس تقييم كفاءة النموذج للمؤشرات الثلاثة.

المؤشرات	المقاييس / الدولة	R^2	MSE	MAE
القدرة الاقتصادية	دول الأسيان	0.8322	0.0150	0.1120
	الصين	0.9922	0.0570	0.2291
	أمريكا	0.4888	1.6265	0.9904
القدرة العسكرية	دول الأسيان	0.9819	0.0102	0.0753
	الصين	0.9946	0.0087	0.0781
	أمريكا	0.9871	0.0394	0.1527
التأثير الديبلوماسي	دول الأسيان	0.9744	0.2681	0.4440
	الصين	0.8281	0.8490	0.7529
	أمريكا	0.9776	0.7723	0.8145

المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

بجانب التحليل والنظر في الواقع الجيوسياسي لدول الأسيان،الصين،و الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا والذي وضح الرؤية جيدا وأعطى شرحا مفصلا لتأثير كل من القوى في المنطقة. يعتبر معرفة التطورات والتنبؤ بالأوضاع السياسية المستقبلية لهذه القوى أمرا مهما للغاية لصناع القرار والسياسيين، حيث يساهم ذلك في تبني إستراتجيات وسياسات إستباقية وإحترازية كما يساهم أيضا في تعزيز التنافس الدولي. لذا قمنا بدراسة إستشرافية عن الموضوع مبرزين بذلك الوضع الإقتصادي، العسكري، والسياسي لكل من دول الآسيان، الصين، وأمريكا خلال السنوات العشر القادمة.

الشكل(17): القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية لمؤشر القدرة الإقتصادية للقوى الثلاثة.

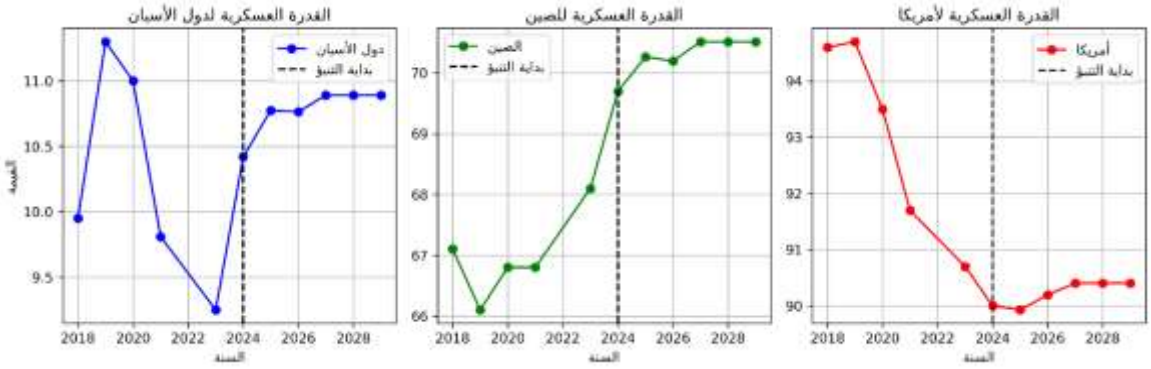


المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

من خلال الشكل رقم (17) يلاحظ أن نتائج التنبؤ للقيم الفعلية تصاعد القوة الاقتصادية للصين وكذلك القوة الاقتصادية لدول الآسيان، عكس ذلك انخفاضها للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يفسر التأثر الايجابي لمنطقة جنوب شرق آسيا بالقوة الاقتصادية الصينية، حيث زادت بنسبها بعد سنة 2024 حتى سنة

2030، مما يدل كذلك أن التأثر والتأثير من خلال دراسة وتنبؤ بايثون حدث بين الصين والآسيان بالايجاب عكس الولايات المتحدة انخفض تأثيرها وتأثرت في قدرتها الاقتصادية في منطقة جنوب شرق آسيا، وهذا ما يدل على أن مبادرة الحزام والطريق لها تأثير كبير في اقتصاديات دول الآسيان عكس المبادرات الاقتصادية الأمريكية في استراتيجيتها الهندو–باسيفيك التي لا تظهر التأثير الإيجابي لها اقتصاديا أو في الآسيان.

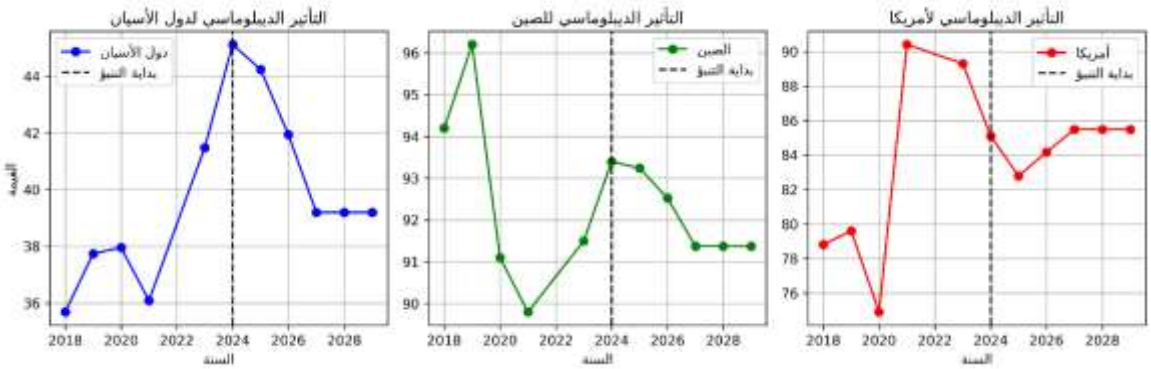
الشكل(18): القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية لمؤشر القدرة العسكرية للقوى الثلاثة.



المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

يلاحظ من الشكل (18) أن القوة العسكرية الأمريكية في آسيا لا تزال متفوقة على الصين وبالكاد لا يوجد تأثير وتأثر في منطقة جنوب شرق آسيا، حيث يبرز منحنى التنبؤ أن الولايات المتحدة تتجاوز نسبة 90% حتى بعد سنة 2024، وأن الصين لا تزال بعيدة عسكريا في قوتها عن الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة طفيفة جدا، أما دول الآسيان في متوسط قوة دولها مستقرة في قوتها العسكرية خاصة بعد سنة 2027، ما يفسر أن الآسيان لم تنظم إلى المبادرات الأمنية العسكرية (الرباعية– أوكوس) حتى يحدث تأثير أو تغير في القوة العسكرية للآسيان.

الشكل(1219): القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية لمؤشر التأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة.



المصدر : من إعداد الباحث بإستخدام برنامج بايثون.

يلاحظ من الشكل (19) أن التأثير الدبلوماسي الصيني في آسيا بدأ في الانخفاض بداية من سنة 2025، وهذا يدل على هناك نزاع سياسي بين الصين ودول الآسيان يؤدي إلى أزمات سياسية بالأحرى في نزاع بحر الصين الجنوبي، ثم يستقر بداية من سنة 2027 في نسبة تتجاوز (91%)، أما فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية ينخفض تأثيرها الدبلوماسي إلى غاية نهاية سنة 2025 ليعود إلى تصاعده حتى سنة 2027 ويستقر بعدها وهذا يدل على أن الولايات المتحدة ستنتهج استراتيجية جديدة في سياستها الخارجية لاستقطاب دول آسيا عامة ودول الآسيان خاصة بداية من سنة 2026، كما يتضح أن القيم المتوسطة لدول الآسيان تنخفض إلى غاية سنة 2027 حيث تستقر إلى غاية 2030 وهذا ما يفسر أن الآسيان تأثرت بالاستراتيجيات التنافسية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال النتائج لبرنامج بايثون التنبؤية القريبة جدا من الدقة، يتضح أن أقرب السيناريوهات المستقبلية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا سيكون السيناريو الأول **السيناريو الأول: البحث عن السلام والازدهار والتعايش التنافسي**، وهذا حسب مؤشرات القوى (الاقتصادية، العسكرية، التأثير الدبلوماسي) يظهر تفوق الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا، والصعود الصيني اقتصاديا كقوة اقتصادية عالمية وتأثيرها الإقليمي، كما تظهر الدبلوماسية الخارجية للآسيان وتأثيرها في إحداث التوازن (المركزية) والتعايش بين التنافس الاستراتيجي بين القوتين في تنافسها.

خلاصة الفصل

انتهجت الصين والولايات المتحدة عدة استراتيجيات تهدف في غالبها إلى حماية مصالحها وأمنها القومي، وذلك من خلال استعمال القوة باختلافها لتضخيم قوتها وبلوغ مرحلة السيطرة والنفوذ على المناطق الحيوية في منطقة جنوب شرق آسيا، سواء في المجال الاقتصادي الذي تعتبر فيه دول الآسيان منطقة خصبة للاستثمار أو الجيواستراتيجي من خلال أهمية المسطحات والممرات البحرية في الملاحة البحرية التي تعتبر أهم المناطق أهمية في العالم، أو سياسات الجذب من خلال القوة الناعمة التي تحاول كل منهما نشر قيمها الثقافية في المنطقة.

ينعكس التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا بعديد التأثيرات وخاصة إذا تجاوز حدته ليصل إلى مرحلة الصراع، مما يفقد دول الآسيان بوصلتها السياسية في دورها الرئيسي في مركزيتها ويهدد وحدتها الإقليمية بعد أكثر من نصف قرن من التكتل، وهذا ما ألزم دول المنطقة في اتخاذ استراتيجيات توازن بين القوتين حتى لا يكون التأثير بشكل سلبي على دورها الرئيس في المنطقة، وعدم إغفالها في أهم القضايا الأمنية المتعلقة بالمنطقة.

يظهر الهدف الرئيسي من تنافس القوتين في منطقة جنوب شرق آسيا، من خلال استراتيجيات الصين التي تبرز كقوة عالمية صاعدة محاولة إضعاف الدور الأمريكي في المنطقة وعدم تدخلها في الشؤون الآسوية، كما تعمل الصين وإبعاد سياسة الاحتواء التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الهندو–باسيفيك من خلال خلق تحالفات بأغلب دول المنطقة وخاصة الدول التي لها وزن استراتيجي كاليابان والهند، كما تعمل الصين على فتح آفاق جديدة لجذب دول المنطقة كمبادرة الحزام والطريق التي استطاعت لحد ما جذب أغلب دول الآسيان رغم الأزمات الأمنية في بحر الصين الجنوبي.

الخـاتمـة

إن الأهمية الجيواستراتيجية التي تميز منطقة جنوب شرق أسيا بصفة خاصة عن شرق آسيا، تتجلى في الإمكانيات التي تزخر بها، وذلك من خلال موقعها الجغرافي المحتوي للمسطحات والممرات المائية ذات البعد الجيوبوليتكي الدولي كممر ملقا وبحر الصين الجنوبي الذي تمر به ثلث التجارة العالمية، بالإضافة إلى الموارد الاقتصادية التي تعتبر المناخ الجيد للاستثمار وحركة رؤوس الأموال؛ فهي تحتل المرتبة الخامسة عالميا بعد كل من الولايات المتحدة، الصين، اليابان وألمانيا.

جاءت إدارة أوباما إلى السلطة مع الإعلان بأن الولايات المتحدة ترى مستقبلها في آسيا باستراتيجية إعادة التوازن نحو آسيا تعكس فهما دقيقا أن مستقبل النظام العالمي وحافة التنمية الاقتصادية يكمنان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لكن أوباما لم يكن قادرا على إخراج الولايات المتحدة من انشغالها بالشرق الأوسط، ولم تؤدي إعادة التوازن إلى تحول حاسم في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت مقاربة إدارة أوباما تجاه التعاون الإقليمي والتعاون متعدد الأطراف بشكل عام تتماشى مع الموقف الأمريكي الثابت لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتأسيس الولايات المتحدة لمؤسسات دولية تعزز قوتها بين حلفائها، ولتشكيل ما يمكنها من النظام الدولي لحماية مصالحها.

تولى ترامب إدارة الولايات المتحدة الأمريكية باستراتيجية جديدة تغير مفاهيم التوسع من آسيا–الباسيفيك إلى الهندو– الباسيفيك، ليوطد العلاقات أكثر مع حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة إحياء المبادرات الأمنية وخلق مبادرات اقتصادية جديدة تساهم في إيرادات تضخ الأموال في الخزينة الأمريكية، بالرغم أن اهتمامه لم يكن لمنطقة جنوب شرق آسيا، ويظهر هذا في عدم تقديره للقمم التي تنظمها الآسيان، وكذلك مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع في بحر الصين الجنوبي التي جعلت دول الآسيان في حالة حيرة وفقدان الثقة لبعض الدول من المواقف الأمريكية.

حاول بايدن وضع استراتيجيات تركز في أغلبها على الجانب العسكري والاقتصادي، وتهدف إلى حصر الاقتصاد الصيني واحتواء الصين في مبادراتها الاقتصادية التوسعية لأجل الحفاظ على هيمنتها سواء على مستوى منطقة الهندو–باسيفيك أو عالميا، لتظهر الاستراتيجية الأمريكية من خلال إدراتي ترامب وبايدن عدم الاهتمام الواضح لمنطقة جنوب شرق آسيا وإعطائها أولويات في أجنداتها السياسية، بالرغم من هذا لم يمنع الولايات المتحدة من تسيد المنطقة عسكريا من خلال القوات العسكرية المتواجدة في منطقة جنوب شرق

آسيا التي تحتويها منطقة الهندو–باسيفيك، بالإضافة إلى حجم الاستثمار الأمريكي في دول الآسيان الذي جعل منها المرتبة الأولى في المنطقة الذي بلغ 74,4 مليار دولار خلال سنة 2023.

انتهجت الصين مبادرة الحزام والطريق التي تعتبر الدعامة الاقتصادية لها في التوسع والنفوذ الإقليمي في المنطقة من خلال المشاريع الضخمة التي تتبناها في مبادرتها، وهذا ما يساهم في جذب دول الآسيان في الاستثمار الاقتصادي، لكن هذا لا يبعد تخوف دول الآسيان من أزمة الوقوع في الديون التي كانت فيها سيريلانكا ضحية للصين من خلال الديون التي أدت بالصين إلى استغلال ميناء حامبانتوتا السيريلانكي بالإيجار لمدة 99 سنة بعد أن فشلت في سداد القرض المرتبط به.

بالإضافة إلى ذلك لا يخفى النزاع الصيني ودول الآسيان في بحر الصين الجنوبي الذي تدعي فيه عديد الدول الآسيانية بأحقيتها في بعض الجزر المتواجدة في البحر، وتعنت الصين بأحقيتها التاريخية لها حتى بعد صدور حكم دولي يقر بأحقية بعض دول الآسيان لهذه الأقاليم، قابلت الصين الحكم الدولي بالرفض وباشرت في عسكرة الجزر الاصطناعية.

إلتقت الاستراتيجيات الصينية والأمريكية في نقطة تقاطع مع بعضها في إقليم جنوب شرق آسيا، حيث ظهر تنافس استراتيجي بين القوتين يعمل كل منهما على التضييق على قدرات الآخر وتحييده في المنطقة، إذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية الصعود الصيني مهددا لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة، كما ترى الصين الولايات المتحدة الأمريكية أنها تتدخل في الشؤون الآسيوية، وخاصة الأزمة الأمنية في بحر الصين الجنوبي.

على اعتبار أن المؤسسات الدولية والإقليمية تلعب أدوارا أساسية في الحفاظ على النظام والسلام في النظام الدولي كقوة رائدة من الأكثر إنتاجية وفاعلية أن تمارس الصين النفوذ من خلال مؤسسات شرعية بدلا من القوة القسرية أو الهياكل البدائية المصممة لتسهيل التعاون على أساس كل حالة على حدا، حيث تضر الصين بمصالحها الخاصة من خلال إضعاف رابطة دول جنوب شرق آسيا.

تشعر الصين أن تصرفاتها مبررة، وأنها على الأقل لا تختلف كثيرا وأقل عدوانية وتدخلا، عكس ما قامت به الولايات المتحدة في الدفاع عن مصالحها المتصورة على مدى عقود، حيث كانت التدخلات الأمريكية في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأماكن أخرى مدمرة للغاية وغير منتجة.

دفعت آسيان بأجندة تأخذ في الاعتبار مصالح القوى الكبرى واستغلال الفرصة التي أتاحتها المنافسة بين الصين والولايات المتحدة، حيث يسعى كل منهما لتعزيز وجوده في منطقة جنوب شرق آسيا، تحاول آسيان استغلال تعاونها مع هذه القوى الكبرى لتلبية احتياجاتها التنموية، متجنبة أن تُستخدم كقطعة شطرنج من قبل أي من القوى الكبرى.

لم يؤثر التنافس الاستراتيجي المتصاعد بين الصين والولايات المتحدة بعد على علاقات الصين والآسيان، حيث أصبحت الصين والآسيان أكبر شريك تجاري متبادل لبعضهما البعض واستمرار النمو في التجارة الثنائية بين الصين والآسيان، كما تم إطلاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة، بدعم من الصين والآسيان في الوقت نفسه، بالإضافة الى تعزيز وتطوير التعاون بين الصين والآسيان في الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر وتغير المناخ وغيرها من المجالات، كما قدمت الآسيان ردود فعل إيجابية على مبادرات اقترحتها الصين، حيث اتخذت كل من رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين موقفا عمليا وعقلانيا بشأن قضية بحر الصين الجنوبي، مما أدى إلى دفع عملية التشاور بشأن مدونة قواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي.

أصبحت رابطة دول جنوب شرق آسيا أكثر حذرا، حيث اشتدت المنافسة بين الصين والولايات المتحدة. مما أعطى الأولوية للبقاء بعيدا عن الأضواء في التعامل مع قضية بحر الصين الجنوبي التي تنطوي على خطر استخدامها من قبل الولايات المتحدة لاحتواء الصين.

يظل الأمن نقطة التركيز في التعاون بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث تعتبر النخب في آسيان النفوذ السياسي والاستراتيجي الإقليمي للولايات المتحدة أقل من ذلك الخاص بالصين، لكن المستجيبين يرحبون بشكل متزايد بدور الولايات المتحدة في الشؤون الإقليمية، وأيضا يشير إلى نيتها الاعتماد على الولايات المتحدة في مواجهة الصين، وهو ما يتجلى بشكل كبير في التعاون بين الولايات المتحدة وآسيان في قضايا مثل مكافحة الصيد غير القانوني وتعزيز الوعي البحري، وتفضل آسيان أن تكون الولايات المتحدة رادعًا بدلا من التدخل مباشرة، مما يمنح آسيان ورقة ضغط عند التفاوض مع الصين، سيصبح بحر الصين الجنوبي ساحة للتنافس بين الصين والولايات المتحدة مما سيغير من موقف الصين تجاه آسيان.

استنتاجات الدراسة

- يظهر مفهوم الأمن كبنية معقدة تتجاوز الحدود العسكرية التقليدية لتشمل جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية.

- تطور مفهوم الأمن على مر العقود يعكس تحولاً في الأولويات الدولية والاستراتيجيات النهائية للدول.

- ينقسم الأمن إلى مستويات تحليل متعددة، من الفرد إلى الدولة إلى النظام العالمي، مما يعكس تعقيد العلاقات الدولية.

- الأمن يغطي أبعادا متنوعة تتضمن الجغرافيا السياسية، الأمن الإنساني والاقتصاد الإقليمي والأمن السيبيراني والبيئي.

- النظريات المفسرة للأمن تراوح بين الواقعية التي تركز على الدولة والقوة، والنظريات الليبرالية التي تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤسسية ومدرسة كوبنهاجن من خلال الهوية المجتمعية الثقافية.

- التوازن في النظام الدولي يظل عرضة للتغيير مع التصاعد المستمر للتنافس بين القوى العظمى مثل الصين والولايات المتحدة.

توصلت الدراسة إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في جنوب شرق آسيا يشكل عاملا رئيسيا في صياغة الأمن الإقليمي، حيث أن تكثيف النشاط العسكري والتحركات الاقتصادية في المنطقة يعكس الأهمية الاستراتيجية التي يوليها كلا البلدين لهذه المنطقة الجغرافية، حيث يتجلى الأثر الواضح لهذا التنافس يتجلى في تشكيل تحالفات جديدة واستقطاب الدول الإقليمية إلى أحد الجانبين، مما يضاعف من تعقيدات المشهد الأمني السياسي في المنطقة.

من أبرز الاستنتاجات أن الصين والولايات المتحدة تستمران في تعزيز وجودهما العسكري والدبلوماسي في المنطقة، مما يفرض تحديات كبيرة على استقرارها.

تفتح هذه الاستنتاجات الباب لدراسات مستقبلية تركز على قياس وتقييم أثر هذا التنافس على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جنوب شرق آسيا من خلال:

- الاستراتيجيات الجيواستراتيجية للصين والولايات المتحدة التي تلعب دورا متزايد الأهمية في تحديد معالم السياسة والأمن في منطقة جنوب شرق آسيا.

– يشكل الصراع في بحر الصين الجنوبي نقطة رئيسية في التوترات الإقليمية، مع تأثيرات مباشرة على الأمن الإقليمي والدولي.

– مما لا شك فيه أن مبادرة الحزام والطريق ومحاولات الهيمنة الاقتصادية الأمريكية تسهمان في إعادة تشكيل الديناميات الاقتصادية والسياسية.

– التنافس التكنولوجي بين الصين والولايات المتحدة يبرز كعامل حاسم في تعزيز الفعالية الاقتصادية والثقافية لكلا الجانبين.

التوصيات

– كما تبرز أهمية دعم مبادرات التنمية الاقتصادية والبنية التحتية الإقليمية باعتبارها وسيلة لتعزيز الاستقرار والسلام، وبهذا السياق يمكن للدول في المنطقة أن توحد جهودها لبناء شراكات استراتيجية قائمة على المصالح المشتركة بدلا من الارتهان لصراعات القوى الكبرى.

– يجب على رابطة دول جنوب شرق آسيا تفادي الدخول أي محاور تنافسية والمحافظة على سياسة الحياد لضمان استقرارها الإقليمي.

– ضرورة تحسين الحوار الإقليمي بين الأطراف المعنية والعمل على إنشاء آليات دبلوماسية يمكن من خلالها إدارة التنافس بين القوى الكبرى بشكل يضمن الاستقرار، ومن المهم أيضا للدول الإقليمية تعزيز قدراتها الذاتية في وجه هذه المنافسة للحفاظ على استقلالية قرارها السياسي، كما أن التركيز على الأبعاد غير العسكرية مثل التعاون الاقتصادي والبيئي، يمكن أن يوفر أرضية مشتركة لتقليل حدة التوترات الإقليمية.

– من الضروري دراسة أنواع القوة والتحولات الجارية في التوازنات الدولية بشكل معمق، وفهم ديناميكيات القوة وأساليب تفعيلها يمكن أن يحسن القدرة على التنبؤ بالتحولات الاستراتيجية وكيفية تحقيق الهيمنة أو التصدي لها في المنطقة.

– يتطلب الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين التنافس الدولي وتأثيره على الاستقرار العالمي، كما يتعين على الحكومات الإقليمية والدولية التفكير في الطرق التي يمكن اتباعها لتقليل الفوضى وإعادة تشكيل النظام الدولي بطرق تميل للسلام والاستقرار.

– ينبغي على الدول الفاعلة وصناع القرار دراسة الركائز البنيوية لمنطقة جنوب شرق آسيا بعمق لتحديد النقاط الحيوية التي تؤثر في التوازن الإقليمي والدولي، وتطوير سياسات تفاعلية معها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

– تقدير الأهمية الجغرافية والسياسية والاقتصادية لجنوب شرق آسيا، وفهم تأثيرها على الفاعلين الدوليين مثل الصين والولايات المتحدة والهند، لضمان صياغة استراتيجيات مناسبة تراعي تعقيدات المنطقة وتأثيراتها.

الملاحق

الملحق رقم (01) :

مؤشرات القوة لدولة الصين خلال الفترة (2018-2024)

الصين		السنوات												
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	91.4	100.0	93.0	100.0	92.5	100.0	91.2	98.3			87.0	100.0	86.7	100.0
	التأثير الدولي		83.7		86.5		87.2		89.6				90.5		87.9
	التكنولوجيا		73.5		78.5		77.1		73.8				70.1		66.6
	الاتصال		100.0		100.0		98.2		95.8				74.6		79.1
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	67.1	33.1	66.1	35.3	66.8	42.3	66.8	45.1			68.1	40.9	69.7	37.3
	القوات المسلحة		99.0		92.1		89.0		82.9				83.3		83.3
	الأسلحة والمنصات		58.3		60.5		60.4		59.5				63.9		68.9
	القدرات المميزة		66.3		70.1		68.9		70.8				72.3		74.4
	الوضع العسكري الآسيوي		95.6		79.8		82.2		85.8				92.0		97.3
المرونة	الاستقرار الداخلي	70.4	53.0	70.5	55.8	70.6	54.6	74.4	64.2			70.4	63.0	70.6	56.9
	أمن الموارد		41.8		38.6		41.0		46.5				41.8		59.8
	الأمن الجيواقتصادي		100.0		100.0		100.0		99.4				83.0		75.0
	الأمن الجيوسياسي		84.3		84.9		85.2		85.4				86.2		85.5
	الردع النووي		71.9		72.2		71.5		75.7				75.0		73.7
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	84.0	100.0	85.6	100.0	85.7	100.0	75.2	82.2			72.9	83.3	71.1	87.8
	الموارد الدفاعية2035		79.1		85.7		89.3		77.2				73.8		58.1
	الموارد العامة 2035		100.0		100.0		97.6		87.4				84.5		87.8
	الموارد الديموغرافية 2035		46.0		46.0		45.5		45.5				41.4		41.4
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	94.1	100.0	97.5	100.0	98.9	100.0	99.0	100.0			98.3	99.6	98.1	100.0
	روابط الاستثمار الإقليمية		83.2		92.9		97.0		97.0				95.6		100.0
	الدبلوماسية الاقتصادية		100.0		100.0		100.0		100.0				100.0		93.8
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	21.7	6.7	24.1	7.2	24.1	7.1	24.1	7.0			23.7	6.9	23.6	6.4
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		38.3		43.1		41.6		42.0				40.9		37.9
	شراكات الدفاع العالمية		18.4		19.8		23.0		22.3				22.7		29.2
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	94.2	100.0	96.2	100.0	91.1	100.0	89.8	98.3			91.5	98.3	93.4	98.7
	القوة متعددة الأطراف		82.6		89.1		91.0		90.8				94.0		85.6
	السياسة الخارجية		100.0		99.5		82.3		80.2				82.2		95.8
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	56.2	52.7	58.3	56.5	61.9	63.2	57.7	60.5			47.4	61.5	47.0	62.1
	تدفقات المعلومات		17.2		19.2		22.1		19.8				17.5		13.0
	التبادلات البشرية		100.0		100.0		100.0		91.7				58.4		60.9

المصدر: من إعداد الباحث بناء على

The **Lowy Institute's Asia Power Index ,**Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index

الملحق رقم (02):

مؤشرات القوة للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الآسيوية خلال الفترة (2018-2024)

امريكا		السنوات											
المؤشرات الكلية	المؤشرات الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	93.6	85.8	92.5	82.1	87.7	70.7	90.7	81.6			88.0	81.7	90.2	80.1
	التأثير الدولي		100.0		100.0		100.0		99.4				99.4		99.9
	التكنولوجيا		100.0		100.0		100.0		98.2				93.8		98.4
	الاتصال		96.3		98.3		97.0		92.5				83.2		92.9
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	94.6	100.0	94.7	100.0	93.5	100.0	91.7	100.0			90.7	100.0	90.0	100.0
	القوات المسلحة		73.0		73.6		72.1		68.6				68.4		65.9
	الأسلحة والمنصات		100.0		100.0		99.2		98.7				97.4		96.5
	القدرات المميزة		100.0		100.0		97.2		94.7				93.2		94.3
	الوضع العسكري الآسيوي		100.0		100.0		100.0		95.9				94.3		91.3
المرونة	الاستقرار الداخلي	85.2	76.1	85.3	79.4	86.3	73.3	86.9	74.3			83.3	72.6	85.0	76.9
	أمن الموارد		53.2		52.1		66.0		70.8				68.6		80.8
	الأمن الجيواقتصادي		99.1		99.2		99.3		97.7				81.3		73.9
	الأمن الجيوسياسي		100.0		100.0		100.0		99.9				99.8		100.0
	الردع النووي		92.3		91.4		90.0		89.8				89.8		89.8
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	78.8	82.4	78.5	81.1	75.5	79.3	80.5	76.5			75.9	77.3	79.5	75.9
	الموارد الدفاعية2035		100.0		100.0		84.9		100.0				93.2		100.0
	الموارد العامة 2035		83.0		83.5		86.5		86.3				84.5		89.6
	الموارد الديموغرافية 2035		41.4		41.2		42.4		52.4				39.9		43.3
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	68.1	34.5	67.6	33.4	61.7	31.3	51.1	30.7			53.7	33.2	57.1	35.8
	روابط الاستثمار الإقليمية		100.0		100.0		90.2		82.8				90.5		92.1
	الدبلوماسية الاقتصادية		70.0		69.9		64.1		37.8				34.6		41.2
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	84.2	100.0	86.0	100.0	85.1	99.2	83.4	98.6			84.6	98.6	85.1	91.9
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		60.4		65.0		63.7		60.4				62.9		70.8
	شراكات الدفاع العالمية		100.0		100.0		100.0		99.3				100.0		100.0
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	78.8	87.4	79.6	83.9	74.9	84.1	90.4	81.3			89.3	80.8	85.1	81.5
	القوة متعددة الأطراف		100.0		100.0		100.0		100.0				96.0		90.9
	السياسة الخارجية		48.9		54.8		45.5		89.8				91.0		82.9
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	87.2	100.0	86.7	100.0	84.2	94.8	85.0	100.0			80.9	98.3	80.9	100.0
	تدفقات المعلومات		100.0		100.0		100.0		99.7				93.8		88.0
	التبادلات البشرية		57.4		55.5		54.1		50.3				44.7		48.4

المصدر: من إعداد الباحث بناء على

The **Lowy Institute's Asia Power Index ,**Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index

الملحق رقم (03):
مؤشرات القوة لدول الأسيان خلال الفترة (2018-2024)

1.3. مؤشرات القوة لدولة أندونيسيا خلال الفترة (2018-2024):

السنوات														اندونيسيا	
2024		2023		2022		2021		2020		2019		2018		الجزئية	الكلية
الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية			الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية		
13.1	9.7	13.1	8.6			12.5	9.0	13.2	9.4	13.6	8.7	13.8	8.7	الحجم	**القدرة الاقتصادية**
1.5		1.5				1.5		1.5		1.6		1.5		التأثير الدولي	
7.8		5.5				8.2		9.3		8.0		7.9		التكنولوجيا	
12.9		10.0				10.3		9.9		6.9		6.7		الاتصال	
1.5	15.7	1.7	14.6			2.0	14.8	2.0	16.3	1.8	16.8	1.7	16.2	الإنفاق الدفاعي	**القدرة العسكرية**
25.6		24.4				27.1		30.7		31.3		28.4		القوات المسلحة	
8.8		8.0				8.2		8.4		8.1		8.7		الأسلحة والمنصات	
15.3		13.5				14.8		16.1		16.2		15.7		القدرات المميزة	
42.9		40.2				32.6		36.5		40.9		41.0		الوضع العسكري الأسيوي	
42.6	32.0	40.7	33.8			40.2	36.8	37.3	35.3	44.2	36.4	46.5	37.3	الاستقرار الداخلي	**المرونة**
47.2		51.7				51.6		45.7		43.9		47.2		أمن الموارد	
53.3		63.1				81.4		81.5		83.3		85.3		الأمن الجيواقتصادي	
39.8		37.6				37.4		37.0		36.8		34.3		الأمن الجيوسياسي	
0.0		0.0				0.0		0.0		0.0		0.0		الردع النووي	
12.1	12.7	10.4	11.5			9.8	11.6	10.5	13.1	10.8	12.8	11.1	13.3	الموارد الاقتصادية 2035	**الموارد المستقبلية**
3.8		4.1				4.1		4.7		4.8		4.9		الموارد الدفاعية 2035	
18.2		14.7				14.5		15.6		15.0		16.3		الموارد العامة 2035	
16.5		17.3				19.0		22.8		21.7		21.9		الموارد الديموغرافية 2035	
10.4	17.7	5.6	12.6			5.3	12.3	6.2	12.3	6.0	11.4	6.2	11.8	العلاقات التجارية الإقليمية	**العلاقات الاقتصادية**
9.6		3.8				4.3		4.3		4.9		4.9		روابط الاستثمار الإقليمية	
35.8		31.0				29.7		28.9		25.3		26.2		الدبلوماسية الاقتصادية	
0.0	19.1	0.0	14.8			0.0	15.3	0.0	16.2	0.0	19.2	0.0	17.2	شبكة التحالف الإقليمي	**شبكات الدفاع**
46.7		36.0				37.3		39.7		47.4		42.5		دبلوماسية الدفاع الإقليمية	
2.0		1.8				2.2		1.8		1.1		1.0		شراكات الدفاع العالمية	
53.7	65.6	54.5	60.4			54.5	54.0	56.1	52.3	50.9	57.5	53.5	51.4	الشبكة الدبلوماسية	**التأثير الدبلوماسي**
76.8		66.0				63.8		64.1		67.4		56.0		القوة متعددة الأطراف	
66.2		60.7				43.7		36.8		54.1		44.8		السياسة الخارجية	
19.5	22.5	15.6	14.2			13.2	15.9	16.7	18.8	16.3	18.1	14.4	17.7	الإسقاط الثقافي	**التأثير الثقافي**
5.0		2.4				2.3		4.6		4.8		7.2		تدفقات المعلومات	
44.0		24.3				33.1		35.7		33.7		32.6		التبادلات البشرية	

2.3.مؤشرات القوة لدولة ماليزيا خلال الفترة (2018-2024):

ماليزيا		السنوات											
		2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	8.5	3.8	8.6	3.8	9.0	3.6	8.2	3.3			7.5	3.5	8.6	3.6
	التأثير الدولي		2.4		2.3		2.0		1.8				1.6		1.6
	التكنولوجيا		20.8		21.1		22.1		19.8				16.5		17.4
	الاتصال		11.9		11.9		13.6		12.5				12.3		16.5
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	11.5	1.0	12.0	1.0	11.0	1.0	8.7	1.0			7.7	0.7	9.2	0.7
	القوات المسلحة		13.6		11.3		13.1		11.1				9.0		10.5
	الأسلحة والمنصات		8.7		7.7		7.4		5.4				5.8		6.9
	القدرات المميزة		10.5		12.9		11.5		9.4				8.4		11.1
	الوضع العسكري الآسيوي		38.1		44.2		34.6		25.5				21.5		24.2
المرونة	الاستقرار الداخلي	36.5	70.7	36.2	70.2	36.5	73.5	37.3	74.5			33.6	72.6	32.4	71.3
	أمن الموارد		52.6		51.6		50.3		53.5				51.6		59.6
	الأمن الجيواقتصادي		74.1		73.6		73.7		73.9				56.3		42.6
	الأمن الجيوسياسي		11.3		11.3		11.4		11.4				11.5		11.7
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	7.0	4.1	6.6	4.1	7.4	4.2	6.3	3.1			5.7	3.1	6.5	3.5
	الموارد الدفاعية 2035		2.7		2.6		2.3		2.0				1.8		1.6
	الموارد العامة2035		13.9		12.8		13.6		11.8				10.7		13.1
	الموارد الديموغرافية2035		5.6		5.5		8.6		7.1				6.2		6.3
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	21.9	8.8	22.1	8.5	20.1	8.8	18.1	7.5			18.2	8.3	19.0	10.3
	روابط الاستثمار الإقليمية		15.9		15.1		11.0		8.7				8.8		8.7
	الدبلوماسية الاقتصادية		44.0		46.1		44.0		41.3				40.5		41.3
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	29.9	0.0	30.8	0.0	20.5	0.0	18.6	0.0			18.4	0.0	16.0	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		74.3		76.7		50.9		46.4				46.0		39.9
	شراكات الدفاع العالمية		0.6		0.5		0.7		0.4				0.1		0.4
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	41.2	46.9	52.3	44.8	47.1	50.0	38.2	47.1			43.8	47.1	52.9	47.8
	القوة متعددة الأطراف		48.1		50.6		61.0		52.1				60.4		64.3
	السياسة الخارجية		28.7		61.4		30.4		15.6				23.9		46.5
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	32.8	23.3	32.7	24.8	29.8	23.8	25.8	21.0			24.7	26.3	28.9	30.5
	تدفقات المعلومات		10.0		11.8		12.5		8.8				7.7		7.4
	التبادلات البشرية		68.3		64.2		55.0		49.3				39.6		48.4

3.3 مؤشرات القوة لدولة الفليبين خلال الفترة (2018-2024):

الفلبين		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	5.1	3.6	5.8	3.6	6.7	3.5	5.9	3.4			5.0	3.7	5.6	3.9
	التأثير الدولي		1.1		1.0		1.0		1.0				1.0		1.1
	التكنولوجيا		11.9		15.5		16.5		13.1				10.9		12.7
	الاتصال		5.4		5.6		8.9		8.5				5.9		6.6
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	4.4	0.7	6.4	0.7	6.1	0.8	5.7	0.8			5.9	0.7	8.0	0.8
	القوات المسلحة		10.1		15.2		14.9		11.6				9.3		12.8
	الأسلحة والمنصات		2.9		1.8		1.5		2.2				2.1		3.6
	القدرات المميزة		2.8		4.7		4.6		4.3				5.4		7.8
	الوضع العسكري الأسيوي		8.2		16.1		14.3		15.9				20.1		24.5
المرونة	الاستقرار الداخلي	23.0	22.0	22.7	22.5	22.8	25.3	23.9	25.1			21.1	26.0	20.2	30.8
	أمن الموارد		19.5		19.0		17.7		25.4				22.7		19.5
	الأمن الجيواقتصادي		65.2		63.7		62.7		61.5				47.7		40.3
	الأمن الجيوسياسي		24.7		24.7		24.4		24.3				24.2		24.7
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	5.1	2.6	5.3	2.7	5.9	2.6	4.5	2.6			4.7	2.8	6.7	3.5
	الموارد الدفاعية2035		1.8		1.9		1.9		1.5				1.7		2.0
	الموارد العامة 2035		5.9		6.2		7.0		6.3				5.8		9.5
	الموارد الديموغرافية 2035		11.3		11.4		13.3		7.8				9.4		12.6
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	9.5	2.5	9.7	2.8	9.7	2.8	9.9	2.6			10.0	2.6	10.7	3.0
	روابط الاستثمار الإقليمية		2.3		2.1		3.2		2.9				2.9		3.2
	الدبلوماسية الاقتصادية		26.2		26.7		25.4		26.4				26.9		28.3
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	22.8	28.8	23.5	28.2	22.4	28.0	21.5	27.7			19.6	27.6	18.9	22.4
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		28.2		30.5		27.9		25.9				21.2		24.6
	شراكات الدفاع العالمية		0.2		0.2		0.3		0.3				0.3		0.7
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	33.3	30.9	34.6	30.0	33.1	36.7	35.1	37.8			37.1	37.8	49.2	39.1
	القوة متعددة الأطراف		44.4		43.8		45.5		47.6				53.2		56.7
	السياسة الخارجية		24.5		29.9		17.1		20.0				20.3		51.7
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	15.1	10.4	15.3	10.5	12.2	10.2	11.3	8.4			11.0	9.7	12.5	10.9
	تدفقات المعلومات		2.7		2.6		3.9		1.9				1.8		1.3
	التبادلات البشرية		34.0		34.4		23.3		24.5				22.0		25.8

4.3. مؤشرات القوة لدولة سنغافورة خلال الفترة (2018-2024):

سنغافورة		السنوات												
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	16.2	2.1	16.6	2.1	16.4	1.9	15.5	2.1			14.1	2.2	14.9	2.1
	التأثير الدولي		9.0		10.7		11.1		10.5				11.3		10.4
	التكنولوجيا		37.6		39.0		37.3		35.6				32.6		34.7
	الاتصال		30.1		29.2		29.6		27.1				22.2		25.3
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	25.1	1.8	25.2	1.9	24.4	1.9	23.9	1.9			24.4	1.7	24.5	1.6
	القوات المسلحة		27.4		27.6		27.5		26.7				26.7		24.2
	الأسلحة والمنصات		16.5		17.3		16.8		16.4				16.2		16.1
	القدرات المميزة		34.7		36.0		34.6		34.0				35.6		36.8
	الوضع العسكري الأسيوي		64.4		59.4		56.5		55.8				57.2		60.9
المرونة	الاستقرار الداخلي	32.2	100.0	31.6	100.0	32.8	96.8	33.7	100.0			28.3	100.0	29.5	100.0
	أمن الموارد		12.9		6.7		15.4		17.8				5.1		19.4
	الأمن الجيواقتصادي		48.9		49.7		51.3		50.9				32.7		25.8
	الأمن الجيوسياسي		22.2		24.4		24.1		23.9				23.7		21.4
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	6.9	3.3	7.0	3.4	7.2	3.4	6.7	2.6			6.7	2.8	7.2	2.7
	2035الموارد الدفاعية		2.5		2.7		2.4		2.4				2.3		2.1
	2035 الموارد العامة		18.2		18.1		19.1		18.2				17.9		19.9
	2035 الموارد الديموغرافية		0.1		0.1		0.1		0.1				0.2		0.2
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	29.1	13.1	29.7	12.5	29.3	13.1	27.8	11.1			28.2	12.5	30.3	13.1
	روابط الاستثمار الإقليمية		15.2		16.3		17.0		17.0				18.5		24.0
	الدبلوماسية الاقتصادية		64.0		65.5		62.4		60.0				57.7		57.7
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	40.6	0.0	40.6	0.0	39.2	0.0	35.0	0.0			32.2	0.0	29.3	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		100.0		100.0		96.9		86.7				79.6		72.2
	شراكات الدفاع العالمية		3.1		2.8		2.1		1.8				1.9		2.1
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	58.0	19.2	54.3	17.4	54.8	24.1	53.4	22.7			52.9	22.7	57.1	23.9
	القوة متعددة الأطراف		61.6		45.6		47.9		50.1				56.8		57.6
	السياسة الخارجية		93.4		99.8		92.4		87.4				79.2		89.8
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	27.1	29.8	27.5	30.6	25.1	29.6	22.8	26.2			21.5	27.2	26.7	36.1
	تدفقات المعلومات		4.0		4.9		4.4		4.4				4.8		3.9
	التبادلات البشرية		46.5		45.8		39.7		36.8				30.5		37.0

5.3. مؤشرات القوة لدولة تايلاند خلال الفترة (2018-2024):

تايلند		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	8.1	5.2	8.6	5.1	8.9	4.6	9.0	4.6			7.4	4.5	8.5	4.6
	التأثير الدولي		2.8		3.1		3.1		3.1				3.0		2.7
	التكنولوجيا		14.5		16.1		16.7		16.5				13.8		12.5
	الاتصال		12.9		13.8		15.1		16.1				11.2		14.2
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	11.8	1.4	13.8	1.4	14.0	1.6	12.3	1.6			12.1	1.4	13.1	0.9
	القوات المسلحة		18.5		18.2		21.5		20.4				18.5		19.5
	الأسلحة والمنصات		7.9		6.8		8.3		8.1				7.4		8.0
	القدرات المميزة		10.3		12.2		12.4		11.0				11.6		12.7
	الوضع العسكري الآسيوي		32.7		51.6		42.1		31.5				34.4		38.7
المرونة	الاستقرار الداخلي	33.5	58.6	33.5	60.8	32.9	53.9	33.4	54.8			29.7	55.3	27.5	48.7
	أمن الموارد		33.6		32.0		35.2		36.7				32.1		37.0
	الأمن الجيواقتصادي		78.6		77.8		77.9		78.3				61.1		49.9
	الأمن الجيوسياسي		20.6		20.7		20.9		21.1				21.3		21.4
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	4.9	3.6	5.1	3.7	5.4	3.4	5.0	3.3			4.9	3.3	5.2	3.6
	2035الموارد الدفاعية		2.7		2.8		2.6		2.3				2.5		1.5
	2035 الموارد العامة		9.8		10.1		11.7		10.5				10.0		11.7
	2035 الموارد الديموغرافية		2.0		2.0		2.0		2.0				2.1		2.1
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	21.4	15.4	21.1	15.1	20.8	15.4	18.8	11.3			18.7	12.0	20.2	12.3
	روابط الاستثمار الإقليمية		15.5		16.1		16.0		14.4				13.3		16.4
	الدبلوماسية الاقتصادية		35.3		34.1		32.5		32.8				32.7		33.8
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	23.0	20.1	23.7	21.2	24.0	21.5	19.3	21.6			17.9	19.9	16.7	17.4
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		37.1		37.7		38.3		26.3				23.9		23.8
	شراكات الدفاع العالمية		0.7		0.8		0.6		0.6				1.6		1.2
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	40.6	43.9	44.1	42.7	45.8	46.4	40.5	45.1			48.3	45.1	52.6	46.2
	القوة متعددة الأطراف		53.8		59.6		61.4		54.9				70.8		69.1
	السياسة الخارجية		24.0		30.0		29.7		21.4				29.1		42.4
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	29.9	22.7	29.8	23.2	29.2	20.2	28.0	21.1			24.3	22.2	27.7	25.6
	تدفقات المعلومات		4.5		5.0		4.9		3.7				4.1		4.2
	التبادلات البشرية		65.1		63.5		65.3		61.4				47.2		53.9

1.3. مؤشرات القوة لدولة بروناي خلال الفترة (2018-2024):

بروناي		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	3.3	0.0	3.6	0.0	3.4	0.0	4.0	0.0			3.8	0.0	3.5	0.1
	التأثير الدولي		0.4		0.6		0.6		0.6				0.5		0.5
	التكنولوجيا		15.3		16.6		15.9		16.4				15.8		15.5
	الاتصال		0.7		0.7		0.7		2.8				2.6		1.3
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	2.7	0.1	3.0	0.1	3.0	0.1	2.2	0.1			2.6	0.1	3.9	0.1
	القوات المسلحة		1.0		0.0		1.7		1.6				3.6		5.7
	الأسلحة والمنصات		4.6		3.2		3.7		3.3				2.1		3.9
	القدرات المميزة		3.9		6.3		5.0		2.5				2.4		3.7
	الوضع العسكري الآسيوي		3.4		6.5		4.9		2.9				7.3		8.6
المرونة	الاستقرار الداخلي	28.9	90.1	28.8	90.8	29.1	86.8	30.8	86.6			30.2	89.5	31.8	90.6
	أمن الموارد		42.5		39.6		43.9		53.5				51.4		58.2
	الأمن الجيواقتصادي		16.3		18.2		19.9		20.1				16.4		17.2
	الأمن الجيوسياسي		16.4		16.3		15.9		15.7				15.5		15.5
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	1.8	0.2	1.6	0.2	1.8	0.2	1.5	0.0			1.8	0.0	2.1	0.1
	2035الموارد الدفاعية		0.2		0.2		0.2		0.1				0.1		0.1
	2035 الموارد العامة		5.9		5.0		5.7		4.8				6.0		6.8
	2035 الموارد الديموغرافية		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	8.4	0.1	9.2	0.1	8.8	0.2	8.5	0.2			8.6	0.2	9.0	0.3
	روابط الاستثمار الإقليمية		0.1		0.1		0.1		0.4				0.3		0.2
	الدبلوماسية الاقتصادية		27.6		30.3		28.9		27.6				28.0		29.3
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	8.0	0.0	8.8	0.0	8.3	0.0	7.4	0.0			5.1	0.0	4.0	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		19.6		21.9		20.6		18.3				12.5		10.0
	شراكات الدفاع العالمية		0.8		0.4		0.4		0.4				0.4		0.0
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	24.5	11.5	23.0	10.2	23.8	17.5	27.2	16.4			32.7	16.4	31.3	18.1
	القوة متعددة الأطراف		46.6		48.2		46.0		48.8				63.6		55.0
	السياسة الخارجية		15.2		10.6		7.8		16.4				18.2		20.7
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	3.7	6.4	3.9	6.8	3.7	7.1	5.8	6.9			6.0	6.8	6.7	6.9
	تدفقات المعلومات		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.1
	التبادلات البشرية		3.9		4.1		2.7		9.9				10.7		13.1

7.3. مؤشرات القوة لدولة الفيتنام خلال الفترة (2018-2024) :

الفيتنام		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	5.0	2.6	5.4	2.6	7.2	3.5	7.3	4.0			6.6	4.0	7.4	4.3
	التأثير الدولي		0.8		0.9		0.9		0.9				1.0		1.1
	التكنولوجيا		12.3		13.6		14.6		14.0				11.1		13.7
	الاتصال		6.5		7.1		13.6		14.0				13.0		13.5
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	17.8	0.9	20.7	1.0	20.4	1.3	18.6	1.3			16.7	1.2	18.3	1.2
	القوات المسلحة		28.2		31.2		32.3		29.2				26.0		25.2
	الأسلحة والمنصات		11.3		10.3		10.7		11.8				10.4		9.9
	القدرات المميزة		16.8		21.1		20.2		17.9				16.5		18.9
	الوضع العسكري الأسيوي		49.8		64.5		59.5		50.9				45.4		58.1
المرونة	الاستقرار الداخلي	25.8	52.9	24.8	53.5	24.6	47.8	25.8	47.5			23.0	51.9	23.2	53.1
	أمن الموارد		29.1		23.6		27.9		32.9				31.1		32.0
	الأمن الجيواقتصادي		62.6		61.3		60.6		62.2				43.3		39.4
	الأمن الجيوسياسي		2.6		3.1		4.1		4.7				5.4		8.0
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	7.1	2.0	7.4	2.1	7.7	3.0	7.2	3.5			6.9	3.5	8.6	4.6
	الموارد الدفاعية 2035		2.9		3.3		3.6		3.2				3.9		3.7
	الموارد العامة2035		16.3		17.2		17.2		15.4				14.3		19.3
	الموارد الديموغرافية2035		4.7		4.7		4.5		4.3				3.7		3.6
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	15.2	7.2	16.0	7.5	14.8	7.4	14.8	7.3			15.1	8.2	16.7	9.4
	روابط الاستثمار الإقليمية		8.1		8.0		6.2		5.8				5.8		8.2
	الدبلوماسية الاقتصادية		32.8		35.3		33.7		34.2				34.1		35.2
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	12.0	0.0	12.2	0.0	17.7	0.0	17.3	0.0			12.2	0.0	10.7	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		29.7		30.4		44.0		43.2				30.3		26.4
	شراكات الدفاع العالمية		0.4		0.3		0.3		0.3				0.5		0.7
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	43.3	45.2	46.4	43.2	52.4	46.8	48.6	45.3			55.2	45.3	58.6	44.6
	القوة متعددة الأطراف		42.4		51.2		51.1		49.2				72.2		67.2
	السياسة الخارجية		42.4		44.7		59.2		51.3				48.3		83.8
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	19.1	11.5	19.2	12.2	19.5	12.2	16.1	6.9			14.1	8.0	16.0	9.2
	تدفقات المعلومات		11.2		11.4		11.6		7.8				9.2		6.0
	التبادلات البشرية		37.2		36.2		37.1		36.8				27.1		35.0

8.3. مؤشرات القوة لدولة اللاووس خلال الفترة (2018-2024):

لاووس		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	0.8	0.1	0.9	0.1	0.9	0.1	0.8	0.1			0.2	0.1	1.3	0.2
	التأثير الدولي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
	التكنولوجيا		3.4		3.6		3.8		2.8				0.1		4.7
	الاتصال		0.5		0.5		0.8		0.8				0.7		1.5
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	0.5	0.0	0.6	0.0	1.2	0.0	1.4	0.0			1.2	0.0	1.7	0.0
	القوات المسلحة		0.5		2.9		4.1		2.2				1.8		2.9
	الأسلحة والمنصات		0.0		0.0		0.3		1.2				0.8		0.5
	القدرات المميزة		0.0		0.2		0.2		1.1				1.2		0.5
	الوضع العسكري الأسيوي		4.0		0.0		2.2		4.3				2.9		9.3
المرونة	الاستقرار الداخلي	18.9	43.9	22.3	42.6	17.8	35.2	18.6	29.1			18.2	30.5	16.7	33.3
	أمن الموارد		25.9		49.1		30.5		38.0				39.0		23.3
	الأمن الجيواقتصادي		15.3		17.1		16.9		20.2				15.6		19.5
	الأمن الجيوسياسي		19.0		19.0		19.0		19.0				19.0		19.0
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	2.0	0.1	1.8	0.1	0.9	0.1	0.4	0.1			0.3	0.1	0.7	0.2
	2035الموارد الدفاعية		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
	2035 الموارد العامة		6.2		5.5		2.2		0.9				0.4		1.8
	2035 الموارد الديموغرافية		0.6		0.6		0.9		0.6				0.8		0.7
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	6.9	0.1	6.6	0.1	6.4	0.2	6.8	0.2			7.1	0.2	7.5	0.3
	روابط الاستثمار الإقليمية		0.3		0.3		0.3		0.3				0.3		0.2
	الدبلوماسية الاقتصادية		22.4		21.6		20.6		22.1				23.0		24.6
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	2.5	0.0	2.5	0.0	3.5	0.0	2.2	0.0			2.6	0.0	3.1	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		6.0		6.2		8.7		5.5				6.4		7.8
	شراكات الدفاع العالمية		0.0		0.0		0.0		0.0				0.1		0.0
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	18.1	14.5	20.7	13.9	22.5	20.9	21.5	19.6			27.3	19.6	29.0	20.6
	القوة متعددة الأطراف		35.3		43.5		41.2		39.0				57.9		54.2
	السياسة الخارجية		4.3		4.8		5.5		5.7				4.4		12.1
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	4.7	0.0	4.5	0.0	2.5	0.0	3.7	0.0			2.4	0.0	3.9	0.6
	تدفقات المعلومات		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.2
	التبادلات البشرية		15.7		15.1		8.4		12.3				7.9		12.1

9.3.مؤشرات القوة لدولة ميانمار خلال الفترة (2018-2024):

ميانمار		السنوات												
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	1.3	1.2	1.5	1.2	1.7	1.2	1.2	0.7			1.3	0.8	1.6	0.7
	التأثير الدولي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
	التكنولوجيا		2.8		3.5		3.7		1.7				3.0		5.3
	الاتصال		1.4		1.5		2.3		2.6				2.0		1.3
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	7.7	0.7	11.7	0.8	10.6	0.9	8.3	1.0			5.8	0.7	5.9	0.7
	القوات المسلحة		17.8		25.8		24.3		19.7				14.6		13.0
	الأسلحة والمنصات		4.0		4.8		5.2		4.7				2.9		2.6
	القدرات المميزة		4.7		0.8		7.7		5.7				3.6		3.0
	الوضع العسكري الأسيوي		18.4		32.3		23.4		15.9				10.9		17.2
المرونة	الاستقرار الداخلي	17.5	11.1	17.4	6.6	18.1	0.0	19.1	0.0			17.4	0.0	13.5	0.0
	أمن الموارد		33.0		29.0		37.9		41.0				41.3		21.4
	الأمن الجيواقتصادي		33.0		40.5		42.8		45.3				35.3		33.0
	الأمن الجيوسياسي		23.2		23.1		22.9		22.8				22.6		22.6
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	3.9	1.1	4.3	1.1	4.1	0.9	1.5	0.4			2.0	0.5	1.5	0.4
	الموارد الدفاعية 2035		2.8		2.9		3.0		0.9				1.3		1.0
	الموارد العامة2035		7.7		9.0		8.0		2.1				3.4		2.1
	الموارد الديموغرافية2035		3.1		3.1		3.6		2.9				2.5		2.4
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	7.2	0.6	7.0	0.5	6.7	0.6	7.2	0.6			7.7	1.4	7.8	0.5
	روابط الاستثمار الإقليمية		0.9		1.0		0.9		1.0				1.0		0.7
	الدبلوماسية الاقتصادية		22.4		21.6		20.6		22.1				23.0		24.6
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	2.5	0.0	2.8	0.0	2.3	0.0	1.0	0.0			1.2	0.0	0.8	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		6.1		7.0		5.9		2.4				2.9		1.7
	شراكات الدفاع العالمية		0.1		0.1		0.0		0.0				0.1		0.5
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	22.4	18.8	21.8	16.3	24.0	23.0	19.6	22.3			24.6	22.3	19.7	22.4
	القوة متعددة الأطراف		33.7		36.4		38.8		36.6				51.5		36.6
	السياسة الخارجية		15.6		12.6		10.1		0.0				0.0		0.0
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	9.7	1.5	9.1	0.9	6.8	0.8	5.4	0.6			5.8	1.4	6.4	1.4
	تدفقات المعلومات		0.1		0.4		0.3		0.2				0.0		0.2
	التبادلات البشرية		30.1		28.8		21.5		17.2				17.5		19.1

10.3. مؤشرات القوة لدولة كمبوديا خلال الفترة (2018-2024) :

كمبوديا		السنوات											
الكلية	الجزئية	2018		2019		2020		2021		2022		2023		2024	
		الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية			الكلية	الجزئية	الكلية	الجزئية
القدرة الاقتصادية	الحجم	0.3	0.1	0.3	0.1	0.4	0.1	1.8	0.2			1.3	0.2	2.1	0.4
	التأثير الدولي		0.1		0.1		0.1		0.1				0.1		0.1
	التكنولوجيا		0.0		0.0		0.0		6.4				4.3		7.2
	الاتصال		1.0		1.1		1.5		2.0				1.7		2.3
القدرة العسكرية	الإنفاق الدفاعي	1.8	0.1	2.8	0.1	2.8	0.1	2.2	0.1			1.5	0.1	3.9	0.1
	القوات المسلحة		5.2		7.1		8.6		6.6				4.8		6.0
	الأسلحة والمنصات		0.3		1.0		1.1		1.6				1.1		1.0
	القدرات المميزة		1.1		2.0		0.8		0.0				0.0		2.4
	الوضع العسكري الآسيوي		4.0		6.5		5.4		4.3				2.9		18.5
المرونة	الاستقرار الداخلي	15.6	35.9	20.7	37.1	18.1	41.7	17.7	42.7			15.8	40.0	16.5	46.1
	أمن الموارد		0.0		25.0		0.0		0.0				0.0		0.0
	الأمن الجيواقتصادي		35.8		38.9		44.1		40.6				32.0		29.9
	الأمن الجيوسياسي		17.4		17.5		17.8		18.0				18.3		18.3
	الردع النووي		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
الموارد المستقبلية	الموارد الاقتصادية 2035	1.2	0.1	1.6	0.1	1.2	0.1	1.0	0.1			1.0	0.2	1.8	0.4
	الموارد الدفاعية2035		0.3		0.3		0.4		0.3				0.4		0.3
	الموارد العامة 2035		2.8		4.3		2.7		2.4				2.3		4.9
	الموارد الديموغرافية 2035		1.1		1.1		1.4		1.0				0.9		0.9
العلاقات الاقتصادية	العلاقات التجارية الإقليمية	7.2	0.4	7.0	0.4	6.6	0.6	7.0	0.6			8.2	0.7	9.4	0.8
	روابط الاستثمار الإقليمية		0.8		0.9		0.6		0.6				0.6		0.5
	الدبلوماسية الاقتصادية		22.4		21.6		20.6		22.1				25.9		30.0
شبكات الدفاع	شبكة التحالف الإقليمي	8.7	0.0	9.8	0.0	9.9	0.0	6.4	0.0			7.2	0.0	9.9	0.0
	دبلوماسية الدفاع الإقليمية		21.8		24.4		24.7		16.0				18.0		24.6
	شراكات الدفاع العالمية		0.0		0.0		0.0		0.0				0.0		0.0
التأثير الدبلوماسي	الشبكة الدبلوماسية	24.1	11.5	22.7	11.8	23.8	19.1	22.8	20.1			32.5	20.1	35.1	20.3
	القوة متعددة الأطراف		44.2		43.4		43.4		41.2				57.8		60.9
	السياسة الخارجية		16.5		12.8		8.9		6.9				19.5		24.0
التأثير الثقافي	الإسقاط الثقافي	9.7	0.8	6.8	1.7	4.9	1.1	5.7	1.1			4.3	1.3	6.8	2.5
	تدفقات المعلومات		0.0		0.1		0.1		0.0				0.0		0.1
	التبادلات البشرية		20.6		20.2		14.9		17.5				12.5		19.1

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على

The **Lowy Institute's Asia Power Index ,**Sydney, Australia: Map - Lowy Institute Asia Power Index

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

أ. الكتـــب

1. إبراهيم أحمد سعيد، "**الجيوبوليتيك السوري وقوة الجغرافيا السياسية السورية**"، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2016.
2. أحمد مختار عمر وآخرون، "**معجم اللغة العربية المعاصرة**"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 2008، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
3. إيمانويل قالرشتاين، ت: إيزيس قاسم،" **انحسار القوة الأمريكية: الولايات المتحدة في عالم من الفوضى**"، المركز القومي للترجمة، القاهرة،مصر، ط1، 2014.
4. تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، ت: ديما الخضرا،"**نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، لبنان، ط1، 2016.
5. جمال زهران،"**منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي –الإسرائيلي**"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2006.
6. جون باسيت،"**حرب الفضاء الإلكتروني: التسلح وأساليب الدفاع الجديدة**"، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
7. جون بيليس، ستيف سميث، ت: مركز الخليج للأبحاث، "**عولمة السياسة العالمية**"، دار نشر جامعة لكسفورد، ط1، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
8. سعد حقي توفيق، "**مبادئ العلاقات الدولية**"، شركة العاتك، ط 5، القاهرة، مصر، 2010.
9. سلامة جمال علي،"**تحليل العلاقات الدولية: دراسة في إدارة الصراع الدولي**"، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2013.
10. سيد أحمد قوجيلي،"**الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن**"، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن، ط1، 80.
11. سيد أحمد قوجيلي،"**تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**"، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة، العدد 169، ط 1،2012.
12. سيد رمضان وآخرون،"**لسان العرب لابن منظور**"، المجلد السادس، دار المعارف، القاهرة، مصر.

13. عبد القادر دندن،"**انتقال القوة من الغرب إلى الشرق: إعادة التفكير في المستقبل الدولي**"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، ط1، 2023.
14. عبد الناصر جندلي، "**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**"، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
15. علي عباس مراد،"**الأمن والأمن القومي: مقاربة نظرية**"، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2017.
16. كريس براون، ت: مركز الخليج للأبحاث،"**فهم العلاقات الدولية**"، مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
17. كلاوزفيتز، ت: شاكر سليم الإمامي،"**عن الحرب**"، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 1998.
18. مارتن ميرفي،"**الاستجابات الأمنية للقرصنة في جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا والصومال**"، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2014.
19. وزان ميلاد، ت: علاء طعيمة،" **التعلم العميق: المبادئ والمفاهيم والأساليب**"،جامعة القادسية، كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العراق،2022 .
20. وزان ميلاد، ت: علاء طعيمة،" **التعلم العميق: من الاساسيات حتى بناء شبكة عصبية عميقة بلغة البايثون**"، جامعة القادسية، كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العراق، 2022 .

ب. المجلات والدوريات

1. أحمد السيد خير الله، "أثر تطور مفهوم وعناصر القوة على تحولات النظام الدولي"، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، العدد 3، الجزء 2.
2. أحمد مشعان نجم،"مكانة الدولة وعلاقتها بمفهوم القوة في العلاقات الدولية"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العراق، 2025.
3. جمال بن مطر السالمي، سعيد بن عرابة ، "**البيانات الضخمة ودورها في دعم اتخاذ القرار والتخطيط الاستراتيجي: دراسة وصفية**"، ورقة مؤتمر، المؤتمر السنوي الرابع والعشرين لجمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي، مسقط، سلطنة عمان، مارس 2018 .

4. حرز الله عبد الكريم،"التّعليم الآلي كجزء من الذّكاء الاصطناعي"، **مجلة العلوم والتكنولوجيا**، المجلد 1، العدد 1، 1 سبتمبر 2019.
5. حيدر قحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 66، بغداد العراق، 2023.
6. خالد البطران،"تأثير الصعود الصيني والروسي في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، **مجلة البعث**، المجلد 44، العدد 11.
7. سدي علي، شريط عابد، "دراسة نظرية لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشراتها من الإسقاط على المستوى الوطني"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، الجزائر، 2010.
8. شهبي قمورة سامية، باي محمد، كروش حيزية، "**الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول: دراسة تقنية وميدانية**"، ورقة مؤتمر، **الملتقى الدولي** : الذكاء الاصطناعي: تحدٍّ جديد للقانون؟، الجزائر، 26-27 نوفمبر 2018.
9. كمال إنات، مليح يلدز،"هل سيحول الصعود الصيني النظام الدولي؟"، **مجلة رؤية تركية**، المجلد 11، العدد 2، 2022.
10. لبنى علي آل خليفة،"التنافسية الدولية ومؤشرات قياسها: دراسة حالة مملكة البحرين"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، مملكة البحرين، 2010.
11. ملياني فتيحة، وسفاحلو رشيد،"البيانات الضخمة: الفرص، التحديات، ومجالات التطبيق"، **مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد 1، العدد 2، 31 ديسمبر 2019.
12. نسيمة طويل،"**ظاهرة التنافس في العلاقات الدولية**"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 10، 2017، ص 32.

ج. التقارير

2. أحمد عبد الرحمان خليفة، "**مراجعة تقرير فهم عناصر التنافس الدولي القادم: اتجاهات نظرية وتاريخية**"، أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2022. الرابط : https://shorturl.fm/xSUGL

د. الدراسات غير المنشورة

2. طويل نسيمة، "الاستراتيجية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا: دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة ، 2009 – 2010)،

3. عبد الغني دندان،"الأمن الدولي في ظل الانتشار النووي لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2022- 2023).
4. عبد القادر دندن، "الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى- جنوب آسيا- شرق وجنوب شرق آسيا"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 01 ، 2014).
5. عطاالله رهام،"الاستراتيجية الجديدة اتجاه منطقة آسيا المحيط الهادي بعد الحرب الباردة: دراسة حالة الصين"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020).
6. فلاح أمينة، "الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة في منطقة جنوب شرق آسيا منذ 2001"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2019-2020).
7. نجيم حذفاني،"التنافس الجيواستراتيجي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة آسيا- باسيفيك"، **أطروحة دكتوراه** (قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة-1، 2021- 2022).

ثانيا: المراجع الأجنبية

a) Books

1. Aigerim Raimzhanova, ***"Hard, Soft, and Smart Power – Education as a Power Resource"***, Peter Lang GmbH, Frankfurt, Germany, 2017.
2. Alex Prichard, *"The Continuum Companion to Anarchism"*, Bloomsbury Publishing, 2012.
3. Alfred Gerstl, ***"Hedging Strategies in Southeast Asia ASEAN, Malaysia, the Philippines, and Vietnam and their Relations with China"***, Routledge, New York, USA, 2022.
4. Ariel Ilan Roth, ***"Leadership in International Relations the Balance of Power and the Origins of World War II"***, Macmillan, USA, 2010.
5. Barry Buzan, Ole Wæver and Jaap de Wilde, ***"Security: A New Framework for Analysis"***, Lynne Rienner, USA, 1998.
6. Ceren Ergenç, ***"ASEAN as a Method: Re-centering Processes and Institutions in Contemporary Southeast Asian Regionalism"***, Routledge, New York, 2021.
7. Colin Elman and Miriam Fendius Elman, ***" Progress in International Relations Theory Appraising the Field"***, Cambridge, London, England, 2003.
8. Cornelia Navari, ***"Liberalism"***, New York, Routledge, 2018.
9. David B. H. Denoon, ***"China, the United States, and The Future of Southeast Asia"***, New York University Press, New York, 2017.
10. David B. H. Denoon, ***The United States, and the Future of Southeast Asia"***, China, New York University Press New York, 2017.

11. David B. H. Denoon, ***"China's Grand Strategy"***, New York University Press Books, USA, 2021.
12. David Shambaugh, ***"Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia"***, Oxford University Press, UK, 2021.
13. David Shambaugh, ***International Relations of Asia"***, 3rd Edition, British Library, London, 2022.
14. David Shambaugh, ***" Where Great Powers Meet America & China in Southeast Asia"***, Oxford University Press, UK, 2021.
15. David Shambaugh, ***"China & The World",*** Oxford University Press, USA, 2020.
16. Derek Grossman, Nathan Beauchamp-Mustafaga, Logan Ma and Michael S. Chase, ***"China's Long-Range Bomber Flights Drivers and Implications"***, RAND Corporation, California, USA, 2018.
17. Desmond Ball, Lucie Béraud-Sudreau, Tim Huxley, C. Raja Mohan and Brendan Taylor, ***"Asia's New Geopolitics: Military Power and Regional Order"***, The International Institute for Strategic Studies, London, UK, 2021.
18. Dickson Mussel White and Charlyce Jones Owen, ***" International Politics Enduring Concepts and Contemporary Issues"***, 30th Edition, USA, 2017.
19. Duško Dimitrijević and Toni Mileski, ***"International Organisations: Serbia and Contemporary World"***, Donat Graf doo Beograd, Belgrade, Serbia, 2022.
20. Chandra Chari War, "***Peace and Hegemony in a Globalized World: The changing balance of power in twenty-first centry"***, Taylor & Francis e-Library, 2007.
21. Frank Frost, ***"Engaging the neighbors: Australia and ASEAN since 1974"***, ANU Press, Australia, 2016.
22. Graeme P. Herd, ***"Great Powers and World Order, Great Powers and Strategic Stability in The 21st Century"***, Routledge, New York, USA, 2010.
23. Hanna Samir Kassab, ***"Weak States as Spheres of Great Power Competition"***, Routledge, New York, USA, 2020.
24. Hanna Samir Kassab, ***"Globalization, Multipolarity and Great Power Competition"***, Routledge, New York, 2023.
25. Hedley Bull, ***"The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics"***, 4th Edition, Palgrave Macmillan, New York, USA, 2012.
26. Huiyun Feng and Kai He, ***"US–China Competition and the South China Sea Disputes"***, Routledge, New York, 2018.
27. James A., H. Murray, ***"A New English Dictionary: On Historical Principles at The Clarendon Press"***, Volume 8 Part 2, 1888.
28. Jayant Menon and Cassey Lee, ***"An Evolving ASEAN Vision and Reality"***, Asian Development Bank, Philippines, 2019.
29. John Baylis, ***"International and Global Security"*** in ***"The Globalisation of Word Politics"*** Edited by John Baylis, Steve Smith and Patricia Owens, 9th Edition, Oxford University, UK, 2023.
30. John J. Mearsheimer, ***" The Tragedy of Great Power Politics"***, Norton & Company ,1st Edition, New York, USA, 2001.
31. Joseph S. Nye and Robert O. Keohane, ***"Power and Interdependence"***, Library of Congress, 4th Edition, USA, 2012.

32. Joseph S. Nye, Jr, ***"Soft Power: The Means to Success in World Politics"***, Affairstm, USA, 2004.
33. Joseph s.nye, jr, ***"The future of power"***, Public Affairs, New York, United States, 2011.
34. Kei Koga, ***"Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Strategy, and the South China Sea"***, Company Springer Nature, Singapore, 2022.
35. Kei Koga, ***"Managing Great Power Politics: ASEAN, Institutional Strategy, and The South China Sea"***, Company Springer Nature, Singapore, 2022.
36. Kenneth N. Waltz, ***"Theory of International Politics"***, Addison-Wesley, USA, 1979.
37. Leo Suryadinata and Benjamin Loh, ***"Rising China and New Chinese Migrants in Southeast Asia"***, Institute of Southeast Asian Studies, Singapore, 2022.
38. Leszek Buszynski and Do Thanh Hai, ***" The South China Sea from a Regional Maritime Dispute to Geo-Strategic Competition"***, Routledge, New York, USA, 2020.
39. Maciej Stępka, ***"Identifying Security Logics in The EU Policy Discourse The "Migration Crisis" and The EU"***, Springer, Switzerland, 2022.
40. Mark Beeson, ***"Understanding ASEAN's Role in Asia-Pacific Order, Critical Studies of the Asia-Pacific"***, Company Springer Nature, Switzerland, 2019.
41. Ngo Di Lan, ***"Contrasting Southeast Asian views on US-China strategic competition "*** in ***"Southeast Asia and US-China Strategic Competition Implications for Strategic Stability, Deterrence, and Nonproliferation"***, Edited by David Santoro, Pacific Forum International, Issues & Insights Vol. 25, Sr 2, June 2025.
42. P. W. Singer and Allan Friedman, ***" Cybersecurity and Cyberwar What Everyone Needs to Know"***, Oxford University Press, New York, USA, 2014.
43. Paul D. Williams and Matt Mcdonald, ***"Security Studies: An Introduction"***, 3rd Edition, New York, Routledge, USA, 2018.
44. Philological Society, ***"Proposal for the Publication of a New English Dictionary"***, volume 2, Trübner and Co, *London,1859.*
45. Prachi Dixit, ***"ASEAN's Balancing Act: Navigating Relations with US-China in Southeast Asia"***, International Journal of Novel Research and Development, 2024.
46. Richard Little, "***The Balance of Power in International Relations: Metaphors, Myths and Models"***, Cambridge University Press, New York, USA, 2007.
47. Robert G. Sutter, ***"Chinese Foreign Relations: Power and Policy of an Emerging Global Force"***, 5th Edition, Rowman & Littlefield, London, UK, 2021.
48. Shaun Narine, ***"The New ASEAN in Asia Pacific and Beyond"***, Lynne Rienner, USA, 2018.
49. Stein Tonnesson, ***"Four Aspects of the Crisis in The South China Sea"***, Edited by Leszek Buszynski and Do Thanh Hai, Routledge, New York, 2020.
50. Sueo Sudo and Chosein Yamahatathe, ***"ASEAN and Regional Actors in the Indo-Pacific"***, Registered Company Springer Nature, Singapore, 2023.
51. Suthiphand Chirathivat, Uddhagarn Rutchatorn and Anupama Devendrakumar***," China's Belt and Road Initiative in ASEAN Growing Presence, Recent Progress and Future Challenges"***, World Scientific Publishing, Singapore, 2022.
52. Tridib Chakraborti and Mohor Chakraborty, ***"India's Strategy in the South China Sea"***, Routledge, New York, 2020.

53. Xuechen Chen, *" Understanding the EU's Norm and Policy Diffusion in ASEAN Through Trade and Security Cooperation Normative or Normal Power?"*, Routledge, New York, 2024.
54. Yogesh Joshi and Nishant Rajeev, *"Quad Cooperation: Maritime Security in the Indo-Pacific"*, Institute of South Asian Studies, Singapore, 2022.

a) Articles

1. Abhishek Kumar, *"Blue Dot Network: Idea, Objectives and Implications for China's 'Belt and Road Initiative'"*, International Journal of Novel Research in Humanity and Social Sciences, Vol. 7, Issue 4, 2020.
2. Alexey Stepanov, *"The U.S. Policy towards Southeast Asia: from Barack Obama to Joe Biden"*, USA & Canada: Economics – Politics – Culture, Issue 8 Volume, 2022.
3. Li Jinyuan, *"The Indo-Pacific Strategy under the Biden Administration's Southeast Asia Policy: Developments"*, Limitations, and China's Countermeasures, Pacific International Journal, Vol. 8, Issue 2, 2025.
4. Nguyen Tuan Binh, Bui Thi Thao and Le Minh Chinh, *"Southeast Asia in The Strategic Competition Between the US and China in The Early Two Decades of The 21st Century"*, Hue University Journal of Science: Social Sciences and Humanities, ISSN 2588-1213, Vol. 131, Issue 6c, 2022.
5. Qiang Dong and Jing Cheng, *"The Changes and Impact of China's Tariff Concession Policy in The Context of the Regional Comprehensive Economic Partnership Agreement"*, World Customs Journal, Volume 16, Issue 2, 2022.

b) Electronic articles

1. Jacek Kugler, Ronald L. Tammen, and Siddharth Swaminathan, *"Power Transitions And Alliances In The 21st Century"*, Johns Hopkins University Press, 2001, Link: https://doi.org/10.1353/apr.2001.0011
2. Jie Zhang, *"Rebuilding Strategic Autonomy: ASEAN's Response to US–China Strategic Competition"*, The Institute of International and Strategic Studies (IISS), Peking University, 2023. Link: https://doi.org/10.1007/s42533-023-00128-3.
3. Nehginpao Kipgen, *"India–ASEAN relations: the initiatives, successes, and challenges, India Review"*, Routledge, 2020. Link: https://doi.org/10.1080/14736489.2020.1754012
4. Shihong Bi, *"Cooperation Between China and ASEAN Under The Building of ASEAN Economic Community"*, Journal of Contemporary East Asia Studies, VOL. 10, NO. 1, 2021. Link: https://doi.org/10.1080/24761028.2021.1888410
5. Trystanto, *"Assesing the Potential Effectiveness of the ASEAN-CHINA Code of Conduct on the South China Sea in Constraining Chinese Aggressive Actions"*, Padjadjaran Journal of International Law, Volume 6, Number 2, June 2022. DOI: https://doi.org/10.23920/pjil.v6i2.778.
6. Yosua Saut Marulitua Gultom and Laode Muhammad Fathun, *"Challenges for China in the Establishment of Regional Comprehensive Economic Partnership (RCEP)"*, Journal of International Studies on Energy Affairs, Vol 5, Issue 2, Universitas Pertamina, 2024. Link: https://doi.org/10.51413/jisea.Vol5.Iss2.2024. 210–222.

c) Working Paper

1. Adi Joko Purwanto, ***"The Successful of Strengthening ASEAN Centrality Through the ASEAN Way: Under the Indo-Pacific Strategy"***, Journal of Contemporary Sociological Issues, 2024.
2. Gregory B. Poling, Building Bridges, ***"Countering Rivals: Strengthening U.S.-ASEAN Ties to Combat Chinese Influence"***, Center for Stratigic and International Studies, 2025.
3. Huong Le Thu, ***"Australia and ASEAN: Together for the Sake of a New Multipolar World Order"***, Institute for Regional Security, 2018.
4. Prachi Dixit, ***"Asean's Balancing Act: Navigating Relations with US-China in Southeast Asia"***, International Journal of Novel Research and Development, 2024.
5. Rajesh Kumar and Aamir Khan, ***"The Quadrilateral Security Dialogue's Path to Institutionalization: A He and Feng Perspective"***, Journal of Indo-Pacific Affairs, 2024.
6. Ronald L. Tammen, Jacek Kugler, Douglas Lemke, ***"Power Transition Theory"***, Trans Research Consortium, December 2011.
7. Unsaini Sabrina Taqfir, ***"Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF) and Asean Centrality: ASEAN's Role in Enhancing the Achievement of Political Economic Cooperation***", Journal Wacana Politik, 2025.
8. Yue Yang, ***"ASEAN's Perception of and Response to China US competition"***, China International Studies, 2021.
9. Zhang Yunling, ***"China and the Regional Comprehensive Economic Partnership: An Economic and Political Perspective"***, Economic Research Institute for ASEAN and East Asia (ERIA) Discussion Paper Series, Issue 434, 2022.

d) Reports

1. ASEAN Investment Report, *"ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment"*, Jakarta: ASEAN Secretariat, October 2024.
2. Banque de Frande, ***"Economy And International Financing, Foreign Direct Investment Flows In South-East Asia: A Region Between China And The United States"***, Bulletin de la Banque de France 246/5 - May-June 2023.
3. Congressional Research Service, ***"Indo-Pacific Economic Framework for Prosperity (IPEF)"***, 2023.
4. Dai Mochinaga, ***"The Digital Silk Road and China's Technology Influence in Southeast Asia",*** Council Foreign Relations, 2021.
5. Dan Craigen, Nadia Diakun-Thibault, and Randy Purse, ***"Defining Cybersecurity, Technology Innovation Management Review"***,2014.
6. David M. Lampton, ***"Big Power Securitization, Industrial Policy, and Ideological Trends: Implications for U.S.–China–Southeast Asia Cooperation "***in ***"U.S.–China–Southeast Asia Relations: Challenges and Opportunities for Regional Cooperation"***, Edited by John J. Brandon, The Asia Foundation, Bangkok, Thailand, 2024.
7. Derek Grossman, Nathan Beauchamp-Mustafaga, Logan Ma and Michael S. Chase, ***"China's Long-Range Bomber Flights Drivers and Implications"***, RAND Corporation, California, USA, 2018.

8. Gregory B. Poling and Building Bridges, ***"Countering Rivals: Strengthening U.S.-ASEAN Ties to Combat Chinese Influence"***, Center for Stratigic and International Studies, 2025.
9. Joseph S. Nye and Jr. Cyber Power, ***"Belfer Center for Science and International Affairs"***, Harvard Kennedy School, Cambridge, 2010.
10. Michael Mazza, ***"An American Strategy for Southeast Asia"***, The American Enterprise Institute, 2018.
11. Samir Saran, Harsh v.Pant, Lilah Connell, Vivek Mishra, Amy Namur, Robin Mccoy, Aryan d'Rozario and Satu Limaye, "***Two Decades Of The Quad: Diplomacy & Cooperation in The Indo-Pacific***", The East-West Center, 2024.
12. The ASEAN Secretariat and United Nations Trade and Development, ***"ASEAN Investment Report 2024 :ASEAN Economic Community 2025 and Foreign Direct Investment"***, Jakarta, Indonesia, October 2024.
13. William D. Hartung, ***"Promoting Stability or Fueling Conflict? the Impact of U.S Arms Sales on National and Global Security"***, Quinky Institue for Responsible Statecraft, 2022.

e) Website

1. Christopher M. Vaughnand and Philip T. Von Mehren, ***"The United States International Development Finance Corporation Enters Private Equity"***, The Law Firm Venable LLP, 2019. Link: https://igit.me/yoVC9.
2. David Dollar, ***"China and The West Competing Over Infrastructure in Southeast Asia***", Foreign Policy at Brookings, 2020. Link: https://igit.me/TUr15.
3. Department of Foreign Affairs and Trade, ***"Australia – Southeast Asia (Regional) Development Partnership Plan 2024–2028***", Australian Government. Link: https://shorturl.at/euToN.
4. East-West Center, ***"ASEAN Matters For America/ America Matters For ASEAN"***, 6th Edition, Washington, 2023. Link: https://igit.me/8Nfat.
5. Evers Hans-Dieter and Gerke Solvay, ***"The Strategic Importance of the Straits of Malacca for World Trade and Regional Development"***, Center for Development Research (ZEF), University of Bonn, 2006. Link: https://igit.me/lgi7z .
6. G7 Italia, ***"Factsheet on the G7 Partnership for Global Infrastructure and Investment (PGII)"***, Pescara, 2024. Link: https://shorturl.at/ffD2Z.
7. Michael Barnett and Raymond Duvall, ***"Power in International Politics"***, Cambridge University Press on behalf of the International Organization Foundation, 2009. Link: http://www.jstor.org/stable/3877878.
8. Mohamed Said Assoumani and Abdallah Mourtadhoi, ***"The International Power Structure"***, European Academic Research, 2022. Link: https://euacademic.org/UploadArticle/5431.pdf
9. Mohit Vashisth, ***"Evaluating The Blue Dot Network: A Critical Analysis"***, 2020, link: https://igit.me/Ju9yg.

10. Steven Rynecki, *" Digital Connectivity and Cybersecurity Partnership (DCCP)*", 2020. Link: https://shorturl.at/pDmah.
11. The American Association of the Indo-Pacific*, "Opportunities for the Partnership for Global Infrastructure and Investment in the Indo-Pacific: Perspectives from the U.S. business community"*, June 29, 2022. Link: https://shorturl.at/Do3Qc.
12. The White House, "***Indo- Pacific Strategy of the United States***", Washington, February 2022, Link: https://igit.me/niXEB.
13. U.S. Department of State, *"Digital Connectivity & Cybersecurity Partnership"*, 2021. Link: https://shorturl.at/CIekN.
14. U.S. Embassy Singapore, "***U.S.-ASEAN Cooperation***", 2021. Link: https://shorturl.at/YHm4h.
15. U.S. Energy Information Administration, *"Regional Analysis Brief: South China Sea"*, March 21, 2024, Link: Regional Analysis Brief: South China Sea.

الفهارس

فـــــهرس الأشكـــــــال

الشكل(1): حركة الدول في ميزان القوى الدولي. 41
الشكل (2) : تقسيم الدول على حسب الرضا في النظام الدولي. 44
الشكل(3): تفاعل القوى في النظام الدولي. 56
الشكل(4):القوى الاقتصادية في فترة 2018-2024. 204
الشكل(5): القدرة العسكرية في فترة(2018-2024). 205
الشكل(6): التأثير الديبلوماسي للدول الثلاثة في منطقة جنوب شرق آسيا في فترة 2018-2024. 207
الشكل(7): علم الحاسوب وعلاقته بأقسام الذكاء الاصطناعي. 210
الشكل(8): أنواع أساليب التعلم ألآلي. 211
الشكل(9): آلية إستخراج الميزات في كل من التعلم الآلي والتعلم العميق. 212
الشكل(10) : الهيكل الداخلي لخلية واحدة منLSTM. 213
الشكل(11): الخريطة الحرارية لبيانات القدرة العسكرية للقوى الثلاثة. 220
الشكل(1219): القيم المتنبأ بها والقيم الفعلية لمؤشر التأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة. 226

فــهرس الجـــــــداول

الجدول (1) : النمو الاقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا.....85

الجدول (2) : الموارد الطاقوية في دول جنوب شرق آسيا.....86

الجدول (3) : التهديدات السيبيرانية لدول منطقة جنوب شرق آسيا.....89

الجدول (4): قيمة التجارة عبر بحر الصين الجنوبي.....92

الجدول (5) : حجم النفط الخام والغاز المكثف ومنتجات البترول المنقولة عبر مضيق ملقا.....93

الجدول(6): الاحتياطات المؤكدة والمحتملة للموارد الطاقوية في بحر الصين الجنوبي.....96

الجدول(7): أكبر 10 مصادر للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق آسيا. 97

الجدول(8): حجم الاستمثار الصيني في منطقة جنوب شرق آسيا.....113

الجدول(9): أهم عقود البناء الصينية في جنوب شرق آسيا(2023-2020). 114

الجدول (10): الميزان التجاري الصيني مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.....115

الجدول (11): أهم المشاريع لمشروع الحزام والطريق الرقمي في منطقة جنوب شرق آسيا. 117

الجدول (13): حجم مبيعات السلاح الأمريكي لدول منطقة جنوب شرق آسيا (بالدولار الأمريكي).....130

الجدول (14): حجم الاستثمارات الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا ابتداء من (2016-2024) بالمليون دولار أمريكي. 136

الجدول (15): الميزان التجاري الأمريكي ودول منطقة جنوب شرق آسيا (مليار دولار أمريكي). 137

الجدول(16): الشراكة بين الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرق آسيا للمدن الذكية.....140

الجدول(17):المعايير الإحصائية للمؤشرات الثلاثة للدول. 202

الجدول(18): مؤشرات القدرة الاقتصادية للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان. 217

الجدول(19): مؤشرات القدرة العسكرية للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان.....217

الجدول(20): مؤشرات التأثير الديبلوماسي للقوى الثلاثة في منطقة الآسيان.....218

الجدول(21): مقاييس تقييم كفاءة النموذج للمؤشرات الثلاثة.....225

فـــــــهرس الخـــــــــرائط

الخريطة (1): دول جنوب شرق آسيا (الآسيان). 83
الخريطة (2) : المعابر البحرية في منطقة جنوب شرق آسيا. 91
الخريطة (3): المطالب الإقليمية في بحر الصين الجنوبي 107
الخريطة(4): مبادرة الحزام والطريق في منطقة جنوب شرق آسيا. 112
الخريطة(5): استراتيجية الهندو–باسيفيك الأمريكية. 127
الخريطة(6): خطوط الاتصال البحرية في جنوب شرق آسيا. 154

المحتويات	الصفحات
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.....	14
المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم الأمن.....	14
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للأمن.....	14
المطلب الثاني: تحول مفهوم القوة في العلاقات الدولية.....	33
المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة لمفهوم التنافس الدولي.....	45
المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للتنافس الدولي.....	46
المطلب الثاني: أثر التنافس الدولي على توازن النظام الدولي.....	61
خلاصة الفصل.....	77
الفصل الثاني: الإستراتجيات الصينية والأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا.....	80
المبحث الأول: دراسة جيواستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.....	80
المطلب الأول: توصيف الركائز البنيوية لمنطقة جنوب شرق آسيا.....	80
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب شرق آسيا.....	90
المطلب الثالث: الفواعل الإقليمية والدولية في منطقة جنوب شرق آسيا.....	98
المبحث الثاني: الإستراتيجية الصينية في منطقة جنوب شرق آسيا.....	103
المطلب الأول: تعميق الوجود الاستراتيجي الأمني في القضايا الإقليمية.....	103
المطلب الثاني: تعزيز الارتباط الاقتصادي الإقليمي.....	108
المطلب الثالث: تعزيز النفوذ الثقافي والمعرفي عبر القوة الناعمة.....	116
المبحث الثالث: الإستراتيجية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا.....	119
المطلب الأول: الإدراك الإستراتيجي السياسي والأمني الأمريكي لمنطقة جنوب شرق آسيا.....	119
المطلب الثاني: الاستراتيجية الاقتصادية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا	131
المطلب الثالث: الاستراتيجية التكنولوجية والثقافية الأمريكية في منطقة جنوب شرق آسيا	137
خلاصة الفصل.....	144
الفصل الثالث: الآثار المترتبة عن الأبعاد الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا.....	147
المبحث الأول: الدوافع الأمنية للتنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا	147
المطلب الأول: الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية.....	147
المطلب الثاني: الأبعاد الأمنية والاقتصادية.....	154

المطلب الثالث: الأبعاد التكنولوجية والثقافية..... 167
المبحث الثاني: انعكاسات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا..... 169
المطلب الأول: نظرة الآسيان للاستراتيجيات الأمنية الصينية والأمريكية..... 169
المطلب الثاني: تداعيات التنافس الصيني الأمريكي على منطقة جنوب شرق آسيا..... 172
المطلب الثالث: استراتيجيات دول جنوب شرق آسيا في ظل التنافس الصيني الأمريكي... 183
المبحث الثالث: مستقبل التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا..... 195
المطلب الأول: سيناريوهات وقدرات التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا..... 195
المطلب الثاني: التنبؤ باستعمال الذكاء الاصطناعي..... 207
المطلب الثالث: بناء النموذج ومناقشة النتائج..... 221
خلاصة الفصل..... 228
الخاتمة..... 230
الملاحق..... 237
الملحق (1) مؤشرات القوة لدولة الصين خلال الفترة (2018-2024) 237
الملحق (2) مؤشرات القوة للولايات المتحدة الأمريكية في القارة الآسيوية خلال الفترة (2018-2024)..... 238
الملحق (3) مؤشرات القوة لدول الأسيان خلال الفترة (2018-2024)..... 239
قائمة المصادر والمراجع..... 250
الفهارس..... 261
فهرس الأشكال..... 261
فهرس الجداول..... 262
فهرس الخرائط..... 263
فهرس المحتويات..... 264
مُلخّص.....

المُلخّص

تكتسب منطقة جنوب شرق آسيا أهمية جيواستراتيجية جعلتها محل اهتمام الدول الكبرى، خاصة الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والذي نتج عنه تسابق استراتيجي للظفر بأهم الإمكانيات التي تزخر بها المنطقة.

وعليه تهدف الدراسة إلى توضيح أهم الإستراتيجيات التي تنتهجها كل من الصين والولايات المتحدة لبلوغ أبعادها الأمنية وبسط السيطرة والنفوذ في منطقة جنوب شرق آسيا، وتغيير استراتيجياتها في ظل التنافس الدولي والمتغيرات الإقليمية في المنطقة.

خلصت الدراسة إلى أن التنافس الصيني الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا أخذ أبعادا استراتيجية عديدة تصب في مجملها إلى حماية المصالح القومية للطرفين، من خلال استراتيجيات الاحتواء وتوازن القوى مدعومة بقوتها الذكية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، والرغبة في أخذ مكانة إقليمية ودولية ضمن القوى الكبرى ضمن استراتيجيتها الاقتصادية والقوة الناعمة بالنسبة للصين.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنافس، الاستراتيجية، القوة، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب شرق آسيا.

Abstract:

Southeast Asia has acquired a geostrategic significance that has made it a focal point of interest for major global powers, particularly China and the United States of America. This has resulted in a strategic race to seize the region's most vital resources and capabilities.

Accordingly, this study aims to highlight the principal strategies adopted by both China and the United States to achieve their security objectives, extend influence, and assert control over Southeast Asia. It also examines how these strategies have evolved in response to international competition and shifting regional dynamics.

The study concludes that the Sino-American rivalry in Southeast Asia has taken on multiple strategic dimensions, all of which converge toward safeguarding the national interests of both parties. The United States pursues strategies of containment and balance of power, supported by its smart power capabilities. Meanwhile, China seeks to attain regional and global status among major powers through its economic strategy and soft power instruments.

Keywords: Security, Competition, Strategy, Power, China, United States of America, Southeast Asia.